



## تقرير معلومات

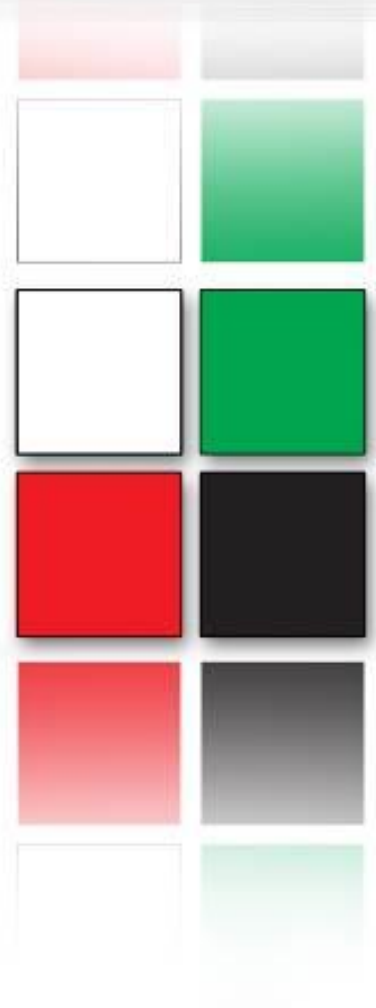
# منظمة التحرير الفلسطينية

## والمجلس الوطني الفلسطيني

تعريف - وثائق - قرارات

إشراف: د. محسن صالح

جمع وترتيب: قسم الأرشيف والمعلومات





# منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني

تعريف - وثائق - قرارات

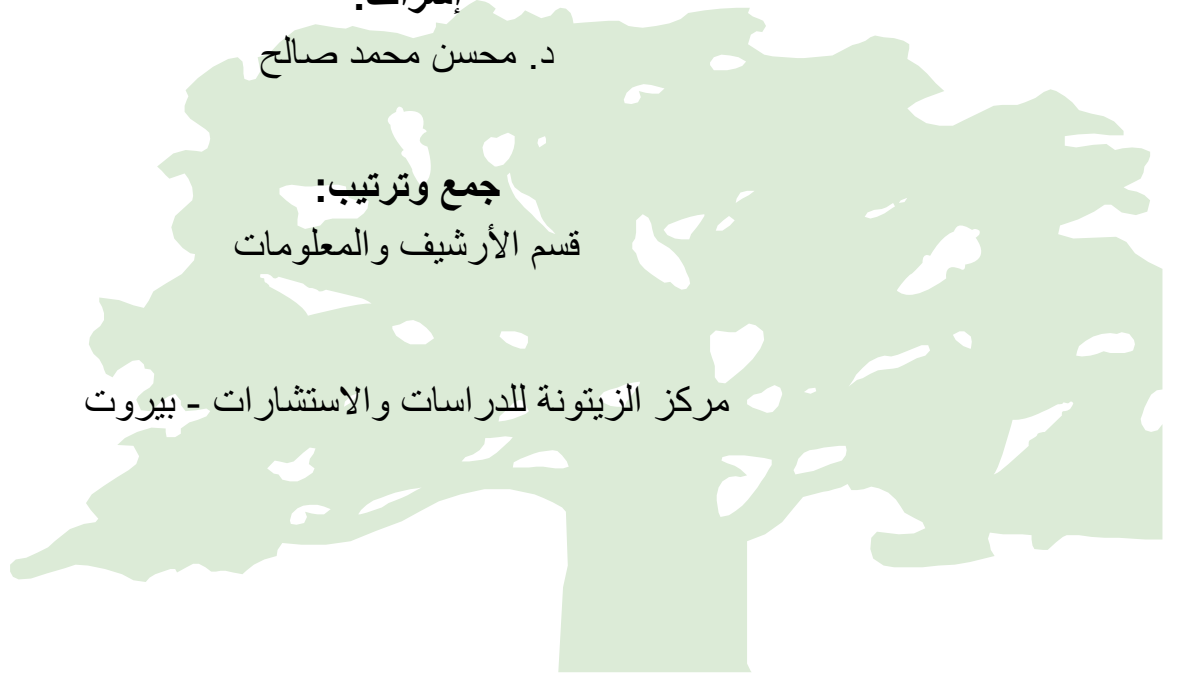
**إشراف:**

د. محسن محمد صالح

**جمع وترتيب:**

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت







**Informative Report:  
Palestinian Liberation Organization  
and Palestinian National Council:  
Overview – Documents – Decisions**

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
2007م – 1428هـ  
بيروت – لبنان  
ISBN 978-9953-0-0997-1

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات  
تلفون: +961 1 803644  
تلفاكس: +961 1 803643  
ص.ب: 14-5034  
بيروت - لبنان  
بريد الكتروني: [info@alzaytouna.net](mailto:info@alzaytouna.net)  
الموقع: [www.alzaytouna.net](http://www.alzaytouna.net)





## فهرس المحتويات

3	.....	مقدمة
5	.....	تمهيد: المؤسسات الناطقة باسم الشعب الفلسطيني
13	.....	الفصل الأول: تعريف مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ونظامها
15	.....	الميثاق القومي الفلسطيني
18	.....	الميثاق الوطني الفلسطيني
21	.....	النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية
25	.....	الفصل الثاني: مؤسسات القيادة وصناعة القرار
27	.....	المجلس الوطني الفلسطيني
38	.....	المجلس المركزي الفلسطيني
38	.....	نشأة وتأسيس المجلس المركزي الفلسطيني
39	.....	قرار إنشاء المجلس المركزي الفلسطيني
40	.....	مهام واختصاصات المجلس المركزي الفلسطيني
40	.....	اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني
42	.....	البناء التمثيلي للمجلس المركزي الفلسطيني
48	.....	اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
48	.....	تعريف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
48	.....	نشأة وتأسيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
49	.....	مهام واختصاصات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
49	.....	قرارات اجتماعات اللجنة التنفيذية (1966-1996)
52	.....	رؤساء اللجنة التنفيذية ومدة ولايتهم
52	.....	أعضاء اللجنة التنفيذية
64	.....	الفصل الثالث: قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية
66	.....	الدورة الأولى القدس 1964/5/28 - 1964/6/2
70	.....	الدورة الثانية القاهرة 1965/5/31 - 1965/6/4
76	.....	الدورة الثالثة غزة 1966/5/24-1966/5/20
88	.....	الدورة الرابعة القاهرة 1968/7/10 - 1968/7/17
104	.....	الدورة الخامسة القاهرة 1969/2/4-1
108	.....	الدورة السادسة القاهرة من 9/1 - 1969/9/6
121	.....	الدورة السابعة القاهرة 1970/6/4 - 5/30
129	.....	دورة استثنائية عمان 1970/8/27
133	.....	الدورة الثامنة القاهرة 1971/2/28 - 1971/3/5
139	.....	الدورة التاسعة القاهرة 1971/7/7 - 1971/7/13
148	.....	الدورة العاشرة استثنائية القاهرة 1972/4/6
171	.....	الدورة الحادية عشرة القاهرة 1973/1/10-6
177	.....	الدورة الثانية عشرة القاهرة 1974/9/6-1
180	.....	الدورة الثالثة عشرة القاهرة 1977/3/22-12
183	.....	الدورة الرابعة عشرة دمشق 1979/1/22-15
187	.....	الدورة الخامسة عشرة دمشق 1981/4/19-11
190	.....	الدورة السادسة عشرة الجزائر 1983/2/22-14
196	.....	الدورة الثامنة عشرة الجزائر 1987/4/25-20
200	.....	الدورة التاسعة عشرة الجزائر 1988 /11/15-12
210	.....	الدورة العشرين الجزائر 1991/9/28-23
233	.....	الدورة الحادية والعشرين غزة 1996/4/25-22
246	.....	اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في غزة في 1998/12/14 للمصادقة على إلغاء بعض البنود
246	.....	من الميثاق الوطني الفلسطيني بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون
249	.....	ملاحق

مذكرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل	
المجلس الوطني الفلسطيني والتي بدأت أعمالها في 12 رمضان - 7 إبريل 1990م.....	251
النص الحرفي لـ«إعلان القاهرة» الصادر عن الفصائل الفلسطينية.....	254
نص اتفاق مكة للوفاق الوطني.....	255

## مقدمة

يحاول هذا الملف أن يقدم المادة التعريفية العامة الأساسية بمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها. ويضع بين يدي القارئ الكريم أهم الوثائق والقرارات التي يحتاجها عند التعامل مع المنظمة. ولا يشغل الملف نفسه بدراسة المادة أو تحليلها أو نقدها، لأنه ملف معلومات ووثائق بالدرجة الأولى.

ويحاول الملف أن يجمع ويرتب ما يتعلق بالتعريف بالمنظمة وميثاقها، والتعديلات التي جرت عليه، وكذلك المجالس الوطنية الفلسطينية وقراراتها، بحيث يسهل الأمر على الباحثين الذين يجدون عنثاً في كثير من الأحيان في الوصول إلى هذه المعلومات.

ولا بد من الاعتراف أن الملف مدين بشكل أساسي، في الحصول على مادته، إلى مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الذي يقدم خدماته المتميزة للمهتمين بالقضية الفلسطينية عبر موقعه على الانترنت.

د. محسن محمد صالح



## تمهيد

### المؤسسات الناطقة باسم الشعب الفلسطيني من المؤتمر العربي الفلسطيني إلى منظمة التحرير الفلسطينية<sup>1</sup>

شعب فلسطين جزء من الأمة العربية والإسلامية. وقبل ظهور الدول القطرية في عالمنا العربي والإسلامي، كان شعب فلسطين ممثلاً بشكل طبيعي في بنية الدول الإسلامية التي تتابعت على حكم المنطقة من راشدين وأمويين وعباسيين ومماليك وعثمانيين... ولم تكن هناك مشكلة هوية أو انتماء وذلك لشعور الجميع بالانتماء والولاء لأمة الإسلام، بغض النظر عن نظام الحكم. غير أن ظهور الأيديولوجيات القومية والوطنية، وسقوط الدولة العثمانية، ووقوع فلسطين - وغيرها من بلدان العالم الإسلامي - تحت الاستعمار، وقيام الاستعمار بتقطيع بلدان العالم الإسلامي إلى وحدات مختلفة، لها حدودها الخاصة التي تعزلها عن غيرها. كل ذلك جعل شعب كل منطقة يقوم بنفسه بأعباء مواجهة الاستعمار، فتشكلت لذلك حركات وطنية وإسلامية، قادت شعوبها نحو التحرر والاستقلال.

وعندما سقط الحكم العثماني في فلسطين نهائياً في أيلول/ سبتمبر 1918، اعتبر الفلسطينيون أنفسهم تابعين للحكومة العربية التي تشكلت في دمشق في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 1918 بزعامة فيصل بن الشريف حسين. فقد كان الفلسطينيون ممثلين في المؤتمر السوري العام، وكان الكثير من رجالاتهم في دمشق، وكان منهم نواب في المؤتمر السوري الذي أعلن استقلال سوريا في 8 آذار/ مارس 1920. وظلت فلسطين تُعدُّ "سوريا الجنوبية" طوال عهد الحكومة العربية في دمشق، إلى أن سقطت هذه الحكومة إثر معركة ميسلون في 24 تموز/ يوليو 1920، وبدء الاستعمار الفرنسي على سوريا<sup>2</sup>.

وكان أول شكل تمثيلي لأبناء فلسطين هو "المؤتمر العربي الفلسطيني" الذي عُقد باسم عرب فلسطين سبع دورات خلال 1919-1928. ولأن الفلسطينيين كانوا تحت الاستعمار البريطاني ومحرومين من ممارسة حقوقهم السياسية، فقد كان هذا المؤتمر مؤسسة وطنية تشبه المجلس النيابي، تتبثق عنها قيادة هي "اللجنة التنفيذية" والتي كانت تمثل الفلسطينيين سياسياً. وفي المؤتمرين الأول (القدس 27 كانون الثاني/ يناير - 9 شباط/ فبراير 1919) والثاني (دمشق 27 شباط/ فبراير 1920) جرى التأكيد على أن فلسطين جزء من سوريا، فضلاً عن رفض الهجرة اليهودية، والمطالبة باستقلال العرب ووحدتهم. ومنذ المؤتمر الثالث (حيفا 13-19 كانون الأول/ ديسمبر 1920) صار على الفلسطينيين التزاماً أن ينظموا أمورهم بالاعتماد على أنفسهم، بعد أن أحكم الاستعمارين البريطاني والفرنسي قبضتهما على المنطقة. فطالبوا بإنشاء حكومة وطنية في فلسطين، مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب العربي. ومنذ ذلك المؤتمر، تولى رئاسة اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني الذي أصبح رسمياً زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية إلى حين وفاته سنة 1934<sup>3</sup>.

وبسبب عوامل الضعف والتفكك التي أصابت الحركة الوطنية الفلسطينية خلال 1923-1928 فقد ضعفت فعالية المؤتمر العربي ولجنته التنفيذية. وفي الوقت نفسه، أخذت تبرز شخصية الحاج أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، الذي قاد الحركة الوطنية من وراء ستار.

<sup>1</sup> هذا التمهيد مأخوذ من: د. محسن محمد صالح، المقاومة المسلحة ضد المشروع الصهيوني في فلسطين 1920-2001، ص 126-141.

<sup>2</sup> انظر: عجاج نويهض، رجال من فلسطين، ص 314 - 315.

<sup>3</sup> انظر: عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 104 - 107، 115 - 116، 138 - 139، 150 - 151، 166 - 167، 173 - 174، 197 - 198.

ومنذ 1932 أخذت تظهر الأحزاب الفلسطينية، وكان أولها حزب الاستقلال ثم ظهرت أحزاب الدفاع (النشاشيبي)، والعربي (حزب المفتي - الحسينية)، وغيرها<sup>4</sup>. غير أن الحزب العربي الذي حظي بدعم المفتي كان أقواها وأكثرها شعبية. ومع وفاة موسى كاظم تلاشى عملياً المؤتمر العربي، وحلت مكانه الأحزاب السياسية.

وعندما اندلعت الثورة الكبرى في نيسان/ إبريل 1936 شكّلت الأحزاب العربية "اللجنة العربية العليا" برئاسة الحاج أمين الحسيني (في 25 نيسان/ إبريل 1936) الذي نزل إلى الميدان، وأخذ يتولى قيادة الحركة الوطنية مباشرة، وليس من وراء ستار كما كان يحدث من قبل. وأصبحت "اللجنة العربية العليا" هي الجهة التي تمثل الفلسطينيين وتطلعاتهم<sup>5</sup>.

وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية أعاد الفلسطينيون ترتيب أنفسهم، وشكّلوا "الهيئة العربية العليا"<sup>6</sup> برئاسة الحاج أمين الحسيني في 11 حزيران/ يونيو 1946. وحظيت هذه الهيئة بدعم الهيئات والأحزاب والفئات الفلسطينية، وبالتفاف الشعب الفلسطيني حولها، واعترفت الدول العربية بها ممثلة للفلسطينيين. غير أن الهيئة العربية العليا عانت من عدم قدرتها على العمل المتناسب مع خطورة المرحلة في داخل فلسطين، بسبب وجود الاستعمار البريطاني فيها، والذي منع عدداً من قياداتها من دخول فلسطين، وبالذات الحاج أمين الحسيني. كما عانت اللجنة من مشاكلها (ومشاكل رئيسها) مع عدد من الأنظمة العربية وخصوصاً الأردن والعراق، وقامت الأنظمة العربية بفرض قراراتها وتوجهاتها على الهيئة وتجاهل قيادتها وتجاوزها، بحجة أن قضية فلسطين قضية عربية، وأن الأنظمة العربية تتولى عملية التحرير. بينما كان عدد من الأنظمة العربية لا يزال تحت النفوذ الاستعماري القوي لبريطانيا والنفوذ المتصاعد لأمريكا، واللذان تدخلتا بفعالية لتحديد سياسات هذه الدول، والخطوط الحمراء لتحركها تجاه فلسطين. وحتى عندما دخلت الجيوش العربية فلسطين في أيار/ مايو 1948 فإنها منعت الحاج أمين الحسيني من دخول فلسطين أو الوجود في الأماكن التي سيطرت عليها، ولم تمكن الأنظمة العربية الحاج أمين ورفاقه من تولي تنظيم وقيادة الشعب الفلسطيني في المناطق المحررة، بل باشرت بنفسها نزع أسلحة الفلسطينيين، وخصوصاً جيش الجهاد المقدس الذي نظمته الهيئة العربية العليا.

وكانت الهيئة العربية العليا قد قررت إنشاء حكومة فلسطينية لملء الفراغ الناتج عن انسحاب بريطانيا من فلسطين، وسعت خلال أشهر آذار/ مارس ونيسان/ إبريل والنصف الأول من أيار/ مايو 1948 لإقناع الحكومات العربية بذلك، ولكن دون جدوى. وفي 23 أيلول/ سبتمبر 1948 قامت الهيئة بإعلان "حكومة عموم فلسطين" في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وقد أقرت الحكومات العربية ذلك، واعترفت بحكومة عموم فلسطين، ما عدا حكومة الأردن. وتأكيداً لشرعيتها، قامت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا بالدعوة إلى مجلس وطني فلسطيني في غزة في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1948 برئاسة الحاج أمين. وقد انعقد المؤتمر بحضور جمهرة كبيرة من الشخصيات

<sup>4</sup> كان للعائلات نفوذ كبير في العمل الوطني الفلسطيني في مرحلة الاحتلال البريطاني، وقد جرت عملية فرز واستقطاب شديد حول عائلتين مقدسيتين كبيرتين هما عائلة الحسيني والنشاشيبي.

وقد أضر ذلك بالعمل الوطني والوحدة الوطنية الفلسطينية، إذ قدّم البعض مصالح عائلته - وفق معايير التنافس والحسد - على المصالح العامة وعلى مواجهة الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني.

<sup>5</sup> انظر: بيان الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ص 335-337، ويوميات أكرم زعيتر، ص 76-78، والموسوعة الفلسطينية، ج 4، ص 27-30.

<sup>6</sup> حول الهيئة العربية العليا، انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج 4، ص 556-561.

الفلسطينية، حيث تم الإعلان عن شرعية الحكومة الجديدة، وتقرر إعلان استقلال فلسطين، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، بحدودها الدولية المتعارف عليها في أثناء الاحتلال البريطاني.

وقام ملك الأردن الملك عبد الله من جانبه بالسعي لتمثيل الفلسطينيين، فانعقد بدعمه في عمان في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1948 مؤتمر في عمان برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي أنكر على مؤتمر غزة تمثيله للفلسطينيين. وانعقد في أريحا مؤتمر في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1948 برئاسة محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل، تم الإعلان فيه عن وحدة الأراضي الأردنية والفلسطينية، ومبايعة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين. وفي آخر ديسمبر من العام نفسه، انعقد مؤتمر ثالث في رام الله ورابع في نابلس، وقد أيدا قرارات مؤتمر أريحا. وقد أثار موقف الأردن معارضة شديدة في الأوساط العربية والفلسطينية الرسمية والشعبية، غير أن سيطرة القوات الأردنية على معظم ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية) مكّنها من منع حكومة عموم فلسطين من ممارسة صلاحياتها، وتم في النهاية توحيد الضفة الغربية مع شرق الأردن في نيسان/ إبريل 1950.<sup>7</sup>

وعندما حاولت حكومة عموم فلسطين ممارسة صلاحياتها في قطاع غزة، تدخلت السلطات المصرية، فنقلت الحاج أمين الحسيني بالقوة إلى القاهرة، وأجبرت عدداً من أعضاء المجلس الوطني على مغادرة غزة إلى القاهرة. ثم ما لبثت أن أكرهت رئيس وأعضاء حكومة عموم فلسطين على الانتقال إلى مصر. وبقيت حكومة عموم فلسطين قائمة في مصر دون أن تستطیع القيام بأي من الأعمال المنوطة بها، لا سيما في الحقل السياسي. وفرضت السلطات المصرية حصاراً على دار الهيئة العربية العليا في القاهرة، ووضعت الحاج أمين تحت رقابة مُشدّدة، حرّمته من حرية العمل والتنقل. ومع الزمن، لم تعد حكومة عموم فلسطين غير هيئة شكلية ظلّت تبعث بممثلين عنها لحضور اجتماعات الجامعة العربية. أما الحاج أمين والهيئة العربية العليا فقد عانيا من استمرار الحصار والتجاهل، واضطر الحاج أمين لمغادرة القاهرة سنة 1958 إلى لبنان، بسبب الضغط والتضييق من عبد الناصر عليه، وخصوصاً لخلفيته الإسلامية وعلاقاته المتميزة بالإخوان المسلمين الذين كان عبد الناصر يلاحقهم ويسجنهم. وعملياً، فقد انتهى أي تأثير للهيئة العربية العليا بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، وظهور العمل الفدائي الفلسطيني، وبوفاة الحاج أمين الحسيني نفسه في 4 تموز/ يوليو 1974، ولا يزال لهذه الهيئة مكتب صغير في عمان.<sup>8</sup>

### منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)<sup>9</sup> :

كانت فلسطين ممثلة لدى جامعة الدول العربية منذ إنشائها سنة 1945. فقد مثّلها في البداية موسى العلمي، ثم تولى ذلك أحمد حلمي عبد الباقي إلى حين وفاته سنة 1963. وفي أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين أخذت الساحة الفلسطينية تموج بالحركات والمنظمات الفدائية والسياسية التي تسعى لتحرير فلسطين. وكان نجاح الثورة الجزائرية سنة 1962 عاملاً مُحفّزاً ونموذجاً دفع الكثير من الفلسطينيين للاعتقاد بإمكان أن يتولى أبناء القطر الواحد عملية المقاومة والتحرير في الوقت الذي يتلقون الدعم والإسناد من أشقائهم العرب. كما كان فشل تجربة الوحدة المصرية - السورية 1958 - 1961 عاملاً آخر في دفع الفلسطينيين إلى عدم انتظار تحقق الوحدة العربية، وعدم التعويل

<sup>7</sup> انظر: المرجع نفسه، ج4، ص 377 - 379.

<sup>8</sup> حول حكومة عموم فلسطين، انظر: المرجع نفسه، ج2، ص 342 - 344.

<sup>9</sup> حول م.ت.ف، انظر بالتفصيل في: أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية والموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 313-325.

عليها، بالنظر إلى واقع الأنظمة العربية وخلافاتها. وقد خشيت الأنظمة العربية - وخصوصاً مصر - أن يفلت زمام القضية الفلسطينية من يدها، فبادرت إلى محاولة إيجاد شكل مؤسسي تمثيلي للفلسطينيين، يستوعب الساحة الفلسطينية، ويُبقي الأمور تحت السيطرة قدر الإمكان.

ولم تعبأ الجامعة العربية - في دورتها الأربعين سنة 1963 - برأي الهيئة العربية العليا ولا حكومة عموم فلسطين في تعيين مندوب فلسطين لدى الجامعة. وعينت بنفسها أحمد الشقيري الذي حظي بدعم عبد الناصر، وقد أُرْفِقَ بقرار اختياره تكليفه ببحث القضية الفلسطينية في جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدي إلى دفعها في ميدان الحركة والنشاط. وعندما انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في 13 كانون الثاني/يناير 1964 أصدر قراراً بإنشاء كيان فلسطيني يُعبر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه، لتمكينه من تحرير أرضه وتقرير مصيره. ومن الجدير بالذكر أن الجامعة العربية كانت قد أقرت سنة 1959 فكرة إنشاء كيان فلسطيني، لكنه ظلّ عرضة للتسويق والتأجيل، إلى أن أعيد إحياء الفكرة سنة 1963.

وقام أحمد الشقيري، مستفيداً من الدعم المصري، ومن حماسة الفلسطينيين لإنشاء كيان خاص بهم، بعمل ثلاثين جولة في مناطق التجمعات الفلسطينية. وقام خلال الجولة بوضع "الميثاق الوطني الفلسطيني" والنظام الأساسي "للمنظمة التحرير الفلسطينية"، وأجرى ترتيبات عقد مؤتمر فلسطيني عام في القدس، والذي انعقد في 28 أيار/مايو - 2 حزيران/يونيو 1964، وقام الملك حسين بافتتاحه. وسُمي هذا المجلس "المجلس الوطني الأول" وهو الذي أعلن إنشاء "منظمة التحرير الفلسطينية"، وانتخب أحمد الشقيري رئيساً لها، وأقر الميثاق القومي الفلسطيني، كما قرر إعداد الشعب الفلسطيني عسكرياً للقيام بدوره في تحرير وطنه، كما وافق على إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني.

وقد أكد الميثاق القومي الفلسطيني<sup>10</sup> على عروبة فلسطين، وحق أبناء فلسطين في أرضهم، ورفض المشروع الصهيوني، ورفض الاعتراف بالدولة اليهودية الصهيونية، ورفض قرار تقسيم فلسطين. وأكد تصميم الشعب الفلسطيني على المضي قدماً على طريق الجهاد المقدس حتى يتحقق له النصر النهائي، واعتبر أن تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية هدفان متكاملان يؤدي أحدهما إلى تحقيق الآخر، ويجب أن يسيرا جنباً إلى جنب. وقد اتسم هذا الميثاق بروح قومية علمانية عكست الواقع السياسي والأيدولوجي العربي والفلسطيني في ذلك الوقت.

لم يكن مطلوباً من الشقيري أن ينشئ "الكيان" الفلسطيني، إذ كان مكلفاً فقط بتقديم دراسته وتوصياته عن الموضوع إلى مؤتمر القمة العربي الثاني. لكن الشقيري "تجاوز صلاحياته" - بدعم مصري - وأنشأ م.ت.ف على أرض الواقع، خشية أن تعود القضية إلى أدراج الجامعة العربية ومداولات لجانها و"يموت" المشروع مرة أخرى.

وقد عادت "إشكالية" حق تمثيل الفلسطينيين لتبرز مرة أخرى بإنشاء م.ت.ف. وتميز الأمر بحساسية شديدة خصوصاً بالنسبة إلى الأردن التي يحمل غالبية الفلسطينيين جنسيتها، ويُشكّلون غالبية سكانها. وقد اضطر الشقيري لطمأنة الملك حسين مراراً مؤكداً أن تركيز عمل م.ت.ف سيكون على تحرير الأرض "غرب" الضفة الغربية (أي فلسطين المحتلة 1948). ومع ذلك فإن محاولات م.ت.ف لإنشاء قوات فلسطينية وتجنيد الفلسطينيين في الضفة الغربية قد لقي معارضة الأردن. ودخلت العلاقة

<sup>10</sup> حول الميثاق الوطني الفلسطيني، انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 404 - 406، وفيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني: 1964-1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف، 1980)، ص 37 - 89.

بين م.ت.ف والأردن مرحلة من التوتر والانتهاكات المتبادلة منذ 1966، مما أعاق عمليات تنظيم وتعبئة الفلسطينيين غربي الأردن وشرقيه.

وفي الوقت نفسه نظرت المنظمات الفدائية الفلسطينية (فتح وغيرها) إلى م.ت.ف نظرة شكٍّ وتوجُّس، وعدتّها نتاج الواقع العربي بضعفه وتمزقه وخشيت أن تكون أداة لهيمنة الأنظمة العربية على الساحة الفلسطينية. ولذلك لم تندمج هذه المنظمات أو تشارك في م.ت.ف، واكتفت "فتح" بتمثيل فردي رمزي في المجلس الوطني كموطئ قدم، ولتكون على اطلاع بما يجري<sup>11</sup>.

وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة إلا أن م.ت.ف نجحت في تثبيت مؤسساتها، وأصبحت الجهة الأوسع تمثيلاً للشعب الفلسطيني.

وعندما حدثت كارثة حرب 1967 وضاع ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وانكشف الضعف العربي، وتبخرت الآمال في قيادة عبد الناصر، وفي الشعارات القومية لتحرير فلسطين، شَعَرَ الفلسطينيون بوجوب أخذ زمام المبادرة والتخلص من حالة الهيمنة والوصاية العربية. واضطرت الأنظمة العربية على أن توافق على فتح المجال أمام العمل الفدائي الفلسطيني، تنقيساً عن مشاعر الجماهير، وتوجيهاً لغضبها وثورتها ضد العدو الصهيوني. ولذلك تمّ إعادة النظر في م.ت.ف ودورها وقيادتها، واضطر أحمد الشقيري للاستقالة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1967 لإفساح المجال أمام تحقيق الوحدة الوطنية، ودخول المنظمات الفدائية في المنظمة. وقد تولى يحيى حمودة رئاسة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف بالوكالة خلفاً للشقيري، وبدأ جهوداً حثيثة لإعادة صياغة م.ت.ف والعلاقات الداخلية الفلسطينية. ونجحت هذه الجهود بدخول معظم المنظمات الفدائية م.ت.ف وخصوصاً حركة فتح، وبإعادة صياغة الميثاق القومي الفلسطيني ليحل مكانه "الميثاق الوطني الفلسطيني"، كما تم إعادة ترتيب عضوية المجلس الوطني الفلسطيني ليتكون من مائة عضو فقط. وبناءً على ذلك عقد المجلس الوطني الرابع في القاهرة 7-17 تموز/ يوليو 1968 حيث أقرت هذه التغييرات، وتحقق للمنظمات الفدائية السيطرة على م.ت.ف. وفي المجلس الوطني الخامس في القاهرة 1-4 شباط/ فبراير 1969 تمت للمنظمات الفدائية السيطرة على قيادة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، وتولى ياسر عرفات زعيم حركة فتح رئاسة المنظمة منذ ذلك الحين<sup>12</sup>.

وقد تمكنت م.ت.ف من انتزاع صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الأول/ أكتوبر 1974. وفي الشهر التالي استطاعت الحصول على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة. وعندما أعلنت م.ت.ف استقلال فلسطين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 اعترفت بها أكثر من 120 دولة في العالم، وحوّلت كثير منها مكاتب م.ت.ف فيها إلى سفارات لدولة فلسطين رغم أن هذه الدولة لم تقم بعدُ على الأرض. وفي أعين الأنظمة العربية والأمم المتحدة لا تزال م.ت.ف تمثل الفلسطينيين. غير أن قدرتها على تمثيل الفلسطينيين كافة ظلّت أمراً نسبياً، وتواجهه مشكلات عملية وميدانية في كثير من الأحيان، ومن ذلك:

1. عدم قدرة م.ت.ف على تشكيل مجلس وطني فلسطيني منتخب شعبياً، ويمثل بدقة الشرائح المختلفة للفلسطينيين، لاستحالة ذلك عملياً في البلاد العربية التي يمنع معظمها مثل تلك الممارسة.

11 انظر مثلاً في: صلاح خلف، فلسطين بلا هوية، ص 73 - 75.  
12 انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 98 - 103.

2. دخول وخروج عدد من المنظمات الفدائية الفلسطينية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي انضمت متأخرة، ثم ما لبثت أن خرجت سنة 1974 مُشكّلة "جبهة الرفض" مع عدد من الفصائل الأخرى. ثم تكررت عودتها أو مقاطعتها للمجلس الوطني أو للجنة التنفيذية بحسب التطورات السياسية.
3. وجود عدد من المنظمات الفدائية الفلسطينية التي تمثل أنظمة عربية معينة وتلتزم بسياساتها، وتتأرجح علاقاتها بـ م.ت.ف وفق علاقات النظام العربي نفسه مع م.ت.ف، مثل "الصاعقة" التي تتبع "البعث" السوري، ومثل جبهة التحرير العربية التي تتبع "البعث" العراقي...
4. ظهور قوى إسلامية فلسطينية تتمتع بحضور شعبي واسع (حماس والجهاد الإسلامي) ورفضها الانضمام إلى م.ت.ف.
5. خسارة م.ت.ف لقاعدة وجودها في الأردن إثر أحداث 1970-1971، ولقاعدها في لبنان إثر الاجتياح "الإسرائيلي" سنة 1982، وتراجع قدرتها على التفاعل مع الحياة اليومية للفلسطينيين في الخارج.
6. دخول م.ت.ف في مسار التسوية السلمية، وتوقيعها اتفاقات أوسلو سنة 1993، أوجد انقساماً شديداً في الشارع الفلسطيني، الذي وجدت قطاعات كبيرة منه أن م.ت.ف لم تعد تمثل طموحاته ولا همومه، بعد أن تنازلت رسمياً عن 77% من أرض فلسطين للكيان الإسرائيلي، ونبذت الكفاح المسلح.
7. تشكيل السلطة الفلسطينية في مناطق الضفة والقطاع، نقل مركز الثقل في قيادة م.ت.ف إلى سلطة الحكم الذاتي، وهمّش دور م.ت.ف السياسي، كما أضعف بشكل كبير فعالية مؤسساتها المختلفة.
8. إن طريقة قيادة رئيس المنظمة لـ م.ت.ف، وتركز السلطات في يديه، وعدم تشجيع استقرار ونمو مؤسسات م.ت.ف وقيامها بدورها بفعالية وممارسة صلاحياتها... أفرغ كثيراً من مؤسسات م.ت.ف من محتواها ورسالتها.

## هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية

### أ. المجلس الوطني الفلسطيني<sup>13</sup>:

هو أعلى سلطة في م.ت.ف، وهو يمثل المجلس النيابي التشريعي في الدول، وهو الجهة التي تضع السياسات العامة، وتضع الخطط، وتتابع أداء قيادة م.ت.ف وتحاسبها. ويتكون من مندوبي الفصائل الفدائية الفلسطينية، وممثلي الاتحادات النقابية والطلابية والمستقلين... وكان يفترض في هذا المجلس أن ينعقد مرة كل سنة، لكن عدم وجود جهات مضيفة تسمح له بحرية القرار ولقيادته بحرية الحركة، وعدم سهولة تجميع الممثلين المشتتين على مواطن الشتات الفلسطيني، أضعف من فرص اجتماعاته. ومنذ السبعينيات أخذ ينعقد مرة كل 3-5 سنوات، ولم تعد قيادة م.ت.ف تدعو هذا المجلس إلا لتمرير قرارات سياسية تم إعادها سابقاً. كما تأثرت مصداقية المجلس التمثيلية للشعب الفلسطيني بشكل كبير عندما أخذت قيادة م.ت.ف تُدخل عناصر كثيرة موالية تحت بند المستقلين. وتضخمت أعداد أعضاء المجلس من مائة سنة 1968 إلى أكثر من خمسمائة في الثمانينيات، ووصل في المؤتمر الـ21 المنعقد في غزة في أيار/ مايو 1996 إلى 604 أعضاء. وفي كثير من الأحيان كانت القرارات تؤخذ "بالتصفيق!!" وفقد المجلس مع الزمن قدرته على الرقابة والمحاسبة والمتابعة، وتحولت اجتماعاته إلى مظاهر احتفالية أكثر منها ممارسات تشريعية. وتحمل قيادة م.ت.ف مسؤولية تحويل المجلس إلى هذه الحالة "المريحة لها" التي جعلت منه أداة بيدها وليس العكس. وهذا من أسباب استنكاف التيار الإسلامي عن المشاركة في المجلس.

وكان من أهم محطات هذا المجلس مجلسه الوطني الـ12 (القاهرة 1-9 تموز/ يوليو 1974) الذي أقر البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي أقر لأول مرة أن يكون الكفاح المسلح وسيلة رئيسية للتحرير وليس الوسيلة الوحيدة. والمجلس الوطني الـ19 (الجزائر 12-15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988) الذي أعلن دولة فلسطين، واعترف لأول مرة بقرارات الأمم المتحدة 242 و338. والمجلس الوطني الـ21 الذي انعقد في غزة في أيار/ مايو 1996 وقرر حذف جميع البنود المعادية للكيان الصهيوني من الميثاق الوطني الفلسطيني!!

### ب. المجلس المركزي<sup>14</sup>:

في الدورة الحادية عشر للمجلس الوطني (6-12 كانون الثاني/ يناير 1973) تقرر تشكيل مجلس مركزي بحيث يكون هيئة وسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. وذلك لسدّ الفراغ التشريعي والتوجيهي بسبب تباعد المدى الزمني للقراءات المجلس، ويتولى اتخاذ القرارات في القضايا التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية، ويُقرّ خططها التنفيذية، ويتابع تنفيذها لقرارات المجلس.

وقد تشكل المجلس المركزي الأول من 32 عضواً مناصفة بين المنظمات الفدائية والكفاءات الفلسطينية غير المنتمية والاتحادات الشعبية. وكان يفترض أن يجلس مرة كل شهرين على الأقل، وأن يكون أداة ديناميكية فعالة في مراقبة أداء م.ت.ف. وتطويره. ولكن مصير هذا المجلس لم يختلف كثيراً عن المجلس الوطني، إذ تمت مضاعفة أعداد أعضائه (وصل سنة 1990 عدد أعضائه إلى 108، ثم

<sup>13</sup> حول المجلس الوطني، انظر: المرجع نفسه، ج4، ص 94 - 121.  
<sup>14</sup> حول المجلس المركزي، انظر: المرجع نفسه، ج4، ص 321 - 322.

128 سنة 2000)، و"ترهّل" جسمه، وعانى بالتالي من مصاعب الاجتماع واتخاذ القرار...، فقيبت القدرة على المبادرة، واتخاذ القرار بيد اللجنة التنفيذية، أو بالأحرى شخص رئيسها.

### ج. اللجنة التنفيذية<sup>15</sup>:

تشبه اللجنة التنفيذية الحكومة أو السلطة التنفيذية في الأنظمة السياسية، وهي أعلى سلطة تنفيذية في م.ت.ف. وتكون دائمة الانعقاد وأعضاؤها متفرغون للعمل. وتتولى تنفيذ السياسات والخطط والبرامج التي يُقرّها المجلس الوطني. وتتولى مهام تمثل الشعب الفلسطيني، والإشراف على مؤسسات م.ت.ف، وإصدار اللوائح والتعليمات والقرارات التي تنظم أعمال م.ت.ف، وتنفذ السياسة المالية لـ م.ت.ف، وتُعدُّ ميزانياتها.

وفي المجالس الوطنية الثلاث الأولى كان النظام يقتضي أن يقوم المجلس بانتخاب رئيس اللجنة التنفيذية، ثم يقوم هو باختيار باقي أعضاء اللجنة. ومنذ المؤتمر الرابع أصبح النظام يقتضي أن ينتخب المجلس الوطني اللجنة التنفيذية، وتقوم هي باختيار الرئيس من بين أعضائها. وعادة ما كان عدد أعضاء اللجنة التنفيذية 15 عضواً (ثمانية من الفصائل الفلسطينية وسبعة من المستقلين)، لكن العدد زاد في المجالس الأخيرة إلى 18 عضواً.

ومن الناحية العملية، فإن اللجنة التنفيذية تقوم بدورٍ محوري في عمل م.ت.ف، وهي تتولى السلطات الفعلية في المنظمة، وعادة ما تفرض سياسة "الأمر الواقع" على المجلس المركزي والمجلس الوطني، إذ تفعل ما تشاء ثم تعود لأخذ الموافقة و"البركة" من هذين المجلسين. ويمسك رئيس اللجنة التنفيذية بزمام الأمور، وعادة ما يفرض على "التنفيذية" توجهاته وقراراته.

### د. دوائر منظمة التحرير الفلسطينية<sup>16</sup>:

للمنظمة عدد من الدوائر تشبه الوزارات في الأنظمة السياسية، وتقوم اللجنة التنفيذية بإنشاء هذه الدوائر، وعادة ما يتولى أحد أعضاء اللجنة التنفيذية مسؤولية دائرة من الدوائر، وقد تتعرض هذه الدوائر للتغيير والحذف والزيادة. أما أهم هذه الدوائر فهي:

1. أمانة السر.
2. الدائرة السياسية.
3. الدائرة العسكرية.
4. الصندوق القومي.
5. دائرة شؤون الوطن المحتل.
6. دائرة التربية والتعليم العالي.
7. دائرة العلاقات القومية.
8. دائرة الإعلام والثقافة.
9. دائرة التنظيم الشعبي.
10. دائرة الشؤون الاجتماعية.
11. دائرة الشؤون الإدارية.

<sup>15</sup> حول اللجنة التنفيذية، انظر: المرجع نفسه، ج4، ص 318 - 321.

<sup>16</sup> حول دوائر م.ت.ف، انظر: المرجع نفسه، ج4، ص 322 - 325.

## الفصل الأول

# ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ونظامها



## الميثاق القومي الفلسطيني

### مقدمة:

نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي خاض معارك ضارية متصلة من أجل الحفاظ على وطنه والدفاع عن شرفه وكرامته، والذي قدم عبر السنين قوافل متتابعة من الشهداء الخالدين، وسطر أروع صفحات البذل والتضحية والفداء، نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي تألّبت عليه عوامل الظلم والشر والعدوان، وتأمّرت عليه قوى الصهيونية العالمية والاستعمار، وعمّلت على تشريده واغتصاب دياره وأراضيه واستباحة حرّماته وانتهاك مقدساته، فما استكان أو لانّت له قناة، نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي آمن بعرويته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته، وصمم على حشد قواه وتعبئة كل جهوده وطاقاته من أجل متابعة نضاله والسير قدماً من أجل متابعة نضاله والسير قدماً على طريق الجهاد المقدس حتى يتحقق له النصر النهائي الكامل، نحن الشعب العربي الفلسطيني، استناداً إلى حقنا في الدفاع عن النفس واسترداد الوطن السليب بكامله وهو الحق الذي أقرته الأعراف والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، وتطبيقاً لمبادئ حقوق الإنسان، وإدراكاً منا لطبيعة العلاقات السياسية الدولية، بمختلف أبعادها ومراميتها، واعتباراً للتجارب التي حلت في كل ما يتعلق بأسباب النكبة وأساليب مجابقتها، وانطلاقاً من الواقع الفلسطيني، ومن أجل عزة الإنسان الفلسطيني وحقه في الحياة الحرة الكريمة، وشعوراً منا بالمسؤولية القومية الخطيرة الملقاة على عاتقنا، من أجل هذا كله، نحن الشعب العربي الفلسطيني نملي هذا الميثاق القومي الفلسطيني ونعلنه، ونقسم على تحقيقه.

مادة 1- فلسطين وطن عربي تجمعها روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تولف معها الوطن العربي الكبير.

مادة 2- فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

مادة 3- الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة.

مادة 4- شعب فلسطين يقرر مصيره، بعد أن يتم تحرير وطنه، وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

مادة 5- الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

مادة 6- الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

مادة 7- اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين إذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين.

مادة 8- إن تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية واجب قومي رئيسي ويجب اتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريفه بوطنه تعريفاً روحياً عميقاً يشده على الدوام إلى وطنه شداً وثيقاً راسخاً.

مادة 9- المذاهب العقائدية السياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم والفلسطينيون جميعاً جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية.

مادة 10- يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير، وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مادة 11- الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقاوماتها، وأن ينمّي الوعي بوجودها وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

مادة 12- الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

مادة 13- إن مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطبيعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

مادة 14- إن تحرير فلسطين، من ناحية عربية، هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها بحكومات وشعوباً وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني، ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة أن تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والتأييد وتوفر الوسائل والفرص الكفيلة من القيام بدوره في تحرير وطنه.

مادة 15- إن تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلالة جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفریق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين. ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصره جميع القوى الروحية في العالم.

مادة 16- إن تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

مادة 17- إن تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ العامة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

مادة 18- يعتبر باطلاً كلُّ من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وإن دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

مادة 19- الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها، عدوانية وتوسعية في أهدافها، عنصرية تعصبية في تكوينها، وفاشستية بمراميتها ووسائلها. وإن إسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار، مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الأوسط خاصة، وللأسرة الدولية بصورة عامة. ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين جديرون بعون الأسرة الدولية وتأييدها.

مادة 20- إن دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم جهودها ونشاطها.

مادة 21 - يؤمن الشعب الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها ويؤيد جميع المساعي الدولية التي تهدف إلى إقرار السلم على أساس الحق والتعاون الدولي الحر.

مادة 22- يؤمن الشعب الفلسطيني بالتعايش السلمي على أساس الوجود الشرعي، إذ لا تعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار.

مادة 23- تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين، وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة.

مادة 24- لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة. وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية السياسية والمالية.

مادة 25- تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

مادة 26- تتعاون منظمة التحرير مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

مادة 27- يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

مادة 28- يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

مادة 29- لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

\*\*\*

## الميثاق الوطني الفلسطيني

- المادة 1: فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.
- المادة 2: فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.
- المادة 3: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.
- المادة 4: الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وإن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتمائه الفلسطيني ولا ينفيانها.
- المادة 5: الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947، سواء من أخرج منها أو بقي فيها..، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.
- المادة 6: اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.
- المادة 7: الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.
- المادة 8: المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.
- المادة 9: الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.
- المادة 10: العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمائته، وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وبينها وبين الجماهير العربية ضمناً لاستمرار الثورة وتساعدتها وانتصارها.
- المادة 11: يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.
- المادة 12: الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها، وأن يناهض أيّاً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة 13: الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان، يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة 14: مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطبيعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة 15: تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري، وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطبيعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة 16: تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة، تُصان في ظلّاه جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصره جميع القوى الروحية في العالم.

المادة 17: تحرير فلسطين، من ناحية إنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحرية، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحرية في العالم.

المادة 18: تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس، من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين، وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة 19: تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن، لمغابرة لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه، ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة 20: يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما، وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة 21: الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها.

المادة 22: الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية، ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وأن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة

بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية، ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب أرض الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرير والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها، ويؤدي إلى استناب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصره جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه، ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة 23: دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب، واستبقاءً لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة 24: يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها.

المادة 25: تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة 26: منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة 27: تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة 28: يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة 29: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة 30: المقاتلون وحملات السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقى لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة 31: يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة 32: يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة 33: لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

\*\*\*

## النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

### الباب الأول- مبادئ عامة:

المادة 1: يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقاً لأحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية.

المادة 2: تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها وفق مبادئ الميثاق الوطني وأحكام هذا النظام الأساسي، وما يصدر استناداً إليها من لوائح وأحكام وقرارات.

المادة 3: تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني. في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة، والعمل على استمرارها وتصعيدها بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير حتى النصر.

وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ فإن على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة، مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية وتحقيق أهداف الميثاق والنظام.

المادة 4: الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعياً في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

### الباب الثاني- المجلس الوطني:

المادة 5: ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية.

المادة 6:

أ. إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تنتهي ظروف الانتخابات.

ب. إذا شغل مقعد أو أكثر في المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، يعين المجلس العضو أو الأعضاء لملء المقاعد الشاغرة.

المادة 7:

أ. المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها.

ب. القدس هي مقر المجلس الوطني الفلسطيني.

المادة 8: مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة، أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناءً على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس. ويكون مكان انعقاده في القدس أو غزة أو أي مكان آخر، حسب الظروف. فإذا لم يدع رئيس المجلس إلى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقداً حكماً في المكان والزمان المحددين في طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية.

المادة 9: يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وأمين سر ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده.

المادة 10: ينظر المجلس الوطني في دور انعقاده العادي في:

أ. التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن إنجازات المنظمة وأجهزتها.

- ب. التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.
- ج. الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية وتوصيات لجان المجلس.
- د. أي مسائل أخرى تعرض عليه.
- المادة 11: يؤلف المجلس الوطني تيسيراً لأعماله، اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها. وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها إلى المجلس الوطني الذي يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قرار بشأنها.
- المادة 12: يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين.

### الباب الثالث- اللجنة التنفيذية:

المادة 13:

- أ. يتم انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني.
- ب. يتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة.
- ج. تنتخب اللجنة من داخل المجلس الوطني.
- المادة 14: تؤلف اللجنة التنفيذية من أربعة عشر عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.
- المادة 14 "معدلة": تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر إلى ثمانية عشر عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.
- وإذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب تملأ الحالات الشاغرة كما يلي:

- أ. إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.
- ب. إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني في جلسة خاصة يُدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.
- ج. في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى اجتماع غير عادي يتم ملء الشواغر لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس وذلك في مجلس مشترك يتم لهذا الغرض ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين.

المادة 15: اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني وتكون مسؤولة أمامه، ومسؤولية تضامنية وفردية.

المادة 16: تتولى اللجنة التنفيذية:

- أ. تمثيل الشعب الفلسطيني.
- ب. الإشراف على تشكيلات المنظمة.
- ج. إصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة، على ألا تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسي.
- د. تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها. وعلى وجه العموم، تباشر اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني.
- المادة 17: يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تراه مناسباً.

المادة 18: تنشئ اللجنة التنفيذية الدوائر الآتية:

- أ. الدائرة العسكرية.
- ب. دائرة الشؤون السياسية والإعلامية.
- ج. دائرة الصندوق القومي الفلسطيني.
- د. دائرة البحوث والمؤسسات المختصة.
- هـ. دائرة الشؤون الإدارية.

و. أي دائرة أخرى ترى اللجنة ضرورة إنشائها ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين. ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية.

المادة 19: تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الأهداف أو تعيينها على تحقيق أغراض المنظمة.

المادة 20: تستمر اللجنة التنفيذية في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني، وعلى اللجنة التنفيذية أن تقدم استقالتها للمجلس الوطني الجديد في أول اجتماع يعقده، ويجوز إعادة انتخابها.

المادة 21: يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

#### الباب الرابع- أحكام عامة:

المادة 22: تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين، يُعرف بجيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلة تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة، وواجبه القومي أن يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين.

المادة 23: تعمل اللجنة التنفيذية على إلحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكري وتعبئة جميع طاقات التحرير.

المادة 24: ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني لتمويل أعمال المنظمة يقوم بإدارته مجلس إدارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني.

المادة 25: موارد الصندوق تتألف من:

ضريبة ثابتة على الفلسطينيين تفرض وتُجبي بنظام خاص.

المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات والأمة العربية.

طابع التحرير الذي تنشئه الدول العربية لاستعمالها في المعاملات البريدية وغيرها.

التبرعات والهبات.

القروض والمساعدات العربية أو التي تقدمها الشعوب الصديقة.

أية موارد أخرى يقرها المجلس الوطني.

المادة 26: تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصرة فلسطين لجمع تبرعات ومساندة المنظمة في مساعيها القومية.

المادة 27: يكون تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذي تقرره اللجنة التنفيذية وتسمى اللجنة التنفيذية ممثلاً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية.

المادة 28: يحق للجنة التنفيذية أن تصدر من اللوائح ما يلزم لتنفيذ أحكام هذا النظام.

المادة 29: تعديل هذا النظام الأساسي أو تغييره أو الإضافة إليه من سلطة المجلس الوطني للمنظمة بأغلبية ثلثي أعضائه.

#### الباب الخامس- أحكام انتقالية:

المادة 30: يحل المجلس الوطني المنعقد في القاهرة بتاريخ 1968/7/10 محل المجلس الانتقالي السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويمارس جميع الصلاحيات المنوطة به بمقتضى النظام.

المادة 31: تكون مدة المجلس الوطني آنف الذكر سنتين ابتداء من 1968/7/10 إذا لم يتيسر إجراء انتخاب لأعضاء المجلس الذي سيخلفه، يجتمع ويقرر إما تمديد مدته لفترة أخرى أو أن يشكل مجلس جديد بالطريقة التي يقرها.

المادة 32: يحق للمجلس الوطني، وتعود له وحده صلاحية ضم أعضاء جدد إليه من حين لآخر، حسبما يرى ذلك ملائماً، وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية، في ضوء أحكام الميثاق الوطني، وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية في الدورة المقبلة.

\* \* \*

## الفصل الثاني

### مؤسسات القيادة وصناعة القرار



## المجلس الوطني الفلسطيني

### (1)- تعريف المجلس الوطني الفلسطيني

المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها والذي يعتبر حسب نص المادة 7-أ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية "هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها".

ويشكل المجلس الوطني المرجعية العليا لكل هيئات ومؤسسات "م.ت.ف" ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني وكل ما يتعلق بمصالحة الحيوية العليا.

### (2)- نشأة وتأسيس المجلس الوطني الفلسطيني

تعود نشأة المجلس الوطني الفلسطيني إلى عام 1948، حين قام الحاج "أمين الحسيني" بالعمل على عقد مجلس وطني فلسطيني في غزة، مثل أول سلطة تشريعية فلسطينية تقام على أرض الدولة العربية الفلسطينية التي نص عليها قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947، حيث قام المجلس حينذاك بتشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة "أحمد حلمي عبد الباقي" الذي مثل فلسطين في جامعة الدول العربية.

وقد أعيد تجديد المجلس الوطني الفلسطيني عام 1964، وذلك بعد أن قرر الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الأول تكليف أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية آنذاك بالاتصال بالشعب الفلسطيني والدول العربية لإقامة القواعد السليمة لإنشاء الكيان الفلسطيني، حيث قام الشقيري بجولات زار خلالها الدول العربية واتصل بأبناء الشعب العربي الفلسطيني في مختلف أماكن تجمعهم، وفي ربيع عام 1964 قامت لجان تحضيرية بإعداد قوائم بأسماء المرشحين لعضوية المؤتمر الذي سوف يعقد لهذا الغرض وقد عين الدكتور "عزت طنوس" مديراً لمكتب المؤتمر، وقد تم توجيه دعوة إلى 397 شخصاً ليكونوا أعضاء في المؤتمر الفلسطيني الأول موزعين على النحو التالي:

الرقم	المكان	عدد الأعضاء
1.	الأردن	249
2.	قطاع غزة	46
3.	سوريا	25
4.	لبنان	24
5.	الكويت	20
6.	العراق	3
7.	مصر	16
8.	قطر	8
9.	ليبيا	6
المجموع:		397 عضواً

في صباح 1964/5/28، التأم المؤتمر الفلسطيني الأول في فندق إنتركونتيننتال في القدس وشهد الجلسة الافتتاحية الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية وألقى خطاباً فيه، ثم ألقى عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة، تلاه أحمد الشقيري الذي قال إن شعب فلسطين يجتمع في مدينة القدس الخالدة لأول مرة بعد كارثة فلسطين ليعلن عبر هذا المؤتمر "للدنيا بأسرها أننا نحن أهل فلسطين أصحابها الشرعيين قد التقينا على تحرير فلسطين".

**وقد خرج المؤتمر في النهاية بالعديد من القرارات أهمها:**

1. إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية.
2. المصادقة على الميثاق القومي (الوطني) لمنظمة التحرير الفلسطينية.
3. إعتبار المؤتمر بكامل أعضائه " المجلس الوطني الفلسطيني الأول للمنظمة".

يتخذ المجلس الوطني الفلسطيني من القدس مقراً دائماً له وذلك وفق ما جاء في المادة (7-ب) من النظام الأساسي للمنظمة، ويوجد لمكتب رئاسة المجلس مقر رئيسي مؤقت في عمان، وبعد أن أقيمت السلطة الوطنية الفلسطينية تم افتتاح فرعين لرئاسة المجلس في كل من غزة ونابلس في الضفة الغربية.

**(3)- النظام الانتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني**

يعتبر أول تشريع قام المجلس الوطني الفلسطيني، بوضعه في دورته الأولى التي عقدت بالقدس في نهاية أيار/ مايو عام 1964م هو مشروع قانون الانتخاب، مما يؤكد الدلالة الواضحة على الإيمان العميق بالديمقراطية قولاً وعملاً وعلى اتصاله المباشر بها، لأن من أبرز سماتها أن يطمئن الفرد والمجتمع، إلى أن النظام الذي يسود حياتهم قد بني على قواعد صحيحة تكفل لهم العيش بأمان واستقرار.

ولقد كان ميدان التشريع من أهم الميادين التي اضطلع بها المجلس الوطني الفلسطيني، فالقانون هو الذي ينظم النشاط العام ويضبط التصرفات ويضمن الحقوق والحريات العامة.

صدر هذا النظام في السابع عشر من تموز/ يوليو 1965م، بموجب المادتين الخامسة والثامنة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمصادق عليه من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأولى في القدس في الفترة من 28 أيار/ مايو - 2 حزيران/ يونيو 1964م.

وجاء نظام الانتخاب في (73) مادة، توزعت على فصول ستة: التعاريف، الاقتراع، العمليات الانتخابية، فرز الأوراق وإعلان النتائج.

**ومن أبرز مواد هذا النظام:**

- لكل فلسطيني حق انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، إذا أكمل الثامنة عشرة من عمره، وكان اسمه مسجلاً في أحد جداول الانتخاب النهائية، ولم يكن معتوهاً أو مجنوناً، ولم يكن محكوماً بجناية أو بجريرة تمسّ الشرف الوطني.
- لا يجوز للناخب أن يعطي صوته أكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد ولا أن يستعمل صوته في غير منطقة الانتخاب المسجل اسمه فيها.
- لكل فلسطيني الحق بالاعتراض على جدول الناخبين وطلب تصحيحه سواء كان ذلك بخصوص شخصه أو بخصوص أشخاص آخرين.
- يشترط في المرشح لعضوية المجلس الوطني أن يكون: فلسطينياً يجيد القراءة والكتابة، ناخباً مقيداً في جدول الانتخابات النهائي، قد أتمّ الخامسة والعشرين من عمره عند إجراء الانتخاب، غير محكوم عليه بجناية أو جنحة أخلاقية، ليس موظفاً في المنظمة، أن يكون عضواً عاملاً في التنظيم الشعبي، وأن لا يرشح نفسه في أكثر من دائرة انتخابية واحدة.

**(4)- دورات المجلس الوطني الفلسطيني:**

رقم الدورة	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	نوع الدورة	رئيس الدورة	ملاحظات
------------	---------------	----------------	------------	-------------	---------

الأولى	القدس	1964/6/2-5/28	عادية	أحمد الشقيري
الثانية	القاهرة	1965/6/4-5/31	عادية	أحمد الشقيري
الثالثة	غزة	1966/5/24-5/20	عادية	عبد المحسن القطان
الرابعة	القاهرة	1968/7/17-7/10	عادية	يحي حمودة
الخامسة	القاهرة	1969/2/4-2/1	عادية	خالد الفاهوم
السادسة	القاهرة	1969/9/6-9/1	عادية	خالد الفاهوم
السابعة	القاهرة	1970/6/4-5/30	عادية	خالد الفاهوم
دورة استثنائية	عمان	1970/8/28-27	استثنائية	خالد الفاهوم
الثامنة	القاهرة	1971/3/5-2/28	عادية	خالد الفاهوم
التاسعة	القاهرة	1971/7/13-7/7	عادية	خالد الفاهوم
العاشر	القاهرة	1972/4/10-4/6	استثنائية	خالد الفاهوم
الحادية عشرة	القاهرة	1973/1/10-1/6	عادية	خالد الفاهوم
الثانية عشرة	القاهرة	1974/6/8-6/1	عادية	خالد الفاهوم
الثالثة عشرة	القاهرة	1977/3/22-12	عادية	خالد الفاهوم
الرابعة عشرة	دمشق	1979/1/22-15	عادية	خالد الفاهوم
الخامسة عشرة	دمشق	1981/4/19-11	عادية	خالد الفاهوم
السادسة عشرة	الجزائر	1983/2/22-14	عادية	خالد الفاهوم
السابعة عشرة	عمان	1984/11/29-22	عادية	عبد الحميد السائح
الثامنة عشرة	الجزائر	1987/4/25-20	عادية	عبد الحميد السائح
التاسعة عشرة	الجزائر	1988/11/15-12	غير عادية	عبد الحميد السائح
العشرون	الجزائر	1991/9/28-23	عادية	عبد الحميد السائح
الحادية والعشرين	غزة	1996/4/25-22	عادية	سليم الزعنون

### (5). اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني

#### الباب الأول - مكتب المجلس

#### الفصل الأول - مكتب السن

المادة 1: عند افتتاح الجلسة الأولى في دور الانعقاد الأول لكل مجلس وطني يشغل كرسي الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين سناً ويتولى أعمال السكرتارية أصغر الأعضاء الحاضرين سناً. ومنهما يتكون المكتب المؤقت وتنتهي مهمتهما بانتخاب أعضاء المكتب النهائي المنصوص عنه في النظام الأساسي.

المادة 2: لا يجوز إجراء أية مناقشة في المجلس قبل انتخاب رئيسه.

#### الفصل الثاني - مكتب الرئاسة

المادة 3: يكون للمجلس مكتب رئاسة من رئيس ونائبين للرئيس وأمين سر ينتخبهم المجلس في بدء انعقاده.

المادة 4: انتخابات أعضاء المكتب سرية وهي فردية بالنسبة إلى الجميع.

المادة 5: تقدم الترشيحات لعضوية المكتب إلى رئيس السن. وفي جميع الأحوال تجري عملية الانتخاب بالنسبة إلى الرئيس ولو لم يتقدم للترشيح إلا العدد المطلوب. أما بالنسبة إلى نواب الرئيس وأمين السر فيعلن انتخابهم بالتزكية إذا لم يتقدم للترشيح إلا العدد المطلوب.

المادة 6: يتم انتخاب أعضاء المكتب بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين.

المادة 7: إذا لم يفز أحد الأعضاء بالأغلبية المطلقة في حالة انتخاب الرئيس، أعيد الانتخاب بين العضوين اللذين نالا أكثر الأصوات عدداً، فإذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الأعضاء المرشحين، اشتركوا معهما في المرة الثانية ويكتفي في هذه الحالة بالأغلبية النسبية، فإذا نال اثنان فأكثر من الأعضاء أصواتاً متساوية تكون الأولوية لمن تعينه القرعة.

المادة 8: عند بدء عملية الانتخاب يعطى كل عضو ورقة معدة لذلك يكتب فيها اسم عضو المكتب الذي يريد انتخابه ثم يضعه في الصندوق المخصص لهذا الغرض عند النداء على اسمه.

المادة 9: يتولى السكرتير الإداري بإشراف الرئيس جمع الأصوات وفرزها ويعلن الرئيس نتيجة الانتخاب.

المادة 10: لا يجوز أن يجمع عضو اللجنة التنفيذية بين منصبه وبين عضوية مكتب المجلس.

### الفصل الثالث - اختصاصات المكتب

المادة 11: يتولى مكتب المجلس الإشراف على أعماله ومناقشاته وذلك وفقاً لأحكام هذه اللائحة، ويضع نظام تحرير مضابط وسكرتيرية اللجان.

المادة 12: يجهز مكان خاص بمكتب الرئاسة في مقر المنظمة الرسمي، يشرف على شؤونه ويتواجد فيه باستمرار سكرتير إداري يعين من قبل مكتب الرئاسة.

المادة 13: يجتمع المكتب بناءً على دعوة الرئيس واجتماعاته سرية ولا يجوز أن يحضر اجتماعاته من غير أعضائه إلا السكرتير الإداري ولا تكون اجتماعاته صحيحة إلا إذا حضرها أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة، فإذا تساوت الأصوات يرجح رأي الجانب الذي منه الرئيس.

المادة 14: رئيس المجلس هو الذي يتكلم باسمه وطبقاً لإرادته ويرعى تطبيق أحكام النظام الأساسي واللائحة الداخلية ويحافظ على نظامه وهو الذي يفتتح الجلسات ويعلن انتهائها ويضبطها ويدير المناقشات ويأذن في الكلام ويحدد موضوع البحث ويوجه نظر المتكلم إلى المحافظة على حدود الموضوع وله أن يوضح أو يستوضح مسألة يراها غامضة ويوجه الأسئلة ويعلن ما يصدره المجلس من القرارات ويراقب أعمال السكرتير بوجه عام على حسن سير أعمال المجلس جميعها.

المادة 15: إذا غاب الرئيس تولى رئاسة الجلسة النائب الأكبر سناً، فإذا تغيب هو أيضاً تولاها النائب الأصغر سناً، وإذا تغيب الأخير تولى الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين سناً.

المادة 16: يقوم أمين السر بمراقبة تحرير مضابط الجلسات ويتلقى اقتراحات الأعضاء ويتولى قيد من يطلب الكلام بحسب ترتيب طلباتهم وجمع الأصوات وفرزها، ورصد نتائج الاقتراع وتنفيذ كل تنبيه صادر بالمحافظة على النظام. وبوجه عام يقوم بكل ما يطلب منه الرئيس القيام به من الأعمال.

### الباب الثاني - الجلسات

#### الفصل الأول - انعقاد الجلسات

المادة 17: جلسات المجلس سرية ولا يجوز حضورها لغير الأعضاء إلا إذا قرر المجلس غير ذلك.

المادة 18: ينعقد المجلس دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناءً على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس، فإذا لم يدع رئيس المجلس إلى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقداً حكماً بالمكان والزمان المحددين في طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية.

المادة 19: لا يجوز انعقاد المجلس إلا باكتمال النصاب القانوني من ثلثي أعضائه على الأقل.

المادة 20: تؤخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين إلا في الحالات الخاصة التي نص فيها على خلاف ذلك.

المادة 21: يُعدُّ الرئيس جدول الأعمال ويخطر به الأعضاء قبل بدء انعقاد المجلس بأسبوع على الأقل.

المادة 22: يعلن الرئيس بموافقة المجلس اختتام دورة الانعقاد.

المادة 23: لا يجوز المناقشة في موضوع غير وارد في جدول الأعمال إلا بناءً على طلب اللجنة التنفيذية أو الرئيس وموافقة المجلس أو بناءً على طلب كتابي مقدم من عشرين عضواً على الأقل يوافق عليه المجلس ويصدر قرار المجلس في ذلك بعد سماع واحد من مؤيدي الطلب وواحد من معارضيهِ مدة لا تزيد على خمس دقائق.

### الفصل الثاني- مضابط الجلسات

المادة 24: يحرر لكل جلسة مضبطة يدون بها تفصيلاً جميع إجراءات الجلسة وما عرض فيها من موضوعات وما دار من مناقشات وما صدر من قرارات.

المادة 25: توزع المضبطة على الأعضاء بمجرد طبعها وتعرض على المجلس للتصديق عليها في أول جلسة بعد توزيعها، ولكل عضو كان حاضراً الجلسة التي يراد التصديق على مضبعتها أن يطلب إجراء ما يراه من تصحيح، ومتى صدر قرار المجلس بقبول التصحيح يثبت في مضبطة الجلسة التي صدر فيها وتصحح بمقتضاه المضبطة السابقة ولا يجوز طلب إجراء أي تصحيح في المضبطة بعد التصديق عليها. ويُكتفى بتصديق الرئيس على مضابط الجلسات الأخيرة لدور الانعقاد التي لم يتم تصديق المجلس عليها.

المادة 26: بعد التصديق على المضبطة يوقع عليها من قبل رئيس المجلس ونائبيه وأمين السر.

### الفصل الثالث - نظام الكلام في الجلسة

المادة 27: لا يجوز لأحد أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يطلب الكلام ويأذن له الرئيس. وليس للرئيس أن يرفض الإذن في الكلام لغير سبب تقتضيه أحكام هذه اللائحة وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأي المجلس ويصدر قراره في هذا الشأن دون مناقشة.

المادة 28: يقيد أمين السر طلبات الكلام بحسب ترتيب تقديمها، ولا يقبل طلب الكلام في موضوع محال إلى إحدى اللجان إلا بعد تقديم تقريرها.

المادة 29: لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من مرتين في ذات الموضوع إحداهما في المناقشة العامة والأخرى في الاقتراحات ومشروعات القرارات المقدمة بشأن ذات الموضوع.

المادة 30: يعلن الرئيس موعداً نهائياً لتقديم طلبات الكلام لكل من المناقشة العامة ولمناقشة الاقتراحات ومشروعات القرارات.

المادة 31: يؤذن دائماً بالكلام في الأحوال الآتية:

- أ- توجيه النظر إلى مراعاة أحكام النظام الأساسي واللائحة الداخلية.
- ب- طلب التأجيل.
- ت- تصحيح واقعة مدعى بها.
- ث- الرد على قول يمسّ شخص طالب الكلام.
- ج- إبداء الدفع بعدم المناقشة.
- ح- إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر.
- ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي يترتب عليها وقف المناقشة فيه حتى يصدر قرار المجلس بشأنها، ولا يؤذن مع ذلك بالكلام في هذه الأحوال حتى يتم المتكلم أقواله إلا لطلب توجيه النظر إلى مراعاة أحكام النظام الأساسي واللائحة الداخلية أو لتصحيح واقعة مدعى بها.
- المادة 32: لا يجوز للمتكلم أن يستعمل عبارات غير لائقة أو فيها مساس بالأشخاص أو بالهيئات أو بالمصلحة العامة ولا أن يأتي أمراً مخالفاً بالنظام.
- المادة 33: للرئيس إذا خالف المتكلم أحكام المادة السابقة (32) أن يناديه باسمه ويلفت نظره وينبهه إلى المحافظة على النظام وله إذا اقتضى الأمر منعه من الاستمرار في الكلام فإذا اعترض العضو على قراره أخذ الرئيس رأي المجلس في ذلك، ويصدر قرار المجلس دون مناقشة.

## الباب الثالث - اللجان

### الفصل الأول - تشكيل اللجان

المادة 34: يؤلف المجلس تيسيراً لأعماله اللجان الآتية:

- أ- اللجنة العسكرية.
- ب- لجنة التنظيم الشعبي.
- ت- اللجنة المالية.
- ث- لجنة دراسة تقرير اللجنة التنفيذية.
- ج- اللجنة القانونية.
- ح- اللجنة السياسية.
- خ- لجنة الدعوة والفكر وشؤون الإعلام.
- د- لجنة الشؤون الثقافية والفنية.

وللمجلس بقرار منه أن يكون لجاناً أخرى لأغراض معينة وأن يستغني عن بعض هذه اللجان أو يدمج عمل لجنيتين أو أكثر في لجنة واحدة.

المادة 35: تشكل كل لجنة من هذه اللجان من عدد من الأعضاء يحدده المجلس ولا يقل عن عشرة أعضاء.

المادة 36: في أول دورة لانعقاد المجلس تجري عملية اختيار أعضاء اللجان بأن يرشح من يشاء من الأعضاء نفسه للجنة التي يرى صلاحيتها للاشتراك في أعمالها. ويتلقى مكتب المجلس هذه الطلبات ويقوم بتنسيقها بالتشاور والتوافق مع مقدميها ثم يعرض الرئيس التشكيلات النهائية على المجلس للموافقة.

المادة 37: لا يجوز للعضو أن يشترك في أكثر من لجنة إلا بناءً على قرار خاص من المجلس.

المادة 38: لا يجوز الجمع بين منصب عضو اللجنة التنفيذية وعضوية اللجان.

المادة 39: تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً ومقررراً لها وإذا غاب أحدهما أو كلاهما انتخبت اللجنة من يقوم مقامهما مؤقتاً.

### الفصل الثاني - أعمال اللجان

المادة 40: يقوم رئيس كل لجنة بإدارة أعمالها.

المادة 41: تتعد اللجان بناءً على دعوة من رئيسها أو من رئيس المجلس أو إذا طلب ذلك أغلبية أعضائها.

المادة 42: جلسات اللجان سرية ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور الأكثرية من أعضائها وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين.

المادة 43: يحرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص القرارات ويوقعه رئيس اللجنة ومقررها.

المادة 44: يحيل رئيس المجلس إلى اللجان جميع الأوراق المتعلقة بالمسائل المُحالَة إليها.

المادة 45: للجان أن تطلب عن طريق رئيس المجلس من أي عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية معلومات أو إيضاحات تختص بالموضوعات المطروحة عليها.

المادة 46: لأعضاء اللجنة التنفيذية حضور جلسات اللجان وللجان أن تطلب عن طريق رئيس المجلس دعوة أعضاء اللجنة التنفيذية ذوي الشأن لحضور جلساتها.

المادة 47: لكل عضو من أعضاء المجلس حضور جلسات اللجنة التي ليس عضواً فيها لسماع مناقشاتها بشرط أن لا يتدخل في المناقشة ولا يبدي ملاحظة ما.

المادة 48: على كل لجنة أن تقدم تقريراً عن كل موضوع يحيله المجلس إليها خلال المدة التي يحددها لها.

المادة 49: يقدم التقرير إلى رئيس المجلس لإدراجه في جدول الأعمال ويجب طبع التقارير وتوزيعها على الأعضاء قبل الجلسة المحددة لنظره بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

المادة 50: يجب أن يشمل التقرير رأي اللجنة في الموضوع المحال إليها وأسبابه وأن ترفق به نصوص مشروعات القرارات أو المقترحات.

المادة 51: يبين رئيس اللجنة رأيها للمجلس وعند غيابه لرئيس المجلس أن يطلب من المقرر أو من الحاضرين من أعضاء اللجنة اختيار من يتولى شرح التقرير نيابة عنه.

المادة 52: لكل عشرة أعضاء أو أكثر أن يتقدموا كتابة إلى رئيس المجلس بمشروع قرار أو اقتراح بشأن الموضوع قيد البحث ويعرضها الرئيس للبحث بعد انتهاء المناقشة العامة في ذات الموضوع.

### الباب الرابع - تنقيح النظام الأساسي

المادة 53: إذا قدم أعضاء المجلس طلباً بتنقيح النظام الأساسي وفقاً لما تنصّ عليه المادة 29 من النظام ذاته يخطر الرئيس به المجلس في أول جلسة لإحالاته إلى اللجنة المختصة ويختصر بحثها على مناقشة مبدأ التعديل ويجب أن يكون الطلب كتابية ومتضمناً فيه مواد ومرفقاً به مذكرة إيضاحية وموقعاً من ربع أعضاء المجلس على الأقل.

المادة 54: يعرض تقرير اللجنة على المجلس ولا تجوز مناقشته إلا بعد مضي يومين على الأقل من تاريخ توزيعه على الأعضاء ويجب للموافقة على مبدأ التعديل أن يصدر قرار المجلس بذلك بأغلبية أعضائه، ولا يجوز أن يناقش المجلس المواد المراد تنقيحها إلا بعد يومين على الأقل من تاريخ موافقته على مبدأ التنقيح.

المادة 55: تجري مناقشة المجلس في هذه المواد في مداولتين. ولا يجوز أن تجري المداولة الثانية إلا بعد مضي يومين على الأقل على المداولة الأولى. وعند الانتهاء من المداولة الثانية يؤخذ الرأي على التنقيح بالنداء بالاسم، ويجب للموافقة على التنقيح أن يصدر قرار المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه.

#### الباب الخامس - الميزانية العامة

المادة 56: يحيل رئيس المجلس مشروع الميزانية العامة إلى لجنة الشؤون المالية لإبداء رأيها.

المادة 57: يشترك رئيس كل لجنة في اجتماعات لجنة الشؤون المالية لإبداء الرأي بالنسبة لميزانية القسم المقابل لاختصاص اللجنة التي يرأسها ويكون ذلك إما بناءً على طلب اللجنة المختصة أو لجنة الشؤون المالية.

المادة 58: تقدم اللجنة تقريراً عاماً عن مشروع الميزانية متضمناً رأيها في الاعتمادات وذلك في الميعاد الذي يحدده لها المجلس.

المادة 59: تقر الميزانية على الوجه الذي يراه المجلس.

#### الباب السادس - قفل باب المناقشة

المادة 60: يعلن الرئيس انتهاء المناقشة بعد انتهاء كلمات طالبي الكلمة.

المادة 61: للرئيس أن يقترح قفل باب المناقشة إذا رأى أن الموضوع قد استوفى بحثه كما يجوز اقتراح قفل باب المناقشة بناءً على طلب كتابي موقع من عشرين عضواً. وللمجلس أن يقرر ما يراه في كلا الحالتين.

المادة 62: لا يجوز أن يُطرح على المجلس قفل باب المناقشة إلا إذا كان قد تكلم في الموضوع المطروح ثلاثة من المؤيدين وثلاثة من المعارضين على الأقل.

المادة 63: لا يؤذن بالكلام في اقتراح قفل باب المناقشة إلا لواحد من معارضيهِ وواحد من مؤيديهِ ولمدة لا تزيد على خمس دقائق وتكون الأولوية في ذلك لمن كانوا قد طلبوا الكلام في الموضوع الأصلي ثم يصدر المجلس قراره.

المادة 64: لا يجوز طلب الكلام بعد قفل باب المناقشة وقبل أخذ الرأي إلا لتحديد صيغة السؤال الواجب أخذ الرأي عليه.

#### الباب السابع - أخذ الرأي

المادة 65: لا يُطرح السؤال لأخذ الرأي عليه إلا من الرئيس.

المادة 66: إذا تضمن الأمر المعروف عدة مسائل وطلب تجزئتها أخذ الرأي على كل منها على حدة.

المادة 67: يجب قبل الشروع في أخذ الرأي التحقق من تكامل العدد المطلوب لصحة إعطاء الرأي.

المادة 68: يجب على كل عضو إبداء رأيه في كل موضوع يعرض لأخذ الرأي ولا يجوز الامتناع عن إعطاء الرأي إلا لأسباب يبيدها بعد أخذ الرأي وقبل إعلان النتيجة.

المادة 69: لا يُعدّ الممتنعون عن إعطاء آرائهم من القابلين للموضوع أو الراضين له.

المادة 70: يؤخذ الرأي بطريقة رفع الأيدي إلا في الأحوال الآتية فيؤخذ بالنداء بالاسم:

- أ. الأحوال التي تشترط فيها أغلبية خاصة.
- ب. إذا قدم بذلك طلب خطي من عشرين عضواً على الأقل قبل الشروع في أخذ الآراء، ويجب لقبول هذا الطلب التحقق من وجود مقدميه في الجلسة.

المادة 71: يعلن الرئيس قرار المجلس طبقاً لنتيجة الآراء.

المادة 72: لا تجوز العودة إلى المناقشة في موضوع أخذت عليه الآراء.

### الباب الثامن - إسقاط العضوية

المادة 73: ينظر المجلس في إسقاط العضوية في الحالات الآتية:

- أ- إذا تغيب العضو عن ثلاث جلسات متتالية دون إذن المجلس أو دون عذر مقبول.
- ب- إذا عمل مع حكومة أو مؤسسة أو دولة أجنبية غير عربية مما يبعث الشك في استقامته الوطنية.
- ت- إذا أتى عملاً مخالفاً لميثاق المنظمة الأساسي.

المادة 74: يقدم اقتراح إسقاط العضوية للرئيس خطياً وموقعاً عليه من خمس أعضاء المجلس على الأقل وعلى الرئيس أن يخطر به العضو وأن يعرضه على المجلس في أول الجلسة.

المادة 75: يحيل المجلس اقتراح إسقاط العضوية على لجنة لبحثه وتقدم اللجنة تقريرها خلال يومين على الأكثر.

المادة 76: يناقش المجلس تقرير اللجنة في جلسة واحدة وللعضو المقترح إسقاط عضويته حضور الجلسة والاشتراك في المناقشة على أن يغادر الجلسة عند أخذ الأصوات.

المادة 77: يؤخذ الرأي في إسقاط العضوية بطريقة المناداة بالاسم ويصدر قرار إسقاط العضوية بأغلبية ثلثي الأعضاء.

المادة 78: تسقط العضوية بالوفاة أو بالاستقالة إذا وافق عليها المجلس بأغلبية أعضائه المطلقة.

المادة 79: يملأ المركز الشاغر بسقوط العضوية بنفس الطريقة التي تم ملؤه بها سابقاً.

المادة 80: تسري أحكام هذه اللائحة على الجلسات العامة وجلسات اللجان.

المادة 81: يجوز تعديل أحكام هذه اللائحة بناءً على طلب خطي موقع من خمس أعضاء المجلس على الأقل ويوافق عليه المجلس بأغلبية الثلثين.

المادة 82: تنفذ أحكام هذه اللائحة اعتباراً من تاريخ إقرارها من المجلس الوطني.

### (6)- إصدارات خاصة للمجلس الوطني الفلسطيني

1. مجلة المجلس: دورية فصلية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني، صدر عددها الأول في خريف 1995، وما تزال متواصلة الصدور ومواظبة على تسلسلها وتنتشر دراسات ذات علاقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، ووثائق وتقارير عن نشاطات المجلس ورئاسة ولجانه.

وتضمن العدد الثامن عشر الصادر في حزيران/ يونيو 1999 الماضي العديد من الدراسات والتقارير، من أبرزها:

- حوار مع رئيس مجلس النواب الأردني عبد الهادي المجالي.
  - القدس كما أرادها الله.
  - اللاجئون ومفاوضات الحل الدائم.
  - نشاطات برلمانية فلسطينية.
2. القرارات القانونية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني (1964-1996) - إعداد وتحرير دائرة الدراسات والتوثيق في المجلس الوطني الفلسطيني، آذار/ مارس 1996، 84 صفحة، حجم متوسط.
- يتضمن الأنظمة والقرارات القانونية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني منذ دورته الأولى (1964) حتى الدورة العشرين (1991)، إضافة إلى ملاحق خاصة بالمجلس المركزي الفلسطيني وببليوغرافيا بأبرز الكتب والأطروحات الجامعية ومقالات الدوريات البحثية حول موضوعات منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني.
3. الدولة الفلسطينية: واقع وآفاق ممارسة الاستقلال والسيادة. - عمان: المجلس، 2000، 290 صفحة، حجم عادي. سجل بوقائع الندوة التي عقدها المجلس في مقره الفرعي بمدينة نابلس حول الاستعداد الفلسطيني لمتطلبات الرابع من أيار/ مايو 1999، موعد انتهاء المرحلة الانتقالية من اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.
4. كتيبات: نشر المجلس عدداً من الكتيبات، احتوت موادها على مقابلات صحافية وندوات خاصة برئيس المجلس، منها:
1. الانتخابات الفلسطينية: استحقاق هام على طريق الدولة الفلسطينية (ندوة جريدة "الدستور" الأردنية بتاريخ 1996/1/8، شارك فيها إلى جانب رئيس المجلس، السيدين حيدر عبد الشافي، ومحمد نزال ود. نياض مخادمة).
  2. حول انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني وتعديل الميثاق: (ندوة جريدة "الأسواق" الأردنية بتاريخ 1996/4/21، شارك فيها: تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية، وعزمي الخواجا عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية).
  3. مقابلة رئيس المجلس: مع صحيفة "الحدث الأردنية" الأسبوعية في أيار/ مايو 1996، حول علاقة السلطة الفلسطينية مع سوريا و"حماس" والفصائل الفلسطينية الأخرى.
  4. دليل القدس: إعداد المهندس رائف يوسف نجم، - عمان: المجلس الوطني الفلسطيني - لجنة القدس، كانون الأول/ ديسمبر 1995، 53 ص، ببليوغرافيا.
  5. كتيب يتناول موضوعات خاصة بالقدس مثل: القدس في التاريخ القديم، الأمم التي حكمت القدس خلال خمسة آلاف سنة، الحفريات الإسرائيلية في القدس، قرارات دولية بشأن القدس، الموقف الأمريكي من قضية القدس.

#### (7) - ببليوغرافيا

كتب وأطروحات جامعية ومقالات مختارة حول "م.ت.ف" والمجلس الوطني الفلسطيني:

1. الأشعل، عبد الله/ المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية - القاهرة: دار النهضة العربية، 1988، جدة: الشركة السعودية للتوزيع، 1988.
2. تويني، غسان/ فلسطينيات - بيروت: دار النهار للنشر، 1971، 66 ص.
3. الخطيب، سعادة، منظمة التحرير الفلسطينية وحركة عدم الانحياز - عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1990، 94 ص.
4. خورشيد، غازي/ دليل حركة المقاومة الفلسطينية - بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، 1971، 282 ص (سلسلة كتب فلسطينية -32).
5. حوراني، فيصل/ الفكر السياسي الفلسطيني، 1964-1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية - بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث 1980، 248 ص، القدس: وكالة أبو عرفة، 1982، 267 ص.
6. راشد، حميد/ مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، 1964-1974- بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث 1976، 304 ص.
7. روبنبرغ، تشريل/ منظمة التحرير الفلسطينية: المؤسسات المدنية - بيروت: مؤسسة صامد، 96، 1985 ص.
8. شبيب، سميح/ منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية: دول الطوق، 1982-1987، نيقوسيا: شرق قبرص، 1988، 148 ص.
9. الشعبي، عيسى/ الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسسي، 1947-1977- بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، 1979، 272 ص.
10. عبد الرحمن، أسعد (رئيس التحرير) منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها - نيقوسيا: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، 1987، 405 ص.
11. عودة، عبد الفتاح/ السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1962-1982 (أطروحة دكتوراة: جامعة محمد السادس، الرباط 1988).
12. كوبان، هليلينا: المنظمة تحت المجهر (مترجم)، لندن: منشورات هاي لايت، 1984.
13. الكيالي، عبد الوهاب: المقاومة الفلسطينية والنضال العربي، 1969-1973- بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1971، 167 ص.
14. هرخابي، يهوشفاط: الميثاق الوطني الفلسطيني وأبعاده، (بالعبرية) - (القدس): مركز الإعلام الرسمي التابع لدولة إسرائيل 1977.
15. أبراش، إبراهيم. "مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية"، الوحدة، السنة 5، العدد 53، شباط/ فبراير 1989، ص60-241.
16. الأزعر، محمد خالد. "السياسة الخارجية الفلسطينية قبل وبعد إعلان الاستقلال"، شؤون فلسطينية، العددان 217-218، نيسان/ أبريل - أيار/ مايو 1991، ص3-21.
17. "البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة - 1973)"، شؤون فلسطينية، العدد 20، نيسان/ أبريل 1973، ص 117-133.
18. جريس، صبري "المجلس الوطني الفلسطيني نحو دولة فلسطينية مستقلة" شؤون فلسطينية، العدد 66 أيار/ مايو 1977، ص18-29.
19. الحسن، بلال. "المجلس الوطني الفلسطيني: هزيمة المخاوف والشكوك، شؤون فلسطينية، العدد 66 أيار/ مايو 1976، ص5-17.

20. "منظمة التحرير الفلسطينية والصراع من أجل البقاء"، شؤون فلسطينية، العدد 200، تشرين الثاني/نوفمبر 1989، ص 15-34.
21. الحلاج، محمد. "إسرائيل ومسألة التمثيل الفلسطيني" شؤون فلسطينية، العدد 108، تشرين الثاني/نوفمبر 1980، ص 3-18.
22. حمود، سعيد. "ملاحظات عامة حول المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة في القاهرة، 6-12 كانون الثاني/يناير 1973"، شؤون فلسطينية، العدد 18، شباط/فبراير 1973، ص 188-190.
23. حميد، راشد. "منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات"، شؤون فلسطينية، العددان 41-42 كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 1975، ص 515-531.
24. حوراني، فيصل، "الميثاق الوطني وموقعه في سياق تطور الفكر السياسي الفلسطيني"، شؤون فلسطينية، العدد 97، كانون الأول/ديسمبر 1979، ص 9-32.
25. سخيني، عصام، "الكيان الفلسطيني، 1964-1974"، شؤون فلسطينية، العددان 41-42، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 1975، ص 46-74.

\* \* \*

## المجلس المركزي الفلسطيني

1. هو هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني، وهو مسؤول أمامه ويشكل من بين أعضائه ويتكون من أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني وعدد من الأعضاء يساوي على الأقل ضعفي عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ويكونون من فصائل حركة المقاومة والاتحادات الشعبية والكفئات الفلسطينية المستقلة، يجتمع المجلس المركزي مرة كل شهرين على الأقل بدعوة من رئيسه، ويترأس جلسات المجلس ويديرها رئيس المجلس الوطني، ويقدم تقريراً عن أعماله إلى المجلس الوطني عند انعقاده، ويعقد المجلس الوطني جلسات طارئة بناءً على طلب من أعضاء اللجنة التنفيذية، وتتخذ قرارات المجلس بأكثرية أصوات الحاضرين.

## 2. نشأة وتأسيس المجلس المركزي الفلسطيني

في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1973، تقرر تشكيل مجلس مركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية لمعاونة اللجنة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس الوطني وإصدار التوجيهات المتعلقة بتطورات القضية الفلسطينية بين دورتي المجلس:

أ. تشكيله: وجه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عام 1973 رسالة إلى أمين سر اللجنة التنفيذية يطلب منه فيها تسمية أعضاء المجلس المركزي "على أن يكون ذلك مناصفة تقريباً بين المنظمات الفدائية والكفائيات الفلسطينية غير المنتمية والاتحادات الشعبية".

قررت اللجنة التنفيذية في جلساتها عام 1973 تشكيل المجلس المركزي من 32 عضواً يضاف إليهم 6 أعضاء مراقبين، وذلك على الشكل التالي:

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأعضاء اللجنة التنفيذية العشرة وأربعة من حركة فتح، وإثنان من الصاعقة، وإثنان من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وإثنان من جبهة التحرير العربية، وإثنان من الجبهة الديمقراطية وتسعة من أصحاب الكفايات.

ب. التطور: في عام 1974 تم رفع عدد أعضاء المجلس المركزي إلى 43 عضواً مضافاً إليهم 6 أعضاء مراقبين، وفي عام 1977 وصل عدد الأعضاء إلى 55 عضواً وفي عام 1979 بعد الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني زيد عدد الأعضاء إلى 59 عضواً، فقد أضيف عضوان لكل من جبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية وهكذا أصبح المجلس المركزي مكون من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأعضاء اللجنة التنفيذية الخمسة عشرة، وأربعة من فتح، وإثنين من الصاعقة، وإثنين من الجبهة الشعبية القيادة العامة، وإثنين من جبهة التحرير العربية، وإثنين من الجبهة الديمقراطية، وإثنين من جبهة التحرير الفلسطينية وثلاثة من مكتب المجلس الوطني، وأربعة من الاتحادات (المرأة، الطلاب، المعلمين، العمال) وثمانية عشرة من الكفايات بالإضافة إلى ستة مراقبين.

### 3. قرار إنشاء المجلس المركزي الفلسطيني

المجلس الوطني الفلسطيني: بعد الاطلاع على المادة (7) فقرة (أ) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد الاطلاع على اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني.

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإنشاء المجلس المركزي في دورته الثالثة عشرة.

قرر ما هو آت:

المادة 1: ينشأ مجلس مركزي، يشكل من بين أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وتكون مدته المدة التي تنتضي بين كل دورتين عاديتين من دورات المجلس ويرأسه رئيس المجلس الوطني.

المادة 2: يتكون المجلس المركزي من:

- أ- رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية ومكتب رئاسة المجلس الوطني.
- ب- رؤساء أو الأمناء العاميين للاتحادات الشعبية حسب الأحوال أو من ينوب عنهم من أعضاء المجلس الوطني.
- ت- ممثلين عن الفصائل المعتمدة في المجلس الوطني كما تقرره اللجنة التنفيذية ومكتب رئاسة المجلس الوطني.
- ث- ثلاثة من العسكريين يمثلون المجلس العسكري ويختارهم القائد العام.
- ج- خمسة وعشرين عضواً من المستقلين ينتخبهم المجلس الوطني.
- ح- "معدلة" اثنين وأربعين عضواً من المستقلين "كفاءات فلسطينية" ينتخبهم المجلس الوطني".
- خ- رؤساء اللجان الدائمة.

المادة 3: يختص المجلس المركزي بما يأتي:

- أ- اتخاذ القرارات في القضايا والمسائل التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية في إطار مقررات المجلس الوطني.
- ب- مناقشة وإقرار الخطط التنفيذية المقدمة إليه من اللجنة التنفيذية.

- ت- متابعة تنفيذ اللجنة التنفيذية لقرارات المجلس الوطني.
- ث- الإطلاع على حسن سير عمل دوائر المنظمة وتقديم التوصيات اللازمة بذلك إلى اللجنة التنفيذية.
- المادة 4: يضع المجلس المركزي لائحة الداخلية لتنظيم سير أعماله.
- المادة 5: يلغى قرار المجلس الوطني في شأن إنشاء المجلس المركزي الصادر في دورته الثالثة عشرة ويحل محله المجلس المركزي الحالي المشكل بمقتضى القرار المذكور.
- المادة 6: يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره.

#### 4. مهام واختصاصات المجلس المركزي الفلسطيني

- أ. المهام: حددت المادة الثالثة من اللائحة الداخلية للمجلس المهام بالتالي:
- اتخاذ القرارات في القضايا التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية في إطار مقررات المجلس الوطني.
  - إقرار الخطط التنفيذية المقدمة إليه من اللجنة التنفيذية.
  - متابعة اللجنة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس الوطني.
  - تشكيل لجان دائمة من بين أعضاء المجلس الوطني ويكون رؤساء اللجان الدائمة من أعضاء المجلس المركزي.
  - تكون مهمة اللجان الدائمة إعداد الدراسات والبحوث في المسائل المحالة من المجلس المركزي أو اللجنة التنفيذية.
  - الإطلاع على سير عمل دوائر المنظمة وتقديم التوصيات اللازمة.
- ب. الاختصاصات:
- البت في الأمور والقضايا العاجلة والطارئة بما لا يتعارض وأحكام الميثاق الوطني الفلسطيني.
  - العمل باستمرار على إيجاد صيغ أكثر تقدماً وعمقاً واتساعاً للوحدة الوطنية.
  - يقدم المجلس المركزي إلى المجلس الوطني في كل دورة من دوراته تقريراً عن أعمالها ومدى فعاليتها.
  - يجب أن تكون قرارات المجلس المركزي منسجمة مع الميثاق الوطني والنظام الأساسي وقرارات المجلس الوطني، وتتولى اللجنة التنفيذية تنفيذ قرارات المجلس المركزي.
  - يحق للمجلس المركزي تجميد أو تعليق عضوية أي عضو أو تنظيم، واتخاذ أية عقوبة بشأنه على أن يعرض الأمر على المجلس الوطني في أول دورة لانعقاده.

#### 5. اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني

المجلس المركزي: بعد الإطلاع على المادة 6 من قرار المجلس الوطني الخاص بإنشاء المجلس المركزي الصادر في الدورة السابعة عشرة والتعديلات الصادرة عليه. قرر ما هو آت:

#### الفصل الأول

##### الرئاسة:

المادة 1: يكون رئيس المجلس الوطني رئيساً للمجلس المركزي، ويتولى رئاسة جلساته، في حالة عدم حضوره يتولى الرئاسة أحد نائبيه بالأقدمية.

المادة 2: رئيس المجلس هو الذي يتكلم باسمه وطبقاً لإراداته، ويرعى تطبيق أحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية واللائحة الداخلية هذه، والالتزام بقرارات المجلس الوطني، وهو الذي يفتتح الجلسات ويعلن انتهاءها ويضبطها ويدير المناقشات.

المادة 3: تقوم رئاسة المجلس الوطني بمتابعة أعمال المجلس المركزي وتنفيذ قراراته وبما يعهد له المجلس من مهام من وقت لآخر، كما يتولى اتخاذ التدابير وإجراء الترتيبات اللازمة لعقد جلسات المجلس وإعداد الوثائق والتقارير المتعلقة بكل جلسة، فيما يقع ضمن حدود اختصاصه وتوزيعه على الأعضاء مع الدعوة جدول الأعمال كلما كان ذلك ممكناً.

المادة 4: يكون مكتب رئاسة المجلس الوطني مسؤولاً عن حفظ وثائق المجلس المركزي وصيانتها وتحرير مضابط الجلسات.

## الفصل الثاني

### اختصاصات المجلس

المادة 5: تكون اختصاصات المجلس هي الاختصاصات المحددة له في قرار إنشائه مع ما يطرأ على هذا القرار من تعديلات كما ينظر المجلس في أية أمور أخرى يحيلها له المجلس الوطني واللجنة التنفيذية.

المادة 6: يلتزم المجلس المركزي في ممارسة اختصاصاته وفي أعماله بوجه عام بقرارات المجلس الوطني، ولا يجوز له تعديلها أو إلغاؤها أو تعطيلها أو اتخاذ قرارات تتناقض معها أو تتجاوزها وتكون جميع قراراته في إطار مقررات المجلس الوطني التي هي الفيصل الوحيد الذي يحتكم إليه في هذا الشأن.

## الفصل الثالث

### جلسات المجلس

المادة 7: جلسات المجلس سرية ولا يجوز حضورها لغير الأعضاء، إلا أنه يجوز للرئيس في حالات استثنائية تقتضيها المصلحة العامة أن يدعو من هم من غير الأعضاء للمشاركة في أعمال المجلس أو الإدلاء ببيانات دون أن يكون لهم حق التصويت.

المادة 8: ينعقد المجلس دورياً بدعوة من رئيسه، مرة كل ثلاثة أشهر، أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناءً على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس وتوجه الدعوة للاجتماع قبل موعد الانعقاد بوقت معقول ويرفق بالدعوة مشروع جدول الأعمال.

المادة 9: تتولى رئاسة المجلس بالتشاور مع اللجنة التنفيذية إعداد جدول الأعمال، على أن يراعى في بنوده أن تكون انعكاساً لاختصاصات المجلس المركزي بحيث يستطيع المجلس ممارسة تلك الاختصاصات على الوجه السليم.

المادة 10: لا تجوز المناقشة في موضوع غير وارد في جدول الأعمال إلا بناءً على طلب اللجنة التنفيذية أو الرئيس، وموافقة المجلس أو بناءً على طلب كتابي مقدم من عشرة أعضاء على الأقل يوافق عليه المجلس.

المادة 11: يكون النصاب القانوني لانعقاد المجلس الأغلبية المطلقة لأعضائه وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة لكامل الحضور إلا في الحالات الخاصة التي نص فيها على خلاف ذلك.

المادة 12: تقدم اللجنة التنفيذية في الجلسة الأولى لكل دورة من أدوار انعقاد المجلس تقارير عما تم إنجازه من قرارات المجلس الوطني في الفترة التي مرت بين دورتي انعقاد المجلس وما لديها من قضايا ومساائل ترى طرحها على المجلس المركزي لاتخاذ القرارات بشأنها في إطار مقررات المجلس الوطني، وكذلك الخطط التنفيذية لهذه القرارات لمناقشتها وإقرارها وكذلك تقارير سير عمل دوائر المنظمة.

المادة 13: يحق لكل عضو من أعضاء المجلس قبل انعقاد أية دورة بأسبوع على الأقل أن يوجه بواسطة رئيس المجلس لأي عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية أسئلة واستجابات محددة فيما يتعلق بالدائرة المسؤول عنها ليتولى الرد خلال الدورة عند انعقادها.

المادة 14: يطبق بشأن نظام الكلام في الجلسات أحكام اللائحة الداخلية للمجلس الوطني بما يتناسب وطبيعة المجلس المركزي.

المادة 15: يحرر لكل جلسة مضبطة يدون فيها جميع إجراءات الجلسة وما عرض فيها من موضوعات وموجز ما دار من مناقشات وما صدر من قرارات.

المادة 16: يعلن الرئيس بموافقة المجلس اختتام كل دورة من دوراته.

## الفصل الرابع

### أحكام ختامية:

المادة 17: يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه ما يراه من لجان مؤقتة، ويحدد اختصاصاتها.

المادة 18: تقدم رئاسة المجلس المركزي، تقريراً عن أعماله وتوصياته إلى المجلس الوطني في كل دورات انعقاده.

المادة 19: يعمل بهذه اللائحة من تاريخ إقرارها.

### 6. البناء التمثيلي للمجلس المركزي الفلسطيني:

تباين عدد أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني منذ بداية تأسيسه عام 1973 حتى الآن، فقد كان عدد أعضائه عند انعقاد دورته الأولى 32 عضو يضاف إليهم 6 أعضاء مراقبين موزعين كالتالي: رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (1) عضو، أعضاء اللجنة التنفيذية (10) أعضاء حركة فتح (4) أعضاء، الصاعقة (2) عضو، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (2) عضو، جبهة التحرير العربية (2) عضو، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (2) عضو، الكفاءات (9) أعضاء.

أما في الدورة التي انعقدت بتاريخ 9-10 أيلول/سبتمبر 2000 في غزة فقد بلغ عدد أعضائه 128 عضواً موزعين كالتالي:

1. اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية	18	11. الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)	2
---	----	--	---

2	12. حركة الجهاد الإسلامي	4	2. مكتب رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني
2	13. حزب الشعب الفلسطيني	13	3. الاتحادات الشعبية
2	14. الجبهة الشعبية (القيادة العامة)	9	4. رؤساء اللجان الدائمة
2	15. منظمة الصاعقة	7	5. حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
2	16. الجبهة العربية الفلسطينية	2	6. جبهة التحرير العربية
2	17. حزب الخلاص الوطني الإسلامي	2	7. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
3	18. المجلس العسكري الأعلى	2	8. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
35	19. المستقلون	2	9. جبهة التحرير الفلسطينية
15	20. أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني	2	10. جبهة النضال الشعبي

#### 7. أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني:

نظراً لاختلاف عدد أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني منذ بداية تشكيله حتى اللحظة فإننا نورد أسماء الأعضاء المعتمدين في الدورة الواحد والعشرين فقط.

#### أولاً: رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية:

10. محمود إسماعيل	1. أبو عمار
11. ياسر عمرو	2. محمود عباس
12. فيصل الحسيني	3. فاروق القدومي
13. د. أسعد عبد الرحمن	4. ياسر عبد ربه
14. د. أميل جرجوعي	5. سليمان النجاب
15. د. زكريا الأغا	6. عبد الرحيم ملوح
16. غسان الشكعة	7. محمود عودة (تيسير خالد)
17. د. رياض الخصري	8. علي إسحق
18. محمد زهدي النشاشيبي	9. د. سمير غوشة

#### ثانياً: مكتب رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني:

1. سليم ديب سليم الزعنون
2. المطران إيليا خضر خليل خوري
3. محمد تيسير يوسف حسن قبعة
4. محمد موسى صبيح

#### ثالثاً: الاتحادات الشعبية:

1. فواز ياسين عبد الرحمن الحاج حسين	الفلاحين
-------------------------------------	----------

الاقتصاديين	2. د. فؤاد بسيسو
الطلاب	3. د. إبراهيم محمد محمود خريشي
الأطباء	4. د. فتحي عبد الرؤوف داوود عرفات
الفنانين التعبيريين	5. عرفات داوود حسن المطري (غسان مطر)
الفنانين التشكيليين	6. عبد الرحمن شكري عبد الرحمن المزين
الكتاب والصحفيين	7. أحمد عبد الرحمن
المرأة	8. سلوى أبو خضرا
المعلمين	9. جميل محمد جبر شحادة
العمال	10. حيدر إبراهيم الأحمد قبها
الحقوقيين	11. زهير أحمد بكر الخطيب
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	12. أحمد علي عرفات القدوة
المهندسين	13. مروان عبد الحميد

#### رابعاً: اللجان الدائمة:

رئيس اللجنة القانونية	1. جمال الصوراني
رئيس الشؤون البرلمانية والخارجية	2. عثمان أبو غربية
رئيس لجنة التربية والتعليم	3. د. حنا ناصر
رئيس لجنة الثقافة والعلوم والآداب	4. د. أحمد صدقي الدجاني
رئيس لجنة المراقبة والمحاسبة	5. إبراهيم قبعة
رئيس تقصي الحقائق	6. صالح البرغوثي
رئيس اللجنة السياسية	7. عبد الله الحوراني
رئيس لجنة اللاجئيين	8. صلاح صلاح
رئيس لجنة الوطن المحتل	9. محمد علي الأعرج

#### خامساً: ممثلو الفصائل:

##### أ. حركة فتح:

1. الأخ/ محمد غنيم (أبو ماهر).
2. الأخ/ هاني الحسن.
3. الأخ/ عبد الله الأفرنجي.
4. الأخ/ اللواء نصر يوسف.
5. الأخ/ حكم بلعوي.

6. الأخ/ يحيى عاشور/ حمدان.

7. الأخ/ صخر حبش.

#### ب) جبهة التحرير العربية:

1. الأخ/ ركاد محمود سلامة سالم.

2. الأخ/ حسين خالد أحمد رحال.

#### ج) الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

1. الأخ/ قيس عبد الكريم (أبو ليلي).

2. الأخ/ صالح زيدان.

#### د) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

1. الأخ/ مصطفى على الزبري (أبو علي مصطفى).

2. الأخ/ جميل محمد المجدلوي.

#### هـ) جبهة التحرير الفلسطينية:

1. الأخ/ واصل عطا أحمد أبو يوسف.

2. الأخ/ عمر أحمد شبلي.

#### و) جبهة النضال الشعبي:

1. الأخ/ د. أحمد عبد السلام مجدلاني.

2. الأخ/ نبيل محمد فرح سعادة القبلاوي.

#### ز) الاتحاد الديمقراطي (فدا):

1. الأخ/ صالح رأفت سعيد صالح.

2. الأخ/ علي عامر.

#### ح) حركة الجهاد الإسلامي:

1. الأخ/ مأمون أسعد بيوض التميمي.

2. الأخ/ إبراهيم كامل عبد الرحمن العتر.

#### ط) حزب الشعب الفلسطيني:

1. الأخ/ فؤاد باسيل حنا رزق.

2. الأخ/ عبد الرحمن حسين إبراهيم عوض الله.

و) الجبهة الشعبية "القيادة العامة": 1. الأخ/.... مراقب، 2. الأخ/.... مراقب.

ك) منظمة الصاعقة: 1. الأخ/.... مراقب، 2. الأخ/.... مراقب.

#### ل) الجبهة العربية الفلسطينية:

1. الأخ/ جميل شحادة.
2. الأخ/ العميد سليم البرديني.

#### (م) حزب الخلاص الوطني الإسلامي:

1. الأخ/ يحيى عبد العزيز العبادسة.
2. الأخ/ صلاح البردويل.

#### (ن) المجلس العسكري:

1. الأخ/ اللواء عبد الرازق المجايدة.
2. الأخ/ العميد الحاج إسماعيل جبر.
3. الأخ/ العميد غازي الجبالي.

#### سادساً: المستقلون:

1. الأخ/ نبيل محمود يوسف عمرو.
2. الأخت/ سميرة محمد زكي أبو غزالة.
3. الأخ/ عبد اللطيف عبد القادر عثمان أبو حجلة.
4. الأخ/ رفعت صدقي عبد الكريم النمر.
5. الأخ/ حسيب جريس الصباغ.
6. الأخ/ د. صبحي سعد الدين سعيد غوشة.
7. الأخت/ انتصار مصطفى محمود الوزير.
8. الأب/ قسطنطين باسيل سلامة قرمش.
9. الأخ/ اللواء عبد الرازق عقاب محمود اليحي.
10. الأخ/ محمد حسن عبد الرحمن ملحم.
11. الأخ/ د. موسى منصور نصار أبو حميد.
12. الأخ/ إبراهيم عبد الحميد محمد أبو عياش.
13. الأخ/ عبد الجواد صالح عطا حمائل.
14. الأخ/ فائق محمد وراود وراود.
15. الأخ/ إسحق إسماعيل محمد الخطيب.
16. الأخت/ وداود عبد الرحيم أحمد.
17. الأب/ إبراهيم إلياس إبراهيم عياد.
18. الأخ/ داوود حسن محمد الزير.
19. الأخت/ فاطمة "عصام" قاسم عبد الهادي.
20. الأخ/ د. عبد العزيز الحاج أحمد.
21. الأخ/ إسماعيل محمد إسماعيل الأخرس.
22. الأخ/ عبد العزيز محمد بارود صقر.

23. الأخ/ إلياس وديع خليل صنبر.
24. الأخ/ د. حنا يوسف أميل هنا صافية.
25. الأخ/ د. نصير حسن علي عاروري.
26. الأخ/ منيب رشيد المصري.
27. الأخ/ باسل أمين موسى عقل.
28. الأخ/ زهدي لبيب سليمان التريزي.
29. الأخ/ فايز علي محمد الأسود.
30. الأخ/ يعقوب جمعة عيسى قرش.
31. الأخ/ د. ناصر القدوة.
32. الأخ/ د. صائب عريقات.
33. الأخ/ مروان البرغوثي.
34. الأخ/ أحمد حلس.
35. الأخ/ العميد أحمد مفرج.

#### سابعاً: أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني:

1. الأخ/ أحمد قريع - أبو العلاء - رئيس المجلس التشريعي.
2. الأخ/ إبراهيم أبو النجا.
3. الأخ/ روجي فتوح.
4. الأخ/ د. غازي حناينا.
5. الأخ/ أحمد هاشم الصغير.
6. الأخ/ صلاح التعمري.
7. الأخ/ عباس زكي.
8. الأخ/ جمال الشويكي.
9. الأخ/ عبد الكريم أبو صلاح.
10. الأخ/ جمال الشاتي.
11. الأخ/ قدورة فارس.
12. الأخ/ كمال الشرافي.
13. الأخ/ زياد أبو عمرو.
14. الأخ/ فخري شقورة.
15. الأخ/ د. موسى الزعبط.

## اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

### تعريف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

تشبه اللجنة التنفيذية ضمن بنية منظمة التحرير الفلسطينية السلطة التنفيذية في الدول الأخرى، وقد عرفها النظام الأساسي للمنظمة بأنها "أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الانعقاد، وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية.

### نشأة وتأسيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

#### 1. التشكيل: مر تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بطورين:

أ. من قيام المنظمة حتى الدورة الرابعة للمجلس الوطني:

فقد نص النظام الأساسي للمنظمة على أن "ينتخب المجلس الوطني من بين أعضائه رئيس اللجنة التنفيذية ويتولى الرئيس اختيار أعضائها، وتؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضواً بما فيهم الرئيس، وينتخب هؤلاء من بينهم نائباً للرئيس..

وقد تولى أحمد الشقيري، رئيس اللجنة التنفيذية آنذاك تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية طوال فترة رئاسته للجنة من عام 1964 وحتى عام 1967م.

ب. الدورة الرابعة للمجلس الوطني (القاهرة 1968):

تم تعديل المادتين 13، 14 من النظام الأساسي، حيث أصبح المجلس الوطني هو الذي ينتخب من بين أعضائه جميع أعضاء اللجنة التنفيذية، وتقوم هي بانتخاب رئيسها من بين أعضائها كما جرى تحديد عدد أعضاء اللجنة بأربعة عشر بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

#### 2. التطور:

شكل أحمد الشقيري اللجنة التنفيذية الأولى للمنظمة عام 1964، حيث اختار أعضائها الأربعة عشر، وباشرت بعد ذلك القيام بأعمالها، وفي الدورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في غزة عام 1966 تقدمت اللجنة باستقالتها إلى المجلس الوطني وقام أحمد الشقيري بإعادة تشكيلها للمرة الثانية بتاريخ 1966/12/27 ولكنه أعلن عن حل هذه اللجنة وإعادة تشكيلها "تشكياً ثورياً" عن طريق إنشاء مجلس ثورة ولكن الأمور لم تستقم داخل اللجنة التنفيذية إلى أن جاءت حرب عام 1967 فقدم أحمد الشقيري استقالته التي قبلتها اللجنة وأوكلت إلى يحيى حمودة رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة، أثناء انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني "القاهرة 1968". تم إقرار فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية كما جرى تعديل النظام الأساسي للمنظمة فأصبح المجلس الوطني هو الذي ينتخب اللجنة التنفيذية.

وفي نهاية الدورة الخامسة للمجلس الوطني (القاهرة 1969) استقالت اللجنة التنفيذية وانتخبت بالتزكية لجنة تنفيذية جديدة ضمت ممثلين عن منظمات فلسطينية مقاتلة برئاسة ياسر عرفات الناطق الرسمي بإسم حركة "فتح". وفي الدورة السادسة للمجلس "القاهرة 1969" تم إقرار أن تؤلف اللجنة التنفيذية من 12 إلى 15 عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي وأعيد انتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية واستمر رئيساً لها حتى هذه اللحظة.

### 3. مهام واختصاصات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

جاء في كثير من مواد النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحديد لمهام اللجنة التنفيذية وأهمها:

1. تمثيل الشعب الفلسطيني أمام العالم الخارجي.
2. الإشراف على تشكيلات المنظمة.
3. إصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة.
4. تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها.
5. تنفيذ السياسات والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني.
6. إنشاء الدوائر التالية (الدائرة العسكرية، دائرة الصندوق القومي، دائرة الشؤون السياسية، والإعلامية، دائرة البحوث والمؤسسات المختصة، دائرة الشؤون الإدارية).
7. القيام بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وجميع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الأهداف أو تعيينها على تحقيق أغراضها.

### 4. مدة ولاية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

حددت المادة 20 من النظام الأساسي للمنظمة مدة ولاية اللجنة التنفيذية وقيامها بمهامها فهي "تستمر في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها مادامت متمتعة بثقة المجلس الوطني وعلى اللجنة التنفيذية أن تقدم استقالته للمجلس الوطني الجديد في أول اجتماع يعقده ويجوز إعادة انتخابها.

### 5. قرارات هامة صدرت عن اللجنة التنفيذية:

#### قرارات اجتماعات اللجنة التنفيذية (1966-1996):

#### الاجتماع الثالث عام 1966:

تم الاتفاق على توزيع مقاعد المجلس الوطني على النحو التالي:

1. المكتب الدائم: 38 مقعداً.
- وهو مشكل من حركة فتح وطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) وجبهة تحرير فلسطين، والهيئة العاملة لدعم الثورة، وجبهة ثوار فلسطين وجبهة التحرير الشعبية الفلسطينية ومنظمة الشباب الثوري الفلسطيني ومنظمة طلائع الفداء.
2. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: 10 مقاعد موزعة بين شباب الثار وأبطال العودة وجبهة التحرير الفلسطينية.
3. اللجنة التنفيذية: 30 مقعداً.
4. جيش التحرير وقوات التحرير الشعبية: 20 مقعداً.
5. المستقلون: مقعدين.

#### الاجتماع الرابع عام 1968:

تم الاتفاق على اشترك جميع الهيئات والمنظمات في المجلس الوطني الفلسطيني الذي يتكون من 105 أعضاء موزعين على النحو التالي:

1. فتح: 33 مقعداً.
2. الجبهة الشعبية: 12 مقعداً.
3. الصاعقة: 12 مقعداً.
4. اللجنة التنفيذية: 11 مقعداً.
5. جيش التحرير الفلسطيني: 5 مقاعد.
6. الصندوق القومي الفلسطيني: مقعد واحد.
7. الاتحادات: 3 مقاعد.
8. المستقلون: 28 مقعداً.

### الاجتماع الخامس عام 1969:

1. تشكيل قيادة باسم الكفاح المسلح الفلسطيني تشترك فيها قوات العاصفة والصاعقة وقوات التحرير الشعبية.
2. ترك المجال مفتوحاً للتنظيمات العسكرية الخاصة بأطر الجبهة الشعبية للاشتراك فيها.
3. تطوير قوات جيش التحرير الفلسطيني "قوات عين جالوت - قوات حطين - قوات القادسية بزيادة حجمها وقدرتها وتطوير أسلحتها".
4. ضمان رعاية الجرحى والمصابين وعائلات الشهداء والأسرى من جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية والمدنيين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها.
5. رفض محاولات إقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
6. رفض قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر بتاريخ 1967/1/22 ورفض كافة المشاريع السياسية المقترحة.
7. أن تصدر جميع الأنباء الإخبارية عن العمليات القتالية للقوات المشار إليها عن قيادة الكفاح المسلح بشكل تصريح ناطق عسكري من القيادة، بدلاً من البلاغات التي كانت تصدر في السابق.

### الاجتماع السابع عام 1970:

- تشكيل لجنة سباعية من أعضاء اللجنة التنفيذية مهمتها وضع برنامج تنفيذي لتحقيق الأهداف المرحلية للثورة وتكون فترة عمل اللجنة 10 أيام.

### الاجتماع التاسع عام 1971:

- دعوة المجلس الوطني الفلسطيني لعقد دورة استثنائية يرافقه مؤتمر شعبي فلسطيني استثنائي بتاريخ 1972/4/6 في القاهرة والذي نتج عنه رفض قاطع لمشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الملك حسين.

### الاجتماع العاشر عام 1972:

- تشكيل لجنة وحدة وطنية من سبعة قياديين من كافة الفصائل هدفها تنسيق وبلورة جميع الخطوات التي تم تنفيذها على مختلف أصعدة العمل الفلسطيني الموحد.
- تشكيل لجنة متابعة تتكون من 22 عضواً لمتابعة تنفيذ البرامج السياسية الفلسطينية التي تم إقرارها في نطاق تحقيق خطوات عملية على صعيد الوحدة الوطنية الفلسطينية.

- تشكيل مجلس إعلام مركزي يوجه أعمال الدائرة المركزية في منظمة التحرير الفلسطينية وإصدار مجلة مركزية موحدة باسم فلسطين الثورة، إنشاء وكالة أنباء فلسطينية وتوحيد أجهزة الإذاعة الفلسطينية.

### الاجتماع السابع عشر عام 1984:

- اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتعزيز الصمود الشعبي وتصعيد العمل العسكري في كل أرضنا المحتلة.
- دعم كل الجهود المبذولة من أجل استكمال وحدة الفصائل الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية الراسخة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.
- الدعوة إلى الحوار والتشاور من أجل بحث كافة القضايا في إطار المؤسسات الشرعية.
- الطلب من الجامعة العربية وأمينها العام الدعوة العاجلة إلى لقاء عربي مسؤول لمواجهة التحديات الراهنة وتصفية الخلافات العربية في مواجهة الخطر الداهم وتعزيز المواجهة العربية والقدرة العربية والتضامن العربي حفاظاً على أمتنا العربية وكيانها ومستقبلها.
- تعزيزاً للعلاقات الأردنية - الفلسطينية، ومن أجل الاستمرار في تامين هذه العلاقات والروابط المشتركة، ولاستمرار العمل المشترك على كافة الساحات الدولية والعربية فقد تقرر أن يرأس الأخ/ ياسر عرفات الوفد الفلسطيني إلى عمان لمتابعة كافة نواحي العمل المشترك مع الأخوة المسؤولين الأردنيين على قاعدة الاتفاق الأردني - الفلسطيني والفهم المشترك لمصلحة الشعبين الأردني والفلسطيني.
- الإعلان عن وقف الصراع في لبنان من خلال الاتفاق الذي تجمع عليه كافة الأطراف اللبنانية دون تدخل أجنبي، وبما يضمن وحدة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه وجميع قواه الوطنية.
- التوجه إلى القادة الإيرانيين لوضع شعاراتهم المعادية للإمبريالية على الطريق الصحيح والسليم ووقف الحرب فوراً وتوجيه كافة الإمكانيات العراقية والإيرانية إلى معركة المواجهة مع عدونا الإمبريالي الصهيوني لتحرير القدس الشريف.

### الاجتماع الثامن عشر عام 1987:

- تشكيل لجنة برئاسة السيد ياسر عرفات لمتابعة موضوع العلاقة مع جمهورية مصر العربية ومعالجته بما يحقق المصالح العربية المشتركة.
- تعيين السيد ياسر عرفات رئيساً للدولة الفلسطينية.
- الالتزام باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكولين الملحقين بها وهي:
  - اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان، الصادرة في 12 آب/ أغسطس 1949.
  - اتفاقية جنيف الثانية بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من أفراد القوات المسلحة في البحار، الصادرة في 12 آب/ أغسطس 1949.
  - اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، الصادرة في آب/ أغسطس 1949.

○ اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأفراد المدنيين وقت الحرب، الصادرة في آب/ أغسطس 1949.

○ الملحق "البروتوكول" الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية الذي أقره المؤتمر الدبلوماسي في جنيف لتأكيد وتطوير القانون الدولي المطبق في المنازعات بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 1977.

○ الملحق (البروتوكول) الثاني المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية الذي أقره المؤتمر الدبلوماسي في جنيف لتأكيد وتطوير القانون الدولي المطبق في المنازعات المسلحة بتاريخ حزيران/ يونيو 1977.

### الاجتماع الحادي والعشرون عام 1996:

- المصادقة على رسالة الرئيس عرفات إلى الرئيس الأمريكي "كلينتون" بتاريخ 1998/1/22 المتعلقة ببنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تم إلغاؤها تنفيذاً لقرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد دورته في شهر نيسان/ أبريل 1996.

### رؤساء اللجنة التنفيذية ومدة ولايتهم

رقم المؤسسة	التاريخ من	التاريخ إلى	الرئيس
1.	1964/5/28	1966/6/4	أحمد الشقيري
2.	1965/6/4	1966/5/24	أحمد الشقيري
3.	1966/5/24	1968/7/17	أحمد الشقيري
4.	1968/7/17	1969/2/4	يحيى حمودة
5.	1969/2/4	1969/9/6	ياسر عرفات
6.	1969/9/6	1970/6/4	ياسر عرفات
7.	1970/6/4	1971/3/5	ياسر عرفات
8.	1971/3/5	1971/7/13	ياسر عرفات
9.	1971/7/13	1972/4/13	ياسر عرفات
10.	1972/4/12	1973/1/12	ياسر عرفات
11.	1973/1/12	1974/6/9	ياسر عرفات
12.	1974/6/9	1977/3/22	ياسر عرفات
13.	1977/3/22	1979/1/22	ياسر عرفات
14.	1979/1/22	1979/4/19	ياسر عرفات
15.	1981/4/19	1983/2/22	ياسر عرفات
16.	1983/2/22	1984/11/29	ياسر عرفات
17.	1984/11/29	1987/4/25	ياسر عرفات
18.	1987/4/25	1988/11/15	ياسر عرفات
19.	1988/11/15	1991/9/28	ياسر عرفات
20.	1991/9/28	1996/4/25	ياسر عرفات
21.	1996/4/25		ياسر عرفات

أعضاء اللجنة التنفيذية:

## \* اللجنة التنفيذية رقم (1) من 1964/5/28 إلى 1966/6/4

العضو	الفصيل
أحمد الشقيري	المستقلين
بهجت أبو غربية	المستقلين
خالد الفاهوم	المستقلين
قصي العبادلة	المستقلين
د. حيدر عبد الشافي	المستقلين
حامد أبو ستة	المستقلين
عبد المجيد شومان	المستقلين
د. وليد قمحاوي	المستقلين
اللواء وجيه المدني	المستقلين
فاروق الحسيني	المستقلين
د. قاسم الريماوي	المستقلين
عبد الخالق يغمور	المستقلين
عبد الرحمن السكسك	المستقلين
فلاح الماضي	المستقلين
نقولا الدر	المستقلين

## \* اللجنة التنفيذية رقم (2) من 1965/6/4 إلى 1966/5/24

العضو	الفصيل
خالد الفاهوم	المستقلين
د. أحمد السروري	المستقلين
جمال الصوراني	المستقلين
اللواء وجيه المدني	المستقلين
د. داوود الحسيني	المستقلين
إبراهيم أبو ستة	المستقلين
أحمد الشقيري	المستقلين
د. فايز صايغ	المستقلين
عبد المجيد شومان	المستقلين
سعيد العزة	المستقلين
عبد الحميد ياسين	المستقلين

## \* اللجنة التنفيذية رقم (3) من 1966/5/24 إلى 1968/7/17

العضو	الفصيل
يوسف عبد الرحيم	المستقلين
يحيى حمودة	المستقلين
بهجت أبو غربية	المستقلين
مجدي أبو رمضان	المستقلين
عبد الخالق يغمور	المستقلين
نمر المصري	المستقلين
عبد المجيد شومان	المستقلين
أحمد الشقيري	المستقلين
سعيد العزة	المستقلين
جمال الصوراني	المستقلين
اللواء وجيه المدني	المستقلين
د. أسامة النقيب	المستقلين
حامد أبو ستة	المستقلين

\* اللجنة التنفيذية رقم (4) من 1968/7/17 إلى 1969/2/4.

العضو	الفصيل
د. يوسف صايغ	المستقلين
نمر المصري	المستقلين
عبد الخالق يغمور	المستقلين
اللواء وجيه المدني	المستقلين
خالد الفاهوم	المستقلين
بهجت أبو غربية	المستقلين
يحيى حمودة	المستقلين
عبد المجيد شومان	المستقلين
د. أسامة النقيب	المستقلين
جمال الصوراني	المستقلين
حامة أبو ستة	المستقلين

\* اللجنة التنفيذية رقم (5) من 1969/2/4 إلى 1969/9/6

العضو	الفصيل
خالد الحسن	فتح
أحمد الشهابي	المستقلين
إبراهيم بكر	المستقلين
عبد المجيد شومان	المستقلين
كمال ناصر	المستقلين
حامد أبو ستة	المستقلين
محمد يوسف النجار	فتح
يوسف البرجي	الصاعقة
ياسر عمرو	الصاعقة
فاروق القدومي	فتح
ياسر عرفات	فتح

## \* اللجنة التنفيذية رقم (6) من 1969/9/6 إلى 1970/6/4

العضو	الفصيل
خالد الحسن	فتح
أحمد الشهابي	المستقلين
خالد البشري	المستقلين
كمال ناصر	المستقلين
حامد أبو ستة	المستقلين
ياسر عمرو	الصاعقة
يوسف البرجي	الصاعقة
بلال الحسن	الجبهة الديمقراطية
محمد يوسف النجار	فتح
ياسر عرفات	فتح
فاروق القدومي	فتح
حسام الخطيب	المستقلين

## \* اللجنة التنفيذية رقم (7) من 1970/6/4 إلى 1971/3/5

العضو	الفصيل
-------	--------

فتح	محمد يوسف النجار
فتح	خالد الحسن
المستقلين	حامد أبو ستة
المستقلين	زهير العلمي
المستقلين	ياسر عمرو
المستقلين	حسام الخطيب
الصاعقة	إبراهيم البرغوثي
الصاعقة	أحمد الشهابي
الجبهة الديمقراطية	بلال الحسن
فتح	ياسر عرفات
فتح	فاروق القدومي

## \* اللجنة التنفيذية رقم (8) من 1971/3/5 إلى 1971/7/13

العضو	الفصيل
فاروق القدومي	فتح
خالد الحسن	فتح
ياسر عرفات	فتح
حسام الخطيب	المستقلين
زهير العلمي	المستقلين
كمال ناصر	المستقلين
حامد أبو ستة	المستقلين
ياسر عمرو	المستقلين
أحمد الشهابي	الصاعقة
إبراهيم البرغوثي	الصاعقة
بلال الحسن	الجبهة الديمقراطية
محمد يوسف النجار	فتح

## \* اللجنة التنفيذية رقم (9) من 1971/7/13 إلى 1972/4/12

العضو	الفصيل
خالد الحسن	فتح

فتح	محمد يوسف النجار
فتح	ياسر عرفات
فتح	فاروق القدومي
المستقلين	حامد أبو ستة
المستقلين	كمال ناصر
المستقلين	يوسف صايغ
الصاعقة	سامي عطاري
الصاعقة	زهير محسن
جبهة التحرير	أحمد مرعشلي
جبهة النضال	بهجت أبو غربية
الجبهة الديمقراطية	صالح رأفت
القيادة العامة	تيسير قبعة
القيادة العامة	صلاح محمد صلاح

## \* اللجنة التنفيذية رقم (10) من 1972/4/12 إلى 1973/1/12

العضو	الفصيل
محمد يوسف النجار	فتح
فاروق القدومي	فتح
خالد الحسن	فتح
بهجت أبو غربية	جبهة النضال
صلاح محمد صلاح	الجبهة الشعبية
يوسف صايغ	المستقلين
حامد أبو ستة	المستقلين
كمال ناصر	المستقلين
سامي عطاري	الصاعقة
زهير محسن	الصاعقة
أحمد مرعشلي	جبهة التحرير
صالح رأفت	الجبهة الديمقراطية
تيسير قبعة	الجبهة الشعبية
ياسر عرفات	فتح

## \* اللجنة التنفيذية رقم (11) من 1973/1/12 إلى 1974/6/9

العضو	الفصيل
محمد يوسف النجار	فتح

المستقلين	حامد أبو ستة
المستقلين	كمال ناصر
الجبهة الشعبية	أحمد اليماني
الصاعقة	زهير محسن
المستقلين	د. يوسف صايغ
المستقلين	محمد زهدي النشاشيبي
جبهة التحرير	د. عبد الوهاب الكيالي
فتح	ياسر عرفات

## \* اللجنة التنفيذية رقم (12) من 1974/6/9 إلى 1977/3/22

العضو	الفصيل
ياسر عرفات	فتح
د. وليد قمحاوي	المستقلين
محمد زهدي النشاشيبي	المستقلين
عبد الجواد صالح	المستقلين
عبد العزيز الوجيه	المستقلين
عبد المحسن أبو ميزر	المستقلين
القس ايليا خوري	المستقلين
حامد أبو ستة	المستقلين
زهير محسن	الصاعقة
طلال ناجي	القيادة العامة
د. عبد الوهاب الكيالي	جبهة التحرير
ياسر عبد ربه	الجبهة الديمقراطية
أحمد اليماني	الجبهة الشعبية
فاروق القدومي	فتح

## \* اللجنة التنفيذية رقم (13) من 1977/3/22 إلى 1979/1/22

العضو	الفصيل
عبد المحسن أبو ميزر	فتح
د. وليد قمحاوي	المستقلين

الصاعقة	زهير محسن
المستقلين	محمد زهدي النشاشيبي
المستقلين	عبد الجواد صالح
المستقلين	حامد أبو ستة
المستقلين	أحمد صدقي الدجاني
المستقلين	الفرد طوباسي
المستقلين	مجدي أبو رمضان
الصاعقة	حبيب قهوجي
جبهة التحرير	عبد الرحيم أحمد
الجبهة الديمقراطية	ياسر عبد ربه
فتح	فاروق القدومي
فتح	ياسر عرفات

## \* اللجنة التنفيذية رقم (14) من 1979/1/22 إلى 1979/4/19

اسم العضو	اسم الفصيل
ياسر عرفات	فتح
أحمد صدقي الدجاني	المستقلين
د. وليد قمحاوي	المستقلين
حامد أبو ستة	المستقلين
محمد زهدي النشاشيبي	المستقلين
عبد الجواد صالح	المستقلين
الفرد طوباسي	المستقلين
مجدي أبو رمضان	المستقلين
جيب قهوجي	الصاعقة
زهير محسن	الصاعقة
طلال ناجي	القيادة العامة
عبد الرحيم أحمد	جبهة التحرير
ياسر عبد ربه	الجبهة الديمقراطية
فاروق القدومي	فتح
عبد المحسن أبو ميزر	فتح

## \* اللجنة التنفيذية رقم (15) من 1981/4/19 إلى 1983/2/22

العضو	الفصيل
محمود عباس	فتح
محمد خليفة	الصاعقة

القيادة العامة	طلال ناجي
المستقلين	عبد المحسن أبو ميزر
المستقلين	د. حنا ناصر
المستقلين	حامد أبو سنة
المستقلين	محمد زهدي النشاشيبي
المستقلين	د. أحمد صدقي الدجاني
المستقلين	جمال الصوراني
المستقلين	د. صلاح الدباغ
فتح	ياسر عرفات
جبهة التحرير	عبد الرحيم أحمد
الجبهة الديمقراطية	ياسر عبد ربه
الجبهة الشعبية	أحمد اليماني
فتح	فاروق القدومي

## \* اللجنة التنفيذية رقم (16) من 1983/2/22 إلى 1984/11/29

العضو	الفصيل
محمود عباس	فتح
فاروق القدومي	فتح
أحمد صدقي الدجاني	المستقلين
د. حنا ناصر	المستقلين
محمد زهدي النشاشيبي	المستقلين
عبد المحسن أبو ميزر	المستقلين
حامد أبو سنة	المستقلين
جمال الصوراني	المستقلين
محمد خليفة	الصاعقة
طلال ناجي	القيادة العامة
عبد الرحيم أحمد	جبهة التحرير
ياسر عبد ربه	الجبهة الديمقراطية
أحمد اليماني	الجبهة الشعبية
ياسر عرفات	فتح

## \* رقم اللجنة التنفيذية (17) من 1984/11/29 إلى 1987/4/25

اسم العضو	اسم الفصيل
ياسر عرفات	فتح
عبد الرحيم أحمد	جبهة التحرير

المستقلين	محمد ملحم
المستقلين	عبد الرزاق اليحيى
المستقلين	المطران إيليا خوري
المستقلين	جمال الصوراني
المستقلين	جاويد الغصين
المستقلين	فهد القواسمي
فتح	فاروق القدومي
جبهة التحرير	محمد عباس
فتح	محمود عباس

## \* اللجنة التنفيذية رقم (18) من 1987/4/25 إلى 1988/11/15

العضو	الفصيل
محمود عباس	فتح
جمال الصوراني	المستقلين
المطران إيليا خوري	المستقلين
عبد الرزاق اليحيى	المستقلين
محمد ملحم	المستقلين
عبد الله الحوراني	المستقلين
محمود درويش	المستقلين
عبد الرحيم أحمد	جبهة التحرير
محمد عباس	جبهة التحرير
جاويد الغصين	المستقلين
سليمان النجاب	حزب الشعب
ياسر عبد ربه	الجبهة الديمقراطية
أبو علي مصطفى	الجبهة الشعبية
ياسر عرفات	فتح
فاروق القدومي	فتح

## \* رقم اللجنة التنفيذية 19 من 1988/11/15 إلى 1991/9/28

اسم العضو	اسم العضو
محمود عباس	فتح
ياسر عرفات	فتح

فاروق القدومي	فتح
محمود درويش	المستقلين
جمال الصوراني	المستقلين
المطران إيليا خوري	المستقلين
جاويد الغصين	المستقلين
محمد ملحم	المستقلين
عبد الله الحوراني	المستقلين
عبد الرحيم أحمد	جبهة التحرير
محمد عباس	جبهة التحرير
عبد الرزاق اليحيى	المستقلين
سليمان النجاب	حزب الشعب
ياسر عبد ربه	الجبهة الديمقراطية
أبو علي مصطفى	الجبهة الشعبية

## \* اللجنة التنفيذية رقم (20) من 1991/9/28 إلى 1996/4/25

العضو	الفصيل	العضو	الفصيل
محمود عباس	فتح	عبد الله الحوراني	المستقلين
ياسر عرفات	فتح	شفيق الحوت	المستقلين
تيسير خالد	الجبهة الديمقراطية	المطران إيليا خوري	المستقلين
عبد الرحيم ملوح	القيادة العامة	ياسر عبد ربه	فدا
فاروق القدومي	فتح	محمود اسماعيل	جبهة التحرير
محمد زهدي النشاشيبي	المستقلين	محمود درويش	المستقلين
ياسر عمرو	المستقلين	علي اسحق	جبهة التحرير
جمال الصوراني	المستقلين	سمير غوشة	جبهة النضال
جاويد الغصين	المستقلين	سليمان النجاب	حزب الشعب

## \* اللجنة التنفيذية رقم (21) من 1996/4/25 (حتى الآن 2006)

العضو	الفصيل
-------	--------

فتح	فيصل الحسين
الجبهة الديمقراطية	تيسير خالد
الجبهة الشعبية	عبد الرحيم ملوح
جبهة التحرير	محمود اسماعيل
جبهة التحرير	علي اسحق
المستقلين	ياسر عمرو
المستقلين	محمد زهدي النشاشيبي
المستقلين	زكريا الأغا
المستقلين	أسعد عبد الرحمن
المستقلين	اميل جرجوعي
المستقلين	رياض الخضري
المستقلين	غسان الشكعة
حزب الشعب	سليمان النجاب
جبهة النضال	سمير غوشه
فتح	فاروق القدومي
فتح	محمود عباس
فتح	ياسر عرفات
فدا	ياسر عبد ربه

\* \* \*

## الفصل الثالث

### قرارات

### المجالس الوطنية الفلسطينية



## الدورة الأولى، القدس، 1964/5/28 - 1964/6/2

### القرارات السياسية:

- 1- إن قيام إسرائيل في فلسطين، وهي جزء من الوطن العربي، رغم إرادة أصحابها الشرعيين يعتبر عدواناً استعمارياً مستمراً ويخالف مبدأ حق تقرير المصير، وبقاء إسرائيل في هذا الجزء من الوطن العربي يشكل خطراً مستمراً على كيانه وعلى السلام العالمي.
- 2- للشعب العربي الفلسطيني الحق بالاعتراف الدولي والمبادئ المقررة أن يناضل في سبيل تحرير وطنه بكافة الوسائل مدعوماً بمساندة الدول العربية الشقيقة والدول المحبة للسلام.
- 3- العمل بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة على طرد إسرائيل من الأمم المتحدة وجميع المحافل الدولية لممارستها سياسة عدوانية توسعية عنصرية وخرقها جميع المبادئ الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
- 4- الطلب من جامعة الدول العربية اتخاذ موقف حاسم تجاه دول السوق الأوروبية المشتركة لموافقتها على منح إسرائيل امتيازات اقتصادية.
- 5- تقوم منظمة التحرير بتمثيل فلسطين لدى جامعة الدول العربية ومكاتب المقاطعة والأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة والمؤتمرات الرسمية والشعبية وهي تملك وحدها حق تمثيل الفلسطينيين وتنظيمهم والنطق باسمهم.
- 6- تبليغ جميع الدول والمنظمات الدولية والشعبية والحركات التحريرية في العالم قيام منظمة التحرير الفلسطينية وأهدافها وطلب المساندة والتعاون والتأييد.

### القرارات العسكرية:

- 1- المباشرة فوراً بفتح معسكرات لتدريب جميع القادرين على حمل السلاح من الشعب الفلسطيني رجالاً ونساءً وبصورة إلزامية ودائمة تهيئ إعداد كل فرد منهم ليكون على مستوى معركة التحرير.
- 2- تشكيل كتائب فلسطينية عسكرية نظامية وكتائب فدائية قادرة وفعالة.
- 3- اتخاذ كافة الإجراءات السريعة لتزويد الكتائب الفلسطينية بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة والتجهيزات اللازمة.
- 4- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلحاق الشباب الفلسطيني وزيادة أعداده في الكليات العسكرية بأنواعها لدى الدول العربية والصديقة.
- 5- تطبيق نظام المقاومة الشعبية والدفاع المدني في صفوف الشعب الفلسطيني.
- 6- إنشاء جهاز عسكري متخصص في القيادة العربية الموحدة. يساهم فيه الفلسطينيون لتنظيم الاستفادة من طاقات الشعب الفلسطيني في الميدان العسكري على النطاق الواسع.
- 7- مناقشة القيادة العسكرية العربية الموحدة بالمبادرة للاضطلاع بمسؤولياتها كاملة.
- 8- اتخاذ الإجراءات اللازمة للفعالة الكفيلة برعاية أسر الشهداء وحمائهم.
- 9- تنشئة الجيل الصاعد بإعدادهم رياضياً وعسكرياً كل حسب مقدرته.

### القرارات المالية:

1. المصادقة على النظام الأساسي للصندوق القومي (ملحق رقم 7).
2. المباشرة بجمع التبرعات للصندوق القومي في جميع البلاد العربية والمهجر.

3. تخصيص أسبوع يسمى أسبوع فلسطين تقوم خلاله الدول العربية والصدقية بجمع التبرعات بشتى الوسائل لصالح الصندوق القومي على أن يبدأ هذا الأسبوع في 28 أيار من كل سنة، وبالنسبة لهذا العام يقام أسبوع فلسطين في الوقت الذي تحدده اللجنة التنفيذية.
4. يجبى للصندوق القومي رسم قدره خمسة فلسات عن كل برميل من المواد البترولية المصدر من البلاد العربية المنتجة للنفط.
5. تقوم اللجنة التنفيذية بالاتصال بالدول العربية لإعفاء التبرعات للصندوق القومي من ضريبة الدخل.
6. تقوم اللجنة التنفيذية بالاتصال بالدول العربية لفرض رسوم إضافية لصالح الصندوق القومي على ما يلي:
  - أ. رسم تحدده كل دولة عربية على جميع البضائع المستوردة والمصدرة على أن يضاعف هذا الرسم بالنسبة للبضائع الكمالية أو شبه الكمالية كأدوات الزينة والعطور والمشروبات الروحية والسجائر وما شابه ذلك.
  - ب. رسم تحدده كل دولة عربية على تذاكر الطائرات.
  - ج. رسم تحدده كل دولة عربية من قيمة رسوم الموانئ والمطارات.
  - د. إصدار يانصيب خاص تخصص حصيلته للصندوق.

### قرارات التوعية والإعلام:

1. استبدال كلمة اللاجئين "بالعائدين".
2. تدرس قضية فلسطين في جميع المراحل التعليمية للطلاب العرب ويؤكد المؤتمر وجوب جعل قضية فلسطين مادة دراسية في الجامعات والمعاهد العالمية في البلاد العربية وأن تدرج ضمن مواد التخصص.
3. إنشاء محطة إذاعة خاصة تنطق باسم فلسطين في مكان تقرره اللجنة التنفيذية.
4. تنظيم وسائل الدعاية لقضية فلسطين في جميع أنحاء العالم ويشمل ذلك شراء أو استئجار خط تلفزيوني في الولايات المتحدة الأمريكية وإصدار جريدة أو مجلة باللغات الأجنبية وإخراج الأفلام السينمائية وغير ذلك من وسائل الإعلام الحديثة والاستعانة بالطلاب العرب الموجودين في البلاد الأجنبية.
5. إعداد الكتب الدراسية اللازمة لتوعية الطلاب العرب.
6. توجيه النشء الجديد إلى أن الجهاد واجب مقدس على كل فلسطيني وفلسطينية.
7. إحياء المناسبات الفلسطينية والقومية العربية.
8. إقامة أسبوع توعية في جميع المدارس يبدأ في التاسع والعشرين من تشرين الثاني من كل عام على أن تقام فيه معارض فنية.
9. تخصيص ركن إذاعي وتلفزيوني في محطات الإذاعات والتلفزيون العربية يتولى التوعية بشؤون القضية الفلسطينية.
10. تأسيس مكاتب فلسطينية للإشراف على عملية التوعية والإعلام في الأمكنة التي تختارها اللجنة التنفيذية على أن تكون منها مكاتب في الأمم المتحدة وموسكو وبكين وبلجراد ونيودلهي وعاصمة أفريقية جنوبي الصحراء.
11. الطلب من الدول العربية الشقيقة أن تلحق بسفاراتها أحد أبناء فلسطين كملحق صحفي وذلك في الأمكنة التي يتعذر على المنظمة افتتاح مكاتب لها فيها.
12. إرسال وفود تضم شخصيات دينية للمحافل الدينية.
13. تشجيع زيارات قادة الفكر الأجنبي إلى الدول العربية وخاصة إلى فلسطين.
14. إيجاد تعاون إعلامي بين منظمة التحرير والبلدان التي تحارب الاستعمار.

15. توصية الدول العربية بإمداد الدول النامية بالفنيين والخبراء العرب عامة والفلسطينيين خاصة لتتمكن تلك الدول من الاستغناء عن الفنيين الإسرائيليين.
16. تزويد مكاتب السياحة والسفر في البلاد العربية والأجنبية بالمعلومات الأساسية عن قضية فلسطين.
17. إعداد الأدلاء السياحيين في البلاد العربية إعداداً يمكنهم من شرح القضية الفلسطينية بطريقة صحيحة.
18. تعيين ملحقين عماليين في مكاتب المنظمة في الخارج للاتصال بالتنظيمات العمالية لشرح القضية الفلسطينية وذلك لما لهذه المنظمات من أثر فعال على سياسة الحكومات المعنية.
19. الاتصال بكبار الكتاب والمؤلفين ودور الطباعة والنشر لتصحيح ما كتب خطأ عن قضية فلسطين.
20. إنشاء جهاز خاص في منظمة التحرير يعنى بجميع شؤون العائدين في البلدان المضيفة وسواها وأن يمثل هذا الجهاز في اجتماعات المشرفين على شؤون العائدين في البلاد العربية.
21. كشف ومحاربة الجمعيات الصهيونية المستترة تحت أسماء إنسانية براقية.
22. إعطاء الناحية الدينية والأخلاقية حقها في الاهتمام ببرامج التوعية.
23. العمل على محو الأمية ورفع مستوى الأسرة الفلسطينية.
24. تشجيع القيام بالرحلات الاستطلاعية للأقسام الباقية من فلسطين وخصوصاً الخطوط الأمامية ومخيمات العائدين.

### القرارات العامة:

1. اعتبار يوم 28 أيار من كل سنة يوماً قومياً لجميع الشعوب العربية.
2. مطالبة الدول العربية بالمزيد من مراقبة التصرفات المشبوهة التي يقوم بها اليهود في البلاد العربية والحد من نشاطهم السياسي والاقتصادي الذي يستهدف خدمة الصهيونية والاستعمار.
3. إشراك المرأة الفلسطينية العربية في جميع مجالات العمل التنظيمي والنضالي ومساواتها بالرجل في جميع الحقوق والواجبات من أجل تحرير الوطن.
4. تشكيل اتحادات نقابية للعمال الفلسطينيين وأصحاب المهن والخريجين وضمها للاتحادات العربية العامة.
5. مطالبة الدول العربية بمنح الفلسطينيين حق التنقل والعمل في البلاد والجمهورية العراقية ويطالب الشعوب العربية وحكوماتها السير قدماً لتحقيق خطوات وحدوية أخرى.
7. يحيي المؤتمر ويؤيد نضال الشعب العربي في جنوب الجزيرة العربية والحركات التحريرية العربية الأخرى ويستنكر المعاهدات الغير متكافئة ويطالب بإزالة القواعد الاستعمارية في كافة أنحاء الوطن العربي.
8. مطالبة الدول العربية باتخاذ موقف اقتصادي وسياسي موحد من الدول التي تساند اسرائيل بما يتلاءم ومصالح العرب بوجه عام وفلسطين بوجه خاص.
9. مناقشة الدول العربية اتخاذ موقف اقتصادي وسياسي موحد من الدول التي تساند اسرائيل بما يتلاءم ومصالح العرب بوجه عام وفلسطين بوجه خاص.
10. العمل على تقوية روابط الأخوة مع الشعوب والدول الإسلامية في العالم وتوعيتها بالقضية الفلسطينية والسعي لحملها على اتخاذ موقف موحد من إسرائيل وذلك استجابة لدواعي الأمة الإسلامية.
11. يستنكر المؤتمر موقف الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من قضايا العرب بصورة عامة وقضية فلسطين بصورة خاصة. ويسجل بالتقدير موقف الدول الاشتراكية وبشكل خاص جمهوريات الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية من هذه القضايا.
12. انتهز جميع المناسبات الدولية وغيرها للكشف عن سياسة التمييز العنصري والاضطهاد التي تمارسها إسرائيل تجاه العرب في القسم المحتل من فلسطين خلافاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

13. مطالبة الدول العربية منح الحصانة والتسهيلات للفلسطينيين الذين يعملون في منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها المختلفة.
14. إصدار بطاقة هوية شخصية من منظمة التحرير الفلسطينية لجميع أبناء فلسطين.
15. طلب تعيين حارس دولي على الأملاك والأموال العربية في القسم المحتل من فلسطين ليعود ريعها على أصحابها الشرعيين ريثما يسترد العرب وطنهم السليب.

\* \* \*

## الدورة الثانية، القاهرة، 1965/5/31 - 1965/6/4

### القرارات السياسية:

#### 1- تصريحات الحبيب بورقيبة:

أ- يعلن المجلس الوطني الفلسطيني أن تصريحات الحبيب بورقيبة خيانة عظمى للقضية الفلسطينية وخروج على الإجماع العربي، وافتئات على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولقد بادر الشعب في كل مكان إلى الإعراب عن بالغ سخطه واستنكاره لهذه التصريحات بمختلف الوسائل، وإن المجلس الوطني الفلسطيني يرفض هذه التصريحات جملة وتفصيلاً.

ب- يؤيد المجلس الوطني الفلسطيني رئيس اللجنة التنفيذية أحمد الشقيري تأييداً كاملاً في موقفه من تصريحات الحبيب بورقيبة، ذلك الموقف الذي اتخذته أمام لجنة ممثلي الملوك والرؤساء وأمام مجلس رؤساء الوزراء العرب، وسجل المجلس تقديره لهذا الموقف الحازم.

ج- يؤكد المجلس ثقته بوعي الشعب التونسي الشقيق، وإدراكه لحقيقة القضية الفلسطينية واستعداده للقيام بدوره في سبيل تحرير فلسطين.

د- يشكر المجلس دولة الكويت للقرار الوطني الذي أصدرته بقطع المعونة نظراً لموقف الرئيس بورقيبة من قضية فلسطين.

#### 2- المؤتمرات والوفود:

يقدر المجلس الوطني النتائج الإيجابية التي حققتها اشتراك المنظمة في المؤتمرات العربية والعالمية، والتي حققتها الوفود التي زارت عدداً من البلدان الصديقة، ورغبة في تحقيق أفضل النتائج التي ننشدها من وراء اشتراكنا في المؤتمرات وإيفاد الوفود، نوصي بما يلي:

أ- إعداد الدراسات الكافية عن جميع المؤتمرات التي تقرر المنظمة الاشتراك فيها واختيار ذوي الكفاءات الممتازة لحضورها، ووضع تخطيط للأسس الواجب التقيد بها في انتداب الوفود.

ب- العمل على إشراك المرأة والنقابيين من الطلاب والعمال وسواهم في عضوية الوفود والمؤتمرات كلما أمكن ذلك.

ج- إعداد سجل خاص يحوي المعلومات اللازمة عن الفلسطينيين للرجوع إليه عند اختيار أعضاء الوفود تعتمده الدوائر السياسية والإعلامية في ترشيحها.

د- تقديراً للنتائج الطيبة التي حققتها زيارة وفد المنظمة للصين الشعبية يعلن المجلس الوطني الفلسطيني شكره لحكومة الصين الشعبية وشعبها على موقف التأييد والدعم لنضالنا التحرري، كما يعلن تأييده الكامل لكفاح الشعب الصيني ضد الاستعمار وتحرير فورموزا.

#### 3- المنظمة والعالم الإسلامي:

تقديراً للروابط التي تربط العالم الإسلامي بالقضية الفلسطينية، يقرر المجلس العمل على توثيق هذه الروابط مع جميع الشعوب الإسلامية، وكسب تأييدها لقضية فلسطين دون التقيد بموقف حكوماتها الرسمي من القضية الفلسطينية، ودعوة هذه الشعوب إلى القيام بواجبها حيال هذه القضية.

#### 4- التغلغل الإسرائيلي:

يدعو المجلس الوطني إلى ضرورة مضاعفة الجهود في سبيل مقاومة التغلغل الإسرائيلي في بعض الدول الآسيوية والأفريقية بجميع الوسائل منها:

- أ- وضع مخطط لدعوة وفود من مختلف البلدان لزيارة فلسطين وتمكين هذه الوفود من الاطلاع عن كثب على حقيقة القضية الفلسطينية، وتوحي أن تضم الوفود رجال الفكر والسياسة والحكم.
- ب- أن تتولى الدوائر المختصة في المنظمة دراسة وسائل دعم الجهود لمقاومة التغلغل الاقتصادي الصهيوني في الدول النامية بالتعاون مع الدول العربية والصديقة.
- ج- العمل على تأمين السبل الكفيلة بتحقيق مقاطعة الدول الضالعة مع العصابة الإسرائيلية.

#### 5- شؤون العائدين:

- أ- يؤكد المجلس الوطني أن مسؤولية إغاثة العائدين تقع على عاتق الأمم المتحدة وتظل هذه المسؤولية قائمة حتى يتم تحرير الوطن السليب.
- ب- يندد المجلس بالمؤامرات الاستعمارية المتوالية التي تستهدف اتخاذ إغاثة العائدين وسيلة من وسائل تصفية القضية الفلسطينية، وإن المجلس إذ يشجب هذه المؤامرات لعل يقين بأن الدول المضيفة خاصة والدول العربية عامة ستواصل جهودها في سبيل إحباط تلك المؤامرات بجميع الوسائل.
- ج- يعتبر المجلس أن معاملة الفلسطينيين في البلدان العربية سواء بالنسبة لحرية تنقلهم أو إقامتهم أو عملهم أو غير ذلك مسألة قومية فضلاً عن كونها ضرورة حياتية، ويلاحظ المجلس أنه لا تزال هناك قيود تتعلق بمعاملة الفلسطينيين معاملة لا تتفق مع المصلحة العامة، ولذلك يقرر المجلس بأن يتابع رئيس المنظمة اتصالاته لمعالجة هذه المسألة على أعلى المستويات.
- د- يؤكد المجلس على أن قيام الشعب الفلسطيني بمسؤولياته القومية في تحرير وطنه يتطلب اتخاذ جميع الأسباب التي تيسر له حرية السفر والإقامة والعمل في الوطن العربي.

#### 6- المنظمة والبلاد العربية:

يشكر المجلس الدول العربية التي فتحت مجالات العمل لمنظمة التحرير الفلسطينية لممارسة مختلف نشاطاتها ويتطلع المجلس إلى أن تبادر الدول العربية الأخرى إلى التعاون مع المنظمة في كل ما ييسر لها القيام بمسؤولياتها.

#### 7- خطة العمل السياسي العربي:

- استعرض المجلس الوطني خطة العمل السياسي العربي التي تنتهجها المنظمة، وهو يؤكد أن هذه الخطة تقوم على أساس الالتزام فيما ورد في الميثاق القومي الفلسطيني بهذا الشأن، وانطلاقاً من هذا الالتزام:
- أ- يقرر المجلس إن تحرير فلسطين هو أكبر أهداف العمل الثوري العربي، وأن دور الشعب الفلسطيني هو دور الطليعة في معركة التحرير.
- ب- يطالب المجلس الدول العربية باستخدام جميع الوسائل وخاصة البترول كسلاح فعال في نصره القضية الفلسطينية.
- ج- يعلن المجلس وجوب تصفية القواعد الأجنبية العسكرية في الوطن العربي.
- د- يناشد المجلس الوطني الدول العربية أن تمضي في مساعيها لإحلال السلام في جمهورية اليمن حتى تنصرف الجهود العربية إلى مواجهة الخطر الصهيوني الذي يهدد الوطن العربي مصيراً وجهداً.

هـ- يؤكد المجلس الوطني النضال العربي البطولي لتحرير الجنوب المحتل وعمان وجميع الأجزاء العربية التي ما زالت تحت نير الاستعمار.

و- يطالب المجلس حفاظاً على عروبة الخليج العربي بمكافحة التسلل الأجنبي عامة والإيراني خاصة.

### 8- خطة المنظمة في السياسة الخارجية:

- أ. يقرر الشعب الفلسطيني أن الاستعمار الغربي وبصورة خاصة البريطاني والأميركي هو المسؤول الأول عن كارثة فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني عن وطنه، ويشجب المجلس استمرار هذه السياسة الاستعمارية في دعمها لإسرائيل عسكرياً وسياسياً ومالياً ويندد المجلس بصورة خاصة بالمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل وخاصة مدها بالأسلحة الصاروخية.
- ب. يعلن المجلس أن المنظمة تحدد سياستها الخارجية وعلاقتها بالدول تبعاً لموقفها من قضية فلسطين، وأن الشعب الفلسطيني يعمل على كسب صداقة جميع الشعوب المحبة للحرية والعدل ويتطلع إلى تأييد هذه الشعوب في سبيل تحرير وطنه واسترداد حقه وتقرير مصيره.
- ج. يشكر المجلس دول عدم الانحياز للقرار الصادر عن مؤتمرها المنعقد في القاهرة الذي أكد حق الشعب الفلسطيني في كفاحه لتحرير وطنه وتقرير مصيره.
- د. يذكر المجلس بالتقدير المواقف الأخيرة المجيدة التي وقفتها الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي لمناصرتها لوجهة النظر العربية في قضية فلسطين أمام المنظمة العالمية.
- هـ. يشجب المجلس باسم الشعب الفلسطيني التدخل الأميركي في فيتنام والدومنيان.
- و. لما كان تحرير فلسطين يعتبر وجودياً ومصيرياً جزءاً لا يتجزأ من حركات التحرر العالمية من الاستعمار، لذا فإن المجلس الوطني يقرر أن تقوم اللجنة التنفيذية بالاتصالات اللازمة مع الحركات التحررية من الاستعمار على الصعيد العالمي لتنسيق التعاون معها في مكافحة العدو المشترك.
- ز. يناشد المجلس قداسة البابا بولس السادس لإلغاء كافة الإجراءات المتعلقة بوثيقة تبرئة اليهود من دم السيد المسيح. هذه الوثيقة التي تستغلها الصهيونية استغلالاً سياسياً في عدوانها على فلسطين.
- ح. يناشد المجلس الوطني بمناسبة انعقاد المجلس المسكوني المقبل أن يعرب الفاتيكان عن مناصرته لشعب فلسطين في استرداد الديار المقدسة باعتبارها وطناً لأصحابها الشرعيين من مسلمين ومسيحيين.
- ط. يستنكر المجلس المساعدات العسكرية والمالية التي تقدمها حكومة ألمانيا الغربية لإسرائيل ويعتبرها عدواناً مباشراً على الشعب الفلسطيني خاصة والأمة العربية عامة كما يستنكر اعترافها بإسرائيل. ويناشد المجلس الدول العربية التي اتخذت مواقف التحفظ بالنسبة إلى ألمانيا الغربية أن تنضم إلى سائر الدول العربية. وإن شعب فلسطين والأمة العربية لتذكر على الدوام علاقات الصداقة والمودة التي تربطها بالشعب الألماني وتتطلع إلى اليوم الذي تتحرر فيه إرادته من النفوذ الاستعماري لتظل علاقة الصداقة هذه متصلة.

### 9- مكاتب المنظمة:

استعرض المجلس شؤون مكاتب المنظمة القائمة في الأقطار العربية والأجنبية وهو إذ يعرب عن تقديره للمهمة التي تضطلع بها هذه المكاتب يوصي بما يلي:

- أ. تعمل المكاتب حيثما وجدت على الاستفادة من الطلاب والخريجين والمغتربين العرب والتعاون مع النقابات المختلفة لخدمة القضية الفلسطينية.
- ب. تضع اللجنة التنفيذية مخططاً مدروساً لسياسة فتح المكاتب في الخارج بشكل يحقق أكبر قدر ممكن من الفائدة للقضية الفلسطينية مراعية في ذلك الأولوية التي يجب أن تعطى لفتح المكاتب في الدول الإسلامية وأميركا اللاتينية وأفريقيا.
- ج. يأمل المجلس أن تمنح مكاتب المنظمة وأبنيتها وبريدها الحصانة الدبلوماسية تسهيلاً لمهمتها وأن تعفى من رسوم البرق والبريد والهاتف وأموالها من قيود النقد والضرائب.

### القرارات العسكرية:

يقرر المجلس الوطني أن تقوم اللجنة التنفيذية بمضاعفة الجهود لدى الدول العربية لتحقيق المزيد من الإنجازات العسكرية بالسرعة الممكنة وبصورة خاصة لزيادة حجم القوات العاملة حتى يكون الشعب الفلسطيني ذا قدرة وفعالية على القتال في كل الظروف وفي الوقت المناسب، وترى اللجنة لتحقيق ذلك العمل على تنفيذ ما يلي:

- 1- الإسراع في تسليح وتدريب وتحصين القرى والخطوط الأمامية.
- 2- الإسراع في تدريب الشعب الفلسطيني بمختلف قطاعاته على أعمال الدفاع المدني والمقاومة الشعبية بحيث يكون قادراً على الحركة والقتال بسرعة.
- 3- العمل على إنشاء إدارة للتعبئة العامة في منظمة التحرير الفلسطينية تكون مهمتها إعداد الشعب الفلسطيني للتعبئة العامة.
- 4- مناشدة الدول العربية تسهيل مهمة قيادة جيش التحرير الفلسطيني في اختيار وانتقال الضباط والعناصر العسكرية الأخرى في وحدات جيش التحرير الفلسطيني المختلفة وفقاً للحاجات العسكرية لجيش التحرير وتمكين القيادة من تدريب الفلسطينيين في أراضي تلك الدول.
- 5- العمل على فرض التجنيد الإجباري لجميع الفلسطينيين أينما كانوا أسوة بما طبق في قطاع غزة.
- 6- مضاعفة الاهتمام بقوات الصاعقة (الفدائيين) وزيادة أعدادهم بالشكل الذي يتيح لها العمل السريع بما يتفق مع أبعاد المعركة واحتمالاتها.
- 7- الاهتمام الجدي بدور المرأة الفلسطينية في معركة التحرير مثل المقاومة الشعبية والخدمات الطبية والإسعاف الميداني.

### القرارات الإعلامية:

- أولاً- ضرورة المثابرة على إحياء المناسبات الفلسطينية والقومية وإعطائها الزخم الكافي.
- ثانياً- مطالبة الدول العربية بأن تلحق بسفاراتها وبعثاتها ملحقين صحفيين فلسطينيين في الأماكن التي يتعذر على المنظمة أن تؤسس مكاتب لها فيها.
- ثالثاً- تؤكد العمل على إرسال وفود دينية إلى الاجتماعات والمحافل الدينية في أنحاء العالم شريطة أن يكون اختيارهم مبنياً على الكفاءة والقدرة على التعبير بلغة البلد المرسل إليه أو بأية لغة عالمية.
- رابعاً- المثابرة على استضافة قادة الفكر الأجنبي التقدمي وأن يهيأ لهم الجو المناسب للتفاعل الفكري بينهم وبين قادة الرأي الفلسطيني.
- خامساً- إقامة تعاون إعلامي بين منظمة التحرير وبين البلدان التي تحارب الاستعمار.

سادساً- تأهيل الأدلاء السياحيين في البلاد العربية بما يمكنهم من شرح القضية الفلسطينية بطريقة صحيحة وتزويد مكاتب السياحة بالمعلومات والنشرات اللازمة.

سابعاً- العمل على تعيين ملحقين عماليين من ذوي الكفاءات في مكاتب المنظمة في بعض البلدان الخارجية وخاصة تلك التي تكون مقراً لمنظمات عمالية عالمية.

ثامناً - أ. المثابرة على كشف ومكافحة الجمعيات ذات الميول الصهيونية المستترة تحت أسماء إنسانية برفقة كالماسونية وشهود يهوه.

ب. التأكيد على مطالبة الدول العربية بتشديد المراقبة على التصرفات المشبوهة التي يقوم بها بعض الرعايا اليهود من ذوي الميول الصهيونية في بلدانهم والحد من نشاطهم السياسي والاقتصادي الذي يستهدف خدمة الصهيونية والاستعمار بشكل أو آخر.

تاسعاً- التوسع في إنشاء المكتبات العامة التي تحوي مراجع تختص بالقضية الفلسطينية تنتشر في أمكنة تجمع الفلسطينيين.

عاشراً- تشكل المنظمة وفوداً نسائية من أعضائها لحضور المؤتمرات الدولية النسوية أخذة بعين الاعتبار الحالات التي يستدعي الاشتراك بها تمتع الوفود بحالة العضوية في الهيئات الدولية صاحبة الدعوة وإشراك المؤهلات من النساء في مختلف المؤتمرات.

حادي عشر- تبادل البرامج الإذاعية بين صوت فلسطين وسائر الإذاعات العربية.

ثاني عشر- تبني الندوات وأوجه النشاطات المختلفة التي تقوم بها الاتحادات والنقابات والتنظيمات وسائر قواعد المنظمة.

### القرارات المالية:

أولاً- الموافقة على بيان المقبوضات والمدفوعات المقدمة من مجلس إدارة الصندوق القومي والجدول المرفقة به عن المدة الواقعة من 1964/5/28 - 1965/3/31.

مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المبينة من قبل السادة المحاسبين القانونيين والطلب من المسؤولين التمشي وفق الأنظمة المالية المتعلقة بالصندوق القومي وإخلاء طرف السادة أعضاء مجلس إدارة الصندوق القومي عن الفترة السابقة.

ثانياً- المصادقة على الميزانية التقديرية المقترحة لعام 1966/65 والطلب إلى اللجنة التنفيذية العمل على ضغط الرواتب والنفقات الأخرى والعمل على زيادة مخصصات التنظيم الشعبي والناحية العسكرية من الوفورات أو المصاريف المالية الإضافية.

ثالثاً- حضور رئيس كل دائرة أو من ينوب عنه لمناقشته أمام اللجنة المالية في كل فقرة أو بند من مشروع الميزانية عند النظر فيها في السنين القادمة.

رابعاً- عند إعداد مشروع الموازنة التقديرية القادمة لعام 1967/66 للإيرادات والنفقات تدرج الإيرادات والنفقات الفعلية للسنة السابقة، مع تفسير حالتي الزيادة والنقصان لكل بند منهما وتقديم لائحة تفسيرية عن مشروع الموازنة التقديرية ابتداء من عام 1967/66.

خامساً- توحيد جميع الحسابات المفتوحة باسم منظمة التحرير الفلسطينية والصندوق القومي الفلسطيني في حساب واحد باسم (الصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية).

سادساً- تقوم اللجنة التنفيذية بإعداد وتنفيذ نظام الجباية العامة المباشرة من أبناء فلسطين وذلك تنفيذاً للفقرة (2) من وارد الصندوق القومي المنصوص عنها في النظام الأساسي للصندوق القومي، كما تسارع إلى الاتصال بالحكومات العربية المعنية للمساعدة لوضع هذا النظام موضع التنفيذ.

سابقاً- المبادرة إلى الاتصال بالحكومات العربية التي لم تشكل لديها لجان نصرية لفلسطين للموافقة على تشكيلها ليتسنى لهذه اللجان القيام بواجبها القومي.

ثامناً- مطالبة الدول العربية بسن تشريع على غرار قانون ضريبة تحرير الذي أصدره المجلس التشريعي بقطاع غزة.

تاسعاً- تخصيص مبلغ مناسب من الاعتمادات المقربة للاتحادات والنقابات الوارد في موازنة دائرة التنظيم الشعبي إلى الاتحاد العام لطلبة فلسطين بما يتناسب والجهود التي يبذلها الاتحاد المذكور في خدمة القضية الفلسطينية حتى ولو أدى ذلك إلى إضافة ملحق خاص بالميزانية باعتبار أن الاتحاد قاعدة شعبية من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية.

عاشراً- رفض الاستقالة المقدمة من السيد عبد المجيد شومان من رئاسة مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

### قرارات التنظيم الشعبي:

انطلاقاً من التجارب التي مرت بها الحركات التحريرية في أكثر من مكان في العالم وفي مقدمتها حركة التحرير الجزائرية، إيماناً من المجلس بأن التنظيم الشعبي الذي يقوم على أسس تحريرية أصيلة وسليمة تحقق الانضباط والالتزام ووحدة العمل هو الركيزة الأساسية للعمل الجدي في استعادة وطننا السليب، لذلك قرر المجلس تحقيق التنظيم الشعبي ليكون المنطلق الصحيح للعمل الجاد في سبيل تحرير فلسطين. وتنفيذاً لذلك فقد قرر المجلس قانون التنظيم الشعبي المرفق بهذا البيان.

- 1- درست اللجنة مشروع الموازنة الخاصة بالتنظيم الشعبي واستلفت نظر اللجنة أن الاعتمادات المرصدة للتنظيم الشعبي لا تتناسب والدور الكبير الملقى على عاتق التنظيم الشعبي في المعركة.
- 2- زيادة الاعتمادات المخصصة للتنظيم الشعبي من 10.000 (عشرة آلاف دينار) إلى 100.000 (مائة ألف دينار) تؤمن من بند احتياطي لتمكين المنظمة من إنشاء فروع أكثر لمكاتب التنظيم الشعبي ولمساعدة الاتحادات والتنظيمات القائمة.
- 3- العمل على صهر الحركات الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية.
- 4- يحث المجلس الدول العربية على تقديم التسهيلات اللازمة لتحقيق التنظيم الشعبي في أسرع وقت.
- 5- الاستفادة من فعاليات أعضاء المجلس الوطني وشيوخ القبائل والعشائر والممثلين الشعبيين في المخيمات في المراحل الأولى من التنظيم الشعبي.
- 6- توصي اللجنة بتشجيع الاتحادات المختلفة ضمن إطار التنظيم الشعبي والعمل الفلسطيني الشامل.

\*\*\*

## الدورة الثالثة، غزة، 1966/5/20-1966/5/24

### القرارات السياسية:

#### 1- حرية العمل الفلسطيني:

لما كان هدف منظمة التحرير الفلسطينية: تحرير فلسطين واستعادة أرضها، ولما كان الهدف هذا لا يتحقق إلا بالاشتباك المسلح مع إسرائيل، ولذلك فلا بد من التأكيد على ما يلي:

1- إن من أول واجبات العمل الفلسطيني أن يستكمل العدة للاشتباك المسلح وأن يطمئن إلى حركته، وأمان ظهره في مرحلة الاستعداد والاشتباك.

2- العمل الفلسطيني لن يتصدى لأي وضع داخلي في أي بلد عربي لأنه متجه بكليته إلى المعركة مع العدو وعازف عن أي معركة جانبية، وعلى ذلك فإنه لن يتصدى إلا لمن يتصدى لحرية حركته.

3- إن العمل الفلسطيني يعتبر أن القصد من أعمال الاعتقال والإبعاد والتعسف ضد العديد من العناصر الوطنية الفلسطينية في بعض ساحات التجمع الفلسطيني إنما هو محاولة لمثل هذا التصدي، ويحذر من العواقب الوخيمة التي ستترتب حتماً على الاستمرار في مثل هذه المحاولة ولذلك فإن المجلس الوطني يقرر:

- (1) أن حرية العمل الفلسطيني ضرورة لا بد منها لخوض معركة التحرير.
- (2) المطالبة بالإفراج فوراً عن المعتقلين الوطنيين ووقف أعمال الإبعاد والتعسف ضد الفلسطينيين في كل مكان.

(3) الطلب إلى الدول العربية بإصرار وصلابة منح الفلسطينيين حريتهم في شؤون العمل والسفر والإقامة.

(4) إن جميع المطالب التي تقدم بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى حكومة الأردن بشأن العمل الفلسطيني هي الحد الأدنى اللازم لحرية العمل الفلسطيني.

#### 2- وحدة العمل الثوري:

لما كان النضال من أجل استعادة فلسطين يتطلب توحيد جميع القوى الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وعلى أساس مخطط ثوري للعمل، ولما كانت القوى الثورية الفلسطينية قد أقرت مبدأ توحيد عملها تمهيداً لتوحيد تنظيمها كله، وأقرت المبادئ التي يقوم عليها هذا التوحيد والصيغة التنظيمية التي تتجسد بها لذلك:

1- يؤيد المجلس الوطني هذه الخطوة التي بادرت قيادة منظمة التنظيم إلى اتخاذها والتي تعتبر ولا شك نقطة تحول هامة في مسيرة النضال الفلسطيني باعتبار أن توحيد القوى الثورية يشكل الدعامة الشعبية الراسخة لمنظمة التحرير الفلسطينية ويدعو جميع الفئات والتنظيمات الثورية إلى الاشتراك الهادف للانصهار في هذا العمل الموحد.

2- يفوض المجلس رئيس اللجنة التنفيذية بأن يقدم إلى هذا التنظيم جميع التسهيلات التي يتطلبها لوضع التنظيم أمام مسؤولياته الجسيمة في هذه الفترة الحاسمة من فترات نضالنا لاسترداد الوطن السليب.

3- يطلب المجلس انبثاق القيادة الجماعية الثورية عن هذا العمل الثوري الموحد انسجاماً مع طبيعة المرحلة الجديدة التي وصلت إليها قضية فلسطين.

4- إلى أن يتم انصهار القوى الثورية انصهاراً تاماً يطلب المجلس من رئيس اللجنة التنفيذية أن يتعاون مع هذه القوى حتى يتحقق هذا الهدف.

#### 3- العمل العربي الموحد:

لما كان العمل العربي الموحد المنبثق عن مؤتمرات القمة مسلكاً من مسالك العمل العربي الموحد على طريق تحرير فلسطين، ولما كانت الدول العربية قد التزمت عن طريق هذه المؤتمرات بخطة العمل الموحد، ولما كانت بعض الدول العربية قد خرجت أو انحرفت عن هذه الخطة أو تقاعست في تنفيذها، وبالرغم من إيماننا القاطع بأن السبيل لتحرير فلسطين هو العمل الثوري النابع من القوة الذاتية العربية، فإن المجلس الوطني يطالب الدول العربية بأن تلتزم بما قرره مؤتمرات القمة كحد أدنى للعمل العربي الموحد، ويناشد الشعب العربي في كل مكان أن يكون العين الساهرة التي تقوم كل انحراف، وتعديل كل اعوجاج، وأن يضغط على الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمة نصاً وروحاً. ويؤكد المجلس الوطني أن منظمة التحرير باقية مهما كان مصير مؤتمرات القمة ومنطقها.

#### 4 - الخلافات العربية:

بما أن قضية فلسطين ليست قضية الشعب العربي الفلسطيني وحده وأن مستقبلها مرتبط بمستقبل الثورة العربية. ولأنها قضية الأمة العربية كلها، ولما كانت التناقضات والخلافات العربية تؤثر على مستقبلها، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لا تستطيع أن تعزل نفسها عن هذه الخلافات والتناقضات، إذ يحتم عليها أن تقف الموقف الذي يمليه تحرير فلسطين.

#### 5 - الإعداد للمعركة:

لما كانت قضية فلسطين جزءاً لا يتجزأ من قضية الحرية العربية والوحدة العربية، ولما كانت قضية فلسطين هي في الواقع قضية دفاع كل بلد عربي عن نفسه وقضية الدفاع عن المصير والوجود العربيين بمقدار ما هي قضية استرداد وطن مغتصب وحقوق سلبية.

ولما كان من أول واجبات الشعب الفلسطيني، بلورة هذه الحقائق وإبرازها للأمة العربية، يؤكد المجلس الوطني باسم شعب فلسطين:

- 1- أن المعركة يجب أن تخاض حتماً على اعتبار انها المعركة الحاسمة في تقرير المصير العربي كله.
- 2- أن الوقت حان للانتقال من مرحلة الاستعداد إلى مرحلة التهيئة الفعلية النهائية ضمن الاستراتيجية العربية الثورية.
- 3- أن واجب إشعال المعركة يقع على القوى الثورية العربية التي يتوجب عليها أن ترفع راية المعركة وتتكنل فوراً حولها، وتستقطب جماهير الأمة العربية كلها لهذا الكفاح التاريخي.
- 4- أن الإحجام عن خوض المعركة مرادف لخسارتها، وقبول بالتجزئة بدلاً عن الوحدة العربية والخطر الدائم بدلاً عن الأمان وتعريض الأمة العربية لخسارة المزيد من أراضيها، وتخل عن الأهداف الثورية العربية.

#### 6- البترول:

لما كان البترول قد لعب دوراً سلبياً كبيراً في ضياع فلسطين في عام 1948 بسبب تقاعس الدول العربية المنتجة له عن استخدامه كسلاح من أسلحة المعركة ضد الصهيونية والاستعمار.

ولما كانت الدول الاستعمارية التي خلقت إسرائيل في قلب وطننا العربي تعتمد على البترول العربي في وجودها وفي مقوماتها وطاقتها.

يقرر المجلس الوطني ضرورة استخدام البترول العربي سلاحاً أساسياً من أسلحة المعركة لاسترداد الوطن السليب في جميع مراحلها.

ويطلب إلى الدول العربية المنتجة له أن لا تتردد في أداء هذا الواجب القومي الضخم مدفوعة إلى ذلك بشعور الواجب بالتضحية من أجل الدفاع عن الوجود العربي كله.

ويناشد الشعب العربي، وهو عماد معركة تحرير فلسطين، أن لا يتوانى عن أداء دوره الفعال في تحقيق هذا الهدف، وجعل البترول وسائر الموارد الاقتصادية سلاحاً أساسياً من أسلحة المعركة.

#### 7- السلاح الذري والمعركة الاستباقية:

يحذر المجلس الوطني الفلسطيني بصورة خاصة وقاطعة من الجهود التي تبذلها إسرائيل والهادفة لإنتاج السلاح الذري، وينبه إلى خطر الاستكانة إلى أية تصريحات قد تصدر عن العدو معلنة عدوله عن إنتاج مثل هذه الأسلحة.

ويؤكد المجلس بأن هذه التصريحات إذا نظر إليها من زاوية ما ألفناه من العدو من التقدم تحت ستار الخداع والتضليل هي في حد ذاتها القوى على مضيه في طريق صنع هذه الأسلحة. وينبه المجلس أيضاً إلى أن هدف العدو من السلاح الذي هو تثبيت ما هدف إليه الاستعمار دائماً من تجزئة للوطن العربي والتطلع إلى تجميد القوة العربية الرادعة التي تحمي الوطن العربي كله والسعي عن طريق التهديد الذري إلى الحصول على أكبر قدر من التوسعات الإقليمية في البلاد العربية الأخرى.

ولذا يعتبر المجلس منع إسرائيل من امتلاك سلاح ذري هدفاً ملحاً وعاجلاً ويعلن أن من الضروري على الدول العربية خوض المعركة الاستباقية مع إسرائيل لمنعها من الحصول على السلاح الذري مع التأكيد أن هدف هذه الحرب تحرير أرض فلسطين كلها من العدو وإعادتها إلى السيادة العربية.

ويقرر المجلس توجيه أصدق عبارات الشكر والامتنان، مشفوعة بالإعجاب والتقدير إلى الرئيس جمال عبد الناصر للموقف الثوري الذي أعلنه بهذا الصدد دفاعاً عن سلامة الوطن العربي وصوناً لقضية فلسطين.

#### 8 - جيش التحرير الفلسطيني:

لما كانت الإنجازات التي حققها جيش التحرير، وبلوغه هذا المستوى من التسليح والتدريب والإعداد، يعود إلى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية والجمهورية الجزائرية. يقرر المجلس شكر هذه الدول التي مكّنت جيشنا من البروز كقوة فعالة متهينة لأداء دور الطليعة في معركة التحرير.

ويناشد المجلس الدول العربية الأخرى أن تبادر إلى تمكين جيش التحرير الفلسطيني من إنشاء وحدات له فيها تكون قوة ثورية قادرة على العمل لاسترداد الوطن السليب ضمن الخطة الثورية العربية.

#### 9 - الأحلاف:

لما كان الوطن العربي يتعرض اليوم لمؤامرات استعمارية خطيرة هي جزء من المخططات الاستعمارية على الصعيد العالمي لمحاربة قضية الحرية في كل مكان عن طريق الأحلاف الاستعمارية المشبوهة التي تستهدف ضرب الدول المتحررة ووقف تيار التحرر العالمي.

ولما كان الحديث قد كثر في الآونة الأخيرة على ما يسمى بحلف أو مؤتمر إسلامي وبرزت النوايا المشبوهة لجر الوطن العربي إلى هذه الأحلاف التي تسير في سياسة الدول الاستعمارية التي كانت السبب الرئيسي في ضياع فلسطين عن طريق تبنيها للمشاريع الصهيونية.

يقرر المجلس الوطني - وهو يتطلع إلى تأييد الشعوب الإسلامية لكفاح شعب فلسطين لتحرير وطنه - شجب الأحلاف مهما كان شكلها أو تسميتها ويستنكر كل المحاولات لجرّ الدول العربية إليها، ويطالب الدول العربية بالامتناع عن السير في ركاب مخططات الدول الاستعمارية التي كانت السبب الرئيسي في مشكلة فلسطين. ويهيب بالشعب العربي أن يكون يقظاً ومتأهباً لإحباط أية مؤامرة استعمارية من هذا الطراز.

### 10- مؤامرات الاستعمار في الوطن العربي:

لما كان تثبيت الثورة العربية اليمنية يمثل دعماً أساسياً لقضية الحرية في الجزيرة العربية ويعزز الكفاح من أجل الاستقلال في الأقطار العربية الراححة تحت نير الاستعمار وبخاصة في الجنوب المحتل والخليج العربي. ولما كان الاستعمار قد عمل على سلخ بعض أجزاء الوطن العربي ويعمل على تعزيز المحاولات الانفصالية في بعض أجزاء الوطن الأخرى.

ولما كان الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بوحدة النضال العربي ووحدة الوطن العربي، لذا يقرر المجلس الوطني الفلسطيني:

1- دعوة الدول العربية إلى العمل فوراً على وقف المؤامرات الاستعمارية التي تتعرض لها الجمهورية العربية اليمنية، ويطالب الشعب العربي بتأييد الثورة اليمنية وإحباط كل المحاولات لإضعافها والقضاء عليها.

2- تأييد نضال الجنوب المحتل من أجل حريته وتأييد شعب عمان في كفاحه من أجل التحرر من الاستعمار وأعوانه وشجب محاولات التسلل الإيراني إلى منطقة الخليج لتصفية المحاولات الانفصالية في بعض البلاد العربية كالعراق وجنوب السودان.

3- اعتبار منطقة عربستان ولواء الاسكندرونة أجزاءً مغتصبة من الوطن العربي يجب إعادتها إلى حظيرته.

4- شجب وجود القواعد الاستعمارية في المنطقة العربية بصورها المختلفة لتهديدها سلامة الوطن العربي كله واستنكار أية محاولة لنقل قاعدة عدن العدوانية إلى إمارة البحرين في الخليج العربي.

### 11- تسليح أمريكا لإسرائيل:

لما كانت المؤامرات الاستعمارية المسئولة عن خلق إسرائيل في قلب وطننا العربي مستمرة وتكاد لا تنقطع عن دعم إسرائيل وتقويتها وحمايتها.

وحيث أن الاستعمار الأمريكي هو العدو الأول لجميع حركات التحرير بما فيها تحرير فلسطين. ولما كانت جميع الدلائل قد أكدت وجود صفقة جديدة للسلاح بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تم فيها تزويد إسرائيل بمئات الطائرات النفاثة الحديثة وأحدث الأسلحة والمعدات.. ولما كانت هذه الصفقة حلقة في سلسلة ما قامت به أمريكا لخلق إسرائيل ودعمها وحمايتها من إجراءات حملت طابع التحدي والعداء السافر لشعب فلسطين والأمة العربية كلها.

يستنكر المجلس الوطني أشد الاستنكار صفقة الأسلحة الجديدة التي عقدها الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل.. ويطلب إلى الشعب العربي في كل مكان أن يحدد موقفه نهائياً من هذا العداء السافر الذي يصدر عن أمريكا تجاه شعب فلسطين وأن لا يقتصر هذا التحديد على مجرد الأمانى.

ويطلب إلى الدول العربية أن تبادر فوراً إلى اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد الولايات المتحدة على ضوء القرار الذي سبق أن صدر عن مؤتمر القمة العربي الثاني بتحديد مواقف الدول العربية كلها من الدول الأجنبية في ضوء مواقف الأخيرة من قضية فلسطين.

## 12- الصين الشعبية:

أ- لما كانت حكومة الصين الشعبية قدمت مشكورة جميع المساعدات الصادقة لتمكين الشعب الفلسطيني من الكفاح ضد الاستعمار وقاعدته إسرائيل فإن المجلس الوطني يحيي شعب الصين الشعبية ويعرب عن تقديره لسياسة حكومتها القائمة على مبدأ الاعتماد على النفس، وعن تأييده لنضاله ضد الاستعمار الأمريكي وتحرير تايوان من عصابة تشان كاي شيك.

ب- لما كانت الحكومات العربية قد قررت مبدأ تحديد مواقفها من الدول الأجنبية وفقاً لمواقف تلك الدول من القضية الفلسطينية، لذلك يطالب المؤتمر الحكومات العربية التي لم تعترف بعد بحكومة الصين الشعبية الاعتراف بها تقديراً لمواقفها من قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية.

## 13- كوريا الشعبية الديمقراطية:

يحيي المجلس الوطني شعب كوريا الشعبية الديمقراطية ويعرب عن تأييده لنضال الشعب الكوري للتخلص من عصابة الحكم الحالي في سنول العميلة للاستعمار الأمريكي ويناشد الدول العربية التي لم تعترف بحكومة كوريا الشعبية الديمقراطية الاعتراف بها تقديراً لمواقفها من قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية.

## 14- الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي:

أ- يحيي المجلس الوطني سياسة الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي في منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ويشكرها على ذلك.

ب- يندد المجلس الوطني بالحملة السياسية والدعائية التي تقوم بها الصهيونية العالمية ضد الاتحاد السوفيتي وسياسته تجاه اليهود المقيمين فيها ويعتبرها إحدى وسائل الاستعمار للنيل من المعسكر الاشتراكي.

ج - يعتبر المجلس الوطني اللقاء الأخير الذي تم بين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير استهلالاً لجهود أخرى في هذا السبيل تضمن تحقيق مزيد من التعاون المشترك في سبيل تحرير فلسطين.

## 15- ألمانيا:

يندد المجلس الوطني بسياسة الحكومة الألمانية الغربية ويطلب الدول العربية بمقاطعتها اقتصادياً لاستمرارها في دعم العدوان الإسرائيلي بالمال والسلاح ويناشد المجلس الدول العربية التي لم تعترف بحكومة ألمانيا الشرقية الاعتراف بها كما يؤكد تأييده لحق الشعب الألماني في وحدة بلاده.

## 16- دول عدم الانحياز:

لما كانت دول عدم الانحياز قد أعربت في مؤتمراتها الأخيرة عن تأييدها لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير وطنه.

يقرر المجلس شكر الدول التي ساندت قضيتنا على مواقفها الصادقة من تأييد القضية وتصفية إسرائيل ككيان استعماري، ويطالب الدول المتبقية منها أن تحدد حدود الدول الأخرى، ويطلب إلى قيادة منظمة التحرير مواصلة الجهود التي تبذلها مع هذه الدول.

#### 17- حركات التحرر:

- أ- يحيي المجلس الوطني الكفاح البطل الذي تقوم به جبهة تحرير جنوب الفيتنام ويعلن استنكاره للقصف الأمريكي لجمهورية فيتنام الديمقراطية.
- ب- يؤيد المجلس الوطني الكفاح العادل الذي تقوم به حركات التحرير في كل من انجولا وموزمبيق وغيانا المسماة بالبرتغالية والكونغو (ليوبولدفيل) وزمبابوي (روديسيا الجنوبية) وجنوب أفريقيا.

#### 18- مقررات مؤتمرات القارات الثلاث:

يعرب المجلس عن تأييده التام لقرارات مؤتمر القارات الثلاث المنعقد في هافانا في مطلع العام الحالي، ويؤكد تقديره لتأييد شعوب اثنتين وثمانين دولة اشتركت في هذا المؤتمر لقضية فلسطين وتحريرها من الاستعمار والصهيونية. ويحيي المجلس كفاح الشعب الكوبي ضد المؤامرات الاستعمارية.

#### 19- مكاتب المنظمة:

رغبة في تمكين مكاتب المنظمة من القيام بمهمتها على أفضل وجه ممكن يوصي المجلس الوطني:

- أ- بالقيام بدراسة وافية لأوضاع هذه المكاتب ووضع مخطط علمي مدروس يتناول تحديد مواقعها والكفايات اللازمة لكل موقع من هذه المواقع في ضوء مختلف الاعتبارات.
- ب- الاستفادة من جهود الجاليات الفلسطينية خاصة والعربية عامة.
- ج- الاعتماد على الاتحاد العام لطلاب فلسطين وسائر الاتحادات والروابط الطلابية العربية وتشجيع الندوات الطلابية لخدمة القضية الفلسطينية.
- د- إقامة الصلات مع الشخصيات المناصرة للقضية الفلسطينية من رجال السياسة والفكر والأدب والصحافة في مختلف بلاد العالم ودعم الجهود المبذولة لإنشاء لجنة فلسطين الدولية.
- هـ- التركيز على الأحزاب والهيئات التقدمية في البلاد العربية وتوضيح قضية فلسطين لقواعدها.
- ز - مواصلة المساعي لمنح مكاتب المنظمة الحصانات والإعفاءات اللازمة لها.
- ح - الاهتمام بوفود المغتربين الذين يفدون إلى الأقطار العربية ودعوتهم إلى القيام بواجبهم في خدمة قضية فلسطين في مهاجرهم.

#### القرارات العسكرية:

1. يعلن المجلس الوطني الفلسطيني ثقته الكاملة بقيادة جيش التحرير الفلسطيني ويطلبها بمواصلة الجهد لوضع قواتنا المسلحة أمام مسؤوليات القتال في أسرع وقت ممكن.
2. يناشد المجلس الوطني الفلسطيني الدول العربية المعنية الوفاء بالتزاماتها المالية قبل قيادة جيش التحرير الفلسطيني، حتى تتمكن هذه القيادة من تنفيذ خطتها.

3. يقرر المجلس الوطني أنه لا يجوز أن تكون مخصصات جيش التحرير الفلسطيني جزءاً من وفورات القيادة العربية الموحدة وأن تعود هذه المخصصات إلى وضعها الأصيل بحيث تكون التزاماً على الدول العربية نحو جيش التحرير الفلسطيني.
4. يقرر المجلس الوطني التزام اللجنة التنفيذية للمنظمة بمبلغ المليون جنيه المقررة لها من جامعة الدول العربية في الصرف على أمورها الإدارية وتحويل جميع إيرادات الصندوق القومي الفلسطيني لحساب جيش التحرير الفلسطيني، وفي حالة عدم وفاء بعض الدول العربية بالتزاماتها في المليون جنيه يغطي العجز من إيرادات الصندوق القومي في حدود 10% من الإيرادات السنوية.
5. يوصي المجلس الوطني بأن تحال طلبات إشغال الوظائف إلى قيادة جيش التحرير لإبداء الرأي.. ويرفع هذا الرأي إلى اللجنة التنفيذية لتتخذ القرار الذي تراه مناسباً.
6. يناشد المجلس الوطني الفلسطيني الحكومة الأردنية بتطبيق قانون التجنيد الإجباري والتدريب الشعبي والسماح بإنشاء وحدات لجيش التحرير الفلسطيني والإسراع في تسليح وتدريب وتحصين القرى والخطوط الأمامية.
7. يناشد المجلس الوطني الفلسطيني الحكومة اللبنانية بإفصاح المجال لمنظمة التحرير الفلسطينية لتعبئة أبناء فلسطين المقيمين في لبنان تعبئة عسكرية كاملة.
8. يطالب المجلس بمضاعفة الاهتمام بقوات الفدائيين وزيادة أعدادها بالشكل الذي يتيح لها العمل السريع بما يتفق مع أبعاد المعركة واحتمالاتها والاستفادة بخبرات المجاهدين.
9. يطالب المجلس بالاهتمام الجدي بدور المرأة الفلسطينية في معركة التحرير مثل المقاومة الشعبية والخدمات الطبية والإسعاف الميداني وكل ما يتعلق بأعمال الميدان.
10. يقرر المجلس الوطني الفلسطيني وضع الدائرة العسكرية تحت إشراف قيادة جيش التحرير الفلسطيني.
11. يقرر المجلس الوطني الفلسطيني توجيه الشكر والتقدير لجميع الدول العربية التي سهلت وساعدت على إنشاء وحدات جيش التحرير الفلسطيني.
12. يقرر المجلس الوطني الفلسطيني توجيه الشكر والتقدير لقيادة جيش التحرير الفلسطيني نظراً للجهد الكبير الذي بذلته في سبيل الوصول بقواتنا المسلحة إلى أرفع مستويات التنظيم والتسليح والتدريب.

### قرارات في التنظيم الشعبي:

- أولاً: قرار المجلس الإسراع في استكمال التشكيلات المختلفة للتنظيم الشعبي في المناطق التي أمكن فيها تنفيذ قانون التنظيم الشعبي تمكيناً لها من ممارسة نشاطاتها المختلفة.
  - ثانياً: أقر المجلس مشروع خطة العمل في التنظيم الشعبي وأوصى المجلس اللجنة التنفيذية بالعمل على تنفيذ هذه الخطة في جميع مناطق التجمع الفلسطينية.
  - ثالثاً: قرر المجلس بأنه عندما تتكامل التشكيلات الشعبية في القطر تكون السلطة في القضايا المحلية للتنظيم الشعبي في القطر من اختصاص مكتب القطر وفقاً لمبادئ قانون التنظيم الشعبي والتوجيهات العامة التي تصدر في قيادة المنطقة.
  - رابعاً: يوصي المجلس دائرة التنظيم الشعبي بالقيام بمزيد من الدراسة لموضوع علاقات الاتحادات بأنواعها مع منظمة التحرير والتشكيلات الشعبية التابعة لها.
- خامساً:

- أ- يقرر المجلس بأن يكون تمثيل المرأة الفلسطينية في المؤتمرات العربية والدولية عن طريق الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
- ب- يقرر المجلس بأن يكون المؤتمر العام للتنظيم الشعبي من أعضاء المكاتب القطرية المنتخبين في المراكز التي أتيحت فيها فرصة إجراء الانتخابات لتشكيلات الشعبية من أعضاء المكاتب القطرية المختارين من قيادة المنظمة بالتناوب مع أعضاء المجلس الوطني وقواعد المنظمة المختلفة في المراكز التي تعذر إجراء الانتخابات فيها على أن يحل الأعضاء المنتخبون محل الأعضاء المختارين في حالة إجراء انتخابات تشكيلات التنظيم الشعبي.

### قرارات في الإعلام والتوجيه القومي

1. نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه إذاعة صوت فلسطين في نشر وتعميق أهداف المنظمة وأفكارها وشعاراتها وإيصالها إلى الشعب الفلسطيني خاصة والجمهير العربية عامة يقرر المجلس ضرورة دعم إذاعة صوت فلسطين مادياً ومعنوياً وتسهيل مهمتها الإخبارية بتزويدها بجهاز (تيكر) وتمكينها من تخصيص بعض الوقت لبث برامج باللغة العبرية توجه إلى اليهود في الأرض المحتلة لكشف التناقضات التي تحفل بها الدعايات المستغلة لتعبئتهم في الدولة الغاصبة.
2. مساندة جريدة أخبار فلسطين لترتفع من حيث المضمون والإخراج إلى المستوى الذي يؤهل للنطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية على أن يشمل توزيعها كافة مراكز التجمعات الفلسطينية والعربية.
3. تكليف نفر من الأساتذة المختصين في مواد الجغرافيا والتاريخ والتربية بوضع مقررات مدرسية وفقاً للمناهج التي أقرتها لجنة المناهج المدرسية، وحث حكومات البلاد العربية المضيفة للفلسطينيين باعتماد هذه الكتب لتدريسها في مختلف المراحل الدراسية.
4. دعم قسم الثقافة الفنية بالإمكانيات اللازمة التي تمكنه من تنفيذ مشروعاته كإقامة المعارض في الخارج وإنجاز مشروع طباعة اللوحات التاريخية، ومشروع كتب الأطفال المصورة، ومساندته فيما ينتوى الشروع به من نشاطات في مجال الفنون الشعبية.
5. دعم قسم النشر والإنتاج السينمائي بحيث يتمكن من إنتاج أكبر عدد ممكن من الأفلام الوثائقية والتسجيلية، ودراسة المجالات التي تمكن من عرض هذه الأفلام على أكبر عدد ممكن من المشاهدين داخل البلاد العربية وخارجها ضمن إمكانيات المنظمة المالية.
6. نظراً لما يتمتع به مركز الأبحاث من إمكانيات مالية وإدارية يقرر المجلس ضرورة حث المركز على بذل الجهد بما يتكافأ والإمكانيات المذكورة.
7. العمل على إنشاء مجلة أسبوعية تبلور الخط الفكري للمنظمة، وتعالج القضية الفلسطينية في مختلف نواحيها، لتعميمها في وجدان الجماهير العربية.
8. لما كانت البلاد الأفروآسيوية تعتبر الآن مسرحاً إعلامياً للحركة الصهيونية مما يقتضي مواجهة عربية شاملة، يقرر المجلس أن يعرض على مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المقبل التوصيات التالية:

- أ. قبول المزيد من الطلاب الآسيويين والأفريقيين في المعاهد والكلية العربية.
- ب. مناشدة الدول العربية الإسراع في تنفيذ توصياتها المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في كل من أفريقيا وآسيا.
- ج. ضرورة السعي الحثيث لتنفيذ التوصيات المتعلقة بفتح مكاتب الجامعة العربية في أفريقيا.

9. تكليف اللجنة التنفيذية بإعداد دراسة وافية لمشروع إنشاء معهد أو فصول ملحقة بمعاهد كفيلة بتأهيل بعض الشباب الفلسطيني والخبراء الفنيين للعمل وللتدريس في البلاد الأفروآسيوية، والاتصال بهذا الصدد بالدول العربية وجامعتها واتحاد المعلمين العرب سعياً وراء مساهمتهم في تنفيذ هذا المشروع ودعم معهد الدراسات الفلسطينية في بيروت.
1. كما يؤكد المجلس قراراته التالية المتخذة في دورة انعقاده الثاني:
- أ. مطالبة الدول العربية الشقيقة بأن تلحق في سفاراتها وبعثاتها ملحقاتاً صحفياً فلسطينياً وذلك في الأماكن التي يتعذر على المنظمة أن تؤسس مكاتب لها والعمل على إشراك المرأة الفلسطينية والعربية في المؤتمرات الدولية.
- ب. المثابرة على استضافة قادة الفكر الأجنبي إلى الوطن العربي وفلسطين خاصة على أن يهيأ لهم الجو المناسب للتفاعل الفكري بينهم وبين قادة الرأي الفلسطيني.
- ج. ضرورة إقامة تعاون إعلامي بين منظمة التحرير والبلدان التي تحارب الاستعمار.
- د. تأهيل الأدلاء السياحيين في البلاد العربية بما يمكنهم من شرح القضية الفلسطينية بطريقة صحيحة، وتزويد مكاتب السياحة بالمعلومات والنشرات اللازمة.
- هـ. ضرورة تعيين ملحقين عماليين في مكاتب المنظمة في بعض البلدان الخارجية وخاصة في الأماكن التي توجد فيها منظمات عمالية عالمية.
- و. المثابرة على كشف ومكافحة الجمعيات ذات الميول الصهيوني المستترة تحت أسماء إنسانية براقية.
- ز. الإسراع في تعيين مسئولين إعلاميين في مكاتب المنظمة حيث تدعو الحاجة.
- ح. التوسع في إنشاء المكتبات العامة التي تحوي مراجع تختص بالقضية الفلسطينية تنتشر في أمكنة تجمع الفلسطينيين.
2. يقرر المجلس تأييد توجيه مؤتمر وزراء الإعلام العرب بشأن مكافحة الإذاعات التلفزيونية الإسرائيلية.
3. يطالب المجلس اللجنة التنفيذية بالاتصال بالدول العربية ووزارات التربية والتعليم فيها لمنع الكتب المدرسية التي توحى باعتبار إسرائيل دولة قائمة.
4. يطالب المجلس من اللجنة التنفيذية عند تنفيذ هذه القرارات التقيد بالقرار الذي ينص على أن لا تتعدى النفقات الإدارية والإعلام وغيرها المليون دينار.

### القرارات المالية:

- أولاً: المصادقة على الحسابات الختامية عن المدة الواقعة ما بين 1965/4/1 ولغاية 1966/3/31 - والتي تم تدقيقها من قبل فاحصي الحسابات المعتمدين السادة خضر ورمضان وشركاهم.
- ثانياً: المصادقة على مشروع ميزانية المنظمة لعام 1967/66 على أن تقوم اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني بضغط النفقات في حدود المليون دولار.
- ثالثاً: لما كان طريقنا لتحرير فلسطين هو الكفاح المسلح ولما كان شعبنا يعقد أمله ورجاءه على جيش التحرير الفلسطيني الذي أتيح للمجلس الوطني في دورته الحالية أن يرى ما بلغه هذا الجيش من كفاءة وحسن تدريب.

وحرصاً على أن تصرف الأموال التي يقدمها الشعب العربي الفلسطيني على تقوية وتدعيم جيش التحرير الفلسطيني.

لذلك قرر المجلس بأن تخصص ضريبة التحرير والتبرعات مهما كان مصدرها والوفورات المتحققة لدى الصندوق القومي الفلسطيني ولا يجوز أن ينفق منها لغير هذا الغرض إلا للتغلب على الأزمات المالية الطارئة وفي حدود 10%.

رابعاً: تخصيص مبلغ 75000 دينار أردني من الاحتياطي العام المرصود في ميزانية عام 1967/66 وإضافته إلى مخصصات الدائرة العسكرية لحساب قيادة جيش التحرير الفلسطيني لينفق منه على التدريب الشعبي. وبذلك يصبح إجمالي مخصصات الدائرة العسكرية 794220 ديناراً أردنياً بدلاً من 719220 دينار أردني.

خامساً: يطالب المجلس أعضاء مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني بأن يضاعفوا جهودهم لتنمية موارد الصندوق بشتى الطرق والوسائل الممكنة لدعم جيش التحرير الفلسطيني.

سادساً: يقرر المجلس الوطني مناقشة الدول العربية العمل على إصدار التشريعات اللازمة لفرض ضريبة التحرير على أبناء الشعب العربي الفلسطيني المقيمين لديها وتقديم التسهيلات اللازمة لقيام أجهزة المنظمة بأعمال الجباية الشعبية وتدعو الشعب الفلسطيني لدفع ضريبة التحرير على أي حال.

سابعاً: يقرر المجلس بأن تجربة اللجنة التنفيذية للاتصالات مع الدول العربية التي لم تسدد التزاماتها تجاه المنظمة والسعي المتواصل لتسديدها.

ثامناً: نظراً لعدم إقرار مشروع المؤسسة المالية العربية المقدم من اللجنة التنفيذية إلى مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في الإسكندرية وإبطال الإجراءات الخاصة بهذا المشروع يقرر المجلس بأن يناشد الدول العربية ووزراء المال فيها إقرار مشروع المؤسسة المالية في أقرب وقت ممكن وإن تقوم رئاسة اللجنة التنفيذية بإجراء اتصالات ثنائية مع كل من الدول العربية للحصول على موافقتها على هذا المشروع.

تاسعاً: يقرر المجلس الوطني مناقشة الدول العربية التي لم تنفذ قرار مؤتمر المواصلات السلوكية واللاسلكية العربي السادس والخاص بإعفاء المنظمة من أجور البريد والبرق والهاتف المبادرة إلى وضع هذا القرار موضع التنفيذ.

عاشراً: يطلب المجلس إلى اللجنة التنفيذية أن تعيد النظر في نسبة علاوة غلاء المعيشة وتخفيضها جذرياً بحيث لا تتجاوز هذه العلاوة بأي حال من الأحوال نسبة العلاوة بها في الدول العربية.

أحد عشر: يقرر المجلس إلغاء علاوة غلاء المعيشة عن الموظف الذي تقدم له تسهيلات سكنية مجانية.

ثاني عشر: منعاً للإسراف يقرر المجلس بأن تخضع كافة عقود الإنتاج الإذاعي لتصديق اللجنة التنفيذية قبل إبرامها.

ثالث عشر: يقرر المجلس الحد من التعيينات والحد من النفقات الإدارية العامة لغاية شهر أيلول/ سبتمبر عن عام 1966.

هذا وأقرّ المجلس التوصيات التالية المقدمة من السيد مدير عام الصندوق القومي الفلسطيني والمصدق عليها من قبل مجلس إدارة الصندوق القومي واللجنة التنفيذية:

- 1- أن يجري كل تعيين مجدد في المنظمة على أساس الحد الأدنى للرواتب، وأن تكون مخصصات الرواتب في الميزانية قد رصدت على أساس الحد الأعلى.
- 2- أن يتم التعيين في حدود شواغر الملاكات المقررة في مشروع ميزانية عام 1967/66 بحيث لا يستعمل أي وفر في مخصصات الرواتب لإضافة وظائف جديدة إلى هذه الملاكات.
- 3- أن لا تملأ الشواغر الملحوظة في ملاكات الدوائر والأجهزة والمكاتب الرئيسية والفرعية إلا في حدود احتياجاتها الحقيقية وعلى أساس العدد المخصص لكل منها.
- 4- أن تخضع ترفيع الموظفين وزيادة رواتبها لأحكام الأنظمة المعمول بها دون استثناء.
- 5- أن يعاد النظر في دائرة الانتخابات والشؤون العامة بعد إجراء الانتخابات على ضوء الحاجة إليها وتحديد اختصاصاتها.
- 6- أن لا ينفق من الاحتياطي العام إلا على النشاطات العسكرية ولتمويل المشاريع المستحدثة غير الملحوظة في مشروع ميزانيات دوائر المنظمة 1967/66.
- 7- أن لا تجري أية مناقلات بين أبواب الميزانية وفصولها وأن تقتصر المناقلات في حالة الاضطرار إليها على بنود الفصل الواحد في الباب الواحد، وأن تتم هذه المناقلات بين البنود بقرار من اللجنة التنفيذية.
- 8- أن لا يتم الصرف من أي بند من بنود الفصل الرابع (النفقات الخاصة) وكذلك من البند 16 من الفصل الثاني (الوقود) إلا بقرارات تصدر عن اللجنة التنفيذية.
- 9- أن لا يجري الصرف من البند 6 من الفصل الأول (مكافآت وتعويضات) إلا لمن يكلفون بمهام محددة من غير موظفي دوائر منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها ومكاتبها.
- 10- اعتبار محاسبي مكاتب المنظمة وأجهزتها ممثلين لدائرة الصندوق القومي الفلسطيني فيها ومسؤولين عن كل نفقة خلافاً لبنود الميزانية والأنظمة والتعليمات المالية النافذة وتخويلهم حق الامتناع عن صرف كل نفقة غير أصولية وأن يقدم المحاسبون ملاحظاتهم أولاً بأول إلى اللجنة التنفيذية.
- 11- متابعة المساعي في سبيل الحصول على إعفاءات الجمارك والبرق والبريد.
- 12- يطلب المجلس من اللجنة التنفيذية أن يتم توزيع الميزانية العامة الختامية ومشروع الميزانية الجديدة على أعضاء المجلس الوطني قبل انعقاد دورته بأسبوعين على الأقل.

### قرار خاص:

يقرر المجلس اعتبار فلسطين المحتلة دائرة انتخابية لها مقعد واحد، وانتخاب الأستاذ أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية نائباً عن هذه الدائرة واعتباره عضواً في المجلس الوطني المقبل الذي سيجري انتخابه.

### القرارات القانونية:

أولاً: قرر المجلس تعديل المادة 22 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بحيث تصبح كما يلي:

"تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين يعرف بجيش التحرير الفلسطيني تكون له قيادة مستقلة وواجبه القومي أن يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين".

ثانياً: أقر المجلس اللائحة الداخلية للمجلس الوطني.

ثالثاً: يفوض المجلس اللجنة التنفيذية تأليف لجنة خاصة بشؤون الموظفين لدراسة أوضاعهم العامة والخاصة على أن تقدم تقريرها إلى المجلس الوطني في دورته القادمة.

رابعاً: قرر المجلس تعديل المادتين 2، 3 من مقدمة النظام الأساسي للصندوق القومي الفلسطيني على النحو التالي:

المادة 2- يتألف مجلس إدارة الصندوق من أعضاء لا يقل عددهم عن خمسة عشر عضواً ولا يزيد على عشرين، يعينون بقرار من اللجنة التنفيذية، على أن يكون رئيس المجلس عضواً في اللجنة التنفيذية فإذا تعذر عليه حضور أي جلسة من جلساتها فله أن ينتدب أحد نائبيه لحضورها.

المادة 3- ينتخب مجلس إدارة من بين أعضائه نائبين للرئيس وأميناً للسر.

\* \* \*

## الدورة الرابعة، القاهرة، 1968/7/10 - 1968/7/17

### القرارات السياسية:

#### القضية الفلسطينية على الصعيد الفلسطيني:

لما كان هدف النضال الفلسطيني وأسلوبه وإدارته شرطاً مهماً لتوحيد هذا النضال في مسيرة واحدة وتحت قيادة واحدة، فقد بحث المجلس في تحديد هذه المفاهيم وأقرّ التحديد التالي:

#### أولاً- الهدف هو:

1. تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب العربي الفلسطيني عليها.
2. الحق للشعب العربي الفلسطيني في أن يقيم لنفسه على أرضه المجتمع الذي يرتضيه وأن يقرر موقعه الطبيعي في الوحدة العربية.
3. التأكيد على الشخصية العربية الفلسطينية والوقوف في وجه أي محاولة لإذابتها أو الوصاية عليها.

#### ثانياً- الأسلوب:

1. لقد اختار الشعب العربي الفلسطيني الكفاح المسلح أسلوب نضالي لاسترداد أراضيهِ وحقوقه المغتصبة. ولقد بدأت الموجة الحالية من موجات كفاحه المسلح، قبل هزيمة 5 حزيران، وما زالت مثابرة متصاعدة منذ ابتدائها. ومع أن هذا الكفاح يخدم الأمة العربية كلها في الفترة الراهنة، من زاوية أنه يحرم العدو فرصة ادعاء الأمر الواقع المبني على الاستسلام، وأنه يبقي شعلة المقاومة وجو المعركة، ويشغل العدو، ويرهق موارده، ويقلق المجتمع العالمي كله، فإنه مع ذلك تعبير خالص ومستقل عن أمانى الشعب العربي الفلسطيني، ومستمد من أهداف هذا الشعب. ويدعون الواجب إلى الإعلان بصراحة أن هذا الكفاح يتجاوز ما اصطلح على تسميته إزالة آثار العدوان، وما شابهه من الشعارات لأن هدفه هو هدف الشعب العربي الفلسطيني الموضح في الفقرة المسبقة. ولن يتوقف هذا القتال، بل سيستمر ويتصاعد، ويتسع حتى يتحقق النصر النهائي، مهما طال المدى الزمني، ومهما كثرت التضحيات.

2. لقد اختار العدو نوع القتال المناسب له، وهو قتال الحرب الخاطفة، نظراً لما يمتاز به من قدرات فنية حركية، الأمر الذي مكنه من أن يقذف بقوى تفوق العربية، المهيأة للقتال في لحظة المعركة، معتمداً على تصوره بأن الانتصار الخاطف لن يكون من أثره قيام مقاومة عربية مسلحة، بل سيؤدي إلى استسلام على غرار ما حدث عام 1948. وفي مواجهة هذا الأسلوب، يتعين علينا أن نتخذ أسلوباً مستمداً من عناصر قوتنا وعناصر ضعفه.

3. ان العدو يتألف من قوى ثلاث مترابطة:

أ. إسرائيل.

ب. الصهيونية العالمية.

ت. الاستعمار العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا بد لتحقيق النصر وبلوغ الهدف من ضرب العدو في جميع مواقعه، وفي مواقع الارتباط بين حلقات قواه. وذلك باستعمال الأسلحة العسكرية والسياسية والإعلامية والاقتصادية. ضمن خطة واحدة متكاملة. ترمي إلى نزع قواه وبعثرتها وتحطيم الروابط والأهداف المشتركة بينها.

فالمعمل الفدائي المستمر الطويل من داخل الأراضي المحتلة، وفي كل موقع من مواقع المواجهة من شأنه أن يحدث في إسرائيل نزفاً في الدم - أندر موارد الصهيونية العالمية - وفي الموارد الاقتصادية واضطراباً في الحياة وفي التطلعات.

كذلك فإنه سيفرض على الصهيونية العالمية زيادة ما تخصصه في الموارد لإسرائيل مما يحدث لها نزفاً لا بد أن يلمس أثره مع الوقت.

كذلك ستضطر القوى الإمبريالية المؤيدة للصهيونية العالمية إلى زيادة مساعدتها المادية لإسرائيل، في الوقت الذي أخذت تعاني فيه من اضطراب موازين مدفوعاتها، وتواجه خطر فقدان احتكارها المالي العالمي. إن معركة طويلة مثابرة ومصصمة، لا بد لها أن تحدث مع الوقت أثرها بسبب ما تنزفه من الموارد.

4. إن للمعركة الطويلة ميزة أخرى هي أنها تتيح الفرصة لكشف الصهيونية العالمية، وتحركاتها، ومؤامراتها، وشرائنها مع الاستعمار العالمي من ناحية، وما تسببه من إضرار وارتباكات لمصالح دول كثيرة وأمنها، وما تسببه من خطر على السلام العالمي، مما يؤدي بالتدريج إلى زوال صورتها المزيفة، وظهورها على حقيقتها الشوهاء، وعزلها عن مراكز السلطة، واتخاذ الاحتياطات دون بلوغها تلك المراكز. وكل ضعف يصيب الصهيونية العالمية، لا بد أن يظهر أثره في إسرائيل، لأن الصهيونية العالمية هي المستودع الذي تستمد منه إسرائيل جميع مواردها وقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والبشرية. كذلك لا بد من السعي للحصول على تأييد القوى التحريرية المكافحة ضد الاستعمار العالمي، ومن الالتقاء مع كل القوى التي لها مصلحة في مجابهة الصهيونية العالمية والإمبريالية.

5. ولا بد من خطة إعلامية تقوم على إبراز الحقائق التالية:

- أ- أن الصورة الحقيقية للمعركة الفلسطينية هي أنها معركة بين شعب صغير هو الشعب العربي الفلسطيني، وبين إسرائيل مدعومة بالصهيونية ومؤيدة بالإمبريالية العالمية.
- ب- أنها ستؤثر على مصالح كل دولة تؤيد إسرائيل والصهيونية العالمية.
- ت- أن الشعب العربي الفلسطيني يمثل جانب المقاومة والكفاح والتحرير وأن العدو فيها يمثل جانب الاعتداء والاحتلال والتحليل من كل المثل التي تحكم العلاقات الإنسانية الفاضلة.

6. لا بد من وضع خطة متكاملة ترمي إلى دمج الكفاح العربي مع الكفاح الفلسطيني في معركة واحدة، وذلك بمجهود فكري وإعلامي وسياسي مركز يوضح للأمة العربية أنه لن يكون لها أمن أو سلام ما لم تهزم موجة الغزو الصهيوني، وأن أراضيها ستسقط حتماً، قطعة بعد أخرى، ما لم تبادر إلى وضع إمكاناتها في المعركة، فضلاً عما سببه الوجود الصهيوني من نزف في الموارد وإعاقة تنمية مجتمعاتها. وأن العمل الفلسطيني يعتبر الأمة العربية مستودع الاحتياط الذي نستمد منه العون السياسي والمالي والبشري، والذي تتكون بمساندته ومشاركته الموجات المتلاحقة لهذه المعركة.

7. لا بد من إفهام الأمة العربية، شعباً وحكومات أن عليها واجب حماية الكفاح الفلسطيني حتى يستطيع أن يتحرك لمواجهة العدو على أرض صلبة، ويركز قواته وإمكاناته كلها لهذه المواجهة، وسط اطمئنان كامل إلى أمنه وسلامه. وهذا الواجب ليس مجرد واجب قومي، بل هو ضرورة نابعة من كون هذا الكفاح، هو النضال الطليعي لحماية كل دولة عربية وكل تراب عربي، وكل تطلع عربي.

8. إن أي دراسة موضوعية للعدو تظهر بأن قدراته على الصمود، فيها عدا مجال الحرب الخاطفة، قدرات محدودة، وأن النزف الذي تسببه معركة طويلة سيتيح الفرصة حتماً لمعركة فاصلة حاسمة تشترك فيها الأمة العربية كلها اشتراكاً مظرفاً.

وعلى الفلسطينيين في كل مكان أن يجندوا أنفسهم لتوعية الأمة العربية، بهذه الحقائق كلها ولنشر إرادة الكفاح، والمثابرة والتضحية والمشاركة في صفوفها.

### ثالثاً- الأداة:

#### التعريف النظري:

1. إن أداة الثورة هي الجماهير العربية الفلسطينية، من كان منها داخل الأرض المحتلة أو خارجها، ملتزمة التحاماً عضوياً وثيقاً فيما بينها وملتقة حول ميثاق الثورة الفلسطينية ومعبرة عن إرادتها من خلال قيادة فلسطينية واحدة تسندها وتشترك معها في النضال الجماهير العربية المؤمنة كل الإيمان بأن ثورة الشعب العربي الفلسطيني هي التعبير الحي عن الإرادة العربية المتحررة التي ناضلت منذ مطلع هذا القرن في سبيل حريتها ووحدتها وعدالة مجتمعتها، والتي آمنت الآن بأن لا وحدة ولا حرية ولا عدالة اجتماعية إلا بتحرير الأرض المغتصبة تضاف لها قوى التحرر العالمي التي ترفض هيمنة الإمبريالية الغربية الصهيونية على مقدرات الشعوب والتي تؤمن بأن تحرير فلسطين وجه من وجوه الثورة العالمية ضد الإمبريالية العالمية ومؤامراتها.

2. إن الكفاح الفلسطيني المسلح في سبيل تحرير وطننا المغتصب لا يكتمل إلا بالتوافق والترابط الكامل مع العمل السياسي المتم له والذي يشكل مرتكزه ويحدد أهدافه ويوضح لجماهير شعبنا مواقفها اليومية ويحدد لها تحركاتها التفصيلية، وأن المجلس إذ يقرر هذه الحقيقة فإنه يدعو جميع القوى والعناصر العاملة إلى التقيد بها والسير على هديها.

3. إن جماهير شعبنا الفلسطيني العربي تشكل مادة الكفاح المسلح وأن المقاومة الجادة للاغتصاب والعدوان لا يمكن أن تصل إلى أهدافها إذا لم تعتمد على الجماهير الفلسطينية وبالأخص جماهير شعبنا في الأرض المحتلة، فإن المقاومة الشاملة التي يتجند في صفوفها أوسع قاعدة من الجماهير هي الجماهير هي الصحافة الحقيقية التي تمكنا بلوغ الهدف.

4. ولا بد في سبيل الوصول إلى شعبنا وتأمين انخراطه الكامل في النضال من مراعاة المبدأين التاليين:

- أ- ضرورة خدمة المواطن مثل طلب الواجب منه.
- ب- ضرورة حل المشاكل الحياتية للمواطن الفلسطيني في الأرض المحتلة كأساس للصمود في وجه المحتلين.

#### التطبيق العملي في مجال الكفاح المسلح:

1. منظمة التحرير هي تجمع للقوى الفلسطينية في جبهة وطنية من أجل ثورة مسلحة تحرر الأرض.
2. ولهذه المنظمة ميثاق يحكم سيرها ويحدد أهدافها وينظم عملها ولها مجلس وطني وقيادة تنفيذية يختارها المجلس الوطني وتكون أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، كما يحدد ذلك النظام الأساسي.

وتقوم اللجنة التنفيذية بوضع خطة عامة موحدة للعمل الفلسطيني على مختلف مستوياته وفي كافة مجالاته، يصير تنفيذها من خلال أدوات الثورة التي جرى لقاءها داخل هذا المجلس.. وعليها جميعاً أن تكون ملتزمة بدورها فيها. وبما يصدر عن هذه القيادة من قرارات.

### الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني مزيف:

تسعى الحركة الصهيونية والاستعمار وأداتها اسرائيل إلى تثبيت العدوان الصهيوني على فلسطين والى تعزيز الانتصار العسكري الإسرائيلي في سنة 1948 وفي سنة 1967 بإقامة كيان فلسطيني في الأراضي المحتلة بعد عدوان 5 حزيران، كان يقوم على إعطاء الشرعية والديمومة لدولة إسرائيل الأمر الذي يتناقض كلياً مع حق الشعب العربي الفلسطيني في كامل وطنه فلسطين، فإن مثل هذا الكيان المزيف وفي حقيقة حاله مستعمرة إسرائيلية يصفى القضية الفلسطينية تصفية نهائية لمصلحة إسرائيل وهو في نفس الوقت مرحلة مؤقتة تتمكن فيها الصهيونية من تفريغ الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد 5 حزيران من السكان العرب تمهيداً لدمجها دمجاً كاملاً في الكيان الإسرائيلي. هذا بالإضافة إلى خلق إدارة عربية فلسطينية عميلة في الأراضي المحتلة بعد 5 حزيران تستند إليها إسرائيل في التصدي للثورة الفلسطينية ويدخل أيضاً في هذا النطاق المخططات الاستعمارية والصهيونية ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد 5 حزيران تحت الإدارة والحماية الدولية ولذلك فإن المجلس الوطني يعلن عن شجبه المطلق لفكرة الكيان الفلسطيني المزيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد 5 حزيران وأي شكل من أشكال الحماية الدولية، كما يعلن أن أي فرد أو جهة عربية فلسطينية أو غير فلسطينية تدعو لهذا الكيان العميل والحماية الدولية أو تويده، عدو للشعب العربي الفلسطيني وللأمة العربية.

### المنحى العلمي في توجيه الكفاح:

1. ينشأ في منظمة التحرير الفلسطينية جهاز تخطيط دائم تختاره اللجنة التنفيذية على أن يتمتع باستقلال ذاتي.
2. يتولى هذا الجهاز بتكليف من اللجنة التنفيذية وعلى ضوء التوجيهات والخطوط العامة التي يقرها المجلس الوطني الفلسطيني، وضع خطة عملية شاملة للعمل التحريري الفلسطيني في شتى أبعاده وحقوقه العسكرية والسياسية والاقتصادية والنفسية والإعلامية وذلك على مستوى الاستراتيجية. وتنقسم هذه الخطة إلى قسم طويل المدى وقسم آخر يضم سلسلة من الخطوط المرحلية القصيرة المدى. ويقوم جهاز التخطيط بمراجعة الخطة أولاً فوئلاً في ضوء التجربة والاختبار وتبديل الظروف الموضوعية المحيطة بالعمل. وأخيراً يقوم الجهاز بتقديم الرأي للجنة التنفيذية حول الفجوات بين توقعات الخطة وإنجازاتها وأسباب الفجوات وكيفية تضييقها.
3. تكون اللجنة التنفيذية المرجع المختص لقبول الخطة الموضوعية أو طلب تعديلها ولوضعها موضع التنفيذ كلياً أو جزئياً، ولمراقبة مدى التنفيذ بصفقتها الهيئة القيادية المسؤولة عن العمل.
4. تتمثل في جهاز التخطيط الخبرات والعلوم الرئيسية ذات العلاقة بالعمل التحريري من عسكرية وسياسية واقتصادية وطبيعية واجتماعية ونفسانية وإعلامية. ويكون العلماء والخبراء الذين يشكلون الجهاز من خبرة العناصر العربية المتوفرة سواء أكانت فلسطينية أم لم تكن في جملتها. ولا يراعى إلا اعتبارات الكفاءة والالتزام الوطني في اختبار أفراد الجهاز.
5. يتفرغ عدد من أفراد الجهاز تفرغاً كلياً تأميناً لاستمرار العمل وكما تقرر اللجنة التنفيذية ويستعان بخبراء آخرين على أساس التكليف بمهام معينة إن لم يكن تفرغ هؤلاء ممكناً.

6. تضع اللجنة التنفيذية موازنة مستقلة لجهاز التخطيط توفر للجهاز التسهيلات اللائقة والوافية والقدرة على استخدام الخبرات اللازمة في الجهاز.
7. يحتفظ جهاز التخطيط بطابع السرية التامة إن لجهة هوية أعضائه أو الخطط التي يضعها أو أي شأن آخر من شؤونها.

### ب. الكفاح الفلسطيني في المجال العربي:

1. إن معركة فلسطين معركة مصير بالنسبة للأمة العربية كلها، ولئن خلقت تسميتها باسم معركة فلسطين وهماً بأنها تتناول تراب فلسطين وحده، من بين أجزاء تراب الوطن العربي كله، أو شعب فلسطين وحده، من بين شعوب الأمة العربية كلها، فالحقيقة الواضحة التي يجاهر بها العدو نفسه هي أنها غزو صهيوني للوطن العربي، يتناول أقطار عربية عديدة، وأراضي عربية واسعة من بينها لبنان وسوريا والأردن ومصر والعراق والحجاز وأقطار الخليج العربي. وما كان غزو فلسطين يوماً إلا لإقامة رأس الجسر لهذا الغزو الواسع، وما كانت حرب حزيران عام 1967، إلا الموجة الأولى للوثوب من رأس الجسر إلى أراضٍ عربية تتجاوز نطاق فلسطين. مما جعل العدو يحتل الآن أراضي تابعة لسورية ولمصر ويخرج من النطاق الفلسطيني إلى النطاق العربي الواسع الذي يطمع فيه. ويزرع الحصانة التي كانت تتمتع بها الحدود الدولية المتعارف عليها ويجعل هذه الحدود موضع مساومة.
2. كذلك فإن الشعار المطروح الآن جهاراً في إسرائيل، هو شعار ما يسمى "إسرائيل كبرى" هو دلالة على أن المرحلة الجديدة المتضمنة الاندفاع بموجات متلاحقة لاغتصاب أراضٍ عربية جديدة، قد بدأت بالفعل، ولا يجوز لأي قطر عربي أن يقف من المعركة غير موقف المشارك بكل موارده وكل قواه وكل إمكاناته، وإلا سقطت أراضيه قطعة إثر قطعة، أو جاءه الدور بعد الفراغ من غيره. ولا سبيل للقضاء على هذا الغزو إلا بالتصدي العربي الكلي له في حرب شعبية ونظامية تدفع إليها جميع إمكانات الأمة العربية.
3. إن عرب فلسطين إذ يبصرون الشعوب العربية الشقيقة بهذه الحقيقة لا يفعلون ذلك توكلاً أو تهرباً من واجب فرضه الله عليهم. بل بالعكس فإنهم مصممون على أن يظلوا طليعة في النضال المسلح الذي سيتطور من غير شك إلى حرب تحرير، وإلى ثورة شاملة لن تتوقف إلا بالقضاء النهائي على العدو. وهم يعززون الآن بالدم الذي يبذلونه حقيقة الرؤيا الواضحة التي يعلمونها علم اليقين ويرون من واجبهم تبصير الأمة العربية كلها بها، قبل فوات الأوان. وهم يعلنون جهاراً وبغير تردد أن طريق الكفاح المسلح بجميع أدواته، وأشكاله وتنظيماته، معبأة من أجله جميع الموارد البشرية والمادية والعسكرية وموضوعة في خدمته جميع الإمكانيات هو الوسيلة الوحيدة لإيقاف هذا الغزو الذي لم يتوقف منذ بدأ حتى الآن إلا فترات استعداد بين وثبة ووثبة، والذي لن يوقفه شيء غير هزيمته في ساحة القتال.
4. وإن عرب فلسطين، فيما خصّ معركتهم ومسيرتهم الحالية يعلنون أن الانصراف الكامل إلى المعركة، وتركيز القوى كلها ومن أجلها يفرض عليهم أن لا يتدخلوا في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية ما دام أمن كفاحهم مصوناً.
5. لا بد للشعب العربي أن يجند نفسه لضرب مصالح الدول المؤيدة لإسرائيل والصهيونية العالمية، في الوطن العربي، ويعلن العداء الصريح لهذه المصالح، وذلك لإفهام هذه الدول أن أذى واقعي لا بد لاحق بمصالحهم من جراء مساندتها لإسرائيل مما سيضطرها أن تدخل مصالحها في موازين حساباتها، بعد أن ظلت إلى الآن تتصرف على أساس من التصور بأن أي مقدار من مساندتها لإسرائيل والصهيونية

العالمية لن يلحق أي أذى بمصالحها في البلاد العربية. ولا بد من دراسة متعمقة ومفصلة لاستعمال السلاح الاقتصادي، في معركة التحرير، بما في ذلك سلاح البترول العربي، ووضع خطة ملائمة لاستعماله.

6. رعاية شؤون الفلسطينيين: حيث إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الشخصية الفلسطينية الاعتبارية التي يقع على عاتقها رعاية شؤون الفلسطينيين في مختلف أماكن إقامتهم، لذلك يقرر المجلس تكليف اللجنة التنفيذية بالعمل على:

- أ. تأمين حرية العمل الوطني لجميع الفلسطينيين باعتبار ذلك حقاً طبيعياً وواجباً قومياً.
- ب. الدفاع عن الحريات السياسية لأبناء فلسطين في كفاحهم الوطني من أجل تحرير بلادهم.
- د. معالجة قضايا السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين:
- ع. انطلاقاً من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والذي التزم فيه جميع المناضلين الفلسطينيين تكون اللجنة التنفيذية هي الجهة المسؤولة عن بيان الوضع الوطني الفلسطيني للأفراد والجماعات التي تخرج أو تتهم بالخروج عن هذا المبدأ.

### ج. الكفاح الفلسطيني في المجال الدولي:

حول قرار مجلس الأمن والحل السلمي:

1. إن قرار مجلس الأمن الصادر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 مرفوض للأسباب التالية:

أ. إن القرار يتضمن إنهاء حالة الحرب فيما بين الدول العربية وإسرائيل ويترتب على ذلك إنهاء حالة الحرب وفتح الممرات العربية المائية للملاحة الإسرائيلية والتزام الدول العربية بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل بما في ذلك إلغاء جميع التشريعات العربية الخاصة بتنظيم المقاطعة العربية لإسرائيل كما يترتب على إنهاء حالة الحرب التفريغ عن الاقتصاد الإسرائيلي وفتح الباب لغزو المنتوجات الإسرائيلية لجميع الأسواق العربية ذلك أن انتقال السلع والاتجار بها وانتشارها للأسواق لا يتوقف على وجود أو عدم وجود اتفاقات اقتصادية.

ب. أن القرار يتضمن إقامة حدود آمنة ومتفق عليها مع إسرائيل. وعدا عن أن الحدود الآمنة والحدود المتفق عليها تنطوي على الاعتراف الواقعي بإسرائيل كما تنطوي على تجاوز مرفوض من الدول العربية على حق الشعب العربي الفلسطيني المطلق بكامل وطنه، فإن موافقة الدول العربية على الحدود الآمنة لإسرائيل تنطوي على التزام الدول العربية بالمحافظة على أمن إسرائيل وفي مقدمة ذلك ضرب العمل الفدائي وتوقيف الثورة الفلسطينية والحيلولة دون الشعب العربي الفلسطيني والجماهير العربية من تحقيق الواجب القومي المقدس في تحرير فلسطين واستردادها والقضاء على الوجود الصهيوني الإمبريالي بها.

ت. إن القرار يقضي بإقامة سلام دائم بين الدول العربية وإسرائيل ويترتب على السلام الدائم النتائج الضارة التالية:

1. توفير الأمن والاستقرار لإسرائيل داخلياً وعربياً ودولياً وأن هذا يفتح الأبواب على مصاريعها أمام الحركة الصهيونية في إغراء أقسام كبيرة من التجمعات الإسرائيلية المقيمة في غرب أوروبا وأمريكا في الهجرة إلى إسرائيل والاستيطان بها بعد أن امتنعت هذه الجماعات عن ذلك طيلة العشرين سنة الماضية بسبب عامل عدم الاطمئنان على أمن إسرائيل ومستقبلها واستمرار وجودها.
2. زوال الأسباب والمؤثرات العربية التي حالت حتى الآن دون دول صديقة من السماح بهجرة مواطنيها من اليهود إلى إسرائيل وفي مقدمة ذلك ملايين اليهود الموجودين في الاتحاد السوفيتي.

3. زوال جميع أسباب امتناع الكثير من الدول الصديقة للعرب من الاعتراف بإسرائيل والتعامل معها في كافة المجالات.
4. تثبيت حاجز بشري وجغرافي يقسم مشرق الوطن العربي نحو التحرير والتقدم الاجتماعي والوحدة وبالتالي زيادة النفوذ الاستعماري وما يحل معه من نفوذ صهيوني في الوطن العربي بحكم العلاقة العضوية فيما بين الاستعمار والصهيونية في المجالات السياسية والاقتصادية والمجالات الأخرى وما يترتب عن ذلك كله من اضطراب السياسة العربية للابتعاد عن خط الحياد وعدم الانحياز.
5. طعن النضال الفلسطيني المسلح وكذلك حركة التحرير العربي عن مغربه، الأمر الذي يلحق الأضرار الكبيرة المعوقة لإقامة الوحدة العربية الجزئية والكاملة.
6. إن القرار تجاوز قضية فلسطين حتى من حيث التسمية وتجاوز حقوق عرب فلسطين في وطنهم وأرضهم. وأشار إليها وإليهم بصفتها قضية لاجئين مما ينذر بالتصفية النهائية للقضية الفلسطينية من حيث هي قضية أرض ووطن.
7. لم تقتصر خسارة الأمة العربية في حرب حزيران على الأرض فقط وإنما تناولت أيضاً الكرامة العربية وثقة العرب بأنفسهم. والحل السلمي قد يعيد بعض الأرض أو كلها إلا أنه لن يعيد الكرامة والثقة بالنفس.
8. على الأمة العربية أن تدرك بأن عليها واجباً لا مفر منه وهو واجب الدفاع عن الوطن وان ترفض الاعتماد على الغير لحمايتها أو لاستعادة أراضيها وحقوقها وأن قبول الحل السلمي هو بالضرورة تسليم من الدول الكبرى في التحكم بمصيرها وتنازل عن الإرادة العربية.
9. إن الحل السلمي قد يخلق وهماً لدى الدول العربية بأنها آمنة ومن خلال هذا الوهم ستضرب إسرائيل حتماً من جديد وبعد أن تهبط ظروفها سياسياً أكثر ملائمة لها فتتحقق بذلك مطامعها التوسعية على حساب تراب الدول العربية.

لذلك فإن المجلس الوطني يوصي اللجنة التنفيذية المنتخبة بوضع مخطط متكامل لإحباط أي حل سياسي للقضية الفلسطينية على المستويات العربية والشعبية والرسمية والدولية. كما إن المجلس يؤكد أن العدوان على الأمة العربية وترباها قد بدا بالغزو الصهيوني لفلسطين عام 1917 ولذلك فإن إزالة آثار العدوان يجب أن تعني إزالة جميع الآثار التي تحققت منذ بداية الغزو الصهيوني لا منذ حرب حزيران 1967 وعليه فإن شعار إزالة آثار العدوان بشكله الحالي شعار مرفوض وينبغي استبداله بشعار القضاء على إدارة العدوان وبذلك وحده يتحقق السلام القائم على العدل.

ويوصي المجلس الوطني اللجنة التنفيذية المنتخبة بوضع الخطة اللازمة لحماية الثورة الفلسطينية من الأخطار التي تهددها في حالة وضع قرار مجلس الأمن موضع التنفيذ.

ويدعو المجلس أن يحذو الشعب العربي والدول العربية مؤيدة من الأمة العربية كلها حذو الشعب العربي الفلسطيني في انتهاج طريق الكفاح المسلح على المستويين الشعبي والنظامي في سبيل استرداد الأرض والكرامة.

#### د. الكفاح الفلسطيني في مجال النضال العالمي للتحرر والقضاء على الاستعمار:

إن الثورة الفلسطينية في الوقت الذي تشكل فيه جزءاً من الثورة العالمية ضد الاستعمار العالمي والإمبريالية الأمريكية بشكل خاص، فإنها تتميز على كل ثورة تحرير أخرى لسبب في طبيعة الحركة الصهيونية القائمة على التعصب العنصري والتوسع والعدوان الاستيطاني. واغتصاب وطن الشعب العربي الفلسطيني واقتلاعه

منه بالإضافة إلى أجزاء أخرى من الوطن العربي الكبير، ولذلك فإن الثورة الفلسطينية تجمع خصائص كافة الثورات التحريرية في العالم فضلاً عن خاصة تنفرد بها القضية الفلسطينية وهي هدف إعادة الشعب العربي الفلسطيني إلى وطنه واسترجاع حقه في السيادة عليه. ولما كانت الحركة الصهيونية وأداتها إسرائيل ترتبط ارتباطاً عضوياً بالاستعمار العالمي وبخاصة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة فإن إسرائيل تشكل قاعدة جغرافية بشرية للإمبريالية العالمية، تستثمرها نقطة ووثوب ليس ضد الأمة العربية فقط وإنما ضد كل الشعوب وبخاصة دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا والدول الاشتراكية، ومن هنا نجد حرص الإمبريالية اللامتناهي على الإبقاء على دولة إسرائيل ودعمها دعماً قوياً في كافة الميادين وبخاصة العسكرية والمالية ورفع شعار "إن إسرائيل وجدت لتبقى" والتمسك بهذا الشعار، وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن من واجب جميع الدول المعادية للإمبريالية العالمية وبخاصة دول المعسكر الاشتراكي والعالم الثالث وجميع حركات التحرير في العالم وجميع أحرار العالم أن تقف إلى جانب الثورة الفلسطينية وأن تقدم لها كل دعم وتأييد في كافة المجالات العسكرية والمادية والسياسية والإعلامية وغيرها.

وإن الشعب العربي الفلسطيني إذ يطلب من الدول الاشتراكية والعالم الثالث وجميع حركات التحرر في العالم وأحراره، إدراك الأخطار المترتبة على الحركة الصهيونية وأداتها إسرائيل، فإنه يقف طرفاً مع جميع حركات التحرر الوطني في العالم وهو يقرر ما يلي:

- أ- المطالبة بوقف العدوان الأمريكي الاستعماري على فيتنام في الجنوب والشمال والانسحاب الكامل من فيتنام الجنوبية.
- ب- تأييد ثورة شعب كوريا الجنوبية المسلحة الهادفة إلى طرد الاحتلال الأمريكي ووحدة الأرض الكورية في الشمال والجنوب.
- ت- تأييد حركات التحرير الوطني في الأقطار الأفريقية.
- ث- استنكار الحكم العنصري الاستعماري الاستيطاني في روديسيا وأفريقيا الجنوبية.
- ج- استنكار التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم وسائر أنواع التمييز الأخرى.
- ح- تأييد شعب كوبا ضد المؤامرات الأمريكية.
- خ- التعاطف مع مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية والأفريقية ومع مؤتمر شعوب القارات الثلاث المنعقد في كوبا ومع كافة الحركات والمؤسسات المؤيدة للتحرر والمعادية للإمبريالية العالمية وبخاصة الأمريكية.
- د- يحيي الشعب العربي الفلسطيني جميع الدول والشعوب والحركات التي أيدت وتؤيد ثورته المسلحة وحقه الطبيعي المطلق في تحرير كامل وطنه فلسطين.
- ذ- تأييد كافة شعوب أمريكا اللاتينية في نضالها ضد الاستعمار الأمريكي.
- ر- يعرب المجلس لحكومة الصين الشعبية ولشعبها عن تقديره لتأييدها للنضال الفلسطيني وادعائها الصريح لإسرائيل، ورفضها الاعتراف بها أو بشرعية اغتصابها أرض فلسطين. ويعرب كذلك عن ثقة الشعب العربي الفلسطيني باستمرار التأييد والمساندة الصينية للشعب العربي الفلسطيني، لما يربط بينه وبين الشعب الصيني العظيم من أهداف مشتركة في مكافحة الاستعمار العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ومن واجب مشترك في مساندة حركات التحرير في جميع أنحاء العالم.
- ز- يعرب المجلس عن تقديره لجميع الشعوب الإسلامية لوقوفها بدون تحفظ وراء الحق العربي في فلسطين، كذلك لجميع الدول الإسلامية، لوقوفها في الجانب العربي في المجالات الدولية، وبخاصة مجال الأمم المتحدة ويؤكد المجلس الوطني ارتباط الدول الإسلامية بالمطالبة بالحازمة بعروبة القدس، لما لها من أهمية دينية خاصة في نظر المسلمين، وبالنظر إلى أن المسلمين قد اكتسبوا خلال أكثر من ألف سنة حق

سدانة الأماكن المقدسة للأديان السماوية كلها في القدس، ويناشد المجلس الوطني دول العالم الإسلامي بشعوبها وحكوماتها أن تقدم للكفاح الفلسطيني جميع المعونات السياسية بما في ذلك قطع العلاقات السياسية مع إسرائيل، وأن توازر الكفاح الفلسطيني مؤازرة مادية فعالة.

### القرارات العسكرية

#### أ. جيش التحرير الفلسطيني:

1. العمل على تدعيم جيش التحرير الفلسطيني وزيادة حجمه وتطويره.
2. يجب العمل على أن يكون جيش التحرير الفلسطيني حر الإرادة والقيادة وتكف اللجنة التنفيذية باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.
3. العمل على وفاء دول الجامعة العربية بالالتزامات المترتبة عليها في ميزانية جيش التحرير الفلسطيني وزيادة هذه الالتزامات.
4. رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتصعيد الكفاح المسلح وتطويره وكذلك الاعتمادات المالية اللازمة لدعم وتطوير جيش التحرير وزيادة حجمه.
5. العمل على تمكين قوات جيش التحرير الفلسطيني من أن ترابط في الأماكن التي ينبغي أن ترابط فيها لصالح الثورة الفلسطينية.

#### ب. توحيد القوى المقاتلة الفلسطينية:

1. تشكل قيادة عسكرية لقوات المنظمات الفدائية الممثلة في المجلس الوطني.
2. تسمى هذه القيادة مؤقتاً - قيادة قوات الفدائيين - إلى أن يتم الاتفاق على اسم جديد.
3. تضع هذه القيادة مشاريع الأنظمة والقوانين والصلاحيات التي ترتأها مناسبة لتحقيق حسن سير العمل والغاية المرجوة من هذه القيادة وترفعها إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ليصار إلى مناقشتها وإقرارها وبالتالي لتكون نافذة المفعول بعد ذلك.
4. تقوم هذه القيادة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الوحدة الكاملة لقوات المنظمات الفدائية خلال أقصر فترة ممكنة.
5. تصدر البلاغات العسكرية عن هذه القيادة مع ذكر الجهة التي قامت بالتنفيذ - مرحلياً.
6. تقوم الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية بالتنسيق بين قيادة الجيش وهذه القيادة من جهة والربط بين هاتين القيادتين واللجنة التنفيذية من جهة أخرى.
7. تكلف اللجنة التنفيذية بتنفيذ هذه القرارات.

#### قرارات عامة:

1. إلغاء قرار المجلس الوطني الثالث رقم (10) وإحداث دائرة تسمى بالدائرة العسكرية تتبع اللجنة التنفيذية للمنظمة.
2. اعتماد ورصد المال اللازم لتنفيذ القرار القاضي بتشكيل قيادة عسكرية لقوات المنظمات الفدائية.
3. تخصيص القسم الأكبر من إمكانيات المنظمة المالية لتدعيم الجيش وتطويره وخدمة العمل الفدائي.
4. مراعاة مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
5. العمل على أن يشمل نظام التدريب الإجباري الشعب الفلسطيني في مختلف الأقطار العربية.

6. العمل على حرية العمل الفدائي من جميع الأراضي العربية المجاورة للأرض المحتلة.
7. على اللجنة التنفيذية أن تبادر في الحال السعي لإيجاد مصدر ثابت للتسليح وأن تستعين بلجنة خبراء من الجيش لتنفيذ هذه التوصية.
8. وضع الخطط اللازمة للاستفادة من طاقات المرأة الفلسطينية في الكفاح المسلح بما يتناسب وإمكاناتها.
9. تلتزم كافة الفئات الفلسطينية والممثلة في المجلس الوطني المنعقد في القاهرة يوم 1968/7/10 بإصدار بيانات تتضمن لقاءها ولتوجهها منحى الوحدة والإخاء مع ضرورة شرح فحوى هذه البيانات على أفراد المنظمات وإبلاغهم ضرورة الالتزام والامتناع عن كل ما يسمى لهذا التوجيه الجديد.
10. تصدر اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير بياناً على الشعب الفلسطيني يوضح هذا اللقاء والالتزامات التي ترتبت عنها.

### القرارات الإعلامية:

لما كانت المعنويات والصمود النفسي تلعب دوراً حاسماً في النضال، ولما كان كفاحنا المسلح كفاحاً سيطول مداه وتكثر تضحياته، مما يتطلب من شعبنا صبراً واحتمالاً عظيمين، فإن العمل الإعلامي من جميع الفلسطينيين سواء كانوا منظمات، أم أفراد، يجب أن يقوم على الأسس التالية:

1. عدم الدخول في منافسات إعلامية، وإعطاء صورة واقعية عن الحوادث والمعارك، ودعوة الصحف ووسائل الإعلام العربية إلى الانضباط فيما تكتب عن الكفاح الفلسطيني المسلح، والابتعاد عن أساليب الإثارة والاحتراز من إفشاء المعلومات التي قد تفيد العدو.
2. إيجاد إدارة تخطيط مركزي للإعلام، تتبثق عنها الأساليب والمحتويات التي تستعملها وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية الرسمية والشعبية.
3. يجب أن يكون الإعلام الفلسطيني متيقظاً للحرب الإعلامية التي يشنها العدو، ولأساليبها ومحتوياتها وأن يجابهها يومياً، أولاً بأول، بتحركات دفاعية وأخرى مضادة.
4. ولذلك فإن من المهم كشف أكاذيب العدو، وما ينطوي عليه إعلامه من خبث وضرب معنوي، كما أن من الضروري بناء جسر من الثقة بين المواطن العربي الفلسطيني ووسائل الإعلام الفلسطينية، من أجل أن يصمد إزاء محاولات التشكيك والتكذيب.
5. الانتباه إلى أن أسطورة المقاومة التي تلقى عطفاً من جميع المؤمنين بالفضائل والمثل العليا في العالم كله، هي أهم أداة إعلامية نملكها في المجال الدولي فيجب أن نحفظ لها رونقها، ونصوصها من كل شائبة، ونعود الناس، بإعطاء الصورة المعقولة والمقبولة، والتزام الدقة، على تصديق ما نقول، وذلك بالطبع مع مراعاة كافة الظروف التي لا تمكن من إعطاء كامل المعلومات.
6. تقدير الجهود التي يبذلها مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير، كذلك الجهود المستقلة التي تقوم بها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في حقل البحث والإعلام وأثرها العظيم في نقل التصورات العربية لقضيتنا إلى المستوى العلمي وانتهاجها أساليب يمكن بواسطتها إيصال الحقائق عن القضية إلى جميع من يتبعون الطرق العلمية في التفكير والعرض، وكذلك خدمتهما لواضعي السياسة والاستراتيجية، بتوفير المعلومات الأساسية والمنحى العلمي في التفكير، ومساهمتهما في إيجاد جيل جديد متنور بقضية فلسطين والغزو الصهيوني لتراب الدول العربية.

### توصيات إعلامية:

وقد أقرّ المجلس التوصيات التالية:

1. تخصيص الأموال التي تكفي مركز الأبحاث في مضاعفة عمله وإعانة مؤسسة الدراسات على متابعة رسالتها، ويأمل استمرار تنسيق العمل والجهد بينهما لينطلق عملهما، كما هو الآن متكاملًا، وليتسع بذلك نطاق الإعلام والبحث والتوثيق والتحليل في مختلف نواحي القضية.
2. دراسة إمكانية نشر صحيفة فلسطينية في بيروت تؤدي مهمة مزدوجة هي إعلام الشعب الفلسطيني، وبلورة أفكاره وتوحيد اجتهاداته.
3. أن يراعي الإعلام الموجه إلى العرب الفلسطينيين نشر المبادئ التالية والتأكيد عليها:
  - أ. إن العمل الوطني عمل واضح الهدف والأسلوب والأداة، ومصمم على بلوغ النصر النهائي مهما طال النضال وكثرت التضحيات.
  - ب. إن العمل الوطني أساسه الوحدة الوطنية.
  - ت. إبراز الوجه الفلسطيني للثورة وربطه بالأمة العربية.
  - ث. إبراز مركز الثورة الفلسطينية في الثورات العربية والثورة العالمية وأن يقوم على إعطاء الإرشادات اللازمة الواضحة للمواطنين الفلسطينيين في الداخل والخارج مما يعينهم على أداء واجبهم في الأرض المحتلة وخارجها.
  - ج. أن يراعى في وضع الخطة الإعلامية ضرورة لقيام بحملة إعلامية مركزة إلى الإسرائيليين أنفسهم من خلال الإذاعات والصحف العالمية باللغة العبرية وغيرها من اللغات المتداولة بينهم، تعتمد على دراسة تفصيلية وافيه للتركيب الفكري للمجتمعين الإسرائيلي والصهيوني.
4. تكليف مجلس التخطيط المقترح إنشاؤه بوضع خطة شاملة للإعلام الفلسطيني، وإجراء الدراسات الأساسية والحقلية التي تمكنه من القيام بهذه المهمة بأجدى وأفضل شكل ممكن.
5. بذل جهود خاصة من أجل التعريف بالقضية الفلسطينية في العالم الخارجي وعلى وجه الخصوص في البلدان التي توجد فيها مجتمعات عربية والبلدان التي تعتبر معقلاً للصهيونية والإمبريالية العالمية.

#### قرارات التنظيم الشعبي:

لما كان الشعب عماداً لكل ثورة تحريرية ومنبعاً يغذيها بالإمكانات والطاقات المادية والروحية وجداراً فولاذياً يحميها ويصونها من أعدائها. ولما كانت جماهيرنا الفلسطينية قد قدمت الآلاف من الشهداء في ساحات الكفاح والمقاومة عبر التاريخ وتصدت بعناد لكافة المشاريع المشبوهة وظلت متشبثة بوطنها ومعبرة بإصرار عن تمسكها بأرض الأباء والأجداد وظل شعبنا في صموده ونضاله يهبط للتحوّل الإيجابي الذي عبرت عنه طلائع المنظمة عسكرياً وسياسياً.

واقتراناً من المجلس الوطني بهذا الدور البطولي لشعبنا يرى حتمية وضرورة تنظيم صفوف الشعب وحشد طاقته في وحدة وطنية تصعد بالثورة حتى النصر. ولما كان النظام السابق للتنظيم الشعبي لا يتناسب والظروف الحالية ولا يخدم هذه المرحلة من كفاحنا الوطني يقرر المجلس استبداله بنظام آخر. كما يقرر:

1. اعتماد أسلوب التنظيم الشعبي القائم على تنظيم القطاعات الشعبية نقابياً ومهنيّاً وبأى شكل آخر.
2.
  - أ. تكون دائرة مختصة تسمى دائرة التنظيم الشعبي يتولى العمل فيها أشخاص من ذوي الكفاءة والاختصاصات وبإشراف أحد أعضاء اللجنة التنفيذية.
  - ب. تتولى دائرة التنظيم الشعبي متابعة تنفيذ خطط الاتحادات والتنظيمات والهيئات الشعبية القائم منها والذي سوف يستجد.

- ج. تعمل دائرة التنظيم الشعبي على تنظيم صفوف المهنة الواحدة. وتأليف اللجان التي تخدم تعبئة جميع جهود أبناء شعبنا لخدمة الثورة.
- د. تعنى بالأمر الثقافي والاجتماعي.
- هـ. تنظيم الفلسطينيين أينما وجدوا في تجمعات لخدمة الثورة الفلسطينية.
3. يتشكل مجلس أعلى من الاتحادات القائمة وما يستجد من اتحادات أخرى في المستقبل يكون عمله:
- أ- يلتزم المجلس الأعلى بمقررات المجلس الوطني واللجنة التنفيذية فيما بالتنظيم الشعبي ويعمل على تنفيذها بما يحقق الوحدة الوطنية.
- ب- رسم السياسة العامة لنشاط الاتحادات وتنسيق جهودها وتحقيق ارتباطاتها بالكفاح المسلح وتنظيم العلاقات بال جماهير العربية وغير العربية والقيام بأعمال المساندة المادية والطبية والاجتماعية والدعاية للثورة.
- ت- معاونة دائرة التنظيم الشعبي بكل ما يتعلق بشؤون التنظيم.
4. يوصي المجلس الوطني اللجنة التنفيذية للمنظمة أن تدعم جميع الاتحادات القائمة وما يستجد منها وتقدم لها كافة الإمكانيات المادية الممكنة والتسهيلات الكفيلة بتأدية رسالتها في خدمة القضية الفلسطينية على كافة المستويات.
5. يشكل في كل قطر عربي توجد به تنظيمات شعبية مجلس فرعي قطري للمجلس الأعلى للعمل على تنظيم الجماهير الشعبية ويتعاون بالإضافة لأعضاء المجلس الوطني مع التجمعات الوطنية الأخرى بالقطر ومع مكتب المنظمة.
6. يشكل مكتب لشؤون الأرض المحتلة من ذوي الاختصاص في دائرة التنظيم الشعبي والمجلس العسكري وتوضع له الإمكانيات التي تمكنه من خدمة أهداف الثورة.
7. تضع اللجنة التنفيذية جميع اللوائح التنظيمية الخاصة بالعلاقة بينها وبين الاتحادات والمجلس الأعلى وتصبح سارية المفعول بعد مناقشتها وإقرارها في اجتماع مشترك بين ممثلي دائرة التنظيم الشعبي والمجلس الأعلى للاتحادات.
8. يوصي المجلس الوطني الاتحادات ذات الطبيعة الواحدة أن تعمل على الاندماج فيما بينها.

#### القرارات المالية:

#### 1- الحسابات الختامية للفترة الانتقالية:

المصادفة على الحسابات الختامية للفترة الانتقالية من 66/6/30-1966/4/1 كما وردت في الملحق رقم (1) من التقرير المالي لمجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

2- الحسابات الختامية لعام 1967/66:

المصادفة الختامية لعام 1967/1966 كما وردت في الملحق رقم (2) من التقرير المالي لمجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني. ويطلب المجلس الوطني إلى اللجنة التنفيذية المقبلة ومجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني ملاحقة التحفظات والملاحظات التي وردت في شهادة فاحصي الحسابات المعتمدين السادة/ سابا وشركاهم (ملحق رقم 3 من التقرير المالي) وإيجاد الحلول السلمية لها.

3- الحسابات الختامية لعام 1968/67:

حيث أن الحسابات الختامية لعام 1968/67 لم تعرض على المجلس الوطني للأسباب المبينة في تقرير مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني، ويطلب من اللجنة التنفيذية المقبلة ومجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني عرض هذه الحسابات على المجلس الوطني في الدورة القادمة.

4- ميزانية عام 1969/68:

أ- لما كان مشروع ميزانية عام 1969/1968 قد أعد قبل تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الحالي، ونظراً للالتزام كافة القوى الفلسطينية بتوحيد جهودها والالتحام في عمل فلسطيني موحد يكلف المجلس الوطني اللجنة التنفيذية المقبلة بإعداد مشروع ميزانية عام 1969/1968 عوضاً عن المشروع المقدم في التقرير المالي بحيث تكفل مجابهة الأعباء المالية التي يتطلبها تحقيق أهدافنا الوطنية في مسيرتنا الجديدة، وعلى أن تراعي اللجنة التنفيذية النواحي التالية عند تحضير هذه الميزانية:

- 1- رصد أكبر مبلغ ممكن لتصعيد الكفاح الوطني المسلح.
- 2- تطوير مؤسسات المنظمة وجعلها في خدمة الكفاح المسلح.
- 3- رصد المخصصات اللازمة لتدعيم صمود شعبنا في الأرض المحتلة مع مراعاة ما تدفعه الجهات العربية الأخرى لهذه الغاية، والعمل على إيصال هذه المخصصات بالطرق السلمية.

ويقرر المجلس الوطني العمل بميزانية عام 1969/1968 فور إقرارها في جلسة مشتركة لمكتب المجلس واللجنة التنفيذية ومجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني تعقد لهذا الغرض.

ب- وإلى أن يتم اعتماد ميزانية عام 1969/1968 يقرر المجلس:

- 1- أن يجري الإنفاق على دائرة المنظمة وأجهزتها ومكاتبها ومؤسساتها شهرياً على أساس ميزانية اثنا عشرية من مخصصات ميزانية عام 1967/1966.
- 2- أن يجري الإنفاق على جيش التحرير الفلسطيني والعمل الفدائي بقرار من اللجنة التنفيذية من الاحتياطي العام.

## 5 - التزامات الحكومة العربية:

يؤكد المجلس الوطني وفداً أو أكثر من أعضائه أو من خارج المجلس لحث الحكومات العربية على الوفاء بالتزاماتها في ميزانية المنظمة والجيش.

## 6 - خطة العمل المقبلة للصندوق القومي الفلسطيني:

الموافقة على خطة العمل المقبلة للصندوق القومي الفلسطيني كما اقترحتها مجلس إدارة الصندوق القومي في تقريره المالي، على أن يشمل تعميم ضريبة التحرير والحماية الشعبية كافة أبناء فلسطين مهما كانت جنسياتهم الحالية.

## 7 - تشكيل مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني:

يطلب إلى اللجنة التنفيذية المقبلة أن تراعي عند تعيين مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني مبدأ الوحدة الوطنية. ونظراً لما تقتضيه مصلحة العمل من ضرورة استمرار الرئيس الحالي لمجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني في منصبه، قرر المجلس الوطني تجديد الثقة فيه وإعادة انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

**8- الجباية المالية:**

يقرر المجلس الوطني توحيد الجباية المالية، وتكف اللجنة التنفيذية بوضع خطة لتنفيذ ذلك خلال فترة لا تتجاوز ستة شهور.

**9- نفقات إذاعة صوت منظمة التحرير الفلسطينية:**

نظراً للنفقات الباهظة لإذاعة صوت منظمة التحرير الفلسطينية، والتي بلغت نسبتها حوالي أربعين بالمائة من مجموع نفقات المنظمة للسنة المالية 67/66، وتمشياً مع سياسة ضغط النفقات، وتوجيه الأموال للعمل الفدائي المسلح، يطلب المجلس إلى اللجنة التنفيذية بذل المساعي اللازمة لإعفاء المنظمة من إيجار الإذاعة، وإذا تعذر ذلك، تخفيض ساعات البث إلى ثلاث ساعات فقط بقصد تحقيق تخفيض نسبي في نفقات سواء في الإيجار أو في الملاك.

**10 - إيداع نسبة من أموال الصندوق القومي لدى البنك العربي لما وراء البحار:**

يقرر المجلس الوطني إيداع نسبة مائة من أموال الصندوق القومي الفلسطيني لدى البنك العربي لما وراء البحار.

**القرارات القانونية:****المجلس الوطني الفلسطيني:**

1- تعديل المادة (30) من النظام الأساسي كما يلي: "يحل المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة بتاريخ 1968/7/10 محل المجلس الوطني الانتقالي السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويمارس جميع الصلاحيات المنوطة به بمقتضى هذا النظام".

2- تعديل المادة (31) من النظام الأساسي: "تكون المادة (31) من النظام الأساسي كما يلي: تكون مدة المجلس الوطني آنف الذكر سنتين ابتداءً من 1968/7/10، وإذا لم يتيسر إجراء انتخاب لأعضاء المجلس الذي سيخلفه، يجتمع ويقرر إما تمديد مدته لفترة أخرى أو أن يشكل مجلس جديد بالطريقة التي يقرّها".

3- تضاف المادة التالية إلى النظام الأساسي: "يحق للمجلس الوطني، وتعود له وحده صلاحية ضم أعضاء جدد إليه من حين لآخر، حسبما يرى ذلك ملائماً، وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير، ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية، في ضوء أحكام الميثاق الوطني، وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية في الدورة المقبلة".

4- تعديل في المادة (8) من النظام الأساسي عبارة "مرة كل سنة" لتصبح "مرة كل ستة اشهر".

5- تعدل في المادة (9) من النظام الأساسي عبارة "أمين عام" لتصبح "أمين سر".

6- تضاف المادة الثالثة إلى النظام الأساسي: "القدس هي المقر للمجلس الوطني الفلسطيني".

7- تضاف المادة الثالثة إلى النظام الأساسي: "إذا شغل مقعد أو أكثر في المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، يعين المجلس العضو أو الأعضاء لملاء المقاعد الشاغرة".

**اللجنة التنفيذية:**

1- تعدل المادة (14) من النظام الأساسي كما يلي: "تؤلف اللجنة التنفيذية من أحد عشر عضواً بما فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني".

2- تعديل المادة (13) من النظام الأساسي على النحو التالي:

- أ- يتم انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني.
- ب- يتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة.
- 3- تضاف المادة التالية إلى النظام الأساسي: "تنتخب اللجنة التنفيذية من داخل المجلس الوطني".
- 4- تعدل الفقرة (د) من المادة (18) وتضاف فقرة (هـ) إلى نفس المادة على النحو التالي: د- دائرة البحوث والمؤسسات المتخصصة. هـ- دائرة الشؤون الإدارية.
- 5- تعدل العبارة الأخيرة من المادة (20) من النظام الأساسي على النحو التالي: "... ويجوز إعادة انتخابها" وذلك بدلاً عن "ويجوز إعادة انتخاب رئيس اللجنة المستقبل".
- 6- إضافة المادة التالية إلى النظام الأساسي: "إذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب تملأ الحالات الشاغرة كما يلي:
- أ- إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.
- ت- إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني بجلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.
- ث- في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس إلى اجتماع غير عادي يتم ملء الشواغر لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس، ومن الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس، ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس الوطني وذلك في مجلس مشترك يتم لهذا الغرض ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين".

### الصندوق القومي الفلسطيني:

- 1- تعديل المادة (2) من مقدمة نظام الصندوق القومي الفلسطيني على النحو التالي:
- أ- ينتخب المجلس الوطني من بين أعضائه رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني ويعتبر عضواً في اللجنة التنفيذية.
- ب- يتألف مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني من أعضاء لا يقل عددهم عن أحد عشر عضواً، ويعينون بقرار من اللجنة التنفيذية.
- 2- تعديل المادة (2) من أعمال مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني كما يلي: "تمويل منظمة التحرير الفلسطينية وجميع أجهزتها التي تتيق عنها وفق ميزانية سنوية تضعها اللجنة التنفيذية ويقرها المجلس الوطني.
- 3- تعديل المادة (3) المتعلقة بتعيين مدير عام الصندوق القومي وموظفيه على النحو التالي: "يعين مجلس الإدارة مديراً عاماً للصندوق والعدد اللازم من الموظفين كما يحدد اختصاصات المدير العام وسلطته، ويكون هذا مسؤولاً أمام مجلس الإدارة".
- 4- تعديل المادة (5) من أعمال مجلس إدارة الصندوق القومي على النحو التالي: "الإشراف على أوجه صرف النفقات التي تحتاجها دائرة المنظمة ومكاتبها وأجهزتها ومؤسساتها في كافة المجالات المدنية والعسكرية، وتنظيم وسائل صرفها، ومراقبتها، وتدقيق مستنداتها".
- 5- تضاف مادة جديدة إلى أعمال مجلس إدارة الصندوق القومي وفيما يلي نصها: "مادة 7- مراقبة صرف الأموال والمساعدات التي تقررها اللجنة التنفيذية ويقدمها الصندوق القومي الفلسطيني إلى الهيئات والوحدات والجمعيات والمؤسسات والتحقق من صحة وسلامة صرفها على الأغراض التي قدمت من أجلها".

### جيش التحرير الفلسطيني:

1- تعديل المادة (22) من النظام الأساسي كما يلي: "تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين، يعرف بجيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلة، تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية، وتنفيذ تعليماتها، وقراراتها الخاصة والعامة، وواجبه القومي أن يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين".

#### الالتزام بالنضال:

1- إضافة عبارة على المادة (3) من النظام الأساسي الحالي وتعديلها على النحو التالي: "مادة 3- تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني، في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية، ودعم الثورة الفلسطينية المسلحة، والعمل على استمرارها، وتصعيدها، بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير حتى النصر.

وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ فإن على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة، مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية، وتحقيق أهداف الميثاق والنظام".

#### تشكيل اللجنة التنفيذية:

1- يقرر المجلس الوطني تكليف اللجنة التنفيذية الحالية بالاستمرار في عملها، على أن يكون من مهامها تأليف مجلس وطني جديد خلال مدة أقصاها ستة أشهر، آخذة بعين الاعتبار التجربة التي واجهتها هذه الدورة. وتلتزم اللجنة التنفيذية بقرارات وتوصيات هذا المجلس، ويبقى هذا المجلس إلى أن يتم اختيار مجلس جديد. وقرر المجلس كذلك تفويض اللجنة التنفيذية الحالية باختيار عضو جديد ينضم إليها بحيث يصبح عدد أعضائها أحد عشر عضواً.

## الدورة الخامسة، القاهرة، 1-4/2/1969

### النواحي السياسية:

- 1- التصدي بحزم إلى كافة الحلول السلمية والاستسلامية، ورفض كافة الاتفاقات والقرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني الكامل في وطنه بما في ذلك قرارات هيئة الأمم وقرار مجلس الأمن الصادر في 1967/11/22 والمشروع السوفيتي والمشاريع المشابهة.
- 2- التصدي بحزم لكل المحاولات المشبوهة التي تستهدف إنشاء كيان فلسطيني زائف يهيمن عليه الاستعمار والصهيونية.
- 3- الإسراع في اتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لتأمين مستلزمات صمود شعبنا في الأراضي المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة والقدس، مع إنشاء اللجان اللازمة لتنفيذ ذلك.
- 4- التنبيه للمؤتمرات المستمرة التي تستهدف ضرب العمل الفدائي واتخاذ كل ما يلزم لتوفير الحماية له، والاتصال بكافة المؤسسات والمنظمات العربية كي تؤدي واجبها القومي تجاه دعم وحماية الثورة الفلسطينية.
- 5- التوجه إلى الشعب العربي لإدراك أن الغزو الصهيوني لأرض فلسطين كان ولا يزال بداية لاحتلال أجزاء أخرى من الوطن العربي، وتحويلها إلى مستعمرة صهيونية تخدم المصالح الاستعمارية والتأكيد على وجوب إشراك الشعب العربي في المعركة المسلحة لتحقيق التصدي العربي الشامل لكافة القوى الصهيونية الاستعمارية في المنطقة، واعتبار أن الثورة الفلسطينية جزء من الثورة العربية الشاملة ضد الاستعمار والصهيونية.
- 6- ضرورة اعتماد الشعب الفلسطيني على نفسه بصورة رئيسية لتزويد الكفاح المسلح بكافة مستلزماته.
- 7- توثيق الروابط مع كافة حركات التحرر الوطني والقوى المناضلة ضد الاستعمار باعتبار الثورة الفلسطينية جزء من حركات التحرر الوطني في العالم.
- 8- تعبئة الجماهير العربية بالوسائل المناسبة التي تراها اللجنة التنفيذية، لاستخدام كافة الطاقات العربية في محاربة دول العدوان.

### الناحية الإعلامية:

- 1- توفير كافة الإمكانيات وبذل كافة الجهود لتغطية الخطة الإعلامية الموضحة في مقررات المجلس الوطني الرابع والاستفادة من الأجهزة الإعلامية للمنظمات الفلسطينية والدول العربية والدول الصديقة.
- 2- الاتصال بالجاليات العربية في البلاد الأجنبية واعتمادها أداة لتنوير الرأي العام الدولي وفق مخططات تضعها اللجنة التنفيذية.
- 3- وضع خطة اتصال مع الدول والمنظمات الصديقة لشرح القضية الفلسطينية والوقوف أمام الدعاية الصهيونية وتنوير الرأي العام الدولي بحقيقة هذه القضية حتى يقف إلى جانب الثورة الفلسطينية.

### الناحية العسكرية:

- 1- على اللجنة التنفيذية تنفيذ كل ما ورد في القرارات العسكرية في تقرير المجلس الوطني الرابع عن جيش التحرير الفلسطيني، مع التأكيد على أهمية دعم وزيادة حجمه وتطويره والمحافظة على وحدته، وفي الوقت ذاته يؤكد المجلس على ضرورة التقيد بنص المادة (22) من النظام الأساسي للمنظمة، التي تتضمن تحديد العلاقة بين الجيش واللجنة التنفيذية.

- 2- العمل على وضع قوات جيش التحرير الفلسطيني والقوات الفدائية في الأماكن التي تؤهلها للعمل ضد العدو من كافة الجهات، ولرصد العمل الفدائي وحمايته.
- 3- تنفيذ ما ورد في القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الرابع بخصوص توحيد القوى المقاتلة الفلسطينية وخاصة ما يتعلق منها بتشكيل قيادة عسكرية واحدة للعمل الفدائي.

### التنظيم الشعبي:

- 1- وضع الخطة اللازمة لتنظيم الشعب الفلسطيني حيثما كان، وإعداده للمشاركة الكاملة في المعركة.
- 2- دعم المؤسسات الشعبية الفلسطينية والتي تخدم مسيرة الثورة الفلسطينية وإنشاء ما تستدعي الحاجة منها.

### الناحية المالية

- 1- التأكيد على القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الرابع بتوحيد الجباية المالية وتكليف اللجنة التنفيذية بوضع الخطة اللازمة لتنفيذه، مع مراعاة أن تؤدي تلك الخطط إلى زيادة الموارد المالية، وإلى أن يتم توحيد الجباية يقوم كل تنظيم فدائي بالإئناق على نفسه، ويستثنى من ذلك كل تنظيم يحل نفسه ويذوب في قوات التحرير الشعبية.
- 2- العمل على توحيد المكافآت الممنوحة لعناصر العمل الفدائي في كافة المنظمات الفدائية.
- 3- تعزيز مبدأ الاعتماد على النفس عن طريق الجباية الشعبية من كافة فئات الشعب الفلسطيني.

### تفرغ رئيس المجلس الوطني:

وافق المجلس بالإجماع على تفرغ رئيس المجلس الوطني بحيث يكون مساوياً من الناحية المادية لرئيس اللجنة التنفيذية.

### الملحق الأول:

#### بيان سياسي صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة من 1-4 شباط/ فبراير سنة 1969

يا جماهير شعبنا المناضل... انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في ظروف وأوضاع بالغة الأهمية والخطورة، وتمكنت في أثنائها حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة والنضال الجماهيري بكافة أنحاء فلسطين المحتلة من إعادة الشعب الفلسطيني إلى مسرح الأحداث والتاريخ، ومن فرض وجود الشعب الفلسطيني وحقه المطلق بكامل وطنه فلسطين إلى أرض وطنه، وفي الوقت الذي مزقت فيه حركة المقاومة الفلسطينية والنضال الجماهيري الفلسطيني مخطط التآمر الصهيوني والإمبريالي للقضاء على شخصية الشعب الفلسطيني وكيانه، فإن القضية الفلسطينية تواجه المرحلة الراهنة أخطار التصفية لمصلحة الصهيونية والاستعمار عبر قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 1967/11/22 وكل ما يسمى بالحلول السلمية وكافة المشاريع التصفوية المطروحة ومنها المشروع السوفيتي الهادف إلى وضع برنامج زمني لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي.

إن المجلس الوطني الفلسطيني تعبيراً منه عن الثورة الفلسطينية، وتجسيداً لأمني وطموح الشعب الفلسطيني بالقدر الذي يتمسك بحقه المقدس وبكامل وطنه فلسطين، يؤكد بنفس الدرجة وبمنتهى العزم والتصميم رفضه الكامل لكل التدخلات والسياسات العربية والدولية التي تنتقص من حقه في وطنه وفي ملكيته لقضيته، ويرفض كافة أشكال الوصاية أو التبعية أو التدخل العربي الرسمي والدولي في شؤون القضية الفلسطينية وفي مسيرة حركة المقاومة الفلسطينية الصاعدة.

وانطلاقاً من هذا، فإن الشعب العربي الفلسطيني يرفض بحزم كافة القرارات والمشاريع التصفوية بما فيها قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 1967/11/22 والمشروع السوفيتي وأية مشاريع أخرى. وإن الشعب الفلسطيني في نضاله المرير لتحرير وطنه والعودة إليه إنما يهدف إلى إقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين بجميع الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين ويهوداً، وفي إنقاذ فلسطين وشعبها من سيطرة الصهيونية العالمية باعتبارها حركة عنصرية دينية رجعية ذات جذور فاشية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية لتخدم أغراضها وتشوه العلاقات الإنسانية وتجلب البغضاء والكراهية لجماهير اليهودية باعتبارها حركة تقوم على إحياء الروح الإسلامية المعادية لليهود أينما يتواجدون في العالم بما تنميه في صفوفهم من ازدواجية الولاء القومي ومن عدم الارتباط والاندماج والإخلاص لمواطنهم الأصلية.

وإن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يحيي جميع المقاتلين في كافة فصائل المقاومة وإذ يحيي الجماهير العربية الصامدة المناضلة في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، وإذ يحيي الجيوش العربية المرابطة على خط وقف إطلاق النار المتعاطفة مع العمل الفدائي وإذ يحيي الجماهير العربية في الوطن العربي لالتفافها الرائع حول حركة المقاومة وبخاصة الجماهير العربية الأردنية واللبنانية التي تواجه الاعتداءات الصهيونية المستمرة بصبر وتضحية، فإن المجلس الوطني يؤكد أن طريق المقاومة والتحرير طريق شاق وطويل مفروش بالدماء والدموع وبأعلى التضحيات، لقد فرضت علينا الحركة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية متعاونة مع الدول الاستعمارية وخاصة أمريكا هذه الظروف، وما من طريق غيره لرد الغزوة الصهيونية الإمبريالية عن الوطن العربي التي ابتدأت بفلسطين، هذا بالإضافة إلى أن تطور الأمة العربية وتقدمها وازدهارها ووحدتها واستثمار ثرواتها يرتبط ارتباطاً أساسياً برد الغزوة الصهيونية الإمبريالية وبتحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وبخلاف ذلك سيبقى الوطن العربي مقسماً جغرافياً وبشرياً، وسوف تتحول الأقطار العربية إلى مناطق نفوذ دائمة للصهيونية والاستعمار، ولذلك فإن المجلس الوطني يناشد الجماهير الفلسطينية خصوصاً والجماهير العربية عموماً أن تحشد كل طاقاتها وأن تضع كل قواها في المقاومة الفلسطينية المسلحة باعتبار أن حركة تحرير فلسطين هي جزء من الثورة العربية الشاملة.

إن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يحقق خطوة أساسية محورية هامة في طريق بناء الوحدة الوطنية القتالية، يناشد جميع أبناء الشعب الفلسطيني وقواه العاملة إلى تعميق الوحدة الوطنية لزيادة قدرات حركة المقاومة وتصعيدها، ولا يسع المجلس الوطني في هذا المجال إلا أن يؤكد الحقيقة المطلقة: إن السلاح الذي يحمله المقاتلون إنما يحملونه لتصويبه نحو هدف واحد فقط هو العدو الصهيوني باعتبار أن التناقض الأساسي في هذه المرحلة هو التناقض مع العدو الصهيوني والاستعمار، وأنه يجب أن تتوقف كافة التناقضات الأخرى الداخلية باعتبارها تناقضات ثانوية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية في ضوء الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في تموز/ يوليو 1968، وعلى أساس أوضاعها الثورية الجديدة تناشد الجماهير الفلسطينية أن تلتف حولها التفافاً واسعاً ومنظماً، وأن تنبذ ذلك النفر المنحرف الانهزامي من دعاة التصفية والكيان الفلسطيني المزيف العميل للصهيونية والاستعمار.

لقد اتخذ المجلس في اجتماعاته في دورة انعقاده هذه القرارات اللازمة ووضع الخطة الملزمة لتصعيد حركة المقاومة وفي مقدمة ذلك توحيد العمل الفدائي وتوحيد الجباية المالية وتقوية جيش التحرير الفلسطيني وزيادة قدراته القتالية وتفاعله مع الثورة لتطويرها إلى حرب التحرير الشعبية. ولما كان تنفيذ هذا المخطط الثوري يحتاج إلى الأموال الكافية لذلك فإن المجلس الوطني الفلسطيني يدعو الجماهير الفلسطينية خصوصاً والجماهير العربية عموماً إلى المزيد من العطاء المالي، كما يدعو الدول العربية إلى الوفاء بكل التزاماتها المالية نحو

منظمة التحرير الفلسطينية، ويدعم المجلس الوطني الدول العربية إلى تسهيل سبل العمل والإقامة والتنقل لأبناء فلسطين المقيمين فيها نظراً لارتباط ما تقدمه بزيادة قدراتهم على دعم الثورة الفلسطينية في كافة المجالات.

إن المجلس الوطني الفلسطيني الذي يعتبر حركة التحرير الفلسطينية جزءاً من حركة التحرير الوطني في العالم، يعرب عن تمنياته إلى جميع أحرار العالم وشرفائه الذين يؤيدون حق الشعب الفلسطيني في وطنه، ويناشد جميع قوى الخير والتقدم في العالم إلى بذل المزيد من التأييد للشعب الفلسطيني. المجد والخلود للشهداء الذين ضحّوا بأرواحهم في سبيل عروبة القدس... عاشت الجماهير الفلسطينية المناضلة في فلسطين المحتلة، وبخاصة قطاع غزة والضفة الغربية والمنطقة المحتلة.

عاشت الثورة الفلسطينية الطافرة.. عاشت الأمة العربية.

\* \* \*

## الدورة السادسة، القاهرة، من 9/1 - 1969/9/6

أولاً: قرر المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته الأولى مناقشة البند الأول من جدول الأعمال المتعلق بعضوية المجلس، وبعد انتهاء المناقشات قرر المجلس ما يلي:

### عضوية المجلس

- 1- تمثيل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية بثمانية أعضاء، وقد رشحت الجبهة المذكورة الأشخاص الثمانية التالية أسماؤهم: صالح رأفت، أديب عبد ربه، بلال الحسن، محمد صبري، عصام عبد اللطيف، عبد الكريم حمد، خليل الهندي، يونس محمد يونس. فقرر المجلس قبول الترشيح ووجه الدعوة إليهم لحضور الجلسات.
- 2- قرر المجلس الموافقة على تمثيل جيش التحرير الفلسطيني بعضو واحد هو القائد العام للجيش بحكم منصبه.
- 3- قرر المجلس اعتبار السيد بهجت أبو غربية عضو المجلس ممثلاً لجبهة النضال الشعبي وتكليف اللجنة التنفيذية مواصلة الحوار مع هذا التنظيم.
- 4- قرر المجلس اعتبار السيد يوسف أبو أصبع عضو المجلس ممثلاً لمنظمة فلسطين العربية في المجلس الوطني. وتبقى الجبهة الشعبية (القيادة العامة) ممثلة بالأعضاء الثلاثة الآخرين.
- 5- قرر المجلس تكليف مكتب رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية بمتابعة الحوار مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أجل المشاركة في أعمال المجلس الوطني ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

### الاتحادات:

- 1- قرر المجلس الوطني رفع نسبة تمثيل الاتحاد العام لعمال فلسطين في المجلس الوطني إلى خمسة أعضاء، وبناءً على ترشيح الهيئة التنفيذية للاتحاد العام قرر المجلس اعتبار السادة التالية أسماؤهم أعضاء في المجلس الوطني: فتحي راغب عبد الله الأمين العام، سعيد خضر الحمرة الأمين المساعد للشؤون الخارجية، إبراهيم عوض بلعوس الأمين المساعد للشؤون الإعلامية، صبري ديب بدر الأمين المساعد للشؤون الداخلية، حيدر محمد إبراهيم الأمين المساعد للشؤون المالية، وبذلك اعتبرت عضوية السيد حسني الخفش ممثل الاتحاد العام لعمال فلسطين في الدورة السابقة منتهية.
- 2- قرر المجلس الوطني رفع نسبة تمثيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين إلى ثلاثة أعضاء وهم السادة: أمين الهندي رئيس الاتحاد، عبد القادر ياسر سكرتير الاتحاد، سعيد كمال عضو المجلس الإداري للاتحاد.
- 3- قرر المجلس الوطني زيادة تمثيل اتحاد المرأة الفلسطينية بعضو واحد هو السيدة عصام عبد الهادي، وبذلك يكون اتحاد المرأة ممثلاً في المجلس الوطني بعضوين.
- 4- قرر المجلس الوطني الفلسطيني تمثيل اتحاد كتاب فلسطين بعضو واحد هو السيد خيرى حماد بصفته أمين عام الاتحاد.
- 5- قرر المجلس إضافة أربعة أشخاص مستقلين جدد إلى عضويته هم السادة: محمد زهدي النشاشيبي، الدكتور حسام الخطيب، أحمد جابر، أسعد برغوثي. واستناداً لهذه القرارات فقد أصبح عدد أعضاء المجلس المثبتين عضويتهم مئة واثنان عشر عضواً.

**ثانياً:** انتقل المجلس إلى مناقشة البنود الباقية من جدول الأعمال بعد أن تم إقرار هذا الجدول.

**ثالثاً:** استمع المجلس إلى تقرير اللجنة التنفيذية وجرت مناقشة هذا التقرير بعد ذلك في المجلس الوطني ثم أحيل التقرير إلى اللجان، كما أحيل تقرير الصندوق القومي الفلسطيني ومشروع الميزانية إلى اللجنة المالية.

**رابعاً:** قرر المجلس تشكيل اللجان التالية: اللجنة السياسية والإعلامية، لجنة التنظيم الشعبي وشؤون الوطن المحتل، اللجنة العسكرية، اللجنة المالية، اللجنة القانونية، لجنة التخطيط.

استعرض المجلس التقارير المحالة إليه من اللجان وناقشها واتخذ بشأنها القرارات التالية:

#### **التخطيط:**

1- التأكيد على ما ورد في قرارات الدورة الرابعة للمجلس الوطني بما يتعلق بمركز التخطيط وزيادة الاهتمام به ودعمه والاستفادة من أعماله.

#### **اللجنة القانونية:**

2- صرف النظر عن تقرير اللجنة القانونية لعدم استكمالها الشروط القانونية المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للمجلس الوطني.

#### **المالية:**

3- المصادقة على الحسابات الختامية لعام 1969/1968 كما وردت في الملحق رقم (1) من التقرير المالي الخاص للصندوق القومي الفلسطيني.

1- الطلب إلى اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني ملاحقة التحفظات التي وردت في شهادة فاحصي الحسابات المعتمدين السادة سابا وشركاهم (ملحق رقم 2 من التقرير المالي) وإيجاد الحلول السليمة لها.

2- رد مشروع ميزانية عام 1970/1969 لعدم توازنها.

3- العمل بميزانية عام 1969/1968 مع مراعاة النفقات الفعلية ومراعاة أوجه الصرف على النشاطات التي أحدثتها وطورتها اللجنة التنفيذية في الأشهر السابقة وبقدر ما يتوفر من أموال.

4- يجري الإنفاق على جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية بقرارات من اللجنة التنفيذية.

5- إذا دعت الحاجة إلى إقامة مشاريع تقتضيها مصلحة العمل وسمحت موارد الصندوق القومي الفلسطيني بذلك يجري الإنفاق على هذه المشاريع وفق ملاحق لميزانية عام 1969/1968 يتم إقرارها في جلسة مشتركة لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية ورئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني ومديره تعقد لهذا الغرض.

6- تكليف اللجنة التنفيذية الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد الجباية المالية مع مراعاة أن تؤدي تلك الإجراءات إلى زيادة الموارد المالية، وإلى أن يتم توحيد الجباية المالية يقوم كل تنظيم فدائي بالإنفاق على نفسه، ويستثنى من ذلك كل تنظيم يحل نفسه ويذوب في قوات التحرير الشعبية.

7- تكليف اللجنة التنفيذية المبادرة في توحيد الجباية المالية في الأردن فوراً وبموجب الإجراءات التالية:

أ- يورد كل ما يجمع من المال في الأردن لحساب الصندوق القومي الفلسطيني.

ب- يضع الصندوق القومي الفلسطيني ثلثاً حصيلة الجباية الموحدة في الأردن تحت تصرف اللجنة التنفيذية لصرفها على قيادة الكفاح المسلح والقوات المقاتلة الموضوعة تحت تصرفها فعلياً من

- المنظمات الفدائية المشتركة في قيادة الكفاح المسلح والمجلس الوطني، وفق نظام تضعه اللجنة التنفيذية بالاشتراك مع رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي ومديره العام ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني.
- 8- تكليف اللجنة التنفيذية بتعديل قرارها 69/170 وذلك بأن تودع حصيلة ضريبة التحرير في حساب الصندوق القومي الفلسطيني.
- 9- تكليف اللجنة التنفيذية مع مركز التخطيط بوضع خطة متكاملة مدروسة وقائمة على أسس صحيحة لها صفة الدوام من أجل تنمية الموارد المالية، تقوم على دعم مادي وتعمل اللجنة التنفيذية على تنفيذها فوراً وبنشاط، وللجنة التنفيذية ومركز التخطيط الأخذ بعين الاعتبار الأمثلة الواردة في تواصل اللجنة المالية إذا وجد ذلك مناسباً.
- 10- الإصرار على جميع الحكومات العربية بتسديد التزاماتها المتراكمة والبالغة حتى الآن زهاء (13) مليون جنيه إسترليني واتباع جميع الوسائل الممكنة بما في ذلك إيفاد الوفود لهذا الغرض.

#### الإعلام:

- 11- الاستعانة بالإعلام لاطلاع الرأي العام العربي على حقيقة الموقف المالي وتوجيهه لحث الحكومات العربية على الوفاء بالتزاماتها المالية المتراكمة.
- 12- تكليف أجهزة المنظمة (رغبة في ضغط النفقات) الاستفادة بالخدمات الطوعية في الأعمال الإدارية بالمنظمة كل ما أمكن ذلك.
- 13- دعم الاتحادات بزيادة مخصصاتها وتقديم المساعدات لها.

#### رعاية أسر الشهداء:

- 14- يترك للجنة التنفيذية النظر في موضوع رعاية أسر الشهداء بالتوفيق بين المؤسسة التي أنشأتها اللجنة التنفيذية وجمعية أسر مجاهدي وشهداء فلسطين (المسجلة في سوريا). وذلك بإيجاد صيغة دمج بين المؤسسة والجمعية لتكون هناك علاقة قوية بين المنظمة وهذه الجمعية.

#### جيش التحرير والكفاح المسلح:

- 15- قرر المجلس تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باستمرار بذل الجهود اللازمة لجعل جيش التحرير الفلسطيني حر الإرادة والقيادة من أي قيود عربية لتتمكن من السيطرة عليه سيطرة كاملة ومباشرة، وتحقيقاً لذلك عليها أن تطلب من الدول العربية ذات العلاقة إعفاء الوحدات اللازمة من هذا الجيش من واجب العمليات المكلفة بها هذه الوحدات عند حاجة الثورة الفلسطينية إليها ووضعها بالتالي تحت تصرف اللجنة التنفيذية لتتمكن من نقلها إلى أرض المعركة وفق خطتها.
- 16- تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة النظر بالاتفاقات العسكرية الثنائية المعقودة بين المنظمة وبعض الدول العربية، على ضوء المرحلة التي تمر بها الثورة الفلسطينية.
- 17- على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تسعى لدى جميع الدول العربية المعنية لحثها على الإيفاء بالتزاماتها المالية السابقة نحو جيش التحرير الفلسطيني واستمرارها بدفع أنصبتها التي التزمت بها تجاه هذا الجيش وأن تواصل البحث مع الدول التي تكون أوضاعها المادية أقل إرهاقاً بالنسبة لمعركة التحرير كي تساهم بنصيب أكبر نحو هذا الجيش.

- 18- تعمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على إعداد جيش التحرير الفلسطيني ليكون النواة الرئيسية لجيش التحرير الوطني للثورة الفلسطينية، وذلك بزيادة حجم مستوى تدريبه، وتحسين نوعية سلاحه، وإرسال بعثات منه إلى الخارج في جميع الاختصاصات العسكرية الحديثة، وذلك لتمكين هذا الجيش من القيام بواجبه القتالي بما يتناسب وطبيعة الثورة.
- 19- يكون منطلق التثقيف السياسي والتوجيه المعنوي في الجيش من روح الميثاق الوطني الفلسطيني، مما يؤدي إلى ربط فكر المقاتل بالثورة الفلسطينية وتربيته على روح الكفاح والتضحية.
- 20- تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاتصال بالدول العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتعميم الخدمة العسكرية الوطنية على أبناء فلسطين المقيمين على أرضها لصالح جيش التحرير الفلسطيني.
- 21- تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها القيادة العليا السياسية والعسكرية للكفاح المسلح الفلسطيني ورئياً بصفته رئيساً للكفاح المسلح الفلسطيني برسم السياسة العامة للكفاح المسلح الفلسطيني.
- 22- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي التي تقرّ عضوية أي منظمة جديدة تطلب الانضمام إلى الكفاح المسلح الفلسطيني، وهي التي تقر إنهاء عضوية أي منظمة من المنظمات الأعضاء وذلك بناءً على توصية من قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني.
- 23- تلتزم منظمات الكفاح المسلح الفلسطيني الالتزام الكامل بقرارات وتعليمات وتوجيهات وأوامر قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني.
- 24- تعمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة الحوار مع المنظمات الممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني لضمها إلى قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني.
- 25- تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بفصل أي منظمة من عضوية قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني يثبت أنها لا تقوم بعمليات عسكرية ضد العدو.
- 26- تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتنسيق من المنظمات المعنية بتسمية أعضاء مجلس قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني مع بديل لكل عضو بقرار منها، على أن يكون العضو وبديله من أعلى مستويات القيادة العسكرية في هذه المنظمات.
- 27- تطلب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من المنظمات المعنية تزويد الأجهزة التنفيذية لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني بالعناصر العسكرية المتفرعة التي تتمتع بالاختصاص والكفاءة.
- 28- وضع خطة للدفاع الذاتي لحماية العمل الفدائي والثورة الفلسطينية مع الحرص على المشاركة الفعلية للمليشيا وذلك ضمن قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني.
- 29- تعمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني على إنشاء شعبة للدراسات العسكرية الفنية والعلمية في هذه القيادة.
- 30- تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برسم استراتيجية الثورة الفلسطينية المستندة على استقلالية الكفاح المسلح الفلسطيني وعدم ربط الثورة الفلسطينية أو احتوائها من قبل أي من الجهات الرسمية.
- 31- تقوم اللجنة التنفيذية باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لتعدد المنظمات القائمة ومنع ظهور أي منظمات جديدة في الساحة الفلسطينية.

32- بعد تشكيل قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني ومشاركة جيش التحرير الفلسطيني في هذه القيادة تلغى مهمة الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية من حيث التنسيق بين قيادة الجيش وقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني مع بقاء مهمات هذه الدائرة الأخرى التي حددتها اللجنة التنفيذية.

### الخدمة الطبية:

33- يكلف المجلس الوطني الفلسطيني الهلال الأحمر الفلسطيني بإنشاء جهاز طبي متكامل للقيام بالخدمات الطبية التالية:

- الكشف الطبي على كل مقاتل عند انضمامه والذي بموجبه تحدد مدى لياقته الصحية ونوعية العمل الذي تمكنه إمكانياته الصحية من القيام به.
- تدريب صحي مبسط لجميع المقاتلين بجانب التدريب العسكري لخلق في صفوف ثوارنا، المقاتل المضمّد، وانتقاء بعض العناصر من هذه الدورات لزيادة تدريبية ليصبح ممرضاً مقاتلاً.
- وضع برنامج وقائي متكامل للمحافظة على صحة المقاتل حيثما كان.
- توفير المستلزمات الطبية اللازمة لمزاولة الخدمات الطبية على الوجه الأكمل بما في ذلك المراكز المتقدمة وسيارات الإسعاف وبنوك الدم.
- إنشاء مستشفى جراحي مزود بجميع الإمكانيات الفنية والأخصائية.
- علاج المقاتلين جميعاً والمصابين وعائلاتهم وعائلات الشهداء والمعطلين وأبناء شعبنا في المخيمات وسكان القرى الأمامية وتقديم المعونات الطبية والاجتماعية لشعبنا في الأرض المحتلة بقدر ما تسمح به الظروف.

34- يعتبر الهلال الأحمر الفلسطيني هو الجهة الوحيدة التي تتلقى وتنظم صرف المساعدات الطبية التي تقدمها الحكومات والاتحادات والهيئات العربية والصديقة على أن تقوم اللجنة التنفيذية بإبلاغ ذلك إلى جميع هذه الجهات.

35- يطلب المجلس الوطني من اللجنة التنفيذية تكليف جميع ذوي الاختصاص في حقل المهن الطبية من الفلسطينيين على النحو التالي:

- على كل خريج جديد أن يخدم لمدة سنة مع الهلال الأحمر الفلسطيني براتب رمزي (خاضع لظروفه)، ويمنع من زاولة اختصاصه في أي قطر عربي قبل الحصول على شهادة بذلك من الهلال الأحمر الفلسطيني.
- على كل المزاولين للمهن الطبية أن يعملوا لمدة لا تقل عن الستة أشهر مع الهلال الأحمر الفلسطيني.
- وعلى اللجنة التنفيذية الاتصال مع الجهات الرسمية العربية للتعاون في تنفيذ ما جاء في هذا البند.

39- رصد ميزانية خاصة للخدمات الطبية من الصندوق القومي ووضعها تحت تصرف الهلال الأحمر الفلسطيني.

40- على جميع المنظمات الالتزام بهذه المقررات.

### التنظيم الشعبي:

41- تعتمد قرارات المؤتمر الرابع الخاص بالتنظيم الشعبي وفق الأسس التالية:

- أ. تضاف إلى القرارات النقاط الجديدة الواردة في تقرير لجنة التنظيم الشعبي وشؤون الوطن المحتل.
- ب. يحذف كل ما يتصل بالدولة الفلسطينية وبتفاصيل الميليشيا.
- ج. تضاف كلمة "وحماتها" إلى الفقرة (هـ) من البند (2) من قرارات التنظيم الشعبي للدورة الرابعة.
- د. حذف كل ما يظهر انفصال الشعب في الأردن عن الشعب الفلسطيني.
- هـ. يكلف مكتب رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية بصياغة هذه القرارات.

### اللجنة السياسية والإعلامية:

42- قرر المجلس الوطني الفلسطيني إحالة تقرير اللجنة السياسية والإعلامية إلى لجنة خاصة تشكل من مكتب رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك لإضافة ما استجد في التقرير المشار إليه على قرارات الدورتين الرابعة والخامسة للمجلس الوطني بشرط الالتزام بنص وروح الميثاق الوطني.

### اللجنة التنفيذية:

43- قرر المجلس الوطني الفلسطيني قبول استقالة السيد إبراهيم بكر من عضوية اللجنة التنفيذية التي كان قد قدمها إلى اللجنة التنفيذية قبيل انعقاد الدورة السادسة وتوجيه كتاب شكر له على جهوده خلال فترة عمله في اللجنة التنفيذية.

44- قرر المجلس الوطني الفلسطيني قبول استقالة السيد/ عبد المجيد شومان من رئاسة مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني وتوجيه كتاب شكر له على خدماته الجليلة السابقة عن الفترة التي عمل فيها رئيساً لهذا المجلس. وقد انتخب المجلس الوطني السيد/ خالد اليرشطي رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي خلفاً للرئيس المستقيل وأصبح بذلك عضواً باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفقاً للمادة (2) فقرة (أ) من النظام الأساسي للصندوق القومي الفلسطيني.

45- قرر المجلس بعد أن وجد أن الإجراءات وفقاً للمواد (53 إلى 55) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني قد استوجبت تعديل المادة (14) من النظام الأساسي بحيث تصبح كما يلي: "تؤلف اللجنة التنفيذية من 12 إلى 15 عضواً بما فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني" وتبقى الفقرات التي تلي الفقرة المعدلة كما هي.

46- قرر المجلس الوطني الفلسطيني استناداً إلى المادة (14) المعدلة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية رفع عدد أعضاء اللجنة التنفيذية إلى 12 عضواً وقد تم انتخاب السيدين الدكتور حسام الخطيب وبلال الحسن لعضوية اللجنة التنفيذية.

### الملحق الأول:

#### توصيات اللجنة السياسية والإعلامية لمجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة:

تمشياً مع التطورات الأخيرة التي واكبت واقع الثورة الفلسطينية ومسيرتها وتطلعها. وانطلاقاً من المبدأ الأساسي القائم بأن الثورة حركة دائبة واستمراراً وتطوراً لانطلاقتها الأولى، كان لا بد للجنة السياسة والإعلامية للمجلس بالقرارات والتوصيات الخاصة بالمجالين السياسي والإعلامي والصادرة عن الدورتين الرابعة

والخامسة للمجلس الوطني، وتأكيداً لها، إلى آفاق جديدة، فتحت المسيرة الثورية أبوابها، ودفعت بالتطلعات الثورية في اتجاهها.

وتأكيداً للحقيقة الواقعة وهي أن هدف الثورة هو التحرير الشامل والكامل للتراب الفلسطيني كله من احتلال الصهيونية وقاعدتها إسرائيل، ومن ورائها من قوى الإمبريالية العالمية. وأن أسلوبها هو الكفاح بجميع صورته وأشكاله وفي مقدمتها الكفاح المسلح لاسترداد الأرض والحق، وأن أدواتها هي الجماهير العربية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجه، وطلائعها المناضلة...

وإصرار على القول بان معركة فلسطين هي معركة الوجود والمصير للأمة العربية كلها، وبأن الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العالمي كله، وأنها جديرة تبعاً لذلك بتأييد قوى التحرر والعدل والتقدم من العالم كله... وتعزيزاً لسير الثورة في طريق التصاعد، والتقدم والانديفاع.. وانطلاقاً من المبدأ الثوري القائم بالاعتماد على العلم في تحديد جوانب الطريق، والاستناد إلى الدروس والعبر النابعة من التجارب الثورية، والمنطلقات الفكرية التي ترسمها وتؤكددها.

وانطلاقاً من الحقيقة الواقعة وهي أن للثورة الفلسطينية أبعادها الفلسطينية والعربية والدولية والإعلامية بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى التي تناولتها لجان المجلس الأخرى بالبحث. توصي اللجنة السياسية المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة باتخاذ القرارات والتوصيات التالية:

#### على الصعيد الوطني:

1- لا يمكن للوحدة الوطنية الفلسطينية أن تكون تامة ومنسجمة مع معطيات العلم والتجربة، إلا بتوافر الوحدة في الهدف والأسلوب والإدارة والمسيرة والقيادة. ولما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تمثل تجمعا للقوى الفلسطينية في جبهة وطنية واحدة من أجل ثورة مسلحة تحرر الأرض ولها ميثاقها الذي اتفق عليه وعلى تطويره من خلال التفاعل الحيوي بين القوى المشتركة فيها. فإن المجلس الوطني يقرر تطوير اللقاء الجبهوي القائم بين منظمات حركة المقاومة الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية إلى شكل من أشكال الجبهة القائمة على برنامج عمل محدد، ويترك للمنظمات حرية الحوار من أجل الوصول إلى هذه الصيغة المتقدمة.

2- لما كان تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية لكافة القوى والعناصر الوطنية يمثل خطوة ضرورية ولا بد من إنجازها والمحافظة عليها، فإن من الواجب أن لا يسمح بتحول هذا الشعار إلى ستار يحمي القوى الرجعية الفلسطينية المضادة للثورة والنزاعات الطائفية والعائلية والفردية والمحلية التي لا بد من تعريضها وعزلها.

3- يلاحظ المجلس أن هناك منظمات تنشأ دون أن يكون لنشئها مبرر تاريخي فكرياً كان أم سياسياً. وهذه الظاهرة تزيد في تفتيت المقاومة المسلحة، كما أن أي تبنٍ عربي لها، يزيد المشكلة تعقيداً، ويمثل خطراً على أمن المقاومة ومستقبل القضية الفلسطينية. ولذلك يطالب المجلس بوقف تشكيل مثل هذه المنظمات التي لا مبرر لها، كما يطالب أنظمة الحكم العربية بوقف تبنيها لمثل هذه المنظمات.

4- يوصي المجلس الوطني الفلسطيني قيادة المنظمة بأن تعتبر أي مواجهة أو تعرض لأي من المنظمات المنضمة إلى قيادة الكفاح المسلح من جانب أي نظام حكم عربي هي مواجهة لجميع المنظمات ما دامت تلك ملتزمة بالميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني.

5- يعتبر المجلس أن الحركة الوطنية الأردنية والفلسطينية حركة وطنية واحدة، تتحمل كافة المسؤوليات تجاه الكفاح المسلح، وحمائته من كافة أشكال التأمر. ويشكل هذا الالتحام بداية ممارسة عملية لمشاركة الجماهير العربية في معركة تحرير فلسطين.

6- يقرر المجلس الوطني، انطلاقاً من استراتيجية الثورة الفلسطينية من اعتماد الحرب الطويلة الأمد، وأخذاً في عين اعتباره الأوضاع الاقتصادية والمعنوية في قطاع غزة، والصفة الغربية إدراكاً منه للمخاطر التي تنعكس على قضية التحرير نتيجة ما يبذله العدو من جهود للإفادة من الأوضاع الاقتصادية السيئة وكسر حلقة العداء وعدم التعامل معه من جانب المواطنين العرب، يقرر زيادة الدعم المادي والمعنوي للفلسطينيين العرب الصامدين في أرضنا المحتلة، ويطلب إلى اللجنة التنفيذية اتخاذ ما يلي:

- أ. زيادة الدعم المادي المقدم من منظمة التحرير وحركات المقاومة.
- ب. مواصلة السعي مع حركة الجمهورية العربية المتحدة لتقوم بصرف رواتب موظفي إدارة قطاع غزة الذي انقطعت مواردهم منذ الاحتلال.
- ج. إقناع الجامعة العربية بأن تأخذ هذا الموضوع في عين الاعتبار وتخصيص جزء من موازنتها لهذا الغرض.
- د. إقامة أسبوع دعم في جميع أجزاء الوطن العربي باسم أسبوع قطاع غزة على أن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن.
- هـ. التركيز على رفع وعي جماهير الأرض المحتلة، بأهمية الصمود والارتباط بالأرض وأهمية العمل التنظيمي لهم عن طريق أجهزة إعلام المنظمة وحركة المقاومة.
- و. يتم صرف هذه المساعدات عن طريق المنظمات النقابية والجماهيرية القائمة في الأرض المحتلة لا عن طريق بعض الشخصيات وأصحاب الوجيهات.
- ز. العمل على مزيد من ضبط جماهير الأرض المحتلة ومنظماتها بحركة الثورة عن طريق إقامة علاقات وثيقة معها والتوجه بشكل خاص إلى إحباط مشاريع تهويد القدس ودمجها بالاقتصاد الإسرائيلي. ولا بد من التنويه هنا بأن تصعيد المقاومة ووحدتها بشكل واضح وملحوس يعزز صمود شعبنا في الأرض المحتلة، ويرفع من روحه المعنوية.

7- يهدف الكفاح الفلسطيني إلى إنهاء الكيان في فلسطين، وإعادة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني بعيدة عن كل أنواع التمييز العنصري والتعصب الديني. ويقرر المجلس الوطني الفلسطيني تثبيت هذا الشعار في قراراته وبيانه السياسي. ويطلب إلى اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة لدراسته وإعطائه كافة أبعاده ومضامينها بمنتهى الوضوح على أن تتقدم هذه اللجنة بدراستها إلى الدورة القادمة للمجلس الوطني.

8- توصي اللجنة السياسية بأن يُعاد النظر من جديد في رواتب العاملين في منظمة التحرير مع التوصية بتخفيضها إلى أدنى حد ممكن، على أن يراعى تكوين الجهاز العامل بحيث يكون متناسباً مع حجم العمل والاهتمام بالكيف، ومحاولة الاستعانة بالعناصر الوطنية المتطورة حيثما يكون ذلك ممكناً، مبدأً التثقيف في النفقات.

### على الصعيد العربي:

1- يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني استقلال العمل الفلسطيني استقلالاً كاملاً، ورفض محاولات فرض النفوذ أو السيطرة أو الاحتواء التي يحاولها أو قد يحاولها بعض الأنظمة العربية على هذا العمل، ويؤكد المجلس في نفس الوقت البعدين القومي والإنساني للثورة الفلسطينية على اعتبار أن هذه الثورة جزء لا يتجزأ من الثورة العربية ومن حركة التحرر العالمي.

2- يعتبر المجلس أن المعسكر المعادي لثورتنا وشعبنا يتألف من ثلاث قوى مترابطة هي:

أ- إسرائيل، ب- الصهيونية العالمية، ج- الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وقواعدها في الوطن العربي المتمثلة في القوى الرجعية العربية والجهات الأخرى المرتبطة بمصالحها بالاستعمار والإمبريالية ويؤكد المجلس أن هناك دوراً كبيراً تلعبه القوى الرجعية في عرقلة مسيرتنا الثورية ومنع التحام الطاقات الجماهيرية العربية من مادية وبشرية بها.

وتلقت اللجنة السياسية النظر إلى أن فقرة في هذا الصدد كانت قد أقرت من المجلس الوطني في دورته الرابعة وطبعت في المقررات ثم أسقطت من الكتاب الذي صدر عن تلك الدورة وعرضت على المجلس في دورته الراهنة.

3- يدعو المجلس الوطني الجماهير العربية إلى توحيد صفوفها في النضال الصلب لتوفير مستلزمات التعبئة الكاملة لطاقتها البشرية والمادية الضرورية لإحراز النصر الحاسم على العدو وتحقيق متطلبات النجاح في حرب تحرير شعبية طويلة الأمد ضد العدوان الصهيوني الإمبريالي، وذلك بالنضال من أجل تصفية كافة القواعد العسكرية الاستعمارية في الوطن العربي، وإلغاء المعاهدات القائمة على أسس الاستغلال الإمبريالي في هذا الوطن، وتحرير الثروات العربية، واتباع سياسات خارجية ثورية تقوم على أساس مواقف كافة الدول من قضية فلسطين، وتوثيق العلاقات مع كافة القوى والدول الاشتراكية الصديقة التي تقف موقفاً مؤيداً ومسانداً لحركة المقاومة، كذلك العمل بمختلف الأساليب والوسائل على انتهاج السبل التي تؤمن للإنسان العربي حريته من الاستغلال وتمكنه من أداء دوره كاملاً في إسناد الثورة الفلسطينية ودعمها وبطالب المجلس الوطني الجماهير العربية بالعمل على المقاطعة السياسية والاقتصادية للدول المؤيدة للعدوان.

4- يعلن المجلس رفض الشعب الفلسطيني لكافة الحلول السياسية والمشروعات والقرارات والمخططات الاستعمارية الهادفة إلى حرمان شعب فلسطين من حقه في تقرير مصيره على أرض وطنه، من ناحية وإلى تصفية القضية الفلسطينية من ناحية أخرى بما في ذلك قرار مجلس الأمن الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1967، ولا سيما وأن هذا القرار يشكل إنكاراً واضحاً لحق شعب فلسطين في تحرير وطنه كما يشكل خطراً يهدد مصالح الجماهير الشعبية وتطلعها إلى التحرر الوطني الكامل.

5- يرفض المجلس أي محاولة لفرض التوجيه الرسمي على الكفاح الفلسطيني المسلح ويعد على الطبيعة الشعبية الثورية لهذا الكفاح كما يرفض أية محاولة لاحتوائه تحت ستار المشروعات الرسمية للتنسيق سواء أ جاءت هذه المحاولة عن طريق مؤتمرات القمة أو غيرها.

- 1- يعتبر المجلس أن نضال الثورة الفلسطينية بهدف التحرير الوطني الكامل لفلسطين يجعلها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للأوضاع العربية القائمة إلا بقدر ما تمس هذه الأوضاع قضية فلسطين.
- 2- يطالب المجلس المنظمات الفلسطينية أن تعمل على دفع الأنظمة العربية إلى الوفاء بكافة التزاماتها لمنظمة التحرير الفلسطينية كل بقدر طاقتها وصلابتها.
- 3- يطلب المجلس إلى اللجنة التنفيذية مواصلة مساعيها لتأمين حرية الإقامة والسفر والعمل للفلسطينيين ومعاملتهم معاملة كريمة وإزالة المضايقات التي يتعرضون لها وضمان الحرية لهم للمشاركة في النضال لتحرير وطنهم.

ويطالب المجلس أن تعمل اللجنة على مواصلة جهودها في حل مشكلة تعليم أبناء الفلسطينيين العاملين في الكويت وإقناع الحكومة هناك بتعليم هؤلاء أسوة بأبناء الكويت أنفسهم. كما يطلب إلى اللجنة الاهتمام بموضوع العمل الفلسطينييين الذين فُصلوا أخيراً من عملهم في شركة نفط الكويت.

**الصعيد العالمي:**

تؤلف الثورة الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر العالمي المناضلة ضد قوى الاستعمار والإمبريالية العالمية، وهي في الوقت ذاته تقاوم عدواً آخر هو الصهيونية العالمية التي تؤلف جزءاً من الإمبريالية العالمية بالإضافة إلى كونها مجسدة للاستعمار الاستيطاني في أبشع صورته القائمة على القهر القومي والعنصرية.

**وانطلاقاً من ذلك فإن المجلس يقرر ما يلي:**

إن الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هي عدوة الشعوب الأولى وهي المسؤولة عن مختلف صور العدوانية على حرية الشعوب واستقلالها ونهب ثرواتها، ويتجلى ذلك في خلق وتثبيت الكيان الصهيوني في وطننا فلسطين والعمل بمختلف السبل والمؤامرات وأشكال الدعم الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية من ناحية والتوسع على حساب الأرض العربية من ناحية أخرى.

يقدر المجلس للاتحاد السوفيتي ولعدد من الدول الاشتراكية ولا سيما جمهورية ألمانيا الديمقراطية مواقفها من قضايا التحرر الوطني ومن قضية الصراع العربي الإسرائيلي وتأييدها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ويتوجه المجلس إلى الاتحاد السوفيتي مطالباً بالمزيد من التعاطف والدعم. يقدر المجلس مواقف عدد من الدول الاشتراكية كجمهورية الصين الشعبية وألبانيا وكوريا الديمقراطية وكوبا وفيتنام الديمقراطية من قضية النضال الوطني الفلسطيني والعربي، وقضايا التحرر في العالم كما يقدر مواقف العديد من المنظمات والأحزاب الاشتراكية والتقدمية على الصعيد العالمي، لشروعها في اتخاذ مواقف صحيحة من الكفاح الفلسطيني المسلح.

تقدير الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب فيتنام ضد الإمبريالية الأمريكية وحلفائها، ويعلن المجلس عن تأييده الكامل لحق الشعب الفيتنامي في الحرية والوحدة كما يعرب المجلس عن تعازيه الحارة لشعب فيتنام البطل بوفاة قائد نضاله الوطني الزعيم هوشي منه الذي يعتبر أكبر المناضلين ضد الإمبريالية العالمية.

تأييد شعب كوريا في نضاله ضد الإمبريالية الأمريكية العدوانية ومن أجل تحقيق وحدة كوريا وهزيمة المعتدين الأمريكيين.

تأييد حركات التحرر الوطني في القارة الأفريقية واستنكار الحكم العنصري الاستعماري الاستيطاني في روديسيا وأفريقيا الجنوبية.

استنكار التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، وسائر صور التمييز الأخرى.

تأييد شعب كوريا ضد المؤامرات الأمريكية التي تهدف إلى عزله واستبعاده واستغلال ثرواته، وتأييد شعوب أمريكا اللاتينية في نضالها للخلاص من استغلال الاحتكارات الأمريكية والتدخل الإمبريالي.

يعرب المجلس عن تقديره للشعوب الإسلامية التي تقف مؤيدة للحق العربي في فلسطين، كما يقدر لها موقفها الساخط من جريمة إحراق المسجد الأقصى.

يطلب المجلس إلى اللجنة التنفيذية أن تجري الاتصالات اللازمة مع مختلف حركات التحرير في العالم والمناضلة طلباً للاستقلال والعمل على دعوتها إلى مؤتمر خاص بهذه الحركات تناقش فيها قضاياها وتوحد مواقفها مع دراسة الوسائل اللازمة لتعزيز التعاون فيما بينها.

**القرارات الإعلامية:**

يؤكد المجلس القرارات الإعلامية التي كان المجلس الوطني الفلسطيني قد اتخذها في دورته الرابعة ويطلب إلى المنظمة أن تعهد إلى جهاز تخطيطي خاص للإعلام المتعلق بالقضية الفلسطينية، ووضعه على أساس علمي صحيح، مع مراعاة النقاط التالية:

- 1- ضرورة التنسيق مع أجهزة الإعلام العربية بحيث يكون الانسجام قائماً بين ما تقوله هذه الأجهزة وبين الخط العام للإعلام الفلسطيني.
- 2- الإفادة من المواقف الرسمية للدول الصديقة في العالم لتثبيت مواقفنا الإعلامية في صفوف شعوبها بدلاً من تركها معرضة لتقلب المواقف السياسية لحكوماتها.
- 3- ضرورة اتسام الإعلام الفلسطيني بالمرونة وفقاً للتوزيع الثقافي في العالم وذلك ضمن المنطلقات والمفاهيم الأساسية للثورة الفلسطينية.
- 4- التوجه إعلامياً إلى الطبقات المكافحة وقوى التحرير والتقدم في العالم بوجه خاص.
- 5- عرض القضية الفلسطينية على حقيقتها بوصفها قضية تحرر وطني وكفاح ضد الصهيونية والإمبريالية العالمية.
- 6- مراعاة الدقة في البيانات التي تصدر عن الثورة الفلسطينية، والتزام العلمية والموضوعية في إصدارها.
- 7- التأكيد على أهمية توجيه الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة.
- 8- توحيد الإعلام الفلسطيني في جهاز واحد، والتركيز على الدعوة للقضية الفلسطينية ومنطلقات الثورة.
- 9- السعي لدى الحكومات العربية لتخصيص أركان إذاعية وتلفزيونية وصحافية في أجهزة إعلامها للثورة الفلسطينية وربط هذه الأركان بجهاز الإعلام الفلسطيني الموحد.
- 10- السعي لإصدار نشرات إعلامية خاصة بالقضية الفلسطينية عن مكاتب الجامعة العربية وسفارات الدول العربية في الخارج.
- 11- دعوة الجامعة العربية إلى تقديم الدعم المالي الثابت إلى مركز الأبحاث الفلسطينية، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية وفروع الاتحاد العام لطلاب فلسطين، وكافة الاتحادات الفلسطينية الأخرى في الخارج لأن، بإمكانها ان تلعب دوراً على الصعيد الشعبي في أماكن وجودها.
- 12- الاهتمام بالتربية السياسية للجماهير وتضمينها في برامج الإعلام الفلسطينية.
- 13- العمل على زيادة الساعات الموجهة للعدو. وأن لا تعتمد على إظهار قوة الثورة الفلسطينية وعملياتها فحسب بل تبرز أيضاً وحشية العدو في معاملة مواطنينا وتعرية نقاط ضعفه أمام جماهيره.
- 14- يطلب المجلس الوطني إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير دعم كافة التنظيمات النقابية الفلسطينية لتمكينها من أداء دورها الكامل في الإعلام للقضية الفلسطينية إذ أن في إمكان الاتحادات (قواعدها وقياداتها)، كاتحاد الطلاب والعمال والكتاب والمرأة وغيرها ان تؤدي دوراً كبيراً في الإعلام الفلسطيني في جميع المجالات العربية والدولية.

#### الملحق الثاني:

بيان سياسي صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة المنعقدة في القاهرة من 9/1-1969/9/6

عقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة في القاهرة بين اليوم الأول من أيلول/ سبتمبر 1969 والسادسة منه وقد اشترك فيه ممثلون عن القوى والمنظمات الفلسطينية التالية: 1- المستقلون. 2- جيش

التحرير الفلسطيني، وقوات التحرير الشعبية، 3- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). 4- منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية. 5- الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين. 6- جبهة النضال الشعبي. 7- منظمة فلسطين العربية. 8- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة). 9- اتحاد الطلاب والعمال والكتاب والمرأة.

وقد اتسمت المرحلة التي انعقدت فيها هذه الدورة بالأهمية والخطورة نظراً للظروف التي يمر بها الكفاح المسلح فإذا السير في بداية طريق التحول إلى الحرب الشعبية الشاملة داخل أرضنا المحتلة محاطاً بأجواء من التآمر من قوى العدو المختلفة والقوى المضادة للثورة.

ومن هذا المنطلق كانت القوى التي تمثلت في المجلس الوطني في هذه الدورة تشكل خطوة في طريق تمثيل أكمل للشعب الفلسطيني ولقد روعي إشراك القوى الفلسطينية العاملة في ميدان الكفاح المسلح بالإضافة إلى الاتحادات والتنظيمات النفايية وبعض ذوي الكفاءات من العاملين في الحقل الوطني.

وأكد المجلس في قراراته وتوصياته إصرار الشعب الفلسطيني على رفض كافة الحلول الاستسلامية، وبشكل خاص قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1967 وأكد أن هدف الثورة الفلسطينية هو تحقيق التحرير الشامل والكامل للتراب الفلسطيني من احتلال الصهيونية وقاعدتها إسرائيل ومن وراءها من قوى الإمبريالية العالمية وأعلن إصرار الشعب الفلسطيني على المضي في ثورته إلى أن يتم تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني والعنصري.

وأكد المجلس كذلك أن أسلوب الثورة هو الكفاح المسلح معزراً بصورة الكفاح الأخرى لاسترداد الوطن المغتصب وأن أداة الثورة هي الجماهير العربية داخل الأرض المحتلة وخارجها مدعومة بمشاركة متزايدة من الجماهير العربية المناضلة، ومن سائر قوى التحرير والتقدم في العالم.

وأكد المجلس في كافة مناقشاته استقلال العمل الفلسطيني استقلالاً كاملاً ورفض سائر محاولات فرض النفوذ والسيطرة أو الاحتواء أو الوصاية التي تحاولها أو قد تحاولها أية جهة من الجهات وإن كان المجلس لم يفضل التأكيد على البعدين القومي والإنساني للثورة الفلسطينية باعتبارها جزءاً من الثورة العربية ومن حركة التحرير العالمي.

وما قيام الولايات المتحدة زعيمة الإمبريالية العالمية بتسليم طائرات الفانتوم إلى إسرائيل إلى دليل جديد، على مدى تواطؤ الإمبريالية العالمية والصهيونية على تهديد سائر أقطار الوطن العربي من المحيط إلى الخليج عن طريق قاعدتها إسرائيل.

ولمواجهة هذا التحدي الإمبريالي الصهيوني يتحتم على الجماهير العربية أن تقف جبهة مترابطة لحماية الثورة الفلسطينية ودعم صمود شعبنا في فلسطين المحتلة ومطالبة الحكومات العربية بالقيام بواجباتها تجاه الثورة الفلسطينية ولا سيما الالتزامات المترتبة عليها لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأكد المجلس الوطني سياسته السابقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية على أن تلتزم هذه الدول بعدم التعرض لمسيرة الثورة وحرية العمل الفلسطيني، وحق شعبنا في تقرير مصيره وحماية قضيته. وانطلاقاً من هذه المبادئ واجه المجلس الوطني الأزمة المفتعلة في لبنان مؤكداً حق الجماهير الفلسطينية في حرية العمل والتحرك على الأرض العربية مستنكراً كافة محاولات التصدي بقوة السلاح لجماهيرنا العزلاء في مخيماتها. والمجلس الوطني إذ يشجب هذه المحاولات المشبوهة التي لا تخدم إلا المخططات الصهيونية والإمبريالية يتوجه بالتحية إلى الشعب العربي في لبنان لمساندته للثورة الفلسطينية والتفافه حولها.

وأولى المجلس اهتماماً خاصاً لموضوع الوحدة الوطنية مؤكداً حرصه على متابعة الجهود لتحقيقها على الوجه الأكمل لتكون أداة فعالة في تصعيد الكفاح المسلح وتطويره. وأوصى المجلس استكمال إجراءات توحيد الجباية المالية وبشكل خاص في الأردن كما أوصى بدعم وتطوير جيش التحرير الفلسطيني بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة وأوكل إلى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مهمة توفير الخدمات الطبية لكافة المقاتلين كما كلف اللجنة التنفيذية بتعزيز الرعاية المقدسة إلى أسر الشهداء والمصابين والأسرى. وتناول المجلس بالبحث والمناقشة وسائل تأكيد المنحى العلمي للثورة معتمداً التخطيط والتنسيق والإحصاء أساساً للعمل الثوري نظرية وتطبيقاً، وقرر دعم مركز التخطيط الفلسطيني بالكفايات والمواد اللازمة.

وكان من أبرز القرارات التي اتخذها المجلس في دورته تشكيل محكمة الثورة لتكون الجهة الوحيدة صاحبة الحق في إصدار الأحكام التي تكفل تأمين العدل وضمان أمن الثورة ومنع المحاولات التخريبية التي تتم بوحى من العدو وعملائه. وأقر المجلس التفاعل الكامل مع حركات التحرر في الوطن العربي وفي العالم كما وجه التحية إلى كافة الشعوب والدول الصديقة وقوى التحرر في العالم لمواقفها المؤيدة لنضال شعب فلسطين.

وقرر المجلس توجيه تحية التقدير والإعجاب لجماهيرنا المناضلة في الأرض المحتلة لمواقفها الصامدة في وجه الاحتلال الإسرائيلي مؤكدة أن هذه الجماهير المكافحة هي الضمانة الكبرى لنجاح ثورتنا المجيدة.

يا جماهير شعبنا الثائر: وعياً من المجلس الوطني لمحاولات الحصار والتآمر على قضيتنا وثورتنا وانطلاقاً من إصرار الجماهير الفلسطينية والعربية على المضي في درب الكفاح المسلح حتى يتحقق التحرير الشامل لوطننا المغتصب والسير بها إلى النصر والتحرير. عاش كفاح شعبنا البطل... والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

\* \* \*

## الدورة السابعة، القاهرة، 5/30 - 1970/6/4

### القرارات السياسية:

1. الموافقة على بيان الاتفاق الصادر في 1970/5/6 والموقع من كافة فصائل المقاومة واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

2. تؤلف اللجنة المركزية بقرار من المجلس الوطني من: رئيس المجلس الوطني، أعضاء اللجنة التنفيذية، القائد العام لجيش التحرير الفلسطيني، ثلاثة من المستقلين من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني تنتخبهم اللجنة التنفيذية بالتشاور، مندوب قيادي يمثل كل منظمة من المنظمات الفلسطينية الموقعة على اتفاق 5/6 مفوض بكافة الصلاحيات ولا يشترط في هؤلاء أن يكونوا من بين أعضاء المجلس الوطني. ويكون رئيس اللجنة التنفيذية رئيس اللجنة المركزية.

تبقى اللجنة المركزية قائمة ما لم يقرر المجلس الوطني تعديلها أو استبدالها أو حلها. تمثل اللجنة المركزية القيادة العليا للنضال الفلسطيني في الأمور التي تطرح عليها وذلك ضمن صلاحياتها وتقوم بما يلي:

- 1- البت في الأمور والقضايا العاجلة والطارئة بما لا يتعارض وأحكام الميثاق الوطني الفلسطيني.
- 2- العمل باستمرار على إيجاد صيغ أكثر تقدماً وأكثر عمقاً واتساعاً للوحدة الوطنية.
- 3- متابعة تنفيذ قراراتها وقرارات المجلس الوطني.
- 4- مناقشة الأمور المطروحة عليها من اللجنة التنفيذية أو أحد أعضائها وتتخذ القرارات الملزمة وفق النظام الداخلي الذي تقرره اللجنة المركزية. يجب أن تكون قرارات اللجنة المركزية منسجمة مع الميثاق الوطني والنظام الأساسي وقرارات المجلس الوطني وتتولى اللجنة التنفيذية تنفيذ قرارات اللجنة المركزية. تقدم اللجنة المركزية إلى المجلس الوطني في دورته العادية أو الاستثنائية تقريراً عن أعمالها ومدى فعاليتها.

يحق للجنة المركزية تجميد أو تعليق عضوية أي عضو أو تنظيم أو اتخاذ أي عقوبة بشأنه على أن يعرض الأمر على المجلس الوطني في أول دورة لانعقاده ويكون قرار المجلس فاصلاً في الأمر واتخاذ الإجراءات الكفيلة لعدم قيام أي تنظيم فدائي جديد.

وبحثت اللجنة في المواضيع الأخرى المدرجة على جدول الأعمال واتخذت القرارات التالية:

- 1- التأكيد على القرار الذي اتخذته المجلس الوطني في جلسته المعقودة في الأول من حزيران/ يونيو 1970 وينص على أن النضال الفلسطيني ينطلق من الإيمان بوحدة الشعب في الساحة الأردنية - الفلسطينية ومن الإيمان بأن شعب فلسطين جزء من الأمة العربية، وبأن فلسطين جزء من الأرض العربية.
- 2- اتخاذ ما يلزم من إجراءات من قبل اللجنتين المركزية والتنفيذية من أجل تثبيت وتجسيد هذا المبدأ على كافة المستويات السياسية والتنظيمية وال جماهيرية والنقابية في الساحة الفلسطينية - الأردنية، وبالتعاون مع القوى الوطنية في الضفة الشرقية وبأسرع ما يمكن.
- 3- تكليف اللجنة التنفيذية بمواصلة الجهود مع الحكومات العربية من أجل تبني دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة، ومطالبتها بدفع ما يقتضيه هذا الصمود من التزامات مالية.
- 4- اعتبار الصندوق القومي الفلسطيني الجهاز الذي يتلقى سائر أشكال المعونات والمساعدات المالية المتعلقة بدعم الصمود.

- 5- حث أجهزة المنظمة على بذل المزيد من الجهد لتأمين كافة مقومات الصمود في الأرض المحتلة.
- 6- حث أجهزة الإعلام العربية عامة وتكليف أجهزة إعلام الثورة الفلسطينية خاصة للمساهمة في عملية توعية الجماهير وتعميق معنى دعم الصمود في وجه مؤامرات العدو.

إن المجلس الوطني الفلسطيني وهو يراقب الوضع في جنوب لبنان وبعد اطلاعه على المذكرة المقدمة من اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني لحركة تحصيل الجنوب وأخذ ما ورد فيها بعين الاعتبار يقرر ما يلي:

- 1- إدانة موقف القوى العميلة والمضادة للثورة التي تعمل على عزل المقاومة الفلسطينية عن الجماهير اللبنانية.
- 2- دعوة القوات المقاتلة إلى تعميق علاقاتها على جميع المستويات مع جماهير الجنوب والمساهمة في تسليحها وتنظيمها وتعزيز صمودها.
- 3- العمل على دفع التنسيق إلى أعلى مستوى بين حركة المقاومة وبين القوى الوطنية والتقدمية في لبنان، ومن أجل مشاركة أكبر للجماهير العربية اللبنانية في حماية الثورة الفلسطينية والأرض العربية في لبنان.
- 4- الإشادة بالدور البطولي الذي قامت به قوات المقاومة في ردع الاعتداءات الإسرائيلية وبدور الجماهير اللبنانية في دعم حركة المقاومة وحماتها.

#### واتخذ المجلس الوطني الفلسطيني أيضاً القرارات التالية:

1. "الكفاح الشعبي المسلح" هو الحل الوحيد للصراع القائم بيننا وبين إسرائيل، وذلك عن طريق استمرار حرب التحرير الشعبية وتصعيدها بكل أبعادها، ومهما تحول ميزان القوى لصالحنا فلن يكون الحل السياسي التصفوي إلا استسلاماً بل وإجهاضاً لنضالنا وتضحياتنا ومنعاً لثورتنا من أن تصل إلى أهدافها الكاملة في التحرير ورفضنا لكافة الحلول الاستسلامية.
2. يدعو المجلس الوطني الشعب الفلسطيني بوجه خاص والشعب العربي بوجه عام إلى تصعيد النضال إلى أبعد حد ممكن ضد القوى الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودفع هذا النضال إلى ميادين جديدة.
3. يهيب المجلس الوطني بالشعب العربي في الأردن ولبنان أن يقف صفاً واحداً مع الثورة الفلسطينية لإحباط المؤامرات ضد هذه الثورة وحماية ظهرها من العملاء وإسنادها بمختلف الوسائل لتمكينها من تحقيق أهدافها على اعتبار أن الأراضي العربية المحيطة بفلسطين المحتلة هي ميدان مشروع لانطلاق النضال الفلسطيني.
4. العمل على التلاحم مع الجماهير العربية لخوض المعركة ضد المؤامرات التصفوية وحرص صفوف حركة المقاومة الفلسطينية للدفاع عن الثورة بتأييد من هذه الجماهير وبدعم من القوى الوطنية والتقدمية.
5. توصية اللجنة التنفيذية بتعزيز الاتصالات والصلات مع حركات التحرر العالمية والدول الصديقة لا سيما الدول الاشتراكية المؤيدة لقضيتنا.
6. يوجه المجلس الوطني الفلسطيني تحياته إلى شعبنا العربي في لبنان.
7. تشكيل لجنة عليا من الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية.
8. مطالبة الدول العربية بتقديم العون والمساندة للبنان ليتمكن من الصمود.
9. يحيي المجلس الوطني الفلسطيني جنودنا العرب المرابطين على خطوط المواجهة.
10. تحية لشعب فيتنام والهند الصينية وجميع الذين يكافحون من أجل حريتهم.

يطلب المجلس الوطني الفلسطيني من اللجنة التنفيذية ضرورة متابعة مقررات الجامعة العربية المتعلقة بالشؤون الفلسطينية والعمل على تنفيذها ولا سيما:

- قرارات مؤتمر وزراء الصحة العرب المنعقد في مقر الجامعة من 14-16 تشرين الأول/ أكتوبر 1969.

- قرارات المؤتمر الإقليمي الثالث لوزراء التربية والتخطيط الاقتصادي المنعقد ما بين 12-20 كانون الثاني/ يناير 1970.

- قرارات مؤتمر وزراء العمل العربي.

يوصي المجلس الوطني اللجنة التنفيذية بإعادة تنظيم مكتبها بما يضمن لها مزيداً من الفعالية والقدرة على أداء واجباتها.

يُحيل المجلس إلى اللجنة التنفيذية المواضيع التالية:

- 1- موضوع الدولة الديمقراطية - مضامينها ومحتوياتها - لإعداد دراسة حولها وتقديمها إلى المجلس الوطني القادم.
- 2- التثقيف الثوري للجماهير.
- 3- موازنة خاصة لمساعدة الطلاب الوافدين من الأرض المحتلة.
- 4- الإسهام في بناء بيت الطالبات الذي يتولى الاتحاد العام لطلبة فلسطين إنشاءه.
- 5- دعم المدارس الأهلية في القدس المحتلة.
- 6- دعم ندوة فلسطين العالمية.
- 7- زيادة مخصصات الاتحادات والمنظمات الشعبية.

### القرارات العسكرية:

#### الوحدة العسكرية للمقاتلين:

1. تكلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء قيادة عسكرية واحدة للثورة الفلسطينية تتكون من:
  - أ - مجلس عسكري يضم أعلى القيادات العسكرية في التنظيمات والمؤسسات الموجودة في الساحة الفلسطينية.
  - ب - هيئة أركان تتبثق عن المجلس العسكري.
2. تقوم اللجنة التنفيذية بتحديد اسم هذه القيادة وعلاقتها مع المؤسسات العسكرية القائمة.
3. تلتزم هذه القيادة بتعليمات وأوامر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية كقيادة عليا لها كامل السيطرة على قوات الثورة الفلسطينية جميعها.
4. توضع القوات العسكرية العاملة في الثورة الفلسطينية تحت تصرف هذه القيادة التي يكون لها الحق في قيادة هذه القوات وتطويرها وتحريكها وتوجيه عملياتها.
5. تقوم هذه القيادة بوضع مناهج موحدة للتدريب، كما تضع أسساً موحدة للتنظيم والإمداد والتموين والخدمات تلتزم بها جميع القوات، وتباشر القيادة فور إنشائها إعادة التنظيم لهذه القوات.

6. تقوم القيادة العسكرية بإنشاء قوات مشتركة من قوات المنظمات، يتولى الصندوق القومي الفلسطيني مهمة الصرف عليها، على أن تقوم المنظمات بإمداد الصندوق القومي بما يكفي تغطية نفقات قواتها حسب تقرير اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى أن يتم توحيد الجباية.
7. لا يحق لأي تنظيم أن يسحب أي قوة من قواته التي وضعها تحت تصرف هذه القيادة العسكرية.
8. تقوم القيادة العسكرية بتقسيم مسرح الأعمق القتالية إلى قطاعات عمل، ويشكل لكل قطاع مجلس قيادة يضم قادة القوات التي يزيد حجمها الدائم عن سرية.
9. يعين قائد القطاع من قبل القيادة العسكرية للثورة الفلسطينية على أن يؤخذ بعين الاعتبار حجم القوات الموجودة في القطاع والكفاءة.
10. تصدر البلاغات العسكرية في عمليات القوات المشتركة باسم يحدد من قبل القيادة العسكرية للثورة.
11. تكون قرارات القيادة العسكرية ملزمة لكل القوى العسكرية المشتركة فيها، وعلى هذه القيادة تنفيذ قراراتها بالشكل الذي تراه مناسباً.

### الخدمات الطبية للمقاتلين:

12. يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني قراراته التي اتخذها في الدورة السادسة فيما يتعلق بالخدمات الطبية والهلال الأحمر الفلسطيني، كما يوصي بنشر هذه القرارات من قبل الجهات المسؤولة وذلك حتى يلتزم بها الجميع.

### جيش التحرير الفلسطيني:

13. يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني قراراته بشأن جيش التحرير الفلسطيني التي اتخذها في الدورة السادسة للمجلس، وبشكل خاص ما يتعلق بتكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ببذل كل الجهود اللازمة لجعل جيش التحرير الفلسطيني حر الإرادة والقيادة.
14. يجري الإنفاق على جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية بموجب ميزانية خاصة تفصيلية تضعها القيادة العامة للجيش في حدود اعتمادات موازنة 69/68 على أن تقرها اللجنة التنفيذية.
15. يخضع جميع العسكريين الاحتياطيين الفلسطينيين للتعبئة العامة للثورة الفلسطينية ويعتبرون بمثابة احتياط عام للثورة. ويحق للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تستدعي أي واحد منهم للخدمة الاحتياطية، وذلك حسبما تنصّ به الأنظمة الخاصة بذلك، وعلى اللجنة التنفيذية إجراء الاتصالات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ.
16. يوصي المجلس الوطني الفلسطيني بالاستفادة من الكفاءات والخبرات العسكرية الفلسطينية الذين خدموا في الجيوش العربية الأخرى.

### القرارات المالية

- 1- العمل خلال السنة المالية 1970-1971 بميزانية عام 1969/1968 مع مراعاة نفقاتها الفعلية.
- 2- الإنفاق على قوات جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية في حدود الاعتمادات الموجودة في ميزانية عام 69/68 وبموجب ميزانية تفصيلية تضعها قيادة جيش التحرير الفلسطيني وتقرها اللجنة التنفيذية.
- 3- إذا دعت الحاجة إلى إقامة مشاريع تقتضيها مصلحة العمل، وسمحت موارد الصندوق القومي الفلسطيني بذلك، يجري الإنفاق على هذه المشاريع وفق ملاحق الميزانية عام 69/68 يتم إقرارها في جلسة مشتركة لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية ورئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني ومديره العام تعقد لهذا الغرض.

- 4- تكليف اللجنة التنفيذية وضع خطة محددة ومتكاملة لدعم صمود شعبنا في الوطن المحتل تقوم على دراسة موضوعية ويفرد لها ملحق خاص بالميزانية يقوم على تقديرات مبدئية للإيرادات التي يمكن توفيرها لهذا الغرض، ويتولى الصندوق القومي الفلسطيني الإنفاق بموجبها في حدود ما يتحقق من هذه الإيرادات وبمقتضى قرارات تصدر عن اللجنة التنفيذية.
- 5- التأكيد على القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني بتوحيد الجباية المالية وتكليف اللجنة التنفيذية متابعة مساعيها لتحقيق هذا التوحيد في أقرب فرصة ممكنة ولا سيما في الأردن ولبنان.
- 6- تكليف اللجنة التنفيذية إجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومات العربية المعنية لكي تعمل على إصدار التشريعات اللازمة لفرض ضريبة التحرير على أبناء الشعب العربي الفلسطيني المقيمين لديها، وتقديم التسهيلات اللازمة لقيام أجهزة المنظمة بأعمال الجباية الشعبية.
- 7- الإصرار على جميع الحكومات العربية بتسديد التزاماتها المتراكمة وتكليف اللجنة التنفيذية اتباع جميع الوسائل الممكنة بما في ذلك إيفاد الوفود لهذا الغرض.
- 8- تكليف اللجنة التنفيذية السعي لدى الحكومات العربية لكي تخصص نسبة مئوية من ميزانياتها العامة والإنمائية لصالح الصندوق القومي الفلسطيني كمورد ثابت للعمل الفلسطيني.
- 9- تكليف اللجنة التنفيذية السعي لدى الدول العربية المصدرة للنفط لزيادة مقدار الدعم المالي الذي تقدمه لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- 10- تكليف اللجنة التنفيذية بإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومات العربية المعنية في سبيل الحصول لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها على إعفاءات الجمارك والبرق والبريد والهاتف.
- 11- تكليف اللجنة التنفيذية المبادرة بإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومات والأوساط العربية لتشكيل لجان نصررة فلسطين لكي يتولى الصندوق القومي الفلسطيني التعاون معها في إقامة أسابيع نصررة فلسطين واعتمادها عند تنفيذ مشاريع تنمية الموارد المالية.

### الملحق الأول:

بيان هام إلى الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة العربية صادر عن القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية:

عقدت جميع فصائل المقاومة المشتركة بالقيادة الموحدة سلسلة من الاجتماعات بعد انتهاء أزمة 10/2/1970 للبحث في الوصول إلى وحدة وطنية متماسكة مرتبطة ببرنامج عمل سياسي وعسكري يمثل برنامج الحد الأدنى الذي تم الاتفاق حوله في مناقشات القيادة الموحدة.

أولاً: وقد توصلت القيادة الموحدة إلى تحقيق الصيغة التنظيمية التالية للوحدة الوطنية:

1. أن جميع فصائل حركة المقاومة تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الإطار العريض للوحدة الوطنية.
2. القضايا المتفق عليها يلتزم بها جماعياً والقضايا التي لم يتفق عليها بعد يمارسها كل فصيل ضمن رؤياه لها واعتبار أن القضايا التي تمس أمن الثورة يلتزم بها جماعياً.
3. تشترك جميع الفصائل في المجلس الوطني الفلسطيني القادم والمؤسسات المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية ولا يصبح موضوع حجوم المنظمات في المجلس الوطني موضع بحث بين المنظمات الفدائية.

4. تتشكل بقرار من المجلس الوطني لجنة مركزية تشترك فيها جميع فصائل المقاومة لتمارس دورها القيادي في حركة المقاومة، وتحل اللجنة المركزية المنبثقة عن المجلس الوطني محل القيادة الموحدة الراهنة، وتتشكل اللجنة المركزية من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلين عن كافة المنظمات الفدائية ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني وقائد جيش التحرير الفلسطيني وبعض المستقلين.

**ثانياً:** إن حركة المقاومة الفلسطينية ممثلة بالقيادة الموحدة وبعد مناقشات طويلة قد انتهت إلى اعتبار النقاط التالية الخطوط العريضة للعمل السياسي والعسكري المشترك بالإضافة إلى الميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجالس الوطنية:

- 1- إن الجماهير الفلسطينية والعربية العاملة والكادحة وكافة القوى صاحبة المصلحة في مرحلة التحرر الوطني وتحرير التراب الفلسطيني كاملاً هي قوى الثورة الفلسطينية.
- 2- ينطلق النضال الفلسطيني من الإيمان بوحدة الشعب في الساحة الفلسطينية - الأردنية ومن الإيمان بأن شعب فلسطين جزء من الأمة العربية وبأن أرض فلسطين جزء من الأرض العربية.
- 3- إن الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من حركة الثورة العربية المعاصرة وجزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العالمية ضد الإمبريالية والصهيونية العالمية.
- 4- إن أعداء التحرر الوطني الفلسطيني يتمثلون في الصهيونية ودولة إسرائيل والإمبريالية وكافة القوى العميلة المرتبطة جدلياً ومصليحياً بالإمبريالية والاستعمار.
- 5- إن هدف النضال الفلسطيني هو تحرير فلسطين كاملة ضمن مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين بحقوق وواجبات متساوية ضمن آمال الأمة العربية في الوحدة والتقدم.
- 6- إن طريق حرب الشعب الثورية هي الطريق الأساسي لتحرير فلسطين.
- 7- إن شعب فلسطين وحركة تحرره الوطنية يناضل من أجل التحرير الشامل ويرفض كافة الحلول السلمية والتصفوية والاستسلامية بما فيها المؤامرات الرجعية الاستعمارية لإقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية وقرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 التصفوي.
- 8- إن الثورة الفلسطينية تعتبر الأرض العربية المحيطة بإسرائيل هي ميدان مشروع للنضال الفلسطيني وأن أية محاولات لقفل أي قطر عربي على المقاومة الفلسطينية هي بمثابة الخيانة لأهداف شعب فلسطين والأمة العربية في تحرير فلسطين.
- 9- إن الثورة الفلسطينية تعلن استقلالها الكامل عن كافة الأنظمة العربية ورفض كافة محاولات التطويق أو الوصاية أو الاحتواء والتبعية.
- 10- إن كافة فصائل المقاومة تقر بتشكيل لجنة عسكرية موحدة لتطوير الكفاح المسلح والانتقال به إلى مرحلة جديدة في العمل الفدائي وحرب التحرير الشعبية.
- 11- العمل على تسليح جماهير شعبنا الفلسطينية والعربية في الأقطار العربية المجاورة للأرض الفلسطينية المحتلة لحماية المقاومة من محاولات ضربها وتصفيتها والمساهمة القتالية الفعالة في مجابهة أي غزو صهيوني إمبريالي للأرض العربية المحيطة بفلسطين.
- 12- إن إسرائيل بحكم طبيعة تكوينها تمثل مجتمعاً منغلقاً وعنصرياً ومرتبطاً بالإمبريالية وهي بحكم هذا التكوين لا يمكن أن تحدث القوى التقدمية المحدودة في داخلها أي تغيير جذري يلغي طبيعتها

الصهيونية العنصرية المرتبطة بالإمبريالية ولذلك فإن هدف الثورة الفلسطينية هو تصفية هذا الكيان سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً وتحرير فلسطين كاملة.

### التوافق:

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، جبهة التحرير العربية، منظمة فلسطين العربية، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)، الهيئة العاملة لتحرير فلسطين، المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين، قوات التحرير الشعبية. (عمان في 1970/5/6)

### الملحق الثاني:

البيان الختامي الصادر عن الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني مثل هدف الوحدة الوطنية الذي تنادي به الجماهير الفلسطينية المحور الرئيسي لاهتمام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة التي انعقدت في القاهرة بين الثلاثين من أيار/ مايو والرابع من حزيران/ يونيو 1970.

ولقد تجسد هذا الاهتمام في التأكيد على أهمية الوحدة وضرورتها كأساس لا بد منه في تصعيد الثورة الفلسطينية، وتوسيع ميادينها، وتعزيز قواها الضاربة والانتقال بها إلى مراحل متقدمة جديدة. وتبلور هذا التأكيد في القرارات الهامة التي اتخذها المجلس متبنياً بيان 5/6 الصادر عن القيادة الموحدة التي ضمت كافة فصائل المقاومة الفلسطينية والتي تمثل بداية طيبة في طريق الوحدة، وبتشكيل اللجنة المركزية التي تضم ممثلين عن كافة هذه الفصائل بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس المجلس الوطني وقائد جيش التحرير الفلسطيني وثلاثة من المستقلين، والتي حولها المجلس صلاحيات القيادة العليا للنضال في الأمور التي تطرح عليها.

وكان من أبرز هذه القرارات التي جسدت قضية الوحدة إنشاء قيادة عسكرية واحدة للثورة تتولى قيادة القوات التي توضع تحت تصرفها وتطويرها وتحريك وتوجيه عملياتها وتوحيد تدريبها.

وأكد المجلس في هذه الدورة من جديد أهمية ربط الجماهير العربية بالثورة الفلسطينية بوصفها حركة طليعية للثورة العربية. ولما كان النضال الفلسطيني ينطلق من الإيمان بوحدة الشعب في الساحة الأردنية - الفلسطينية وبأن شعب فلسطين جزء من الأمة العربية وبأن فلسطين جزء من الأرض العربية، فقد أقر المجلس اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتثبيت هذا المبدأ على كافة المستويات السياسية والتنظيمية والجماهيرية والنقابية في هذه الساحة مع القوى الوطنية في الضفة الشرقية، وتشكيل لجنة وطنية عليا تضم ممثلي الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية الأردنية.

واتخذ المجلس أيضاً تأكيداً لهذا المبدأ الأساسي قراراً آخر بتأليف لجنة مماثلة مع القوى الوطنية في لبنان والعمل على دفع التنسيق مع هذه القوى إلى أعلى مستوى لضمان مشاركة أكبر للجماهير العربية - اللبنانية في حماية الثورة الفلسطينية والأرض العربية في لبنان. وحيا المجلس جماهير الشعب اللبناني على الدور البطولي الذي قامت به وطالب الدول العربية بتقديم الدعم المادي اللازم لتأكيد صمود هذه الجماهير.

ونظراً للتحركات الأخيرة التي جرت في الموقف الدولي من جانب القوى الإمبريالية العالمية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأميركية ومن جانب العدو الصهيوني لفرض الحلول السلمية التصفوية وما يتأتى عن هذه التحركات من مواصلة للمؤامرات مع القوى العميلة لضرب الثورة الفلسطينية، فقد قرر المجلس الوطني بعد تأكيد رفضه القاطع لكافة الحلول التصفوية دعوة الجماهير العربية كلها بوجه عام والفلسطينية بشكل خاص إلى تصعيد النضال إلى أقصى حد ممكن ضد القوى المعادية كلها، وإلى الوقوف صفاً واحداً مع الثورة الفلسطينية لإحباط المؤامرات التي تواجهها هذه الثورة وحماية ظهرها.

وأكد المجلس أن الدور الذي تقوم به الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية في الأرض العربية إنما يمثل جزءاً لا يتجزأ من دورها العدواني على حريات الشعوب في جميع قارات العالم، ومن هنا يبرز ارتباط الثورة الفلسطينية ارتباطاً عضوياً بحركات التحرر الوطني في العالم التي حياها المجلس الوطني مشيداً ببطولاتها ولا سيما في قطاع غزة ودعمها في هذا الصمود بمختلف السبل والوسائل المتاحة للثورة.

وقرر المجلس مطالبة الحكومات العربية ومناشدة جماهير الشعب العربي في كل مكان تحمل المسؤوليات الكاملة في دعم هذا الصمود ودعم الثورة الفلسطينية وتعزيز طاقاتها وثوراتها وإمكاناتها. وحيا المجلس أخيراً النضال العالمي من أجل الحرية، كما حيا الدول الصديقة ولاسيما الدول الاشتراكية المؤيدة للثورة الفلسطينية في كفاحها من أجل تحقيق هدفها في تحرير الأرض تحريراً كاملاً. وأكد المجلس في هذه الدورة أن الثورة سائرة في طريقها الطويل والشاق لتحقيق هذا الهدف ولا بد من النصر في النهاية، لأن النصر لإرادة الشعوب.

\* \* \*

## دورة استثنائية، عمان، 1970/8/27

### قرارات:

(1) إن المجلس الوطني الفلسطيني وهو يشير إلى قراراته السابقة في دورات انعقاده الرابعة والخامسة والسادسة، بشأن رفض قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1967.. هذه القرارات التي أعلن فيها المجلس وأكد رفضه للقرار المشار اليه، وبيّن بالتفصيل الأسباب التي تدعو إلى هذا الرفض الذي أعلن فيها المجلس وأكد ان تحرير فلسطين وباقي الأراضي العربية المحتلة لا يمكن أن يتحقق بغير الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد يعلن اليوم رفضه القاطع ومقاومته الحازمة للمؤامرة الأمريكية المسماة خطة روجرز مؤكداً بذلك جميع القرارات التي صدرت مؤخراً في هذا الشأن من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية سواء في ذلك ما يتعلق برفض قرار مجلس الأمن رقم 242 وما يتعلق بخطة روجرز وما تفرع عنها من وقف إطلاق النار والشروع في المفاوضات مع العدو الإمبريالي الصهيوني المحتل.

ويرى المجلس أن المقترحات الإمبريالية الأمريكية تتضمن:

- أ- التنازل عن جزء من الأرض الفلسطينية العربية لمحتل غاصب لأول مرة في التاريخ الإسلامي والعربي.
- ب- الاعتراف بشرعية العدو المحتل والتسليم بالقهر الصهيوني الإمبريالي الذي يقع على شعب فلسطين العربي وتكريس وجود هذا العدو في جسم الوطن العربي.
- ت- تصفية الوجود الفلسطيني ومعالجة قضية شعب فلسطين مرة ثانية كمشكلة لاجئين ومحاصرة كل تطلع فلسطيني للثورة والتحرير. وبذلك يصبح كل حديث عن حقوق شعب فلسطين المشروعة بلا معنى وطني أو مدلول قومي.
- ث- تثبيت وتوسيع النفوذ الإمبريالي واستغلاله في الوطن العربي كافة وفتح الباب واسعاً أمام الصهيونية العالمية وإسرائيل لتنفيذ برامجها الاستعمارية التوسعية القائمة على أساس - إسرائيل الكبرى - كدولة صناعية كبرى تشكل قاعدة للرأسمالية الصهيونية والأمريكية في البلاد العربية والشرق الأوسط تجعل من المنطقة سوقاً احتكاريّاً بما يؤدي إلى قتل كل بدايات التصنيع العربية والإبقاء على حالة التخلف والتجزئة في المنطقة.

(2) إن المجلس الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة الحاسمة التي تعمل فيها جميع الجهات والأجهزة المتآمرة والمضادة لشعبنا وقضيته على إبراز بعض العناصر من ذوي الارتباطات المشبوهة ليدعوا أنهم يمثلون شعب فلسطين تمهيداً لإشراكهم في الاستسلام والتسويات من وراء ظهر حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، يعلن:

- أ- أن حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية المرتبطة عضويّاً بالحركة الوطنية الجماهيرية بالأردن على اعتبار أن الساحة الأردنية - الفلسطينية ساحة نضالية واحدة هي الممثل الوحيد لشعب فلسطين استناداً إلى حقها الطبيعي في كونها الثورة المعبرة عن أماني شعبنا وتطلعاته الأصلية في تحرير كامل تراب الوطن.
- ب- وانطلاقاً مما تقدم كان كل من ينشط للتكلم باسم شعب فلسطين وتزييف قيادته وإرادته خارجاً عن إرادة شعب فلسطين وخائن لقضيته وثورته التحررية مستحق كل قصاص حازم عادل وذلك ضماناً لوحدة مسيرة ثورتنا التحررية واستمرارها وحفظاً على قضيتنا من أخطار التلاعب والتصفية.

ت- ان الدعوات الزائفة التي أطلقت مؤخراً بشأن حق شعب فلسطين في تقرير المصير لا تعدو أن تكون محاولة يائسة لدفع نفر من ضعاف النفوس ذوي الارتباطات المعروفة من أجل القيام بشكل أو بآخر بنشاطات أو أعمال تسجل على شعب فلسطين زوراً وتزييفاً بأنه ساهم في التسوية الاستسلامية وأنه مستعد لذلك، إن المفهوم العلمي الوحيد وحق تقرير المصير في هذه المرحلة والاختيار بين الاستسلام وتصفية القضية وبين استمرار القتال من أجل التحرير الكامل قد اختار شعبنا طريق حرب الشعب الوطنية طريقاً وحيداً لا يمكن بغيره تحقيق الأمانى الوطنية والقومية.

ث- ان الواقع التاريخي - الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يؤكد وحدة الشعب في الساحة الفلسطينية الأردنية، وعلى هذا فإن شعبنا يرفض المؤامرة الاستعمارية الرجعية لتمزيق وحدة الشعب والأرض والمصير ويؤكد على رفضه تقسيم البلاد إلى دويلة فلسطينية ودويلة أردنية في محاولة للتغريب بشعب فلسطين وتمرير الحلول التصفوية وإقامة دويلات عميلة يستخدمها الاستعمار والصهيونية لضرب حركة الثورة الفلسطينية والعربية وصمام أمن لإسرائيل.

3) يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني أن واجب شعب فلسطين والشعب العربي عامة في هذه المرحلة النضالية الحاسمة يجب أن لا يقتصر على مجرد الإعلان والرفض للحلول الاستسلامية والمؤامرات التصفوية الإمبريالية الأميركية بل عليه أن يضع وينفذ الخطط العملية النضالية من أجل إحباط جميع المشاريع والخطط التصفوية وحماية الثورة المسلحة واستمرارها كما يؤكد على أن الساحة الأردنية بحكم واقعها السياسي والوطني والاجتماعي الساحة الأساسية التي يمكن فيها البدء بعملية إحباط للحلول التصفوية لذلك يقرر المجلس الوطني الفلسطيني ما يلي:

أ- إن وحدة القيادة ووحدة التحرك النضالي لجميع فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة شرط أساسي هام للنجاح لإحباط المشاريع والخطط التصفوية لذلك يجب أن تعزز صلاحيات اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكافة القيادات والأجهزة التي تتوحد من خلالها جميع فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة وبصفة خاصة القيادة العسكرية التي يجب أن تصبح قادرة على السيطرة والقيادة للقوات المسلحة لكافة المنظمات وتحريكها بشكل مركزي فعال.

ب- على اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية كقيادة ثورية لشعبنا أن تتخذ جميع الوسائل والإجراءات الضرورية من أجل منع الاستمرار في التفاوض القائم الآن مع العدو في نطاق المشاريع والخطط التصفوية وذلك انطلاقاً من اعتبار الساحة الأردنية - الفلسطينية ساحة نضالية واحدة لا يجوز أن تتصرف فيها سلطة بقتيتنا ومصيرنا خلافاً لرغبات شعبنا وأمانيه الحقيقية وأن على اللجنة المركزية أن تعمل بكل الوسائل على تحويل الساحة الأردنية الفلسطينية كاملة إلى معقل الثورة الشعبية المسلحة مع الجنود لتبني الاستمرار في القتال الشعبي لتحرير كامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لتعبئة جميع الطاقات العربية حولها من أجل تحقيق هذا الغرض.

ت- على اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تتخذ جميع الوسائل والإجراءات الفعالة محلياً في الأردن وعلى النطاق العربي لحماية استمرار الكفاح المسلح ضد العدو وحماية قوى الثورة الشعبية ذاتها من المؤامرات والتحركات العسكرية وغير العسكرية الجارية الآن من أجل ضرب وتصفية حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وان من حق اللجنة المركزية وواجبها في هذا الخصوص أن لا تتوانى أو أن تتردد أو أن تتأخر في المبادرة إلى قطع الطريق على جميع المؤامرات والاستعدادات المكشوفة الجارية الآن.

ث- تعني التسوية الاستسلامية بالنسبة لشعبنا في الضفة الشرقية والقضاء على كافة المكاسب التي انتزعتها الشعب بنضاله وتضحياته خلال السنوات الثلاث الماضية فتعني بالضرورة انتزاع السلاح من أيدي الجماهير والقضاء على حق الجماهير في حرية الاجتماع والنشر والتعبير والتظاهر والانتماء السياسي والعودة إلى عهد الإرهاب الأسود الذي عانت منه طويلاً قبل حزيران/ يونيو 1967 وسقط ضحيته المئات منها.

ج- في مجال النشاط العربي من أجل إحباط الحلول التصفوية وحماية حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة واستمرارها يقرر المجلس الوطني الفلسطيني:

1. ان تعمل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة باعتبارها انطلاقة ثورية جديدة تحريرية وحدوية تقدمية لشعبنا العربي في هذا اليوم ومن خلال هذا المجلس على إقامة صلة تنظيمية عضوية مع جميع الحركات والهيئات الشعبية العربية التي تتبنى رفض الحلول التصفوية ابتداء من الحركات التي تشاركنا حضور هذا المجلس بشكل يصبح معه اجتماع هذا المجلس نقطة تحول هامة تكفل هذه الثورة الفلسطينية أن تأخذ عمقها القومي الشعبي الصحيح ولا يكف في هذا المجال أن تعتبر الحركات الشعبية العربية التقدمية مجرد حركات مدعمة للثورة الفلسطينية، بل علينا أن نلتحم في جبهة شعبية عربية ثورية واحدة، ولذلك يكلف المجلس اللجنة المركزية بتشكيل هيئة قيادية شعبية عربية تمثل تحرك شعبنا العربي وتقوده في نضاله ضد الإمبريالية الصهيونية والعملاء.

2. في سبيل حشد كل طاقاتنا الثورية لضمان إحباط الحلول الاستسلامية وتصعيد كفاحنا المسلح ضد العدو المحتل يطلب المجلس الوطني من الدول العربية المعنية إطلاق حرية جيش التحرير الفلسطيني ووضعه بالفعل تحت تصرف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تقوم بدورها في تحريك هذا الجيش ونقله إلى الأماكن المناسبة التي يجب أن يكون فيها وخاصة في الأردن ليتمكن من القيام بدوره القتالي اللازم.

3. دعوة الأنظمة العربية التي أعلنت رفضها للمبادرة الأمريكية إلى ترجمة هذا الموقف إلى مساندة مباشرة للمقاومة ودعم حريتها والعمل في شتى الميادين.

4. مطالبة جميع الدول العربية المعادية للاستعمار والصهيونية لتقديم المساندة الفعالة لقوى الثورة الفلسطينية المسلحة ودفع التزاماتها للصندوق القومي الفلسطيني.

5. مطالبة الشعب العربي في كافة أقطاره بالنضال الفعال ضد المصالح والمواقع الاستعمارية وضد عملاء الاستعمار والإمبريالية لأننا نرى في هذا النضال ضد الإمبريالية في البلاد العربية دعماً للثورة الفلسطينية التي هي جزء من حركة الثورة العربية.

أ- بما أن حركة المقاومة الفلسطينية جزء من حركة التحرير الوطني العالمية والثورة العالمية ضد الإمبريالية فإننا نناشد جميع قوى التحرر الوطني في كل مكان لمساندة صراع شعبنا المشروع من أجل تحرير بلاده.

ب- يطلب المجلس الوطني الفلسطيني من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بكافة مؤسساتها وأجهزتها أن تقوم بتحريك واسع على المستوى العالمي في المجال الإعلامي والاتصال المباشر مع جميع حركات التحرر الوطني والحركات والأنظمة التقدمية من أجل شرح موقف حركة المقاومة في رفض الحلول الاستسلامية وضرورة استمرار الثورة وضد كل الدعايات المضادة التي تحاول تشويه هذا الموقف. ولا بد للمجلس أن يؤكد على أهمية الاعلام في هذه المرحلة سواء منها ما كان موجه لشعبنا في كل مكان أو الذي كان يستهدف المستوى العالمي. إن أجهزة إعلامية ضخمة لعدد من دول أجنبية وعربية تقوم في الوقت

- الحاضر بدعايات ضارة للقضية الفلسطينية مؤيدة للحلول الاستسلامية وهي تستهدف أول ما تستهدف شعبنا العربي الفلسطيني لتزين له الحلول الاستسلامية وتشوه صورة العمل الفدائي أمامه وبالتالي بلبله رأيه وتمييع موقفه هذا يؤكد أهمية الإعلام الثوري في هذه المرحلة بشكل حاسم. لذلك يرى المجلس أنه من الضروري استئناف البث من إذاعة صوت فلسطين صوت منظمة التحرير الفلسطينية وتوحيد جميع أجهزة الإعلام والقيام بكل نشاط إعلامي ممكن.
6. يعهد المجلس إلى لجنة مشتركة من اللجنة المركزية ومجلس التخطيط لوضع الصيغة التفصيلية لمواجهة كافة الاحتمالات الناشئة عن الوضع الراهن.
7. يكلف المجلس الوطني اللجنة المركزية لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصياته وقراراته.

\* \* \*

## الدورة الثامنة، القاهرة، 1971/2/28 - 1971/3/5

النص الكامل لبرنامج العمل السياسي والهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية برنامج العمل السياسي:

منذ أن انطلقت طلائع شعبنا المناضل في مطلع عام 1965 تفجر الثورة المسلحة ضد الكيان السياسي الصهيوني القائم بقوة العدوان فوق أرض فلسطين، فلقد أمنت تلك الطلائع ومعها، ومن خلفها الجماهير العربية الواسعة، وجميع أحرار العالم بان الكفاح المسلح هو الطريق الحتمي الوحيد لتحرير كامل تراب فلسطين.

واليوم، فإن الثورة الفلسطينية تجتاز مرحلة بالغة الحرج والخطورة من مراحل نضالها في مواجهة عملية تصفية شرسة يلتقي فيها ما حدث في الأردن في مذبحه أيلول مع ما يحدث داخل الوطن المحتل نفسه من عمليات الإبادة والتنكيل. إن هذه المؤامرة استهدفت هذه المرة تصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية في الأردن.. كما استهدفت تصفية الروح الثورية ومجموع القضية الوطنية الفلسطينية. وهكذا، فإن قوى الإمبريالية العالمية والصهيونية العالمية، جنباً إلى جنب مع دولة الاحتلال الصهيوني والقوى المضادة للثورة في الوطن العربي.. قد التقت جميعها على أنه قد آن الأوان للشروع في هذه الهجمة التصفوية الشرسة، اتقاءً منها لخطر تصاعد الثورة الفلسطينية وامتدادها على رقعة الوطن العربي كله.. كاسحة أمامها جميع مصالح الأعداء، مما يؤدي حتماً إلى تدمير مصالحها المشتركة في هذا الجزء من العالم. يضاف إلى ذلك أن انفجار الوضع في الهند الصينية وتقدم الثورة المطرد في لاوس وكمبوديا.. إلى جانب تزايد انتصارات الثورة الفيتنامية، قد دفع الأوساط الأمريكية أن تبحث عن جميع السبل الممكنة لتهدئة المنطقة على أساس تثبيت الانتصار العسكري الذي أحرزه الأعداء في معركة عام 1967. إن الثورة الفلسطينية، هكذا.. لم تعد تواجه القمع والتشويش والتضليل على جبهة الإمبريالية والصهيونية وحسب.. بل أخذت أيضاً تواجه هذه التحديات نفسها على امتداد جبهة القوى المضادة للثورة في الوطن العربي هذه القوى التي أخذت على عاتقها تمزيق الثورة الفلسطينية من الداخل باستنفاد قراها في معارك جانبية وداخلية.

وأمام هذه الأوضاع الجديدة والخطيرة.. فإن الثورة الفلسطينية قد التقت بجميع فصائلها وقواها على إعلان برنامجها السياسي المرحلي تحت المبادئ التالية.. متوخية فيه الإجابة بجلاء على جميع أسئلة المرحلة.. متخذة منه دليل عمل من أجل تصعيد الثورة وزيادة قواها المنظمة، واستقطاب أوسع قطاعات الجماهير الفلسطينية والعربية عبر مسيرة ثورتها الظاهرة.

### على الصعيد الفلسطيني:

1- إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد لجماهير الشعب العربي الفلسطيني بمختلف منظماته المقاتلة والسياسية، بجميع هيئاته واتحاداته وجمعياته مهما تكن اتجاهاتها وأفكارها.. شريطة التزامها التام بمبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات الأجهزة التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالبرنامج السياسي والعسكري واللائحة الداخلية للمنظمة.. قدر التزامها أيضاً بالنضال في سبيل تحرير كامل التراب الفلسطيني وعودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه.

ولا يجوز على الإطلاق استبعاد أي فرد أو فريق من عضوية المنظمة، إلا في الحالات التي تمس أمن الثورة أو تشكل خروجاً على مبادئ الميثاق الوطني، وذلك بقرار من اللجنة المركزية للمنظمة أو من المجلس الوطني في حالة انعقاده.

2- مع التأكيد على أن الهدف الأساسي والمركزي للثورة الفلسطينية هو تحرير الوطن الفلسطيني المحتل تحريراً كاملاً.. فإن الهدف المرحلي هو حماية الثورة من أعدائها وتصعيدها والسير بها قدماً في طريق تحقيق هدفها الأساسي.. وذلك بتعبئة الجماهير الفلسطينية تعبئة ثورية سياسية وعسكرية ومعنوية، وإشراكها كلها في معركة التحرير، وتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو وتوحيد كل قوى الجماهير الفلسطينية داخل الوطن المحتل وخارجه في هذا السبيل.

### طبيعة الثورة الفلسطينية:

1- إن الثورة الفلسطينية هي حركة تحرير وطني.. وعلى ذلك، فإنها تتوافق في استراتيجيتها وتكتيكها مع سائر حركات التحرير الوطني، والبلدان الاشتراكية والقوى الثورية والديمقراطية في العالم من حيث هي حركة كل الجماهير المناضلة ضد الاحتلال الأجنبي، والمؤمنة بحتمية التحرير، والمستعدة للانخراط في النضال من أجل تحقيقه. وهذا يعني أن الشعب الفلسطيني بكل طبقاته وفئاته الوطنية، وسائر منظماته وجماعته على اختلاف أفكارها ومبادئها، مدعو إلى الانخراط صفاً واحداً متماسكاً في ثورته الوطنية المسلحة.

2- إن الثورة الفلسطينية تمثل حركة التقدم في المجتمع العربي الفلسطيني على الأسس التالية: أ- على أساس أنها تحارب احتلالاً استيطانياً عنصرياً هو جزء من قوى الظلام في العالم التي تعترض اتجاه حركة التاريخ. ب- على أساس أنها تحارب الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حامية الاحتلال الصهيوني الهادر لحقوق شعبنا وأماله. ج- على أساس أنها تستهدف بناء المجتمع الفلسطيني العربي التي تسود فيه مبادئ الديمقراطية والسلام والعدل والحرية والمساواة.. وتحترم فيه كل المبادئ والأديان وتصان فيه جميع الحقوق والحريات، وتتدفق فيه نفيماً قاطعاً، السيطرة الإقطاعية والعلاقات الاجتماعية المختلفة، والتفرقة العرقية أو الدينية.

### أشكال النضال:

إن الكفاح المسلح الذي فجرته الطلائع الثورية للشعب الفلسطيني في مطلع عام 1965 (أي حرب العصابات المتصاعدة نحو حرب تحرير شعبية شاملة) هو الشكل الرئيسي للنضال من أجل تحرير فلسطين.. كما أن التحام القوات النظامية جنباً إلى جنب مع القوات الفدائية في الكفاح المسلح، يعتبر الشكل الأكثر قوة لتحقيق الثورة الشعبية الظاهرة.. وإضافة إلى ذلك فإن جميع أشكال النضال الأخرى يجب أن تتوازي مع خط الكفاح المسلح باستقامة وثبات.

### الحل الوحيد لقضية فلسطين:

إن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو تحرير التراب الفلسطيني كاملاً بقوة الكفاح المسلح.. وعلى ذلك، فإن الحل التصفوي أو أية حلول أخرى يمكن أن تفسد الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني في وطنه كاملاً.. هي حلول مرفوضة من أساسها وهنا.. تعلن الثورة الفلسطينية التزامها المبدئي الصارم بما يلي:

- أ- النضال دون هوادة ضد جميع المحاولات والمسااعي والمؤامرات والقوى التي تستهدف وقف مسيرة الثورة أو عرقلتها أو حرفها عن غاياتها، وكذلك ضد جميع مشاريع التصفية تحت أية صيغة جاءت ويستلزم ذلك بالضرورة تطوير الثورة الفلسطينية وزيادة فعاليتها في جميع المجالات.
- ب- الوقوف بحزم ضد دعاة إقامة دويلة فلسطينية فوق جزء من التراب الفلسطيني، وعلى اعتبار أن السعي لإقامة مثل تلك الدويلة إنما يقع في نطاق تصفية قضية فلسطين.

ت- اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية الحازمة لحماية مسيرة الثورة الفلسطينية، وحق الوجود الوطني الفلسطيني، بالتعاون المشترك المتلاحم مع الحركة الوطنية الأردنية والحركات الوطنية العربية.

### الدولة الديمقراطية الفلسطينية:

إن الكفاح الفلسطيني المسلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود.. ولهذا، فإن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة... مع التأكيد على وحدة الشعب في كلتا ضفتي الأردن.

### العمل على صعيد الأردن:

إن ما يربط الأردن بفلسطين هو علاقة وطنية ووحدة قوية صنعها التاريخ والثقافة واللغة منذ أقدم العصور، وإن خلق كيان سياسي في شرق الأردن وآخر في فلسطين لا يستند إلى أية شرعية أو إلى أية مقومات كيانية مقبولة، وإنما يقع في نطاق عملية التجزئة التي مزق بها الاستعمار وحدة أمتنا العربية ووحدة وطننا العربي بعد الحرب العالمية الأولى. ولكن هذه التجزئة لم تمنع الجماهير غربي النهر أو شرقيه من أن تحس بأنها جماهير شعب واحد، ومن أن تظل متحدة ضد مؤامرة الإمبريالية والصهيونية. إن الثورة الفلسطينية التي رفعت شعار تحرير فلسطين وطرحت قضية الثورة الفلسطينية لم تستهدف الفصل بين شرق النهر وغربه، ولا كانت تؤمن بأن نضال الشعب الفلسطيني يمكن أن ينفصل عن نضال الجماهير في الأردن.. وإنما انطلقت من مستلزمات مرحلة تاريخية معينة بهدف التركيز على توجيه كل القوى نحو فلسطين في سبيل إبراز قضيتها... فلسطينياً... وعربياً... ودولياً. إن حرصنا على وحدة الجماهير الفلسطينية الأردنية، ومعرفتنا بالدور الذي تستطيع أن تؤديه في سبيل تصعيد معركة التحرير يؤكد إيماننا بما يلي: أ- إن وحدة فلسطين وشرق الأردن وحدة قومية نحن مطالبون بحمايتها وتوثيقها وبحماية كل المحاولات الرامية إلى إضعافها وتفكيكها. ب- إن هذه الوحدة القطرية لا بد أن تتمثل بوحدة نضالية في صيغة جبهة وطنية أردنية، من مهامها الأساسية إقامة حكم وطني في الأردن يساهم في تحرير فلسطين ويسند القوى الفلسطينية المقاتلة بكل إمكانياته، وهذا بدوره جزء من نضال الأمة العربية في سبيل تحررها ووحدها.

### على صعيد الأمة العربية:

- إن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وإن الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.  
- إن الثورة الفلسطينية جزء من الحركة الثورية العربية، وهي طليعتها الثورية في هذه المرحلة التاريخية.

- وعليه.. فإن مشاركة الجماهير العربية في القتال وفي حماية الثورة مهمة أساسية من مهمات الحركة الثورية العربية.. وبالتالي.. فإن من شرف الواجب القومي أن تعمل الجماهير العربية بدأب على جعل الثورة الفلسطينية حقيقة يومية ملموسة، وذلك باتخاذ المواقف والخطوات التالية:

- أ- العمل على إحباط جميع المشاريع التصفوية والاستسلامية.
- ب- حماية الثورة الفلسطينية من مؤامرات القوى المضادة وإحباط كل مساعيها للتضييق على الثورة والتحرش بها.
- ت- توفير احتياجات المعركة.. ولا سيما الدعم المادي والمعنوي والمساندة السياسية.
- ث- المشاركة الفعلية في الثورة الفلسطينية.

ج- العمل على بناء جبهة عربية قوية لمساندة الثورة الفلسطينية والنضال العربي المشترك ضد الإمبريالية والصهيونية والقوى المضادة للثورة في الوطن العربي. ويجب ان يكون واضحا بأن علاقاتنا مع الجماهير العربية هي الأساس.. وإن كان هذا لا يعني القطيعة مع الأنظمة، ودخول معارك جانبية بلا مبرر معها.

### على الصعيد العالمي:

إن الإمبريالية العالمية والصهيونية العالمية والاستعمار الصهيوني هم من الأعداء الحقيقيين لشعبنا، وبما انهم يمتدون كإخبطوط في مناطق عديدة من العالم ويستغلون قوى كثيرة ومتعددة ضدنا، فإن علينا أن نوسع مجال تحالفاتنا و عملنا إلى كل مكان في العالم.

إن هذا يفرض علينا أن نقيم أوثق العلاقات مع كل القوى المناضلة ضد الإمبريالية والاستعمار والاضطهاد والعرقية والاستغلال.. وأن نعبئ لمصلحتنا كل قوى العدالة والتحرر والسلام في العالم.

### الهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية:

#### مبادئ عامة:

تقوم الوحدة الوطنية على الأسس التنظيمية التالية:

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الذي يضم كافة القوى الثورية الفلسطينية من أجل ثورة مسلحة تحرر كامل التراب الفلسطيني، ولهذه المنظمة ميثاق يحكم سيرها ويحدد أهدافها وينظم عملها. ولها مجلس وطني وقيادة يختارها المجلس الوطني، وتكون هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، كما ينص على ذلك النظام الأساسي.

تقوم هذه القيادة بوضع خطة عامة موحدة للعمل الفلسطيني على مختلف المجالات يصير تنفيذها من خلال مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم كافة أدوات الثورة.

ثانياً: تشترك كل المنظمات الفدائية والقوى المقاتلة والهيئات والاتحادات والشخصيات الوطنية في الوحدة الوطنية، شريطة أن تلتزم بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية التزاماً كاملاً.

ثالثاً: إن الاندماج بين المنظمات الفدائية ذات الأيدولوجية الواحدة والمنطلق الفكري السياسي الواحد في منظمة واحدة هو ضرورة وطنية، وإلى أن يتحقق ذلك فإن من حق كل منظمة أن تحافظ على وجودها التنظيمي على أن تحل كافة مؤسساتها الأخرى وتدمج جميع هذه المؤسسات في منظمة التحرير الفلسطينية.

يراعى في المؤسسات التشريعية لمنظمة التحرير وفي المؤسسات التنفيذية العليا الالتزام بقاعدة المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية والتزام الأقلية بالقرارات التي تصدر بالأكثرية، ويبقى من حق كل منظمة أو جهة إعادة طرح وجهة نظرها من خلال المؤسسات التشريعية والتنفيذية شريطة الالتزام في هذه الأثناء بالقرارات الصادرة ويبقى وجود كل منظمة بالنسبة لكوادرها ممارسة حق النقد والنقد المتبادل لكل قرار يصدر عن السلطات التشريعية والتنفيذية، وفيما يتعلق بالعمل الوطني في الساحة الأردنية فإنه يحكم ذلك برنامج الجبهة الوطنية الأردنية.

رابعاً: يضع المجلس الوطني استراتيجية مرحلية، سياسية وعسكرية وإعلامية ومالية ملزمة للجميع.

خامساً: تشكل قيادة، تتولى مسؤولية قيادة النضال الفلسطيني في كافة أوجهه ومجالاته.

سادساً: الالتزام بقرارات القيادة شرط أساسي لوحدة المسيرة وتتولى هذه القيادة تنفيذ قراراتها، وقرارات المجالس الوطنية وحمايتها ومعالجتها حالات عدم الالتزام والانضباط ضمن ما تراه ملائماً لمصلحة الثورة العليا.

### الهيكل التنظيمي

تتكون منظمة التحرير الفلسطينية من الهيكل التنظيمي التالي: 1- مجلس وطني. 2- لجنة مركزية. 3- المكتب السياسي. 4- الأجهزة والمؤسسات والدوائر والمكاتب. 5- قيادة عسكرية للثورة الفلسطينية. 6- الصندوق القومي الفلسطيني.

#### 1- المجلس الوطني:

1. يؤلف المجلس الوطني من 150 عضواً.
2. يجتمع المجلس الوطني كل سنة مرة واحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الجبهوية في الوحدة الوطنية ويتم اختيار أعضاء المجلس من: أ- ممثلي القوى المقاتلة. ب- مندوبي النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات الجماهيرية. ج- أصحاب الكفاءات الفكرية والاختصاصية الملتزمين بالثورة. د- يراعى التمثيل الجغرافي قدر الإمكان. كل هذا شريطة الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني.
3. مدة هذا المجلس ثلاث سنوات من تاريخ أول اجتماع له.
4. تقوم اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني وقائد الجيش ومن ترى من المستحسن الاستعانة به باختيار أعضاء المجلس الوطني الجديد على أن يجتمع في مدة أقصاها 30 حزيران/ يونيو سنة 1971.

#### 2- اللجنة المركزية.

#### 3- المكتب السياسي.

#### 4- القيادة العامة لقوات الثورة:

للثورة الفلسطينية ثلاث قوى مقاتلة.

1- القوات النظامية.

2- القوات الفدائية.

3- قوات الميليشيا الشعبية.

#### مهام القيادة:

1. قيادة العمل العسكري.
2. وضع الخطط العسكرية اللازمة لقوى الثورة.
3. تصعيد العمل العسكري ضمن البرامج والخطط المعدة لذلك.
4. إعادة تنظيم قوى الثورة على أساس وحدة التنظيم والتدريب والتسليح والعمليات.
5. تطوير القوات المقاتلة وإمكانياتها، بحيث تتلائم وطبيعة النضال الثوري في كل مرحلة.
6. وضع ميزانية واحدة لهذه القوى يقرها المجلس الوطني.
7. إصدار البلاغات العسكرية.
8. تعيين القيادة السياسية القيادة العامة لقوى الثورة، وتقر لوائحها الخاصة بتنسيبات القائد العام ورئيس الأركان.
9. لهذه القوات قائداً عاماً ورئيساً للأركان تعينهم القيادة السياسية.

**5- الصندوق القومي:**

يكون الصندوق القومي الفلسطيني هو صندوق الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية وتوحد مالية الثورة الفلسطينية، "واردات ونفقات" ويعدل النظام المالي لبيتلثم والطبيعة الثورية للمعركة. يصرف على مقاتلي المنظمات من الجباية الشعبية الموحدة وما ينقص يتحملة الصندوق القومي، وذلك خلال مدة لا تزيد عن الشهرين من تاريخ الموافقة على القرار الذي تتخذه القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

**6: الأجهزة والمؤسسات والدوائر:**

ينشئ المكتب السياسي لغرض تحقيق واجباته وأهدافه المؤسسات والأجهزة التالية:

- 1- الدوائر السياسية والإعلامية.
- 2- السكرتارية والإدارة.
- 3- الدائرة العسكرية.
- 4- دائرة التنظيم والتعبئة.
- 5- دائرة رعاية أسر الشهداء والجرحى والأسرى.
- 6- اللجان القطرية.
- 7- تنشئ قيادة المنظمة لغرض تحقيق واجباتها وأهدافها المؤسسات والأجهزة اللازمة لذلك. نظم صلاحيات واختصاصات وأعمال هذه المؤسسات والأجهزة لوائح خاصة تقرها القيادة السياسية.

\* \* \*

## الدورة التاسعة، القاهرة، 1971/7/7 - 1971/7/13

قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة من 7-1971/7/13 المنعقد بالقاهرة:

القرارات السياسية:

الوضع في الأردن:

- 1- جميع قوى الثورة الفلسطينية المشتركة في هذا المجلس مطالبة بالمبادرة إلى تدعيم الجهود المبذولة من قبل القوى الوطنية الأردنية لبناء الجبهة الوطنية الأردنية التي تضم كافة الأحزاب والنقابات والشخصيات الوطنية وبأن تضع كافة إمكاناتها تحت تصرف هذه الجبهة الوطنية في نضالها من أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي يخدم مصالح الجماهير الأردنية ويشكل حماية حقيقية للثورة الفلسطينية.
- 2- إدانة ومقاومة سياسات القمع الرجعية والتعصب الإقليمي التي يمارسها ويغذيها الحكم في الأردن، وما نتج عنها من آثار سلبية خطيرة على الوحدة الوطنية في الساحة الأردنية الفلسطينية، تؤدي عملياً إلى إضعاف وحدة النضال وإنكار حق الثورة الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني.
- 3- لا يعني الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني وحقه في تحرير وطنه التخلي عن حقوقه الوطنية الراهنة كما لا يعني استمرار خضوعه لسياسة الإرهاب الرجعي والتعصب الإقليمي الذي يمارس تحت شعار وحدة الضفتين.
- 4- وإن حماية الثورة الفلسطينية وتدعيم وحدة الشعب في الساحة الأردنية الفلسطينية بدعم النضال الذي يتجه إلى قيام حكم وطني ديمقراطي قادر على تأمين الحقوق الوطنية لشعبنا في الأردن. والتي تتمثل في الاعتراف بحقه في المشاركة على قدم المساواة في كافة الشؤون الحياتية والاعتراف بالثورة الفلسطينية على أنها الممثل الوحيد لهذا الشعب وهي صاحبة الحق الوحيد في تقرير مصيره. وكذلك الاعتراف بحق شعبنا في حمل السلاح ومواصلة الكفاح المسلح وإطلاق حرية المقاومة في العمل والحركة باتجاه العدو الصهيوني وفي التعبئة الجماهيرية السياسية والتنظيمية كما تنص على ذلك اتفاقيتنا القاهرة وعمان.
- 5- في الوقت الذي يعمل النظام على إلغاء ورفض تنفيذ بنود اتفاقيتي القاهرة وعمان، وذلك لإحكام سيطرته على حركة المقاومة يعلن المجلس الوطني الفلسطيني تمسكه بهما وبما ورد فيهما من اعتراف صريح بالثورة الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، كما يطالب المجلس الوطني الدول العربية التي وقعت على اتفاق القاهرة بأن تنقيد بالتزاماتها لضمان تنفيذ هذا الاتفاق. وأن تحدد موقفها من النظام الأردني على أساس التزامه بالتنفيذ كما يطالب الدول العربية التي تقدم المساعدات المالية إلى الأردن بأن تحجب هذه المساعدات طالما هو غير متقيد بالاتفاق، حتى لا تستخدم في ضرب ثورة الشعب الفلسطيني... على أن تحول هذه المساعدات إلى الثورة الفلسطينية.
- 6- يطلب المجلس من اللجنة التنفيذية بذل كل الجهود الممكنة جماهيرياً ورسمياً لتوضيح حقائق الأمور في الأردن وكشف مخططات النظام في ضرب الثورة وإرهاب الجماهير وذلك من أجل كسب أكبر نطاق من التأييد على الصعيد العربي.
- 7- يطلب المجلس الوطني من اللجنة التنفيذية وضع الخطط العملية والكفيلة بتنفيذ كافة البنود التي وردت في برنامج العمل السياسي الذي أقره المجلس الوطني في دورته الثامنة وتوفير الظروف اللازمة للالتزام به.

الوضع في لبنان:

بعد دراسة وضع حركة المقاومة في لبنان يقرر المجلس الوطني ما يلي:

1. الطلب إلى اللجنة التنفيذية واللجنة السياسية العليا في لبنان العمل على إنشاء لجان المخيمات لتقوم بتنظيم الجماهير وتسهيل مشاكلها وتعبئتها لصالح الثورة.
2. العمل بحزم على إنهاء كل المظاهر والتصرفات التي قد تسيء إلى سمعة العمل الفدائي وإلى علاقاته مع الجماهير اللبنانية.
3. توثيق الصلة مع فصائل الحركة الوطنية اللبنانية وتقديم كل عون لها في تنظيم الجماهير في جنوب لبنان للدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات الصهيونية.
4. توجيه التحية الحارة للجماهير اللبنانية التي ساندت وتساند العمل الفدائي وواجهت مع الشعب الفلسطيني الاعتداءات الصهيونية.

### التسوية السياسية

إن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يلاحظ:

1. اتساع نطاق النشاطات القائمة حالياً لتنفيذ التسوية السياسية.
2. سعي الإمبريالية الأمريكية لفرض نفسها على أنها الطرف الوحيد القادر على تحقيق التسوية السياسية، وذلك حتى تستفيد من نتائج التسوية في فرض سيطرتها وسيطرة أتباعها على منطقة الشرق الأوسط بكاملها ضد مصالح الجماهير والثورة الفلسطينية.
3. بروز اتجاهات جديدة لعقد تسويات ثنائية تقدم فيها تنازلات إضافية وتشكل استسلاماً لإسرائيل ووضوحاً لشروطها.

يقرر، إنطلاقاً من الميثاق ومن قرارات المجالس الوطنية السابقة:

1. التمسك الكامل بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه عن طريق الكفاح الشعبي المسلح، وتجديد الرفض الحاسم لجميع الحلول السلمية والاستسلامية والمشاريع التي تتعرض للحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، ومشاريع روجرز المتعاقبة، ومحاولات تجزئة القضية مجدداً عن طريق التسوية الجزئية الثنائية، ودعوات إقامة الدويلة الفلسطينية في جزء من أرض الوطن.
2. التصدي بحزم لجميع المخططات التأميرية ومساعي القوى المضادة لعرقلة مسيرة الثورة وصرفها عن أهدافها في تحرير التراب الفلسطيني كاملاً. ويطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تبذل مزيداً من النشاط والتحرك في هذا السبيل بما في ذلك:
  - أ- التحرك الدولي لإبلاغ جميع الأطراف الدولية المعنية بالأمر أن الشعب الفلسطيني الذي اعترفت الأمم المتحدة رسمياً بحقه في المساواة وتقرير المصير، هو وحده صاحب الشأن في مصيره ومصير وطنه، وأن كل تسوية تنطوي على الاعتراف باحتلال فلسطين أو أي جزء منها إنما هي تسوية مرفوضة، يقاومها بالكفاح الشعبي المسلح حتى التحرير الشامل.
  - ب- التحرك العربي على صعيد الحكومات والجماهير، لتوعية الأمة العربية كلها بالمحاذير الكامنة وراء الحلول السياسية الاستسلامية المطروحة، وتعبئتها في النضال لإحباط تلك الحلول ومثيلاتها فيما قد يطرح مستقبلاً.
  - ت- التحرك في صفوف الشعب العربي الفلسطيني بكل وسائل الإعلام والتثقيف، للصدور في وجه كافة الحلول والتسويات المشار إليها لتوعيته وتثقيفه مادياً ومعنوياً.

## القرارات الإعلامية:

أولاً: العمل على خلق جهاز مركزي لإعلام الثورة الفلسطينية يكون من حقه ممارسة التخطيط المسبق والرقابة اللاحقة على كل النشاطات والأجهزة الإعلامية الثقافية الفلسطينية بما يمكن هذه الأجهزة مجتمعة من أن تبلور رأياً عاماً موحداً ومتماسكاً إزاء القضية الفلسطينية.

ثانياً: انتهاز مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأجهزة والطاقت الإعلامية والثقافية الفلسطينية، بحيث تتمكن من أن توظف كامل طاقتها في خدمة القضية على الصعيدين العربي والدولي.

ثالثاً: يشاور الجهاز المركزي لإعلام الثورة كافة الاتحادات في رسم الخطة التفصيلية للتحرك الإعلامي والثقافي الفلسطيني، وفي مضمار تنفيذ هذه الخطة، عربياً ودولياً، وكذلك في مجال اختيار العناصر والكفاءات البشرية القادرة على وضع هذه الخطة موضع التنفيذ، وخاصة فيما يتعلق بالوفود المبعوثين الإعلاميين للخارج.

رابعاً: يقرر المجلس ضرورة إشراك العنصر النسائي الفلسطيني في مختلف أوجه النشاط الإعلامي والثقافي وإعطاء المرأة فرصة المشاركة الأساسية في الوفود الفلسطينية المختلفة للاتصال بالرأي العام والعربي والدولي.

خامساً: يقرر المجلس ضرورة توثيق الصلة الإعلامية والثقافية بين الثورة وجماهيرها الفلسطينية والعربية الواسعة.

سادساً: يقرر المجلس التركيز الشديد على ضرورة توحيد جميع وسائل إعلام الثورة، بحيث تعكس صوت الثورة قوياً موحداً.

سابعاً: القيام بحملة توعية كبرى الأولى بين جماهير الشعب العربي الفلسطيني وجماهير الشعب العربي عامة بمناسبة الذكرى السنوية لبدء مجزرة أيلول في الأردن. تكشف فيها المخططات الصهيونية والرجعية الرامية إلى تصفية الثورة الفلسطينية.

## القرارات العسكرية

أخذ المجلس الوطني بعين الاعتبار القرارات العسكرية الواردة في برنامج العمل السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية والتي أقرها في دورته الثامنة، أساساً للوحدة العسكرية بحيث تصبح كما يلي:

أولاً: القيادة العامة لقوات الثورة:

- 1- للثورة الفلسطينية ثلاث قوى مقاتلة: أ. القوات النظامية، ب. القوات الفدائية، ج. قوات الميليشيا الشعبية.
- 2- تشكيل القيادة: أ. تعيين القيادة السياسية القائد العام لقوى الثورة ورئيس الأركان. ب. تقر القيادة السياسية اللوائح والنظم الخاصة بقوى الثورة وذلك بتنسيب من القائد العام ورئيس الأركان. ج. يشكل القائد العام للثورة الفلسطينية مجلساً عسكرياً برئاسة من أعلى القادة العسكريين للمنظمات الفدائية. د. يشكل رئيس الأركان هيئة أركان عامة تخضع لموافقة وتصديق القائد العام.

- 3- مهام القيادة: أ. قيادة العمل العسكري. ب. وضع الخطط العسكرية اللازمة لقوى الثورة وحمايتها. ج. تصعيد العمل العسكري ضمن البرامج والخطط المعدة لذلك. د. البدء بإعادة تنظيم وتوحيد قوى الثورة على أساس وحدة التنظيم والتدريب والتسليح والإمداد والعمليات، كما يكون لها علم ونشيد وشعار وقسم واحد. هـ.

تطوير القوات المقاتلة وإمكانياتها بحيث تتلائم وطبيعة النضال الثوري في كل مرحلة. و. 1- وضع ميزانية واحدة لجميع قوى الثورة. 2- رصد مبلغ أولي من الصندوق القومي الفلسطيني للإنفاق على قوات الثورة على حساب الميزانية العامة. 3- وضع نظام مالي واحد لكل قوات الثورة. ز. إصدار كافة البلاغات العسكرية باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية. ح. إنشاء جهاز توجيه معنوي ومفوضين سياسيين على أساس الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي المرهلي وقرارات المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة. ط. تشكيل محكمة عسكرية وتسمية رئيس وأعضاء هذه المحكمة ووضع قانون خاص لها. ي. تشكيل كتائب عمالية مسلحة.

### ثانياً: جيش التحرير الفلسطيني:

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني قراراته السابقة والمتعلقة:

- 1- دعم وتطوير جيش التحرير الفلسطيني.
- 2- تحرير إرادة وقيادة هذا الجيش.
- 3- تمكين القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة حقوقها المشروعة على جيش التحرير الفلسطيني ممارسة تمكنها من تحريك قطعات هذا الجيش واستخدامها مما يخدم متطلبات المعركة.
- 4- يؤكد المجلس الوطني وجوب التزام قيادة جيش التحرير بالقوانين والأنظمة المرعية في الجيش سواء في حل التناقضات السائدة فيه أو في تنظيم العلاقة بين القيادة والقيادة السياسية الممثلة في اللجنة التنفيذية.
- 5- يخول المجلس الوطني اللجنة التنفيذية باتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجيش أو في منظمة التحرير.

### قرارات مختلفة

يقرر المجلس الوطني الفلسطيني الطلب من جميع الحكومات العربية أن تطلق حرية الفلسطينيين في تنقلهم وأن تزيل الحواجز التي تحول دون مساواتهم برعاياها في كافة المجالات، ويطلب من اللجنة التنفيذية للمنظمة أن تواصل مساعيها على جميع المستويات لبلوغ هذا الهدف.

إن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يطلب إلى الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث وجميع حركات التحرر في العالم وأحراره مزيداً من إدراك المخاطر المترتبة على الحركة الصهيونية وأداتها إسرائيل. يؤكد دائماً أنه يقف طرفاً مع جميع حركات التحرر الوطني في العالم ويؤكد تلاحم حركة المقاومة الفلسطينية ونضالها المشترك... وهو يحيي النضال الذي تخوضه جماهير الشعب العربي في عمان والخليج العربي من أجل تحقيق حريتها والحفاظ على عروبتها.

ويحيي النضال البطولي الذي تخوضه شعوب الهند الصينية، فيتنام، ولاوس، وكمبوديا ضد الإمبريالية الأمريكية وعملائها المحليين.

ويحيي صمود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ونضال شعب كوريا في وجه المؤامرات الإمبريالية. ويؤكد بكل قوة نضال الشعوب الأفريقية المكافحة من أجل الاستقلال والتحرر، وخاصة حركات التحرر في أرتيريا وأنجولا وموزامبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية، ويستنكر السياسة العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا، ويحيي الدول الاشتراكية التي تقف إلى جانب الثورة الفلسطينية وفي مقدمتها جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي، كما يحيي نضال شعوب أمريكا اللاتينية ضد الإمبريالية الأمريكية وقوى الاستغلال والطبقية.

## الخدمات الطبية

- 1- تأكيد قرار المجلس الوطني في دورته السادسة بأن تكون جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الجهة الوحيدة التي تقدم الخدمات الطبية لمقاتلينا وشعبنا، ويوقف إنشاء الأجهزة الطبية المنافسة إلا في حدود الوحدة العسكرية إذا لزم الأمر، ذلك على أن يكون العلاج على مستوى الإسعاف، ويتكفل الهلال الأحمر الفلسطيني بباقي مراتب الخدمة.
- 2- تأكيد خدمة العلم لمدة سنة لجميع أبناء المهن الطبية الفلسطينية وذلك بالتنسيق مع فروع جمعية الهلال والجمعية الطبية الفلسطينية.
- 3- اعتماد جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني المركز الوحيد لتلقي الإمدادات الطبية بشرية كانت أو مالية أو عينية، على أن لا ترسل أي بعثات لهذا الغرض من أي جهة غيرها.
- 4- التنسيق الكامل بين أجهزة المنظمة والهلال وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات وعدم السماح بتجاوزها من قبل أحد إلا في حدود اختصاصه.
- 5- الموافقة على إقرار ميزانية للهلال من الصندوق القومي الفلسطيني، على ضوء الميزانية والخطة وإمكانيات الصندوق.
- 6- يدفع كل مقاتل تأميناً صحياً قدره نصف دينار وتقوم منظمته بدفع نصف دينار آخر لتأمين العلاج الكامل لأسر المقاتلين.
- 7- إصدار قرار بأن يكون كل عامل فلسطيني في الخدمات الطبية عضواً في الجمعية الطبية الفلسطينية على أن يقوم فرع الجمعية مع مكتب المنظمة بتنفيذ ذلك حسب ظروف كل إقليم.

## قرارات شؤون الوطن المحتل

- أولاً: تشكل القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية قيادة واحدة تتولى المسؤوليات داخل الأرض المحتلة سياسياً وعسكرياً وتنظيماً واجتماعياً، كما تعمل على حماية أمن الثورة وذلك لتحقيق دعم الصمود واستمرار الثورة وتصعيدها.
- ثانياً: تعطى الأولوية لمتطلبات الثورة في الأرض المحتلة نضالية كانت أو اجتماعية.
- ثالثاً: الاهتمام بكافة أشكال لنضال الجماهيري جنباً إلى جنب مع النضال الثوري المسلح وصولاً لحرب التحرير الشعبية الشاملة.
- رابعاً: الاهتمام بالإعلام الموجه للأرض المحتلة مستهدفاً دعم الصمود ورفع المعنويات ورفض الحلول التصوفية والاستسلامية حتى التحرير الشامل.
- خامساً: العمل الدؤوب لتوفير مزيد من رعاية الثورة ودعمها في قطاع غزة، وتصعيدها في الضفة الغربية والأرض المحتلة عام 1948.
- سادساً: رعاية أسر الشهداء والمعتقلين والمسجونين والمبغدين والمتضررين رعاية مادية ومعنوية، وإثارة قضايا الوطن المحتل على الصعيدين العربي والدولي.
- سابعاً: تكليف اللجنة التنفيذية مع الجهات المختصة بدراسة القضايا الهامة التالية، ثم البتّ فيها بما يتمشى ومصالحة الثورة: أ- سياسة الجسور المفتوحة. ب- العمال العاملين في مؤسسات العدو. ج- العاملين في الإدارتين العسكريتين في الضفة الغربية وقطاع غزة. د- الطلاب الراغبين في استكمال دراساتهم الجامعية خارج الوطن المحتل.

ثامناً: تطوير ودعم دائرة شؤون الوطن المحتل بمنظمة التحرير الفلسطينية مادياً وإدارياً.

تاسعاً: مطالبة الدول العربية بالوفاء بالتزاماتها المقررة لدعم الصمود في مؤتمر القمة بالرباط.

### القرارات المالية

أخذ المجلس الوطني بعين الاعتبار الملاحظة الأولية التي أوردتها اللجنة المالية حول عدم قيام اللجنة التنفيذية بإعداد مشروع لموازنة منظمة التحرير الفلسطينية للعام 1972/71، علماً بأن أحكام الفقرة (د) من المادة 16 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية توكل إلى اللجنة التنفيذية مهام تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها.

وقد قرر المجلس ما يلي:

#### أ- في مجال الميزانية:

- العمل خلال السنة 1972/71 بميزانية عام 1969/68 وأحكامها، مع مراعاة النفقات الفعلية لعام 1971/70 ومبدأ ضغط النفقات.
- الإنفاق على قوات جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية في حدود الاعتمادات المرصودة في ميزانية عام 1969/68، وبموجب ميزانية تفصيلية تضعها قيادة جيش التحرير الفلسطيني وتقرها اللجنة التنفيذية.
- إذا دعت الحاجة إلى إقامة مشاريع تقتضيها مصلحة العمل، وسمحت موارد الصندوق القومي الفلسطيني بذلك، يجري الإنفاق على هذه المشاريع وفق ملاحق بميزانية عام 1972/71 يتم إقرارها في جلسة مشتركة لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية ورئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني ومديره العام، تعقد لهذا الغرض على أن لا يتجاوز مجموع ملاحق الميزانية المشار إليها نسبة 10% من الميزانية السنوية.
- تكليف اللجنة التنفيذية إجراء اتصالات عاجلة مع الحكومات العربية المنتجة للنفط لاقتطاع 1% من الزيادة في العائدات الناجمة عن فروق أسعار النفط بموجب اتفاقيين طهران وطرابلس، ورصدها لدعم كفاح الشعب الفلسطيني.
- يؤكد المجلس قراره السابق بتكليف اللجنة التنفيذية إجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومات العربية المعنية لكي تعمل على إصدار التشريعات لفرض ضريبة التحرير على أبناء الشعب العربي الفلسطيني المقيمين لديها. وتقديم التسهيلات اللازمة لقيام أجهزة المنظمة بأعمال الحماية الشعبية. وكذلك تكليف اللجنة التنفيذية باتخاذ كافة الخطوات والوسائل التي من شأنها أن تضمن أن يؤدي كل فلسطيني أينما وجد، ضريبة التحرير المترتبة عليه بصورة منتظمة ومستمرة.
- تشكل اللجنة التنفيذية - فور انتهاء أعمال المجلس الوطني - وقدماً ليطوف على الدول العربية لحثها على تحويل التزاماتها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تحويل الاستقطاعات المتركمة لديها من الفلسطينيين المقيمين فوق أراضيها.
- تكليف اللجنة التنفيذية باتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن تفويض الصندوق القومي الفلسطيني صرف الإعانات المقررة للاتحادات الفلسطينية على أربعة أقساط متساوية يدفع كل منها في مطلع الفصل.
- يطلب إلى اللجنة التنفيذية وجوب صرف معونات فورية للاتحادات المستجدة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تغطية نفقاتها الإعلامية والإنتاجية العاجلة. على أن تقوم في الوقت نفسه باعتماد ميزانيات محددة للاتحادات القائمة والاتحادات المستجدة في ضوء الميزانيات المحددة لها من قبل دائرة التنظيم

الشعبي في المنظمة. هذا على أن تكون المعونة الفورية بنسبة 25% من الميزانية التي تقرها اللجنة التنفيذية لكل اتحاد.

#### د- في مجال النفقات:

- 1- تكليف اللجنة التنفيذية بوجود ضغط النفقات في جميع مؤسسات المنظمة العسكرية والسياسية.
- 2- تكليف اللجنة التنفيذية معالجة موضوع موظفي إذاعة صوت فلسطين.

#### هـ في مجال الوحدة المالية:

التأكيد على اللجنة التنفيذية للعمل على تنفيذ ما ورد في برنامج العمل السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية... بحيث يكون الصندوق القومي الفلسطيني، هو صندوق الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية. وتوحيد مالية الثورة الفلسطينية (واردات ونفقات) ويعدل النظام المالي ليتلاءم والطبيعة الثورية للمعركة.

ويصرف على مقاتلي المنظمات من الجباية الشعبية الموحدة وما ينقص يتحمله الصندوق القومي، وذلك خلال مدة لا تزيد عن الشهرين من تاريخ الموافقة على القرار الذي تتخذه القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

#### و- في مجال دعم الجمعيات التي أسست بهدف خدمة الثورة:

- 1- تكليف اللجنة التنفيذية بأن تولي اهتماماً خاصاً بجمعية لأسر الشهداء ودعمها في جميع المجالات لتتمكن من متابعة واجبها في تقديم المساعدات المذكورة، وأن تحول إليها كافة التبرعات التي ترد إلى الصندوق القومي الفلسطيني باسم الشهداء منذ عام 1968. وأن تمنع الجباية باسم أسر الشهداء من أية جهة كانت غير الجمعية المذكورة، وتتولى هذه الجمعية الصرف على أسر جميع الشهداء.
- 2- الطلب إلى اللجنة التنفيذية تقديم المساعدة الممكنة إلى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

#### ز- في مجال تطوير الصندوق القومي ومراقبة السياسة المالية للمنظمة:

- 1- تكليف اللجنة التنفيذية عند إعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني أن تختار الأعضاء من ذوي الكفاءات القادرة على تنمية موارد الصندوق بما يكفل استمرار وديمومة تمويل الثورة الفلسطينية وعلى أن يكون 25% من أعضاء هذا المجلس (مجلس الإدارة) من المتفرغين.
- 2- يشكل المجلس الوطني من بين أعضائه (لجنة مراقبة مالية عليا) يختارها من ذوي الاختصاص، وتتولى مراقبة تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وضبط الإنفاق بما يتفق وثوروية المرحلة، على أن تقدم هذه اللجنة تقريراً خطياً للمجلس الوطني قبيل دورة انعقاده.

#### بيان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة

كان المجلس الوطني الفلسطيني قد شكل لجنة برئاسة رئيس المجلس لصياغة البيان الختامي لهذه الدورة، وفيما يلي نص هذا البيان: في ظروف بالغة الصعوبة، اتسع فيها نطاق التأمير على الثورة الفلسطينية، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة في القاهرة، في الفترة الواقعة ما بين 7-13 تموز 1971. وقد استمر أعضاء المجلس في مناقشة كل ما تتطلبه المرحلة الراهنة للثورة الفلسطينية. في الوقت الذي كانت فيه السلطة الأردنية تقوم بالاعتداء على رجالنا الأبطال في عجلون وجرش ومخيم غزة.

واتخذ المجلس إلى جانب المهمة التي كان يضطلع بها كافة الإجراءات المناسبة لمواجهة الموقف والتي أذيعت في حينها.

لقد تميزت الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني بميزات عديدة، مثلت خطوات متقدمة نحو الوحدة الوطنية أبرزها:

أولاً: عبر تشكيل المجلس الجديد عن تمثيله لقطاع أكثر شمولاً من المجالس التي سبقته. فقد شاركت فيه بلا استثناء كافة المنظمات الفدائية، واتسع فيه تمثيل المنظمات النقابية.

ثانياً: أكد المجلس صيغة الوحدة الوطنية التي سبق إقرارها في دورته الثامنة، واتخذ بشأنها قرارات عملية جديدة لتنفيذ وحدة قوات الثورة في كافة مجالات القيادة والتنظيم والتدريب والتسليح والأوامر القتالية. كما أقر إنشاء مجلس موحد للإعلام، ونظام موحد للجباية والإنفاق.

ثالثاً: وعلى أساس هذه المواقف والتجاوب الإجماعي معها، فقد تم انتخاب اللجنة التنفيذية كقيادة عليا للثورة الفلسطينية، اتسع فيها تمثيل المنظمات المقاتلة بصورة تضمن جماعية العمل، والبعد عن الانفراد، وبشكل يضمن مشاركة كافة القوى في مواجهة الظروف الخطيرة التي تهدد الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وقد كانت وقفة المجلس الأولى أمام الوضع الخطير الذي تواجهه الثورة في الأردن. وإزاء إصرار الحكم في الأردن على ضرب الثورة وإجهاضها، أدان المجلس سياسة القمع والإرهاب التي تمارسها السلطة الأردنية وما ينتج عنها من تعصب إقليمي ولما ولدته هذه السياسة من آثار سلبية خطيرة على الوحدة الوطنية في الساحة الأردنية الفلسطينية تؤدي عملياً إلى إضعاف وحدة الجماهير وإنكار حق الثورة في تمثيل الشعب الفلسطيني وتحقيق أمانه في تحرير أرضه المغتصبة. وأدان المجلس العقوبات المتوالية التي تضعها السلطة في الأردن أمام مسيرة الثوار في التوجه نحو أراضيهم المحتلة.. بما في ذلك الحصار الذي تفرضه على قواعد الثورة والتعرض لقوافل تموينها، والتصدي المسلح للرجال العائدين بعد تنفيذ العمليات العسكرية على أرضنا المحتلة.

كما أدان المجلس التجاهل المتكرر لحق الثورة الفلسطينية في ممارسة واجبها الأساسي والذي ضمنت بعض جوانبه اتفاقيات القاهرة وعمان. ويطالب المجلس بضرورة التقيد بهذه الاتفاقيات. كما يطالب الدول العربية الموقعة عليها باتخاذ المواقف التي تعهدت بها لضمان تنفيذ اتفاقيات القاهرة وعمان، وحجب المساعدات المالية عن السلطة الأردنية التي استمرت في تجاهل وعدم احترام هذه الاتفاقيات حتى تستخدم من أجل الهدف الذي خصصت من أجله وهو تحرير فلسطين ورد الهجمة الإمبريالية عن الأرض العربية. وقد رأى المجلس تدعيم الجهود المبذولة من قبل القوى الوطنية الأردنية لبناء جبهة وطنية متماسكة تعمل على دعم مسيرة الثورة الفلسطينية وحماتها ضد كل من يتآمر عليها.

إن الثورة الفلسطينية التي تجد نفسها ملزمة بالدفاع عن الحقوق الوطنية الراهنة لشعبنا في الأردن. وهي تهدف من جملة ما تهدف إليه إلى تدعيم وحدة الضفتين.. تؤكد من خلال مجلسها الوطني أن تدعيم هذه الوحدة لا يتم عن طريق ممارسات السلطة الأردنية التي تغذي النزعات الإقليمية والانفصالية. بل على أسس وطنية ديمقراطية تعزز التلاحم بين أبناء الشعب وتوحيد جهودهم من أجل التحرير.

ثم كانت وقفة المجلس الثانية أمام التسويات السياسية.. حيث ناقش اتساع نطاق الجهود المبذولة حالياً لتنفيذ التسوية، وخاصة ما تقوم به الإمبريالية الأمريكية من فرض نفسها على منطقة الشرق الأوسط، بخلق أوضاع خادعة تؤدي في الحقيقة إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وأكد المجلس موقفه المتمثل بالتمسك الدائم بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه عن طريق الكفاح المسلح، وجديد الرفض الحاسم لجميع الحلول الاستسلامية والمشاريع التي تتعرض للحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني بما في ذلك رفضه قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967.

وعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن إرادة الشعب الفلسطيني وإصراره على مواصلة نضاله المسلح حتى يحقق كامل أهدافه الوطنية بالرغم من شراسة الهجمة التأميرية التي تتعرض لها الثورة الفلسطينية.

والثورة الفلسطينية وهي تتابع نضالها وتقدم التضحيات، تتطلع دائماً إلى الجماهير العربية وقواها الوطنية وإلى حركات التحرر الوطني في العالم كي تقوم بواجبها في معركة تعتبر من أشرس المعارك التي يخوضها شعب مسالم ضد الصهيونية والقوى الإمبريالية وعملائها في المنطقة العربية.

عاشت الثورة الفلسطينية... عاشت فلسطين حرة عربية... وعاش نضال شعبنا العربي من أجل تحريرها.

\* \* \*

## الدورة العاشرة، استثنائية، القاهرة، 1972/4/6

بناءً على قرار اللجنة التنفيذية في جلستها المنعقدة بتاريخ 1972/2/19، تقرر دعوة المجلس الوطني لعقد دورة استثنائية يرافقه مؤتمر شعبي فلسطيني استثنائي بتاريخ 1972/4/6:

أولاً - العضوية:

- 1- اتحاد العمال: تم استبدال الأخوة: ابراهيم بلعوس، غالب عويس، عيسى محمد، أحمد أبو عودة، بالأخوة التالية أسماؤهم: محمد أبو الليل، موسى محمد جياب، موسى أبو حطب، عوني بطاش.
- 2- اتحاد الطلاب: تم استبدال الأخوة أمين الهندي، أحمد صخر بسيسو، يونس جميل الشريف، بالأخوة التالية أسماؤهم: لمعي قمبرجي، نبيل قليلات، زهدي القدوة.
- 3- جيش التحرير الفلسطيني: وبخروج ثلاثة من ممثلي جيش التحرير الفلسطيني من المجلس الوطني أضيف كل من السادة: العميد مصباح البدري، الرائد طارق الخضراء، الرائد فرح مراد.
- 4- اتحاد المعلمين الفلسطينيين: تم استبدال الأخت هدى عبد الهادي، بالأخ عطوة البيوك.

ثانياً: قرر المجلس الوطني الموافقة على توصيات لجنة الوحدة الوطنية للمؤتمر الشعبي الفلسطيني، كما قرر الموافقة على:

أ - تشكيل لجنة المتابعة كما وردت من المؤتمر الشعبي وهم السادة:

- 1- خالد الفاهوم "رئيساً"، 2- بلال الحسن، 3- إبراهيم بكر، 4- مجدي أبو رمضان، 5- د. نبيل شعت، 6- عبد المحسن قطان، 7- هاني القدومي، 8- عمر العقاد، 9- محمد زهدي النشاشيبي، 10- د. صلاح الدباغ، 11- د. أحمد الدجاني، 12- عبد العزيز الوجيه، 13- د. سعيد حمود، 14- محمد بصل، 15- عبد الله الحوراني، 16- د. عبد الوهاب الكيالي، 17- رئيس عمال فلسطين، 18- رئيس اتحاد طلاب فلسطين، 19- رئيس اتحاد الحقوقيين، 20- رئيس اتحاد المعلمين، 21- رئيسة اتحاد المرأة، 22- أنيس القاسم.

ب - توسيع المجلس الوطني الفلسطيني على أن يخصص 50% من الأعضاء الجدد إلى الاتحادات وعهد بمهمة التوسع إلى لجنة تحضيرية مكونة من رئيس المجلس واللجنة التنفيذية.

ج - تأجيل موعد انعقاد دورة المجلس الوطني العادية من 1972/7/1 إلى موعد أقصاه ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ، عهد إلى رئيس المجلس واللجنة التنفيذية بتحديد الموعد.

ثالثاً: أما بشأن توصيات المؤتمر الشعبي الفلسطيني المتعلقة بالجبهة العربية المشاركة والتوصيات السياسية. قد قرر المجلس الوطني إحالتها مع ملاحظات الأعضاء عليها إلى اللجنة التنفيذية لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

اكتفى المجلس الوطني بالبيان العام الشامل الصادر عن المؤتمر الشعبي الفلسطيني.

**توصيات لجنة الوحدة الوطنية:**

إن لجنة الوحدة الوطنية المنبثقة عن المؤتمر الشعبي الفلسطيني التي اجتمعت يومي 8 و 9/4/1972 برئاسة الدكتور يوسف صايغ، إيماناً منها بأن الظروف الراهنة والخطيرة التي تمر بها القضية الفلسطينية تحتم، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة الوصول إلى صيغة متقدمة للوحدة الوطنية الفلسطينية يبدأ تنفيذها فوراً وعلى مراحل.

وبعد أن ناقشت اللجنة موضوع الوحدة الوطنية مناقشة مستفيضة تعرب عن أسفها واستيائها من عدم تنفيذ معظم قرارات المجالس الوطنية السابقة المتعلقة بالوحدة الوطنية ومن عدم تحقيق أية خطوات فعالة في هذا المجال.

وبالنظر إلى ما لمستته من توجه جدي ومخلص لتحقيق الوحدة الوطنية لدى جميع المشاركين في أعمالها، ومن تأكيدات حازمة من ممثلي المنظمات الفلسطينية المقاتلة على التزامها بتحقيق خطوات جدية وفورية عن طريق الوحدة الوطنية.

### توصي بما يلي:

أولاً- اعتبار الخطوط الأساسية التي تضمنها مشروع البرنامج التنظيمي لتوحيد فصائل الثورة الفلسطينية الذي أعده مركز التخطيط، والذي انطلق من البرنامج السياسي والتنظيمي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني الثامن وأكد المجلس الوطني التاسع، أساس لوضع برنامج عملي ومرحلي لتحقيق وحدة فصائل الثورة وقوى الشعب الفلسطيني (منظمات الجماهيرية وشخصياته الوطنية) في منظمة التحرير الفلسطينية وفق الأسس التالية على أن لا يتعارض هذا البرنامج مع الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

- أ- تشكيل الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني على أسس جبهوية.
- ب- توحيد جميع القوات المسلحة لفصائل الثورة الفلسطينية الفدائية وشبه النظامية والنظامية والأجهزة والنشاطات المرتبطة بها، في مؤسسة عسكرية واحدة، وكذلك قوات الميليشيا تحت قيادة واحدة بصلاحيات مخولة. ولا يحق تشكيل أية قوات، عسكرية نظامية أو غير نظامية خارج نطاق إشراف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- ت- يتم التوحيد الكامل لجميع مصادر الجباية وجميع مجالات الصرف ضمن الصندوق القومي الفلسطيني وتحت إشرافه على أن تعدل اللجنة التنفيذية اللوائح المالية للصندوق القومي بحيث تكفل الانسجام مع متطلبات العمل الثوري الفلسطيني.
- ث- يتم توحيد أجهزة الإعلام ووسائله لدى فصائل الثورة الفلسطينية في جهاز مركزي واحد ووسائل موحدة على أساس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- ج- يتم توحيد جميع أجهزة العلاقات الخارجية لمختلف المنظمات وتكون الجهة المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية هي المسؤولة عن العلاقات الخارجية للثورة الفلسطينية بما في ذلك التمثيل السياسي في البلاد العربية والصديقة والأجنبية.
- ح- تشكيل اللجنة التنفيذية لجنة لدراسة الأوضاع التنظيمية في الوطن المحتل والأردن لوضع الصيغة الملائمة للتوحيد ضمن الظروف النضالية والأمنية.
- خ- يحتفظ كل فصيل باستقلاله الأيديولوجي والتنظيمي الداخلي ضمن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً: تعلن فصائل المقاومة فوراً الوحدة الوطنية وفق الأسس العاملة الواردة أعلاه، ويكلف المجلس الوطني اللجنة التنفيذية بوضع التفاصيل العملية لتنفيذ هذه الأسس ضمن برنامج زمني محدد على أن تتحقق المراحل الأساسية من هذا البرنامج خلال فترة الثلاثة أشهر يُصار على إثرها إلى تقديم تقرير بذلك إلى المجلس الوطني في دورته العادية القادمة لتحاسب على ضوئه.

ثالثاً: تطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تكون أكثر قدرة على تحقيق الوحدة الوطنية وعلى تنفيذ مهمات المرحلة القادمة.

رابعاً: تشكيل لجنة تحضيرية بالاشتراك مع اللجنة التنفيذية لتوسيع المجلس الوطني.

خامساً: ينتخب المؤتمر الشعبي الفلسطيني من بين أعضائه لجنة لمتابعة تنفيذ القرارات الوحودية.

سادساً: تكلف اللجنة التنفيذية مرحلياً بالإشراف على تنفيذ هذه المقررات ابتداءً من 1972/5/1 على أن يستكمل التنفيذ قبل انعقاد المجلس الوطني الموسع في تموز/ يوليو 1972.

سابعاً: يتم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة كقيادة للعمل الفلسطيني الموحد من المجلس الوطني في دورة تموز/ يوليو 1972.

### توصيات اللجنة السياسية

#### البرنامج السياسي كما قدمته اللجنة السياسية إلى المؤتمر الشعبي الفلسطيني:

هناك أزمة عامة تأخذ بخناق الأمة العربية في الوطن العربي الكبير، حيث تهجم الإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية بمخطط واسع تستهدف به أحكام الطرق حول حركة التحرير الوطني العربي والإجهاز عليها.

لقد بدأت المرحلة الراهنة من الأزمة بالهجمة الإمبريالية الصهيونية في حزيران 1967، واستطاعت الإمبريالية والصهيونية تحقيق نصر في هذه الهجمة على ثلاثة أنظمة عربية في الأقطار العربية المحيطة بالكيان الصهيوني.

وعبر عديد من المناورات والمؤامرات تحت لافتات ما يسمى بالحلول السلمية والتسويات الجزئية استطاع الإمبرياليون والصهيونيون بمساعدة نشطة من قوى انهزامية عربية لها علاقاتها القوية، اقتصادياً، وفكرياً، وسياسياً بالإمبرياليين، أن توجه ضربات متتالية للقوى العربية المعادية للإمبريالية والصهيونية، وفي مقدمتها الثورة الوطنية الفلسطينية المسلحة، وغيرها من فصائل النضال الوطني العربي، وحيثما تلقت القوى الوطنية العربية تلك الضربات، كان الوجه المقابل دائماً هو المزيد من التوجه نحو الغرب، ونحو الإمبريالية الأمريكية بشكل خاص.

وفي بؤرة أزمة النضال العربي نجد الشعب العربي الفلسطيني وقضيته الوطنية يواجه المؤامرات تلو المؤامرات من أجل تصفية وجوده الوطني الموحد، وتصفية قضيته الوطنية تصفية كاملة. ويبيد الإمبرياليون، والصهاينة، وأشياعهم من العرب اهتماماً نشطاً بتصفية الوجود الموحد للشعب الفلسطيني ولقضيته الوطنية عبر مشروعات تأمرية مثل مشروع ألون، ومشروع الدولة الفلسطينية التابعة، ومشروع حسين - ألون ومخطط الانتخابات البلدية في الضفة الغربية ومشاريع الاستيطان والضم والتهويد ومحاولات الاستيعاب والتدوير للشعب الفلسطيني في المجتمعات التي يعيش فيها في الشتات.

إن القضاء على الوجود الوطني الموحد للشعب الفلسطيني وعلى قضيته الوطنية يعني بالنسبة للإمبرياليين والصهاينة وإشياعهم من العرب تصفية بؤرة نضاله طوال أكثر من عشرين عاماً، ويمكن أن تظل مركزاً للإشعاع النضالي والثوري في منطقة يريد الإمبرياليون والصهاينة أن يفرضوا عليها سيطرتهم الكاملة. وفي القلب من بؤرة هذه الأزمة العامة نجد الثورة الوطنية الفلسطينية المسلحة تواجه سؤالاً مصيرياً حول أن تكون أو لا تكون. إن الإمبرياليين والصهيونيين يلاحقون مواقع الثورة بهجماتهم، وتلقى هذه الهجمات الإمبريالية

والصهيونية دعماً مباشراً من القوى العربية المعادية للثورة وعلى رأسها النظام العميل في الأردن، ومما لا ريب فيه ان الضغوط والقيود الرسمية العربية على الثورة، والانشقاقات المغامرة، والتشردم الذي لا يعبر إلا عن اليأس وفقدان الاتجاه، كل ذلك من الناحية الموضوعية يوفر مناخاً مواتياً للهجمات الإمبريالية والصهيونية واليمينية على الثورة.

وفي الإطار العام للضرورة فإن أركاناً مختلفة من الوطن العربي بدأت تشهد تحركات جماهيرية شجاعة تسد الطريق على الاتجاهات الانهزامية والاستسلامية، وترفع عالياً راية الرفض للمناورات الإمبريالية والصهيونية التي تتخذ صورة مشاريع التسوية السياسية شاملة كانت أو جزئية، وتشير بقوة إلى الطريق الوحيد الصحيح، طريق الكفاح المسلح، طريق الجماهير المنظمة، المسلحة، طريق رفض الارتباط بالمعسكر الإمبريالي، ورفض مشروعاته التأميرية، طريق الالتحام بالثورة المسلحة الفلسطينية. وفي بؤرة الأزمة نجد شعبنا الفلسطيني يتحرك بتصميم وثبات دفاعاً عن وجوده الوطني الموحد، وعن حقه في تحرير وطنه كاملاً، ونجد جماهيرنا في الوطن المحتل، تتحرك ببسالة وجرأة في تحد لقوات الاحتلال العنصرية لإحباط مشروع حسين - آلون لتصفية الشعب والقضية. وفي القلب من بؤرة الأزمة، فإن قواعد الثورة، ومقاتليها، ومنظماتها الجماهيرية تدفع بقوة، وبحسم تجاه الوحدة الوطنية، كمنطلق أساسي لشن هجوم مضاد وكسر طوق الأزمة الخانق.

إن تحرك جماهيرنا العربية، وتحرك جماهير شعبنا وخاصة في الوطن المحتل والتوجه القوي نحو الوحدة الوطنية في صفوف الثورة، والعطف والدعم العالميين اللذين يتمتع بهما نضالنا التحرري، كل ذلك يوفر الشروط الموضوعية لمبادرة ناجحة تخرج الثورة وتخرج شعبنا، وتخرج نضال أمتنا من تلك الأزمة العامة.

إن فصائل الثورة الفلسطينية المسلحة، والقوى الوطنية المجتمعة في المؤتمر الشعبي الفلسطيني التزاماً منها بمسئوليتها التاريخية إزاء شعبنا وقضيته العادلة في تحرير وطنه من الاغتصاب الصهيوني - الإمبريالي. ووفاء منها لأمتنا العربية التي لا نجاح لقضيتنا إلا في إطار الانتصار العام لنضالها الوطني التحرري، والذي يعتبر نضالنا الوطني فصيلة صدام طليعية ضد عدوها الرئيسي، الصهيوني - الإمبريالي.

وتطلعاً منها إلى أن تكون عند حسن ظن أصدقاء نضال شعبنا وأمتنا في العالم كله.. واستناداً إلى منجزات غير هينة، حققها نضالنا، ورغم كل النكسات، وعلى رأسها تجسيد الوجود الموحد لشعبنا، وتعميق الروابط المصيرية بينه وبين النضال العربي التحرري العام، وغرس تقاليد حرب الشعب الطويلة الأمد كطريق لا طريق سواه للتحرير. وإدراكاً منها لسلبات كثيرة شابت عملها السابق، لعل أبرزها عدم التوجه الجدي لإنجاز الوحدة الوطنية، والتقليل - في الممارسة - من ضرورة الالتحام بالجماهير العربية وطلائع نضالها الوطني، والمبالغة أحياناً في تقدير دور الأنظمة العربية، وفوق كل ذلك، وسبباً له، عدم التقيد ببرنامج عملي، وواقعي، واضح لنضالنا السياسي والعسكري.. وتصميماً منها على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية بروح المبادرة الثورية، وبروح الهجوم الثوري.. فإنها تعلن لمقاتليها ومواطنيها وجماهير أمتنا، ولأصدقاء نضالنا في العالم كله اتفاقاً على توحيد صفوفها ونضالها وأهدافها، وأساليب عملها في جبهة وطنية فلسطينية متحدة هي منظمة التحرير الفلسطينية، التزاماً بالميثاق الوطني الفلسطيني، وفي برنامج نضالي لهذه المنظمة، وفي لائحة داخلية تنظم أساليب النضال والعلاقات النضالية لكل أطراف هذه المنظمة.

وتقديراً لكثير من سلبات محاولات الوحدة الوطنية السابقة، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تطرح كل مكوناتها على القواعد السياسية والعسكرية والجماهيرية والنقابية للثورة، وعلى جماهير أمتنا العربية، وعلى كل أصدقاء نضالنا التحرري، حتى يكون الالتزام بها من جانب الأطراف المتحدة داخل إطار منظمة التحرير التزاماً

مسؤولاً أمام القواعد وأمام الجماهير، وحتى لا يكون ثمة انحراف أو تخلٍ عنها، أو خلاف حولها إلا وتكون القواعد والجماهير طرفاً فيه وحكماً عليه.

### إن منظمة التحرير الفلسطينية ستركز نضالها حول أربعة محاور استراتيجية رئيسية:

- 1- مواصلة تعبئة وتنظيم كل طاقات شعبنا داخل الوطن وخارجه في حرب شعبية طويلة المدى من أجل التحرير الشامل وإقامة المجتمع والدولة الديمقراطيّين.
- 2- لحم نضال شعبنا بنضال الشعب الأردني الشقيق في جبهة تحرير فلسطينية - أردنية تقوم إلى جانب مهامها على الساحة الفلسطينية بالنضال لتحرير الأردن من النظام الملكي العميل وإقامة حكم وطني ديمقراطي قاعدة مؤخرة قوية لجبهة النضال على الساحة الفلسطينية.
- 3- ربط النضال الفلسطيني، والفلسطيني - الأردني بالنضال العربي العام من خلال جبهة لكل القوى الوطنية والتقدمية المعادية للإمبريالية والصهيونية والاستعمار الجديد.
- 4- التفاعل مع حركة النضال العالمية ضد الإمبريالية والصهيونية، من أجل التحرر الوطني.

### أولاً - إن منظمة التحرير الفلسطينية تحدد مهامها على الساحة الفلسطينية فيما يلي:

- 1- مواصلة النضال لتحرير كامل تراب الوطن الفلسطيني وإقامة المجتمع الديمقراطي الفلسطيني الذي يتوفر فيه حق العمل والحياة الكريمة لكل المواطنين، وتتوفر فيه الضمانات لمصالح كل الفئات الاجتماعية التي شاركت في الثورة أو ساندتها، أو حتى اكتفت بالعطف عليها دون أن تتعاون مع العدو أو تسهل له مهمته في احتلال أراضينا وقمع مواطنينا، ودون أن تمثل هذه المصالح استغلالاً أو عدواناً على مصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير العاملة، أو تشكل قيداً على تنمية ورفع مستواها المعيشي والحضاري.. كما تتوفر في هذا المجتمع حرية الرأي، والتعبير، والاجتماع، والتظاهر، والإضراب، وتشكيل المؤسسات السياسية والنقابية الوطنية، وحرية ممارسة العقيدة لكل الأديان.. بحيث يكون هذا المجتمع الفلسطيني الديمقراطي جزءاً من المجتمع الديمقراطي العربي الشامل.
- 2- النضال ضد كل مشروعات التسوية التي تستهدف تصفية قضية شعبنا في تحرير وطنه، أو مسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية، على جزء من أرض فلسطين.
- 3- تعزيز روابط الوحدة الوطنية بين جماهير مواطنينا في الأرض المحتلة عام 1948 وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وفي خارج الوطن المحتل.
- 4- مقاومة سياسة تفرغ الأرض المحتلة من سكانها العرب واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإحباط محاولات إفراغ الأرض المحتلة من الطلاب الجامعيين الذين يسافروا للدراسة في الخارج والتصدي بالعنف لبناء المستوطنات وتهويد أجزاء من الوطن المحتل.
- 5- تعبئة الجماهير في الضفة وفي القطاع وتسليحها للدفاع عن أراضيها التي يحاول العدو انتزاعها.
- 6- العناية بتنظيم الجماهير في مؤسسات نقابية للدفاع عن مصالحها اليومية، ومساعدة هذه المؤسسات على مقاومة محاولات الهستدروت لاجتذاب العمال العرب لعضويته، وتعزيز ودعم اتحادات عمال فلسطين والأردن لتحقيق هذا الهدف ومقاومة محاولات بعض الأحزاب الصهيونية لإقامة فروع عربية لها في الأرض المحتلة.
- 7- دعم صمود العمال الذين يعملون في أراض ومؤسسات عربية وتوفير الضمانات لحمايتهم من اغراءات العمل في مشاريع العدو، وتشجيع وتنمية مشاريع إنتاجية وطنية لاستيعاب العمال الذين يستخدمهم العدو، ومقاومة محاولات العدو للاستيلاء على المشاريع الإنتاجية الوطنية أو تحطيمها.

- 8- دعم جماهير الفلاحين وتنمية المؤسسات الاقتصادية والثقافية الوطنية القائمة حالياً في الوطن المحتل لتثبيت المواطنين في الأرض، ووقف تيار النزوح عنها ومقاومة الغزو الاقتصادي والثقافي الصهيوني.
- 9- إن دعم صمود شعبنا في الأرض المحتلة الذي هو مسؤولية فلسطينية عربية مشتركة يحتم على الدول العربية الوفاء بالتزاماتها المقررة في مؤتمر الخرطوم بدفع المبالغ المخصصة لهذا الغرض.
- 10- العناية بأوضاع مواطنينا في الأرض المحتلة عام 1948 ودعم نضالهم من أجل الحفاظ على هويتهم الوطنية والعربية وتبن قضاياهم، ومساعدتهم على الالتحاق بالنضال التحرري.
- 11- العناية بمصالح جماهير شعبنا العاملة في مختلف أنحاء الوطن العربي والعمل على الحصول لها على حقوق اقتصادية وقانونية متكافئة مع مواطني المجتمعات العربية طالما أنها توظف طاقتهم الإنتاجية عملاً أو فكراً في خدمة تلك المجتمعات. وخاصة فيما يتعلق بحق العمل، والمكافآت، والتعويضات، وحرية العمل السياسي والثقافي وحرية السفر والتنقل ضمن المحافظة على شخصياتها الفلسطينية.
- 12- مساواة المرأة مع الرجل في الساحة الفلسطينية واعطائها العناية ذاتها التي توفر للرجل اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً واشراكها في كل مجال نضالي.
- 13- العناية بأوضاع مواطنينا في المخيمات، والعمل على ترقيتها اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وتدريبهم على الإدارة الذاتية لشؤونهم من خلال لجان شعبية منتخبة تقوم إلى جانب أجهزة منظمة التحرير برعاية شؤون المخيمات.
- 14- اعتبار كل متعاون مع العدو، أو مشارك له في جريمة ضد الشعب والوطن، أو متهاون في حقوق الشعب والوطن هدفاً، بشخصه، وبممتلكاته، مالا، أو عقاراً، أو أرضاً، من أهداف الثورة.
- 15- العناية بأوضاع جماهيرنا في المهاجر الأجنبية، والعمل على ربط هذه الجماهير بقضيتنا وبثورتنا.
- 16- تتشكل منظمة التحرير الفلسطينية من كل فصائل الثورة السياسية والعسكرية، ومن المنظمات الفلسطينية الجماهيرية، نقابية، أو ثقافية، وباب العضوية في تشكيلاتها مفتوح لكل الفئات والشخصيات الوطنية.
- 17- تقوم على توجيه نشاطات منظمة التحرير قيادة مؤقتة سياسية وعسكرية تتشكل بالاتفاق بين الفصائل المكونة للمنظمة، وتقوم من بين مهامها الأساسية بالإعداد لمؤتمر عام للمنظمة يكون هو السلطة العليا فيها، وينتخب لجنتها المركزية، ويعتمد استراتيجيتها وبرامجها للنضال التحرري، ولائحتها المنظمة لعلاقاتها الداخلية والخارجية (راجع الجانب التنظيمي اللاحق).
- 18- تقوم القيادة المؤقتة بالإشراف على توحيد ودمج الأجهزة الوظيفية للثورة طبقاً لبرنامج زمني تتفق عليه الأطراف المشاركة في المنظمة (راجع الجانب التنظيمي).
- 19- تمارس منظمة التحرير علاقاتها الرسمية العربية في اتجاه رعاية مصالح المواطنين الفلسطينيين في الوطن العربي، والتعبير عن الإرادة السياسية للشعب الفلسطيني، وتظل منظمة التحرير الفلسطينية هي القيادة السياسية العليا للشعب الفلسطيني، وهي وحدها الناطقة باسمه في كل القضايا المصيرية، وهي وحدها، ومن خلال أجهزتها النضالية المسؤولة عن كل ما يتعلق بحق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني.

### ثانياً: في الساحة الفلسطينية - الأردنية:

إن السياسات التي ينتهجها نظام الحكم الحالي في عمان لا تهدد بتسليم الضفة الغربية والقدس رسمياً للعدو، وهي لا تحمل المخاطر لقضية الوجود الوطني الفلسطيني الموحد، ولقضية التحرير الوطنية الفلسطينية فحسب، ولكنها بالإضافة إلى ذلك تهدد بوضع الضفة الشرقية عملياً تحت الوصاية والحماية الإسرائيلية سياسياً، واقتصادياً وعسكرياً.

كما أن تغلغل النفوذ الإمبريالي الأمريكي، والألماني الغربي، مضافاً إلى النفوذ البريطاني التقليدي، وذلك من خلال المعونة المشروطة، وفتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأمريكية والألمانية الغربية، كل ذلك يحول شرق الأردن إلى مستعمرة أمريكية - ألمانية غربية - إسرائيلية.

والسياسات الداخلية للنظام العميل في عمان القائمة على قمع الجماهير الأردنية الفلسطينية تمكن الزحف الاستعماري الجديد، الأمريكي والألماني الغربي من تثبيت أقدامه، ونهب موارد الأردن، واستغلال قوة عمل الجماهير، وتعطيل نمو الاقتصاد الوطني، كما تؤدي إلى الإفكار المتزايد للجماهير الأردنية - الفلسطينية، وخلق فئة منتفعة تحول الأردن إلى قاعدة خلفية للقاعدة الإمبريالية - الصهيونية في الوطن الفلسطيني المحتل، ولكي تعمل القاعدتان معاً في خدمة المخططات الإمبريالية المعادية للثورة الوطنية العربية.

إن هجمة أيلول وما تلاها من عمليات تصفية في جرش وعجلون والتي كانت تجسداً دموياً للتأمر الإمبريالي ضد حركة التحرر الوطني العربية، تؤكد أن هجمة النظام في عمان على المقاومة الفلسطينية، كانت بداية هجمة شرسة على الشعب الأردني، وبداية دور يلعبه الحكم الهاشمي ضد الدول العربية الأخرى.

وبرغم أن المقاومة قد أخرجت من قواعدها في الأردن فإن 45% من ميزانية الأردن تنفق على أغراض الأمن، أي لتعزيز أجهزة ووسائل قمع الجماهير، التي سرعان ما بدأ النظام يكشر عن أنيابه، فلقد حُل اتحاد نقابات العمال في الأردن، وفرض النظام قانون عمل معدل فاشستي يلغي بنصوص صريحة حتى المكاسب الجزئية التي تضمنها القانون السابق، ويضع الحركة العمالية والنقابية تحت وصاية الدولة وأجهزة الأمن، كما زيدت الضرائب على صغار الفلاحين، وبدأت السلطات في اتخاذ إجراءات تعسفية في تحصيلها، وفُرضت ضرائب جديدة على المعاملات، كما فُرضت ضرائب غير مباشرة في شكل رفع الرسوم الجمركية على كثير من الواردات مما أدى إلى ارتفاع جنوني في الأسعار وفي النفقات المعيشية، وحظرت الأحزاب الوطنية والتقدمية وفرض بدلاً منها حزب واحد هو ما يسمى بالاتحاد الوطني. السلطة المطلقة فيه للملك سياسياً وتنظيمياً وفرضت قيود مكارثية على حرية الضمير وأصبح ثمن الحصول على وظيفة في جهاز الدولة هو نشر استنكار من طالب الوظيفة في الصحف لما يسمى بالأفكار والأحزاب الهدامة والتخريبية، وعطلت الصحف الوطنية، والمنابر الثقافية الوطنية، وانهالت أموال الدعم على الصحف العميلة والمأجورة، وحلت الاتحادات الوطنية للطلاب، وفرضت بدلاً منها اتحادات بوليسية، واتسعت عمليات إتلاف الضمان بارهاب المواطنين أو شرائهم لإشاعة التجسس والعمالة لأجهزة الأمن، كما فتح النظام أبواب سجونه ومعتقلاته للمناضلين الوطنيين من الشعبين. إن اللقاءات والاتفاقات السرية والتي سمح العدو نفسه بإعلانها بين الملك ورجاله وبين العدو والتي كان أهمها لقاء وادي عربة بعد أيلول 1970 بين الملك وبيجال آلون نائب رئيسة وزراء العدو تؤكد أن هجمة أيلول على المقاومة كانت أيضاً بداية مؤامرة بين الملك وبين العدو على معركة التحرير العربية. وإذا كان النظام الهاشمي يعتدي على قوات المواطنين الأردنيين والفلسطينيين لتعزيز جهاز القمع الموجه ضدها، فإن المعونات الأمريكية تنفق على إعادة بناء الجيش الأردني لكي يوجه ضد سوريا والعراق كما اعترفت بذلك مجلة الجيش الأمريكية في كانون الثاني 1972. إن هجمة أيلول على المقاومة كانت أيضاً بداية دور يلعبه النظام الهاشمي ضد الأقطار العربية المجاورة بهدف فرض السيطرة الإمبريالية عليها. إن الإفكار والقهر اللذين يعانیهما الشعب الأردني والفلسطيني على أيدي نظام الملك حسين في الضفة الشرقية هما بنفس درجة الإفكار والقهر اللذين يعاني منهما الشعب في الضفة الغربية وبقية الوطن المحتل على أيدي المحتلين الصهيونيين، حيث إلى جانب الإرهاب تعاني جماهير الضفة الغربية من الغزو الاقتصادي الصهيوني الذي يحطم المشاريع الاقتصادية الوطنية ويدمر الزراعة والتجارة المحليتين وحيث ينتزع المحتلون أراضي الفلاحين وحيث الأسعار في ارتفاع مستمر. كذلك يمد المحتلون أصابع غزوهم الثقافي إلى المؤسسات التعليمية

والثقافية في الضفة الغربية. إن الجسور المفتوحة بين الضفة الغربية والشرقية تهدد أيضاً بغزو اقتصادي وتجاري لا يمكن أن تصمد أمامه المشروعات الإنتاجية والتجارية للمنتجين والتجار المتوسطين، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك العبء الذي سيواجه هؤلاء من جراء الهجمة الاقتصادية الأمريكية والألمانية الغربية. إن كثرة الأموال المتداولة في مثل هذه الظروف ليست ابداً وليد رفاه، وإنما هي أعراض للتضخم النقدي المقرون بارتفاع تكاليف المعيشية وانخفاض المداخل الفعلية للمواطنين. هذا إلى جانب أن مصدر الأموال المتداولة هو قطاع ضيق من المجتمع يرتبط برؤوس الأموال الإمبريالية وبالنظام العميل.

إن النضال للإطاحة بالنظام العميل في الأردن بحكم كونه خط دفاعي أمامي عن الدولة الصهيونية وعلى ارتباط عضوي معها أصبح ضرورة ملحة على نفس مستوى مواصلة النضال ضد الاحتلال الصهيوني. إن المصالح الحيوية المشتركة لشعبنا الفلسطيني - الأردني، وطنية كانت، أو اقتصادية، أو ثقافية وحضارية مضافاً إلى ذلك أن 40 في المائة من شعبنا الفلسطيني يقيم منذ زمن في شرق الأردن، ويمثل 60% من مجموع سكان الضفة الشرقية، ويُسهم إسهاماً رئيسياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها.. كل ذلك يتطلب تلاحم ودمج نضال الشعبين في جبهة تحرير وطنية أردنية - فلسطينية.

1 - إن هذه الجبهة مطالبة بتوجيه نضال الشعبين نحو الأهداف الاستراتيجية التالية:

- أ- الإطاحة بالنظام العميل في الأردن، وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين والأردن تؤمن صون السيادة الوطنية للشعبين، وتؤمن التطور الوطني المشترك لهما اقتصادياً واجتماعياً، وحضارياً وتعزيز علاقات الأخوة والمساواة بين الشعبين عن طريق وضع موارد كل من الإقليمين بشرياً واقتصادياً وحضارياً في خدمة نمو الإقليم الآخر.
- ب- لحم نضال الشعبين الفلسطيني والأردني بنضال الأمة العربية من أجل التحرر وضد المشاريع الإمبريالية لفرض حلول وأوضاع استسلامية على الوطن العربي، ولتصفية كل أشكال الوجود الإمبريالي، الاقتصادية، والعسكرية والثقافية وكل القوى المرتبطة بها والتي تقوم بدور الوسيط لتسلسل سياسات الاستعمار الجديد.

2- وعلى مستوى المهام المباشرة فإن هذه الجبهة مطالبة بتوجيه النضال الشعبي على الساحة الأردنية من أجل:

- أ - تعبئة وتنظيم الجماهير من أجل الإطاحة بالنظام الهاشمي في الأردن بكل وسائل النضال العسكري والسياسية الجماهيرية.
- ب- إشراك الشعب الأردني في الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني باعتبار ذلك حقاً وطنياً وقومياً، وباعتبار ذلك ضرورة لحماية شرق الأردن ذاته.
- ج- النضال من أجل إطلاق الحريات السياسية والنقابية، ورفع الحظر عن الأحزاب الوطنية والتقدمية، وتشكيل النقابات والاتحادات المهنية والطلابية بحرية ودون تدخل السلطات، والإفراج عن المناضلين المعتقلين والمسجونين، وإطلاق حرية التعبير والاجتماع والتظاهر والإضراب، وإلغاء كل القوانين التي تشكل قيداً على حريات الجماهير، وإلغاء قانون عقد العمل المعدل والمطالبية بإعادة المكتسبات التي انتزعتها العمال طوال السنوات الثلاث الماضية، وإلغاء قرار حل اتحاد نقابات العمال في الأردن. إن منظمة التحرير والجبهة الوطنية الفلسطينية - الأردنية مطالبتان بدعم اتحاد نقابات العمال في الأردن سياسياً ومادياً.
- د- حرية الثورة الفلسطينية في العمل السياسي في الأردن، وإقامة قواعد انطلاقها العسكرية على أرضه.

هـ- إلغاء كل القوانين والاتفاقيات التي تسمح بتغلغل رؤوس الأموال الإمبريالية وتمكن الاستعمار الجديد في الأردن.

و- توجيه موارد الدولة نحو تنمية الاقتصاد الوطني على مستوى الصناعة والتجارة والزراعة، وحماية الاقتصاد الوطني من الغزو الاقتصادي الصهيوني والغربي.

ز- العناية بأوضاع أبناء البادية والاهتمام بتنمية وتوسيع الخدمات المقدمة لهم تعليمياً وطبياً وثقافياً، والعمل على تثبيت توطينهم وإسكانهم، وتوفير العمل الإنتاجي الثابت والمجدي لهم بالعمل على إعمار الصحراء، وتحسين التربة، وإيصال الماء والكهرباء إليهم حتى يأخذوا مكانهم اللائق بهم في المجتمع، ويتحرروا من الأوضاع المفروضة عليهم بهدف استخدامهم لدعم السياسات القمعية ضد قطاعات الشعب الأخرى.

س- إلغاء الضرائب المبالغ فيها على الفلاحين وتقديم القروض والتسهيلات لهم من أجل رفع مستوى الإنتاج الزراعي، ولتسهيل عملية تسويق منتجاتهم، ومساعدتهم على تكوين اتحاد للفلاحين يدافع عن مصالحهم اليومية.

ط- وضع سياسة تموينية وتسعيرة ثابتة تستهدف التخفيف عن المواطنين معيشياً وحمايتهم من المضاربين بأقوالهم، وإلغاء الضرائب غير المباشرة الإضافية وإلغاء الزيادات الجديدة في رسوم المعاملات، ومساعدة المواطنين على تشكيل منظماتهم وجمعياتهم التي تتولى الدفاع عن مصالحهم المعيشية اليومية.

ي- إلغاء كل القوانين واللوائح التي تبذر روح التفرة والتمايز بين المواطنين من الشعبين.

ك- التوقف عن الاعتماد على المساعدات الإمبريالية، واتباع سياسة عربية سلمية بتلقي المعونات العربية غير المشروطة، وتوجيه هذه المعونات نحو أغراض: إنشائية إيجابية.

ل- تحويل الجيش الأردني إلى جيش وطني قادر على المشاركة في معركة التحرير إلى جانب قوات الثورة الفلسطينية، وتطهير هذا الجيش من كل العناصر المعادية لمعركة التحرير والمعروفة بولائها للاستعمار، والتوقف عن الاعتماد على المعونات الإمبريالية في تسليحه، والتوجه إلى الدول الصديقة في التسليح والتدريب، وتعميق الوعي الوطني بين صفوف الجيش وتنقيفه بروح الأخوة النضالية والمصيرية بين الشعبين الفلسطيني والأردني.

م- تهيئة البلاد مادياً ومعنوياً للقتال ومواجهة كل احتمالاته وذلك باتباع اقتصاد حرب يركز على احتياجات المعركة، الاحتياجات السياسية للمواطنين، ووقف استيراد الكماليات، والتوقف عن المشروعات ذات الطابع غير الإنتاجي، وغير الضروري، والتوسع في إجراءات الدفاع المدني بإشراك المنظمات والهيئات الشعبية فيها، وتنظيم فرق المتطوعين لها، وبناء الملاجئ في المدن والقرى، ورفع كفاءة الخدمات الطبية والإسعافات الأولية.

ص- العمل على أن تسهم الجبهة الوطنية الفلسطينية - الأردنية إسهاماً نشطاً في تجميع القوى الوطنية والمعادية للإمبريالية في الوطن العربي كله في جبهة نضالية واحدة، وعلى تعميق العلاقات التضامنية بين النضال الوطني الفلسطيني - الأردني، والقوى الثورية العالمية.

### ثالثاً - العلاقة مع الجماهير والقوى الثورية العربية:

إن المرحلة التي تمر بها الثورة العربية الآن هي مرحلة إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية التي يمكن إيجاز مضمونها فيما يلي:

أ - تحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل والقضاء على كل شكل من أشكال التجزئة والتعبئة للاستعمار والإمبريالية.

ب- القضاء على كل أشكال الوجود الإمبريالي: نفوذ سياسي، قواعد عسكرية، استثمارات اقتصادية، مؤسسات ثقافية، وعلى كل القوى المحلية المرتبطة بها.

ج- تحرير فلسطين من الكيان الصهيوني - الإمبريالي، الذي لم يغتصب أرض فلسطين ويشرد شعبها الأصلي منها فحسب، وإنما أثبت طوال وجوده أنه أداة رئيسية للإمبريالية لضرب الثورة العربية وحماية الوجود الإمبريالي في المنطقة. إن تحرير فلسطين ليس واجباً وطنياً فلسطينياً وحسب، وإنما هو أيضاً ضرورة قومية، حيث لن يستطيع النضال لإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية العربية أن يتحد ويتعمق ويتسع وينجز مهامه إلا إذا أمّن نفسه ضد القاعدة الصهيونية الإمبريالية التي تتحرك لضربه كلما أحرز تقدماً تستشعر منه الإمبريالية خطراً على وجودها ومخططاتها.

د- تحرير الجماهير العربية العاملة في الريف والمدينة من كل أشكال الاستغلال التي تمارسها القوى الأجنبية أو القوى المحلية المعادية للثورة وإطلاق حرية هذه الجماهير لتمارس دورها في الحياة السياسية ولتكون قاعدة صلبة لوحدة عربية ديمقراطية نامية.

هـ- وضع موارد الأمة العربية، الاقتصادية والذهنية في خدمة تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية تستهدف تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي، وتحقيق التكامل الاقتصادي والحضاري العربي، والقضاء على التخلف الذي فرضه الاستعمار على الأمة العربية، فترفع المستوى المعيشي والحضاري للمواطنين. إن النضال الوطني الفلسطيني، والنضال الوطني الفلسطيني - الأردني، بحكم الحتمية التاريخية والمصيرية، وبحكم الضرورة الموضوعية لا يمكن إلا أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الثورة الوطنية الديمقراطية العربية، بل ومحوراً استراتيجياً من محاورها الرئيسية.

لذلك فإن مهام الثورة الفلسطينية وقيادتها (منظمة التحرير الفلسطينية) والجبهة الوطنية الفلسطينية - الأردنية أن تسعى للالتحام بكافة فصائل النضال الوطني الديمقراطي العربي بينما كانت، وأن تهيب بنضالها المناخ القتالي المساعد على بروز هذه القوى حيث يعترض الصعوبات بروزها، وأن تفتح صفوفها للمناضلين العرب لأن النضال على الساحة الفلسطينية ضد العدو الصهيوني الإمبريالي هو نضال استراتيجي رئيسي للثورة العربية في مجموعها. إن القوى الوطنية والتقدمية العربية التي ينبغي أن تتجمع في جبهة وطنية عربية مطالباً بأن تعمل وفق برنامج يفترض أن تكون منطلقاته الأساسية هي ما يلي:

- 1- الدعم الإيجابي للثورة الوطنية الفلسطينية، وللنضال الوطني الديمقراطي الفلسطيني الأردني.
- 2- النضال ضد كل مشاريع ما يسمى بالحلول السلمية أو التسويات الجزئية سواء كانت بمبادرات خارجية أو عربية، ليس فقط لما تنطوي عليه من تكريس الاغتصاب الصهيوني، وتصفية للقضية الوطنية الفلسطينية، ولكن أيضاً لما تأكد من أنها مدخل لمناورات ومؤامرات الإمبريالية والقوى العربية الموالية لها لتمزيق وحدة القوى الوطنية العربية، وتصفية الثورة الوطنية العربية، ومحاولة فرض السيطرة الإمبريالية الكاملة على المنطقة.
- 3- النضال لتصفية أشكال الوجود الإمبريالي الراهنة في الوطن العربي (نفوذ سياسي، قواعد عسكرية، استثمارات، مؤسسات ونشاطات ثقافية) والنضال ضد التسلسل الاقتصادي الإمبريالي في الاقتصاد الوطني العربي، وضد ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الغربي والأمريكي، والنضال ضد القوى العربية، السياسية أو الاجتماعية، التي تروج لذلك، وتنشطه. إن استمرار أرباح المصالح الأمريكية على الأرض العربية والعلاقة العضوية لهذه المصالح يقتضيان التصدي لضرب وتصفية هذه المصالح الأمريكية الإمبريالية.

- 4- تشجيع ودعم كل المؤسسات - النشاطات التي تعمل على بعث وحماية التراث القومي العربي، وعلى دعم ونشر القيم والفصائل القومية والثورية، والتي تتولى مهمة التصدي للغزو الثقافي الإمبريالي وللقيم المتحللة والمتدهورة التي يروج لها.
- 5- التضامن مع المناضلين الوطنيين والتقدميين العرب ضد أي اضطهاد بدني، أو إداري، أو فكري أو سياسي يتعرضون له.

#### رابعاً - العلاقة مع قوى التحرر في العالم:

إن النضال الوطني الفلسطيني، والنضال الوطني الديمقراطي العربي هما جزء لا يتجزأ من حركة النضال ضد الإمبريالية - العنصرية، ومن أجل التحرر الوطني. إن التضامن والدعم المتبادلين بين النضال الوطني العربي والنضال الوطني الثوري على النطاق العالمي هي ضرورة وشروط موضوعية لنجاح نضالنا.

والقوى الوطنية والتقدمية العربية تنطلق في علاقاتها التضامنية العالمية من المبادئ التالية:

- 1- إن النضال الوطني العربي، هو بشكل حاسم وثابت إلى جانب وحدة كل قوى الثورة العالمية، وهو ضد كل نزاعات جانبية أو غير مبدئية بين صفوفها يمكن أن تهدد وحدتها، كما أنه ليس طرفاً في هذه النزاعات.
- 2- إن إسهام النضال الوطني العربي في حسم أي خلافات في الحركة الثورية العالمية هو في المحل الأول بمعالجته لقضاياها وللتحديات التي تواجهه بشكل فعال وناجح.
- 3- إن أهداف النضال العربي وأساليبه الأخذ بالقوانين العامة للثورة التي هي خلاصة تجارب حركات التحرر الوطني العالمية هي من شأن القوى الوطنية والتقدمية العربية. إن ذلك لا يمنع الاستماع المخلص لملاحظات ونصائح الأصدقاء، ولكن يظل القرار النهائي دائماً للمناضلين العرب. وفقاً لمصالح قضيتهم وشعوبهم، وفي إطار المصلحة العامة لقضية تعزيز ودعم النضال العالمي ضد الإمبريالية.

#### أبعاد مشروع حسين - آلون وخطة مواجهته:

بتاريخ 1972/3/15 أذاع الملك حسين ملك الأردن بياناً في مؤتمر صحفي تضمن مشروعاً لما أسماه المملكة العربية المتحدة، والتي تتكون من قطرين أحدهما أردني في الضفة الشرقية من الأردن، والثاني فلسطيني في الضفة الغربية منه، يمكن أن تتضمن إليه أية أراض فلسطينية تتحرر ويرغب أهلها في الانضمام إليه.

وهناك من حيث المبدأ عدد من القضايا تجعلها المشروع مرفوضاً من جانب الشعب الفلسطيني:

1. إن ملك الأردن نصب نفسه وصياً على الشعب الفلسطيني يصدر القرارات فيما يتعلق بمصير الشعب، متجاهلاً، بل ومنكراً حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه ومن خلال مؤسساته الشرعية التي تحظى بثقته في التعبير عن إرادته الوطنية الموحدة والتي تملك وحدها الحديث باسم الشعب الفلسطيني.
2. إن ملك الأردن في مشروعه هذا حصر قضية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية للأردن حيث يريد أن يبني عليها مستقبل الوجود الوطني للشعب الفلسطيني. وبالنسبة للشعب الفلسطيني فإن الوطن الفلسطيني هو كامل تراب فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة عام 1948، والشعب الفلسطيني هو سكان الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأرض المحتلة عام 1948، وأولئك المواطنون الذين أُجبروا على ترك أرض الوطن والعيش في الخارج. إن مشروع الملك الأردني على هذا النحو يصفى القضية الوطنية الفلسطينية تحت اسم ما يسميه بقطر فلسطيني في الضفة الغربية.

3. إن حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني يعني تحرير كامل الوطن وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية عليها. هذا هو معنى حق تقرير المصير علمياً وقانونياً. أما المصير الذي يريده الملك للشعب الفلسطيني فهو الاعتراف نهائياً للعدو بأن ما اغتصبه من وطننا قد أصبح حقاً له غير منازع فيه، وهو الاعتراف بأن قدر الشعب الفلسطيني هو أن يبقى جانب منه تحت الاحتلال الصهيوني، والجانب الآخر مضيعاً في الشتات.

4. وأما القطر الفلسطيني الذي تحدث عنه الملك فإنما هو كيان زائف وهزيل، السيادة الاسمية فيه للملك ولمجموعة من المتعاونين معه، والسيادة الفعلية، إدارياً واقتصادياً، وحضارياً للمحتلين الصهاينة. إن الملك بمشروعه هذا يتحدى الحق التاريخي المقدس للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، وهو تخلّف صريح عن مسؤوليته في المطالبة حتى بانسحاب المحتلين من الضفة الغربية.

5. إن الملك بمشروعه هذا يخرج على جامعة الدول العربية التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً لشعب فلسطين، والتي تتمتع بعضوية الجامعة، كما يخرج على مقررات مؤتمر قمة الخرطوم 1967 التي نصّت صراحة على عدم التصرف بالقضية الفلسطينية إلا بموافقة الشعب الفلسطيني.

وهناك من الناحية العملية بعض النقاط تدعو إلى رفض هذا المشروع واعتباره صفقة خيانة بين الملك من ناحية وسلطات الاحتلال الصهيوني، والإمبرياليين الأمريكيين:

أ- لقد أعلن الملك في أكثر من تصريح له آخرها تصريحه في واشنطن بتاريخ 1972/3/1 قبوله بتوحيد القدس أي بالإجراءات الإدارية التي اتخذها العدو لضمّ القدس، كما أنه يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. ويرغم بعض التحفظات اللفظية، فإن جوهر تصريحات الملك هو الاعتراف للعدو بالسيادة الرسمية والفعلية على المدينة المقدسة بكاملها وهو بذلك لا يتحدى الشعب الفلسطيني صاحب الحق الوحيد في عاصمته الوطنية، وهو لا يتحدى مشاعر الأمة العربية ومشاعر جميع المسلمين والمسيحيين في العالم ومن تتعلق قلوبهم بالمدينة التي تضم مقدساتهم وحسب، وإنما هو أيضاً يتحدى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن التي ترفض رفضاً صريحاً أي إجراء من جانب العدو الصهيوني لضم القدس العربية أو تغيير طبيعتها، وترفض القبول بالقدس عاصمة لإسرائيل. كما تدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام 1967.

ب- إن الملك بعدم تعرضه لما أنجزه العدو بالفعل من مشاريع الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية، ولما يعلنه العدو أن نهر الأردن ليس فقط حدوده الأمنية بل حدوده السياسية إنما يعترف في الواقع للعدو بحقه في دوام احتلاله للضفة الغربية.

ت- إن الملك بمشرعه هذا يريد أن يستدرج جانباً من الفلسطينيين، عن طريق الانتخابات البلدية التي بدأت تحت تهديدات وضغوط معلنة من جانب العدو، أو بأية وسيلة أخرى، تحت ستار ما يسمى بحكومة أو ببرلمان القطر الفلسطيني إلى توقيع وثيقة الخيانة والاستسلام للعدو، حتى يرمي بذلك مسؤولية الخيانة والتسليم على الشعب الفلسطيني، ويحصر مسؤوليته في أنه مجرد وافق على ما وافق عليه الفلسطينيون. إن شعبنا يرفض بقوة هذه الخدعة الحقيرة التي يُراد بها إلصاق صفة الخيانة به وإلقاء مسؤولياتها عليه. والتي تستهدف تفتيت الشعب الفلسطيني ودفعه إلى مقاتلة بعضه بعضاً.

ث- إن الملك بمحاولته تصفية هذا الجانب من صراع الأمة العربية مع عدوها الصهيوني - الإمبريالي، إنما ينحاز إلى معسكر العدو الصهيوني ويخرب معركة الأمة العربية ضده، وهو يشجعه على التمسك بسياساته التوسعية، وعلى المضي في مخططاته لفرض إرادته الكاملة على الأمة العربية كلها.

ولقد حدث هذا فعلاً فقد ازداد العدو تشدداً في مطالبه الإقليمية والسياسية بعد إعلان مشروع الملك وبعد تنازله الرسمي عن القدس وتصريحه بأنها يمكن أن تكون عاصمة مشتركة لفلسطين وإسرائيل وهو بذلك يتفق تماماً مع مشروع ألون في طرحه صيغة الاتحاد الفدرالي بين إسرائيل والضفة الغربية والضفة الشرقية. وقد سارع ألون بتأييد خطوة الملك ولكنه أضاف لتأييده مطالب إقليمية جديدة تبتلع ثلث أراضي الضفة الغربية وغزة كلها.

إن مشروع الملك حسين ألون يعطي عدونا الغاصب رخص سياسة جديدة لتهويد وطننا المحتل وبسط سيطرته على شعبنا في الوطن المحتل وفي الضفة الشرقية. إن التصدي لمخططات حسين - ألون يتطلب فهماً واضحاً لمهام النضال على الساحة الفلسطينية - الأردنية ينبع من فهم واضح الأهداف ومخططات الإمبريالية والصهيونية وحليفهما النظام العميل في الأردن. وهو ما سنتعرض له فيما يلي:

أولاً: تحقيق جبهة وطنية فلسطينية حقيقية، وتدعيم القوة الذاتية لحركة المقاومة وتصعيد الكفاح الشعبي المسلح.

ثانياً: تحقيق جبهة وطنية فلسطينية - أردنية ذات برنامج سياسي وتنظيمي مهمتها المركزية إسقاط النظام الهاشمي وإقامة حكم وطني ديمقراطي وتوفير قاعدة رئيسية آمنة للثورة الفلسطينية.

ثالثاً: إقامة جبهة عربية تقدمية تضم الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية العربية لتتحم بنضال الثورة الفلسطينية وبالجبهة الوطنية الفلسطينية - الأردنية.

#### رابعاً: يعلن المؤتمر الشعبي الفلسطيني ما يلي:

1- الرفض الكامل لمشروع إقامة ما دُعي "بالمملكة العربية المتحدة" والذي أعلنه الملك حسين امتداداً للرفض الفلسطيني القاطع والمستمر لكل مشروع يرمي إلى تصفية القضية الفلسطينية والتخلي عن أي جزء من الأرض الفلسطينية أو أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني والاستسلام للاغتصاب الصهيوني.

2- ويوصي المؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني بأن يوجه جميع أجهزة البحث والإعلام التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية نحو تخصيص كل ما يلزم من نشاطها ومواردها لفضح حقيقة ذلك المشروع، وبواعثه ومنطوياته ونتائجه وذلك من أجل زيادة الوعي الفلسطيني والعربي بأخطار المشروع، وخلق مزيد من المناعة لدى الجماهير الفلسطينية والعربية والحصول على أقصى حد ممكن من التفهم والمناصرة للموقف الفلسطيني من المشروع لدى الجماهير والهيئات والحكومات الشقيقة والصديقة للشعب الفلسطيني والوفية لحقوقه.

3- إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، المعبر عن أمانيه وإرادته، وإنه لا يحق لأي كان أن يقرر بشأن فلسطين أرضاً وشعباً، غير ما يقرره الشعب الفلسطيني نفسه ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية، ووفقاً لميثاقها والتزاماً بتحرير كامل التراب الفلسطيني. إن أي إجراء أو ترتيب أو اتفاق يصدر عن أي مصدر آخر إنما هو خالٍ من الشرعية كلياً ويظل كذلك دوماً. وبناءً على ذلك، يوصي المؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني بأن يذيع هذا الإعلان على الملأ بجميع الوسائل، وبأن يبلغه إلى جميع الدول والمنظمات والهيئات الوطنية والدولية التي يهمها الأمر. ويوصي المؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني بأن يبلغ هذا الإعلان إلى الأمم المتحدة لافتاً نظرها في الوقت نفسه إلى القرارات الصادرة عن أعلى سلطة فيها، أي الجمعية العامة في كانون الأول 1971، والتي أكدت فيما أكدته حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره بنفسه على قدم المساواة مع كل شعب آخر. وحقه في الصراع من أجل ممارسة هذا الحق ومن أجل التحرير،

كما طالبت جميع الدول بتقديم العون لشعب الفلسطيني في نضاله هذا، وأدانت كل من يحاول عرقلة هذا النضال، مؤكدة في الوقت عينه أنه لن يقوم في منطقة الشرق الأوسط سلام عادل ودائم ما لم يتوافر الاحترام الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ويوصي المؤتمر أيضاً المجلس الوطني الفلسطيني بأن يطالب جميع الدول العربية بإعلان التزامها الكامل بهذه المبادئ، ومقاومتها لكل تطاول على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، ورفضها لأي إجراء أو ترتيب أو اتفاق بشأن فلسطين أو شعبها يصدر من أي طرف آخر واعتبارها إياه خالياً من الشرعية.

4 - إن المشروع القاضي بإنشاء ما دُعي بالمملكة العربية المتحدة، الذي أعلنه حسين، يجب أن لا يمر بإعلانه أو تمر محاولة تحقيقه دون عقاب، وذلك لأن العقاب على الجرم في حد ذاته عدل وواجب، ولأن في العقاب ردعاً وفي عدم المعاقبة تشجيعاً.

### انتخابات المجالس البلدية والمحلية في الضفة الغربية المحتلة

#### يعلن المؤتمر الفلسطيني ما يلي:

أولاً: بدأت السلطات الإسرائيلية بإجراء انتخابات المجالس البلدية والمحلية في الضفة الغربية المحتلة بهدف الانتقال إلى مرحلة أعلى في تكريس الاحتلال الصهيوني، والعمل على تصفية قضية شعب فلسطين والاستيلاء على حقوقه التاريخية. وهي حلقة في سلسلة المشاريع الرجعية والصهيونية والإمبريالية التي تستهدف إحداث شق في وحدة الشعب الفلسطيني ودفعه إلى التقاتل فيما بينه من أجل القضاء على شخصيته الموحدة ووجوده الوطني وثورته الشعبية المسلحة.

ثانياً: إن توقيت إعلان مشروع الملك حسين بإقامة المملكة العربية المتحدة، يشير إلى علاقته بالمخطط الإسرائيلي لإجراء الانتخابات البلدية المزعومة، خصوصاً وأنه دفع المتعاونين مع الاحتلال والمغرر بهم إلى الاشتراك في هذه الانتخابات، مما يؤكد ان مشروع حسين وهذا المخطط الإسرائيلي إنما هما وجهان لعملة واحدة.

ثالثاً: إن المشتركين في الانتخابات البلدية لا يشكلون أكثر من نسبة 5% من مجموع السكان باعتراف مصادر العدو الصهيوني ذاتها، نظراً لمنعها عن المرأة ومن هم دون 21 عاماً من العمر والذين لا يدفعون ضريبة لا تقل عن 80 ليرة إسرائيلية سنوياً لكل منهم، وبالتالي منعها عن الغالبية العظمى من جماهير الشعب تحت الاحتلال.

وبالرغم من ضآلة عدد المشاركين فقد اضطرت سلطات الاحتلال إلى إغلاق الجسور بين الضفتين الغربية والشرقية، واللجوء إلى كافة وسائل الضغط والإرهاب البوليسية والاقتصادية والانتقالية في عملية شاملة لإجبار هذه الفئة القليلة على المشاركة في هذه الانتخابات.

إن تظاهرات جماهير شعبنا في نابلس استنكاراً لهذه الانتخابات وما صاحبها من إجراءات مقاومة ضد المرشحين للاشتراك فيها، عبرت عن الموقف الحقيقي لأهلنا في الضفة الغربية تجاه هذه المؤامرة.

رابعاً: على الرغم من أن رؤساء وأعضاء المجالس البلدية والمحلية ليست لهم أي صفة تمثيلية سياسية. فإن الاحتلال الصهيوني يمهّد لإعطائهم صفة تمثيلية تتجاوز مهام صلاحياتهم، بل تتجاوز حدود الضفة الغربية أيضاً. والهدف من ذلك هو تأمين غطاء للمتعاونين مع الاحتلال، وإقامة تمثيل مزيف للشعب الفلسطيني وخلق بديل فلسطيني لتمثيل مشاريع تصفية قضية فلسطين والحقوق التاريخية لشعب فلسطين.

خامساً: إن أي إجراءات تتم تحت الاحتلال ليست لها بحكم القانون الدولي أية صفة شرعية. وعندما يقع الاحتلال فإن الشرعية تنتقل إلى المقاومة الشعبية.

سادساً: يرفض المؤتمر الشعبي الفلسطيني نتائج الانتخابات البلدية في الضفة الغربية ويكرر التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني المعبر عن إرادته بالكفاح المسلح ولإرادة القتال لدى الأمة العربية كلها. كما يؤكد المؤتمر على وحدة الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، وحقه في مقاومة وحرر العدوان والاحتلال على كامل تراب فلسطين.

### توصيات لجنة الجبهة العربية المشاركة:

درست من قبل هذه اللجنة ورقة العمل التي أعدها مركز التخطيط حول مهام النضال الموحد على الساحة العربية، التالي نصها:

### العلاقة مع الجماهير والقوى الثورية العربية

هناك جملة من الحقائق الأساسية تحكم القضية الفلسطينية بشكل عام، وتحكم مسيرة نضالنا الحالية بشكل خاص. وقد بقيت هذه الحقائق لفترة طويلة، كلاماً يتردد على الألسنة، دون أن تجد طريقها إلى التطبيق والممارسة العملية اليومية.

وكل محاولة لإعادة النظر في مجرى النضال الفلسطيني، كل محاولة لدفع هذا النضال حتى يأخذ مجراه الثوري السليم، لا يمكن أن تتم بدون خطة واعية ومدروسة تضع هذه الحقائق الأساسية موضع التنفيذ. وهذه الحقائق الأساسية هي:

1- الوعي الكامل لكون معركتنا مع إسرائيل معركة مع الإمبريالية ومصالحها وأدواتها في المنطقة العربية، والعمل الجاد الدؤوب لترجمة هذه الحقيقة بحيث تنعكس في مجمل المواقف الاستراتيجية والتكتيكية للنضال الفلسطيني. فما دامت الصهيونية حليفاً للإمبرياليات العالمية منذ أن وجدت، وما دامت إسرائيل حليفاً للإمبرياليات المعاصرة، والإمبرياليات الأمريكية منها بشكل خاص، وما دامت الإمبريالية الأمريكية تعمل يوماً وباستمرار لدعم قوة إسرائيل العسكرية، وتزويدها بالمساعدات والقروض التي تمكّنها من دعم ألتها العسكرية باقتصاد قوي متين، فإن أي مواجهة لإسرائيل، لا تأخذ بعين الاعتبار مواجهة مصالح الولايات المتحدة، إنما هي مواجهة جزئية وفاشلة سلفاً، لأنها تتغاضى عن موقع القوة الأساسي الذي يدعم إسرائيل، ويمكنها من التفوق المستمر على قوى الثورة العربية.

ومواجهة الإمبريالية الأمريكية في بلادنا، ليست قضية "لفظية" تتم بالحملات الإعلامية، كما أنها ليست قضية "وهمية" لا نعرف فيها أين يكمن النفوذ الإمبريالي الأمريكي، وأين يجب تسديد الضربات له. فالمعركة مع الإمبريالية الأمريكية، هي أولاً وبالدرجة الأولى معركة مع مصالحها الاقتصادية المنتشرة في المنطقة العربية، سواء في ميدان النفط، أو التجارة أو الاحتكارات البنكية، كما أن المعركة مع المصالح الاقتصادية للإمبريالية الأمريكية، لا تنفصل مطلقاً عن المعركة مع القوى الاقتصادية والسياسية العربية، المتحالفة معها والتي تلعب إزاءها دور الحامي والشريك، سواء كانت هذه القوى في مواقع السلطة السياسية، أو في مواقع التحكم بالسوق الاقتصادية.

وبمقدار ما تستطيع القوى الثورية العربية أن توجه ضربات ناجحة لهذه المواقف الإمبريالية، تضعف من نفوذها وتمهد للقضاء عليها، وبمقدار ما يستطيع النضال الفلسطيني، أن يرفع من كفاءة قتاله المباشر ضد العدو

الصهيوني، وضد الكيان الإسرائيلي. ذلك أن ضرب إسرائيل والقضاء عليها هو أولاً وبالأساس ضرب لمصالح القوة الإمبريالية التي تدعمها.

2- ولأن المعركة مع إسرائيل، هي أصلاً، معركة مع الإمبريالية الأمريكية وركائزها الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية، فإن دور إسرائيل لم يقتصر مطلقاً على ضرب شعب فلسطين وتشريده، بل كان لها دائماً وأبداً، دور تنفيذي لا يقل أهمية عن إنشاء دولة إسرائيل، وهو دورها في ضرب حركة التحرر الوطني العربية، كلما بدا أن هذه الحركة تحاول أن تقف على قدميها، بادئة معركة مواجهة مع النفوذ الاستعماري والإمبريالي. ومن حرب عام 1956، إلى حرب عام 1967، مارست إسرائيل، دور الدركي الذي يتحرك في اللحظة المناسبة، لتوجيه الضربات ضد القوى التحررية العربية، بحيث تبقى القوى الرجعية العربية، الحامية لمصالح الإمبريالية، هي القوى المسيطرة وصاحبة النفوذ الأول في المنطقة.

ومن خلال هذه الخدمات المباشرة التي تقدمها إسرائيل للإمبريالية الأمريكية، كانت تتلقى الدعم الاقتصادي والعسكري، وتتلقى التأييد السياسي، لتحقيق أهدافها الخاصة بالتوسع، الذي يمكنها من استيعاب أفواج جديدة من المهاجرين، على طريق بناء إسرائيل الكبرى. ومن خلال روتين هذه العملية، احتلت إسرائيل أراضي فلسطين أولاً، ثم أخذت باحتلال أراض عربية، بحيث تعدى الحديث عن التوسع الإسرائيلي صعيد التنبؤ والتحليل إلى صعيد الوقائع الدامغة

بناءً على هذا الواقع، تواجه القوى الوطنية العربية مهمة مزدوجة: أولاً - مهمة النضال لتحرير أراضيها العربية المحتلة. ثانياً - مهمة النضال لإزالة الكيان الإسرائيلي، ليس بهدف تحرير أرض فلسطين فقط، بل للتخلص من "الهرابة" التي تهدد كل قوة تحررية عربية، تناضل لتطوير مجتمعها وتخليصه من دوامة التخلف ورفع كابوس الهيمنة الإمبريالية على ثرواته.

وبناءً على هذا الواقع يستحيل على أي قوة عربية ان تناضل داخل حدود بلدها، ما لم تضع في جدول أولوياتها، مواجهة التسلط الإمبريالي ومواجهة أدواته الضاربة إسرائيل. كما يستحيل على أي قوة عربية، أن تفصل فصلاً شكلياً بين النضال لتحرير أراضيها، والنضال لإزالة الكيان الإسرائيلي. إذ أن احتلال أراضيها ليس حدثاً طارئاً، بل هو جزء لا يتجزأ من المخطط الإسرائيلي الواسع. الذي يجد طريقة للتنفيذ المرحلي من خلال التحالف الدائم مع الإمبريالية الأمريكية والدفاع عن مصالحها، ضد حركة التحرر العربية.

3 - وفيما يخصّ شعب فلسطين، فإن نضاله المسلح لمواجهة إسرائيل، لا يشكل من خلال هذا التصور الواقعي لتشابكات القضية الفلسطينية أكثر من أداء للدور المطلوب منه في ساحة عمله الأساسية. ولهذا الدور بدون شك أهمية خاصة، باعتباره يتصدى لمواجهة حلقة مركزية من حلقات القوى المضادة. ولكن كل تطوير نوعي لهذه المواجهة، وكل محاولة للارتفاع بمستواها، مرهونة دائماً، بمقدار الدعم العربي الثوري الذي يتهيأ لها. ليس دعم المال والسلاح، بل الدعم المتمثل في تهيئة الظروف الداخلية في كل بلد، والتي تمكنه من بناء قوة عسكرية واقتصادية قادرة على الإسهام في المعركة، والتصدي لإحباط ضربات إسرائيل في البداية، ثم وضع هذه القوى في خدمة معركة التحرير في النهاية.

وما دمنا نقول دائماً أن تحرير فلسطين، ليس مهمة شعب فلسطين وحده، بل هو مهمة الشعوب العربية كلها، فإن هذا الكلام لا زال يحتاج إلى ترجمة عملية، وأدنى درجات هذه الترجمة الدعم بالمال والسلاح، وأعلىها وأرقاها بدون شك، تغيير بنية الأنظمة العربية، وتحريرها من سيطرة القوة الإمبريالية، وتحضيرها لمعركة مواجهة شاملة مع القوى الداعمة لوجود إسرائيل، ثم مع إسرائيل نفسها.

بهذا المعنى يتحقق التلاحم النضالي الفلسطيني والعربي. وبهذا المعنى تكون المواجهة مع إسرائيل مواجهة عربية شاملة. بدون ذلك يبقى كل حديث عن الواجب العربي تجاه تحرير فلسطين حديثاً إنشائياً لا معنى له.

### الوقائع العملية

ضمن هذا الإطار الذي تتبلور فيه حقيقة أن المعركة مع إسرائيل معركة مع الإمبريالية الأمريكية. وحقيقة أن لإسرائيل دوراً بارزاً في ضرب حركة التحرير الوطني العربية، لضمان سيطرة القوى الرجعية الشريكة والحامية للمصالح الإمبريالية، ضمن هذا الإطار تشهد القوى المنطقة العربية منذ حزيران حتى الآن سلسلة من التحركات لتكريس هذا الواقع وجني الثمار السياسية لهزيمة حزيران، ضماناً لمزيد من السيطرة الإمبريالية، وضماناً لمزيد من التوسع الإسرائيلي، والهيمنة الإسرائيلية المباشرة على مناطق عربية بأكملها عسكرياً أولاً، واقتصادياً وسياسياً في المرحلة اللاحقة. وأبرز التحركات التي تمت حتى الآن:

1- الضغط الإمبريالي المتواصل المتواصل لجعل قرار مجلس الأمن أساس النظرة السياسية العربية إلى إسرائيل كواقع مسلم به. ثم دفع الأمور باتجاه تقديم التنازلات المتلاحقة لصالح إسرائيل، بحيث تصبح التسوية السياسية في النهاية استسلاماً كاملاً لشروط إسرائيل، وتكريساً كاملاً للسيطرة الإمبريالية على المنطقة العربية.

2- إغراق القوى الرجعية العربية، بكميات ضخمة من الأموال تفوق قدرتها على الصرف داخل بلادها، حتى تكون الإدارة التي تستعملها هذه القوى للامتداد الاقتصادي في المنطقة العربية. ومن خلال هذا الامتداد الاقتصادي تتكسر هيمنتها السياسية، فتقف كالجدار العازل أمام نضالات الحركة الجماهيرية لتغيير الأوضاع في بلادها.

ومن أجل تنفيذ هذه الخطة تحولت شركات النفط الاحتكارية بقدرة قادر من شركات تمثل رمز الاستغلال والتسلط إلى شركات تقدم المزيد من الأرباح والتنازلات. وتحت ستار هذا الكرم المفاجئ، وتحت ستار التغطية الإعلامية الواسعة له، تم إنشاء المزيد من القواعد العسكرية الجوية والبرية والبحرية في أكثر من منطقة عربية. كما تم تحريك إيران، لا لتحتل الجزر الثلاث في الخليج العربي فحسب، بل لتمثيل أيضاً دور القوة العسكرية الحامية لمصالح بريطانيا وأمريكا في الخليج العربي، مكملة بذلك دور إسرائيل في منطقة الشرق.

3 - وجنباً إلى جنب مع توفير ظروف السيطرة الاقتصادية ثم السياسة للقوى الرجعية في المنطقة، جرى تدبير المجازر المتلاحقة للتخلص من القوى الأكثر فتوة وحيوية في الحركة الوطنية العربية. فقام النظام الأردني أولاً بمجازره المتواصلة للقضاء على حركة المقاومة الفلسطينية بدءاً من معركة أيلول 1970، وانتهاءً بمعركة جرش في تموز 1971. ثم قامت عواصم عربية أخرى بتدبير مجازر مماثلة للقوى الوطنية فيها، وحين كانت بعض هذه العواصم تعجز عن أداء هذا الدور، كانت إسرائيل تتقدم بنفسها لتضرب وتحتل وتنسب في تمثيلية مدروسة ومكشوفة ومعدة سلفاً. إن هذه الوقائع العملية تكشف بوضوح ثلاثة نقاط أساسية:

- تكشف أولاً - أن الإمبريالية الأمريكية تستخدم كافة الوسائل المتاحة لها لتوسيع إطار نفوذها وسيطرتها على المنطقة العربية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

- وتكشف ثانياً - الدور الذي تلعبه القوى المحلية العميلة كأداة في يد الإمبريالية لرعاية مصالحها وحمائتها من جهة، وتدبير المجازر للقوى الوطنية من جهة أخرى.

- كما تكشف ثالثاً - عن أن هذا الدور الذي تلعبه الرجعية المحلية في خدمة النفوذ الإمبريالي يلتقي ويكمل الدور الذي تلعبه إسرائيل.

وهكذا تتبلور أمامنا من خلال الوقائع، نفس الحقائق التي تتبلور أمامنا من خلال استعراض الحقائق الأساسية التي تتحكم بمصير القضية الفلسطينية. فحين نقول أن المعركة مع إسرائيل هي معركة مع الإمبريالية. وأن المعركة مع الإمبريالية هي معركة ضد مصالحها الاقتصادية، وركائزها السياسية المحلية، فإن الوقائع نفسها تقدم لنا يومياً الأدلة الدامغة على ذلك. ولهذا فإن النضال الفلسطيني لا يستطيع أن يأخذ أبعاده الاستراتيجية من خلال نضاله فوق أرض فلسطين فقط، إذ أن ذلك مرهون بتحريك القوى الوطنية العربية الفعال، لإكمال حلقات المعركة مع الصهيونية، بمعركة مفتوحة وشاملة مع ركائز النفوذ الإمبريالي في المنطقة العربية. وحين يتبلور هذا الواقع بأوسع آفاق يتمكن النضال الفلسطيني من الاندفاع نحو مرحلة التأثير النوعي على الوجود الإسرائيلي.

إن الفهم لواقع إسرائيل ولواقع ارتباطاتها مع الإمبريالية، والدور الذي تلعبه في خدمتها، يرتب مهمات مباشرة على النضال الفلسطيني من جهة، وعلى القوى الوطنية العربية من جهة أخرى.

### فعلى الصعيد الفلسطيني:

يرتب هذا الواقع وضع خطة للعمل تقوم على أساس التحالف الوثيق، والدعم المتبادل مع القوى الوطنية العربية، آخذين بعين الاعتبار أن التحالف مع هذه القوى هو الذي يمكنها من النضال لتطوير أوضاعها الداخلية، وهو الذي يمكنها من تأمين الحماية اللازمة لحركة المقاومة حتى لا تُضرب من قبل الرجعية المحلية.

وإذا كانت هناك آراء تقول بأن القوى الوطنية العربية قوى ضعيفة لا تستطيع أداء هذه المهمة، فإن ما يجب أن يكون واضحاً بالمقابل، هو أن وجود حركة المقاومة وانطلاقها من أي بلد عربي مرهون بحماية القوى الوطنية لها، وحجم تواجد حركة المقاومة، هو في نهاية حجم القوى الوطنية نفسها وحجم الحماية التي تستطيع تقديمها. وتجاهل ذلك من أجل التفتيش عن حماية القوى الرجعية تحت شعار تحييدها أو غير ذلك من الشعارات ليس إلا تكتيكاً مرحلياً ينتهي أوانه في اللحظة التي تشعر فيها هذه القوى أن النضال الفلسطيني قد نما أكثر مما كانت تتوقع، أو أكثر مما كانت تريد. ومن جانب آخر فإن القوى الرجعية المحلية تحمي نفسها من ضغوط القوى الوطنية بتقديم دعم جزئي للنضال الفلسطيني، وتشجيعها على ذلك ضرب للقوى الوطنية العربية، التي تشكل، مهما كانت ضعيفة الآن، الحليف الاستراتيجي للنضال الفلسطيني.

إن التحالف الاستراتيجي بين قوى النضال الفلسطيني وحركة التحرير العربية هو الأساس. وبعده، على ضوء مصلحة هذا التحالف، يتم البحث في تحييد أي طرف وفي تجنب خوض المعركة مع أي طرف، حسب ما تقتضيه الظروف.

### أما على الصعيد العربي:

فيرتب هذا الواقع فهم الأمور التالية:

فهم المرحلة التي تمر بها الثورة العربية الآن، والتي هي مرحلة إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية التي يمكن إنجاز مضمونها فيما يلي:

أ- تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل والقضاء على كل شكل من أشكال التبعية للاستعمار والإمبريالية.

ب- القضاء على كل أشكال الوجود الإمبريالي: قواعد عسكرية، واستثمارية اقتصادية، مؤسسات ثقافية، وعلى كل القوى المحلية المرتبطة بها.

ج- تحرير فلسطين من الكيان الصهيوني - الإمبريالي، الذي لم يغتصب أرض فلسطين ويشرد شعبها الأصلي منها وحسب، وإنما أثبت طوال وجوده أنه أداة رئيسية للإمبريالية لضرب الثورة العربية وحماية الوجود الإمبريالي في المنطقة. إن تحرير فلسطين ليس واجباً وطنياً فلسطينياً وحسب، وإنما هو أيضاً ضرورة قومية، حيث لن يستطيع النضال لإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية العربية أن يتحد ويتعمق ويتسع وينجز مهامه إلا إذا أمّن نفسه ضد القاعدة الصهيونية الإمبريالية التي تتحرك لضربه كلما أحرز تقدماً تستشعر منه الإمبريالية خطراً على وجودها ومخططاتها.

د- تحرير الجماهير العربية العاملة في الريف والمدينة من كل أشكال الاستغلال التي تمارسها القوى الأجنبية أو القوى المحلية المعادية للثورة وإطلاق حرية هذه الجماهير لتمارس دورها في الحياة السياسية ولتكون قاعدة صلبة لوحدة عربية ديمقراطية نامية.

هـ- وضع موارد الأمة العربية، والاقتصادية والذهنية في خدمة تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية تستهدف تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي، وتحقيق التكامل الاقتصادي والحضاري العربي، والقضاء على التخلف الذي فرضه الاستعمار على الأمة العربية، فترفع المستوى المعيشي والحضاري للمواطنين.

إن النضال الوطني الفلسطيني والنضال الوطني الفلسطيني - الأردني، بحكم الحتمية التاريخية والمصيرية، وبحكم الضرورة الموضوعية لا يمكن إلا أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الثورة الوطنية الديمقراطية العربية، بل ومحوراً استراتيجياً من محاورها الرئيسية.

لذلك فإن مهام الثورة الفلسطينية وقيادتها (منظمة التحرير الفلسطينية) والجهة الوطنية الفلسطينية - الأردنية أن تسعى للالتحام بكافة فصائل النضال الوطني الديمقراطي العربي أينما كانت، وأن تهيء بنضالها المناخ القتالي المساعد على بروز هذه القوى حيث تتعرض الصعوبات بروزها، وأن تفتح صفوفها للمناضلين العرب من حيث النضال على الساحة الفلسطينية ضد العدو الصهيوني الإمبريالي هو نضال استراتيجي رئيسي للثورة العربية في مجموعها.

إن القوى الوطنية والتقدمية العربية التي ينبغي أن تتجمع في جبهة وطنية عربية مطالبة بأن تعمل وفق برنامج يفترض أن تكون منطلقاته الأساسية هي ما يلي:

- 1- الدعم الإيجابي للثورة الوطنية الفلسطينية، وللنضال الوطني الديمقراطي الفلسطيني - الأردني.
- 2- النضال ضد كل مشاريع ما يسمى بالحلول السلمية أو التسويات الجزئية سواء كانت بمبادرات خارجية أو عربية، ليس فقط لما تنطوي عليه من تكريس للاغتصاب الصهيوني، وتصفية للقضية الوطنية الفلسطينية، ولكن أيضاً لما تؤكد من أنها مدخل لمناورات ومؤامرات الإمبريالية والقوى العربية الموالية لتمزيق وحدة القوى الوطنية العربية، ولتصفية الثورة الوطنية العربية، ومحاولة فرض السيطرة الإمبريالية الكاملة على المنطقة.
- 3- النضال لتصفية أشكال الوجود الإمبريالي الراهنة في الوطن العربي (قواعد عسكرية - استثمارات - مؤسسات ونشاطات ثقافية) والنضال ضد التسلل الاقتصادي الإمبريالي في الاقتصاد الوطني العربي، وضد ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الغربي والأمريكي، والنضال ضد القوى العربية، السياسية، أو الاجتماعية، التي تروج لذلك، وتنشطه.

- 4- تشجيع ودعم كل المؤسسات - النشاطات التي تعمل على بعث وحماية التراث القومي العربي، وعلى دعم ونشر القيم والفضائل القومية، والتي تتولى مهمة التصدي للغزو الثقافي الإمبريالي والقيم المتحللة والمتدهورة التي يروجها لها.
- 5- التضامن مع المناضلين الوطنيين والتقدميين العرب ضد اضطهاد بدني، أو إداري، أو فكري، أو سياسي يتعرضون له.

### العلاقة مع قوى التحرر في العالم:

إن النضال الوطني الفلسطيني، والنضال الوطني الديمقراطي العربي هما جزءاً لا يتجزأ من حركة النضال العالمي ضد الإمبريالية - العنصرية، ومن أجل التحرر الوطني. إن التضامن والدعم المتبادل بين النضال الوطني العربي، والنضال الوطني الثوري على النطاق العالمي هو ضرورة وشروط موضوعين لنجاح نضالنا العربي.

والقوى الوطنية والتقدمية العربية تنطلق في علاقاتها التضامنية العالمية من المبادئ التالية:

- 1- النضال الوطني العربي هو بشكل حاسم وثابت إلى جانب وحدة كل قوى الثورة العالمية، وهو ضد كل نزاعات جانبية أو غير مبدئية بين صفوفها يمكن أن تهدد وحدتها، كما أنه ليس طرفاً في هذه النزاعات.
- 2- إن إسهام النضال الوطني العربي في حسم أي خلافات في الحركة الثورية العمالية هو في المحل الأول بمعالجته لقضاياها وللتحديات التي تواجهه بشكل فعال وبنجاح.
- 3- إن أهداف النضال العربي وأساليبه هي من شأن القوى الوطنية والتقدمية العربية. إن ذلك لا يمنع الاستماع المخلص لملاحظات ونصائح الأصدقاء، ولكن يظل القرار النهائي دائماً للمناضلين العرب، وفقاً لمصالح قضيتهم وشعوبهم، وفي إطار المصالحة العامة لقضية تعزيز ودعم النضال العالمي ضد الإمبريالية.

### البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الفلسطيني:

إن المؤتمر الشعبي الفلسطيني، المنعقد في القاهرة في الفترة ما بين السادس والعاشر من نيسان/ أبريل 1972، والذي يضم أربعين عضواً يمثلون مختلف طبقات الشعب الفلسطيني وفئاته الوطنية وجميع تنظيماته الشعبية وقواه الثورية المسلحة، ليفخر بالتأييد لحقوق الشعب الفلسطيني ولنضاله المسلح من أجل تحرير كامل تراب وطنه، الذي عبرت عنه حركات التحرر الوطني في مختلف أنحاء العالم، في البيانات التي ألقاها ممثلوها أمام المؤتمر وفي الرسائل والبرقيات التي وردت من قياداتها إليه.

كما أن المؤتمر ليعتز بالتضامن الوثيق الذي أبدته الأحزاب والمنظمات والقوى العربية الوطنية والتقدمية، التي شاركت في أعمال المؤتمر، وأعلنت بالإجماع في بيان مشترك صدر عنها "دعمها الكامل ودون تحفظ لنضال الشعب الفلسطيني من خلال ثورته الوطنية المسلحة من أجل تحرير كامل تراب فلسطين واستعادة حقوقه القومية المغتصبة" كما أكدت "أن المقاومة الفلسطينية، ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، هي وحدها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وأنه لا يحق لأي كان أن يقرر مصير فلسطين أو الشعب الفلسطيني في معزل عنها. وأن المؤتمر الشعبي الفلسطيني، إذ يجدد الإعلان عن إيمانه وتمسكه الكامل بالميثاق الوطني الفلسطيني، يؤكد بدوره أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في التعبير عن أمانيه، وفي تحديد إرادته، وفي قيادة كفاحه المسلح ونضاله في جميع الساحات. وأن أي مبادرة لتقرير مصير فلسطين،

وطناً أو شعباً، أو قضية، في معزل عنها إنما هو تطاول واعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني، وأن أي إجراء أو ترتيب أو اتفاق في هذا الصدد يصدر عن أية جهة أخرى إنما هو خالٍ من الشرعية.

ثم إن المؤتمر الشعبي الفلسطيني، إذ يرحب بالقرار الذي أعلنه ممثلو الأحزاب والمنظمات والقوى الوطنية والتقدمية العربية لعقد مؤتمر يضمها جميعاً من أجل توحيد النضال ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية، قد قرر الموافقة على تلك الدعوة، وتبنيها، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً أساسياً فيها. كما قرر أيضاً تشكيل لجنة اتصال من منظمة التحرير الفلسطينية تتولى البحث مع ممثلي كل تلك الأحزاب والمنظمات والقوى في تنفيذ تلك الدعوة، على أساس تأليف لجنة تحضيرية تهئ لعقد مؤتمر يكون أساساً لبناء الجبهة الوطنية التقدمية على الصعيد العربي.

إن هذا كله يؤكد حقيقتين مترابطتين، هما في الواقع وجهان لحقيقة واحدة:

والثانية - إن الكفاح الفلسطيني المسلح إنما هو محرك قوي ونقطة التقاء للحركات التحررية والتقدمية في شتى أرجاء الوطن العربي، وجمعها معاً على أرض مشتركة تؤكد وحدة نضالها جميعاً.

وكذلك فإن المؤتمر الشعبي الفلسطيني قد حقق خطوة حاسمة على طريق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

فبالنظر إلى ما لمسهُ المؤتمر من توجّه جدي ومخلص لتحقيق تلك الوحدة لدى جميع المشاركين في أعماله، وما تلقاه من تأكيدات جازمة من ممثلي المنظمات الفلسطينية المقاتلة على التزامها جميعاً بتحقيق خطوات جديّة وفورية على طريق الوحدة الوطنية - قد تم الاتفاق على توحيد جميع القوات المسلحة لجميع فصائل الثورة في مؤسسة عسكرية واحدة، وتوحيد جميع مصادر الجباية وجميع مجالات الصرف توحيداً كاملاً ضمن الصندوق القومي الفلسطيني، وتوحيد أجهزة الإعلام ووسائله في جهاز مركزي واحد ووسائل موحدة، وتوحيد جميع أجهزة العلاقات الخارجية لمختلف المنظمات - على [أن] يستمر تشكيل الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية على أسس جبهوية.

إن هذا القرار الحاسم، الذي اقترن بالعزم على تنفيذه في وقت محدد وقصير، بحيث تتحقق المراحل الأساسية من برنامجه خلال ثلاثة أشهر، كما اقترن أيضاً بتشكيل لجنة خاصة لمتابعة تنفيذه - إن هذا كله ليس وحسب تجاوباً مع مطلب جماهيري فلسطيني شامل، وإنما هو أيضاً خير ضمان لتعزيز القدرة الفلسطينية الذاتية للرد على جميع المشاريع التصفوية وللتصدي للسياسات الاستسلامية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية في هذه الحقبة من تاريخها، والتي كان أحدثها مشروع حسين بإقامة ما دعاه بالمملكة العربية المتحدة.

لقد رفض الشعب الفلسطيني رفضاً قاطعاً جميع تلك المشاريع التصفوية والسياسات الاستسلامية، وهو الآن يرفض أيضاً المشروع الهاشمي الجديد رفضاً فورياً وحازماً وشاملاً.

ولقد شجبت ذلك المشروع أيضاً جميع الأحزاب والمنظمات والقوى الوطنية والتقدمية العربية، وبعض الحكومات العربية، واتخذت بعض هذه الحكومات خطوات أولية لفرض الحصار على النظام الهاشمي وإحباط المشروع المؤامرة.

وإن المؤتمر الشعبي الفلسطيني ليتطلع إلى إسراع الحكومات العربية الأخرى بإدانة ذلك المشروع، وإلى اتخاذ الإجراءات المماثلة، ابتداءً بقطع جميع العلاقات مع النظام الهاشمي.

إلا أن المؤتمر يؤكد أن الواجب يقضي، بعد هذا، إلى المضيّ بسرعة إلى وقف العلاقات الاقتصادية بثتى أنواعها، وإغلاق الأجواء والموانئ وطرق المواصلات العربية في وجه وسائل الانتقال والنقل من الأردن

والإيه، وقطع المساعدات المالية عن النظام الهاشمي وتحويلها إلى منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الأردنية، ومنع الممثلين الرسميين للنظام الهاشمي من حق التنقل وعدم اعتماد وثائقهم، وطرد النظام الهاشمي من عضوية جامعة الدول العربية، مع بقاء الشعب الأردني عضواً أصيلاً فيها، تمثله الحركة الأردنية الوطنية، إلى أن يسقط النظام العميل المتآمر ويقوم بدلاً عنه حكم وطني ديمقراطي، فيستعيد الأردن بذلك وضعه الطبيعي في جامعة الدول العربية.

إن الترابط الوثيق بين طرح مشروع حسين وبين إجراء الانتخابات البلدية في جزء من فلسطين المحتلة يتعدى الناحية الزمنية المتعلقة بالتوقيت. إنه يكشف عن الصلة العضوية بين المخططات الهاشمية والصهيونية، في إطار الاستراتيجية الاستعمارية.

وغني عن البيان والتأكيد أن تلك الانتخابات، مثلها مثل أية إجراءات أخرى تتخذ تحت الاحتلال، ليست لها أية صفة شرعية. ففي ظل الاحتلال لا شرعية سوى شرعية المقاومة.

وفضلاً عن ذلك، فإن اضطرار سلطات الاحتلال إلى اللجوء إلى كافة وسائل الضغط والإرهاب في عملية شاملة لإجبار السكان على المشاركة في الانتخابات، ليفقد تلك الانتخابات أية قيمة سياسية كان العدو الصهيوني يطمح إلى تحقيقها من طريقها.

وإن المؤتمر الشعبي الفلسطيني، إذ يوجه بالتحية إلى الجماهير التي وعت حقيقة تلك الانتخابات فقاومتها وتظاهرت ضدها وامتنعت عن الاشتراك فيها، يطالب الجماهير الفلسطينية بأن تستمر في مقاومة المراحل التالية منها، فتقطع بذلك الطريق على العدو المحتل في محاولته لإعطاء الانتخابات أبعاداً سياسية.

إن المؤتمر الشعبي الفلسطيني يؤكد بأنه لا يحق لأية جهة من أي جيل من أجيال الشعب، مهما تألبت عليه الظروف، أن تتنازل عن أي حق من حقوقه الثابتة والطبيعية.

إن وحدة مصير الشعب الفلسطيني، المرتبطة عضوياً بوحدة المصير العربي، تتطلب إلتحماً جماهيرياً أقوى وتفاعلاً أشدّ لمواجهة التحديات الاستعمارية والصهيونية والرجعية التي تواجه مسير حركة التحرر الفلسطيني بشكل خاص وحركة التحرر العربي بشكل عام.

وأمام هذه التحديات في هذه المرحلة الراهنة، لا بد من إقامة علاقة عضوية مع الحركة الوطنية الأردنية، وتحديد طبيعة هذه العلاقة والعمل على ترسيخ دعائمها وتطويرها، حتى يتسنى للشعب الأردني والشعب الفلسطيني متابعة المسيرة النضالية لتحقيق الأهداف الوطنية.

فالأردن هو الساحة الرئيسية والمنطلق الأساسي للثورة الفلسطينية. وليس ذلك بسبب طول خط وقف إطلاق النار فحسب، وإنما هو أيضاً بسبب الروابط التاريخية والسكانية والعلاقات الحيوية المشتركة، وطنية كانت أو اقتصادية أو ثقافية أو حضارية أو لطبيعة النضال المشترك ضد النظام العميل - بحكم كونه خط الدفاع الأمامي عن الدولة الصهيونية، ولأن ارتباطه العضوي معها يتطلب إقامة بنیان متراس بين الحركة الوطنية الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، يتلاحم فيه نضال الشعب الأردني والشعب الفلسطيني ويحدد العلاقة المصيرية بينهما.

إن المهمات الراهنة للجماهير الفلسطينية والأردنية في الضفتين تتحدد على أساس إعادة تصحيح وحدة الضفتين التي مزقتها النظام العميل، وتجديدها ضمن نظام وطني ديمقراطي يقوم على الآتي: المساواة الإقليمية الكاملة في الحقوق والواجبات في إطار حكم وطني ديمقراطي يوفر قاعدة آمنة رئيسية للثورة، وحق الشعب الفلسطيني في حمل السلاح والتعبئة والالتفاف حول الثورة لمتابعة نضاله حتى تحرير كامل التراب الوطني، وحصول

الجماهير الفلسطينية والأردنية على كامل حرياتها الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية، وحق الجماهير الأردنية بالانخراط في الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني، من أجل استعادة حقوقه المغتصبة.

- ويطالب المؤتمر الشعبي الفلسطيني كافة الدول العربية، وبوجه خاص الدول المتاخمة لفلسطين وبإزالة العراقيل والصعوبات أمام الثورة الفلسطينية، واعتبار أرضها قاعدة انطلاق للثورة إلى قلب الوطن المحتل وقاعدة خلفية الكفاح المسلح فيه وعلى اعتبار أن ذلك حق شرعي للثورة الفلسطينية، فضلاً عن أي جزء من الواجب المشترك في مواجهة العدو الواحد.

فإن استمرار الثورة الفلسطينية وتظافرها مع الحركة الوطنية التقدمية العربية يعزز القدرة العربية الذاتية على الوقوف في وجه الغزو الحضاري والاقتصادي والاجتماعي، الذي ينطوي عليه الكيان الصهيوني.

إن المؤتمر الشعبي الفلسطيني، وهو يدرك أن النضال الوطني الفلسطيني هو جزء من نضال الشعوب والقوى الثورية والوطنية في العالم ضد الإمبريالية العالمية، وانطلاقاً من تمييزه لمواقف حركات التحرر العالمية والبلاد الاشتراكية والعربية المؤيدة لنضال شعبنا ولحقه في تقرير مصيره، يؤكد على ضرورة تطوير وتعزيز علاقة حركة التحرر الوطني الفلسطيني بحركة التحرر العالمي وبقوى التقدم والاشتراكية. ويدعوها إلى منح قضية شعبنا العادلة المزيد من تأييدها. كما يدعوها إلى الوقوف بحزم إلى جانب شعبنا في مواجهة المخططات الاستعمارية والصهيونية والرجعية التي تستهدف إجهاض حركة شعبنا النضالية وتصفيته الوطنية.

على الرغم من قيام سلطات الاحتلال الصهيوني والنظام الهاشمي بمنع ممثلي الشعب الحقيقيين من حضور أعمال هذا المؤتمر، فإن هذا المؤتمر قد عبر عن الطموح الوطني والنضالي لشعبنا في مختلف أماكن تواجده.

ويختتم المؤتمر هذه المناسبة فيوجه تحية إجلال إلى شهداء الثورة الفلسطينية. وتحية إكبار إلى المقاتلين والمناضلين الصامدين في سجون الدولة الصهيونية والنظام الأردني.

ويحيي في الوقت ذاته نضال حركات التحرير الوطنية في العالم وخصوصاً كفاح شعب فيتنام الذي يلقن في الهند الصينية أبلغ الدروس للإمبريالية الأمريكية.

\* \* \*

## الدورة الحادية عشرة، القاهرة، 6-10/1/1973

### التنظيم الشعبي:

#### أقرّ المجلس التوصيات التالية لجنة التنظيم الشعبي:

- 1- التنظيمات الشعبية والنقابية الفلسطينية هي بناء ديمقراطي شعبي تنظيمي يقوم على أساس المهنة أو الجنس أو العمر. وهي تنظيمات نضالية مهمتها تنظيمية إنتاجية تشارك في النضال السياسي لإبراز الكيان النضالي وتعمل على تحقيق الوحدة الوطنية.
- 2- التنظيمات الشعبية والنقابية هي أطر لتعبئة وتنظيم قطاعات الشعب الفلسطيني وربطها في المجرى العام لحركة النضال الوطني المتمثل في الثورة الفلسطينية المسلحة.
- 3- تلتزم التنظيمات الشعبية والنقابية الفلسطينية بالميثاق الوطني وبالخط السياسي العام للثورة الفلسطينية.
- 4- التنظيمات الشعبية والنقابية الفلسطينية تشكل بطريق ديمقراطي من القاعدة.
- 5- تطوير واستنباط الأشكال والبنى التنظيمية للمنظمات الشعبية والنقابات من خلال مؤتمراتها وأطرها التنظيمية بما يخدم المنطلقات السابقة الذكر.
- 6- المنظمات الشعبية والنقابات قوى مراقبة وضاعطة على القيادة السياسية للثورة الفلسطينية.
- 7- تكون دائرة التنظيم الشعبي على أسس تجعلها متفاعلة مع المنظمات الشعبية عن طريق الاستفادة من الكوادر التي مارست عملاً قيادياً في المنظمات الشعبية والنقابات واكتسبت خبرات نضالية وجماهيرية وإعلامية في دائرة التنظيم الشعبي بصورة خاصة ودوائر المنظمة بصورة عامة.
- 8- التأكيد على حق المنظمات الشعبية والنقابية في تسمية ممثليها إلى المؤتمرات والهيئات القيادية في منظمة التحرير كافة.
- 9- تثبيت لقاءات دورية كل ثلاث شهور على الأقل بين دائرة التنظيم الشعبي وبين المنظمات الشعبية والنقابية.
- 10- ضرورة قيام دائرة التنظيم الشعبي بإصدار نشرة دورية.
- 11- ضرورة أن تقدم المنظمات الشعبية والنقابات تقارير دورية إلى رئيس دائرة التنظيم الشعبي تطلعه فيها على نشاطاتها ورأيها في مختلف القضايا والمواقف.
- 12- ضرورة زيادة تمثيل الاتحادات الشعبية والنقابات في المجلس الوطني الفلسطيني وأي مجلس وسيط بينه وبين اللجنة التنفيذية.
- 13- ضرورة مشاركة الاتحادات والنقابات ذات الاختصاص في المؤتمرات والوفود التي تشارك فيها منظمة التحرير.
- 14- على منظمة التحرير الفلسطينية تقديم كافة الإمكانيات لتسهيل عمل المنظمات الشعبية والنقابات عن طريق دائرة التنظيم الشعبي ومكاتب المنظمة، ومن خلال الأمانات العامة فقط دون إخلال بأنظمة الاتحادات ولوائحها الداخلية.
- 15- السعي بمختلف الوسائل والإمكانات لإقامة المؤسسات الجماهيرية والتعاونيات والجمعيات الثقافية والاجتماعية والأندية الرياضية والكشافية التي تخدم أبناء شعبنا في الأرض المحتلة وتجند طاقاتها في إطار النضالات المطلوبة وصّبّها في مجرى النضال السياسي والثوري.
- 16- تقوم المنظمات الشعبية والنقابية بالتشاور مع اللجنة التنفيذية ودائرة التنظيم الشعبي ببحث كافة الوسائل التي تمكن الاتحادات الشعبية والنقابات من إجراء اتصالات مع القطاعات الشعبية داخل

- الأرض المحتلة لاستكمال بناء المنظمات الشعبية والنقابية للنضال ضد مشاريع الاستيعاب والاستيطان الإسرائيلي.
- 17- رفض الفقرات الواردة في تقرير الصندوق القومي المتعلقة بمالية المنظمات الشعبية والنقابات.
- 18- جعل المعونات التي تقرر للمنظمات الشعبية والنقابية إلى معونات ثابتة تدفع بشكل دوري دون ربطها بقرارات مسبقة من اللجنة التنفيذية.
- 19- ضرورة تثبيت ميزانية الهلال الأحمر الفلسطيني كما قدمت للمجلس في دورته العاشرة وذلك نظراً للأزمة المالية الخانقة التي يمرّ بها.
- 20- ضرورة أن تعمل منظمة التحرير الفلسطينية على زيادة قبول الطلبة الفلسطينيين في الجامعات العربية بعد أن خفضت الدول العربية قبولهم في جامعاتها بنسبة كبيرة بعد سنة 1970، على أن يكون قبولهم عن طريق دائرة التعليم في منظمة التحرير.
- 21- تتعاون الدائرة الثقافية في المنظمة مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في اختيار البعثات الدراسية المقدمة من الدول الصديقة لمنظمة التحرير وأجهزتها.
- 22- ضرورة أن توفر منظمة التحرير كافة الإمكانيات المادية والمعنوية لعقد مؤتمرات وندوات شعبية عربية ودولية لدعم الثورة الفلسطينية بالتعاون مع النقابات والاتحادات العربية والدولية على غرار مؤتمر القوى التقدمية الذي عقد مؤخراً في بيروت ومؤتمر صوفيا.
- 23- ضرورة تنظيم العلاقة مع أبناء شعبنا من الجاليات الفلسطينية وتعبئته ضمن خطوط الثورة.
- 24- ضرورة التنبيه إلى دور الفن في خدمة الثورة، وضرورة إحياء اتحاد الفنانين على أسس ديمقراطية وصحيحة.
- 25- يشجب المجلس الوطني ويدين كافة الإجراءات التي يتخذها النظام الأردني ضد الحركة النقابية في الأردن بهدف عزلها عن النضال الوطني وخاصة الإجراءات التي تتمثل بالتالي:
- أ- قانون العمل الجديد الذي ينوي النظام العميل وضعه لانتزاع حقوق الطبقة العاملة في الأردن لصالح الرساميل الاحتكارية المحلية المرتبطة بالرساميل الأجنبية.
- ب- إخضاع الحركة النقابية في الأردن لسياسة الاتحادات والنقابات المرتبطة بالجهات الاستعمارية والتي تعمل حالياً لتقديم الرشاوي للحركة النقابية لحررها عن نضالها الوطني وإشغالها بمكتسبات شكلية وأنية.
- ج- الإعتقالات والتسريجات المتواصلة في صفوف العمال بسبب تأييدهم لحركة المقاومة ومعارضتهم لسياسة الاضطهاد.
- 26- ضرورة أن تقوم منظمة التحرير بتقديم الدعم والمساندة بكافة الوسائل والطرق للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن والاتحاد العام لطلبة الأردن نظراً لموقفهم المشرف والبطولي من النظام الأردني العميل، والسعي لدى الاتحادات العربية الأخرى لدعم هذين الاتحادين.
- 27- ضرورة أن تعمل المنظمات الشعبية على توسيع نشاطها وتنظيم أوسع القطاعات من شعبنا وزيادة فعاليتها أجهزتها نقابياً وسياسياً ومحاربة كل اتجاهات المكتبية والانتكالية التي قد تنمو في صفوفها وضرورة أن تلتزم هذه المنظمات بالعمل من أجل توفير الإمكانيات المادية التي تغنيها عن المعونة في المستقبل ومن أجل أن تكون قادرة على المساهمة في دعم موازنة الصندوق القومي الفلسطيني.

**لجنة الخطة المرحلية:**

أقر المجلس الوطني الخطة المرحلية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد إقراره البرنامج السياسي، وقد أكدت الخطة على كل القضايا الرئيسية العامة، والنضالية، والتنظيمية. لقد أكدت الخطة ضرورة تصعيد الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني، وتعزيز الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والتصدي للروح الاستسلامية في المنطقة وتعميق إرادة القتال والصمود، والتصدي للمؤامرات الرامية إلى تصفية الثورة الفلسطينية، وإعطاء الثورة بعدها العربي الحقيقي من خلال دعم الجبهة العربية المشاركة، والعمل على توثيق العلاقات مع المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني في العالم. وانطلاقاً من هذا الفهم لطبيعة المرحلة وبعد تحديد المهمات المرحلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أقر المجلس الوطني تعبئة جهود كل فصائل الثورة وجماهير شعبنا باتجاه تنفيذ هذه المهمات في الساحات التالية:

1- **الأرض المحتلة:** لقد أكدت الخطة المرحلية على ضرورة إجراء الاتصالات اللازمة لتشكيل الجبهة الوطنية المتحدة في الداخل.. وتنسيق العمل العسكري والنضال الجماهيري الذي يكتسب أهمية بالغة في تعبئة طاقات الجماهير ومضاعفاتها بالتصدي الثوري لمجمل المؤامرات، وكشف وتطوير العناصر والمؤسسات المتعاونة مع الاحتلال الصهيوني والمنادين لمشاريع الاستسلام، هذا بالإضافة إلى الكثير من القضايا التي أقرت بشأن دعم صمود شعبنا ونضاله في الأرض المحتلة.

2- **الأردن:** وبالنسبة للأردن أكدت الخطة المرحلية على ضرورة اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لإنشاء الجبهة الأردنية الفلسطينية تكون مهمتها النضال لإقامة النظام الوطني الديمقراطي في الأردن.

3- **لبنان:** لقد اعتبرت الخطة الساحة اللبنانية، ساحة أساسية من ساحات وجود ونضال الشعب الفلسطيني، والتنسيق والتعاون مع الحركة الوطنية اللبنانية، ورفع مستوى التنسيق الحالي إلى درجة تشكيل قيادة مشتركة مع علاقات محددة ومنظمة بشكل برنامج يقود إلى تطوير العلاقات النضالية بين حركة المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية.

هذا بالإضافة إلى العديد من الخطوات العملية، والقرارات الخاصة بحرية تنقل وعمل ونضال شعبنا في لبنان، والحفاظ على مكتسباته السياسية والاجتماعية.

4- **الوحدة الوطنية:** أقر المجلس الوطني الخطوات العملية المقر تنفيذها في الفترة القادمة كما وردت في التقرير المقدم من اللجنة التنفيذية على صعيد كل المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لتحقيق الوحدة الوطنية بشكل مرحلي، وصيغة جبهوية، وأن تنتج العلاقات في هذه المرحلة باتجاهين اثنين: التوحيد والتطوير، توحيد المنظمات بدءاً من القواعد، وتطوير وانضباط كوادرها السياسية والعسكرية في كافة المجالات.

وقد تضمنت الخطة بالإضافة إلى ذلك الكثير من الخطوات العملية، تحقيقاً للوحدة الوطنية.

5- **على الصعيد العربي:** لقد أكدت الخطة على ضرورة تحريك مبادرات سياسية وعسكرية تعيد صياغة الواقع الراهن بشكل أكثر انسجاماً مع حاجة الثورة الفلسطينية، وإجراء الاتصالات مع الدول التقدمية والوطنية القادرة على القيام بدور في القتال من أجل تنسيق جهودها وتوحيد إمكاناتها.. كما أكدت الخطة على حق الثورة في ممارسة الكفاح المسلح من كافة الأراضي العربية ضد العدو والكيان الصهيوني والنظام الأردني.

والقيام بدور إيجابي وفعال في تحريك وتنشيط الجبهة العربية المشاركة والتفاعل الحقيقي والخلاق مع نضال الجماهير العربية في أقطارها ضد الاستعمار والرجعية وكافة أشكال الإرهاب والقمع واتخاذ مواقف واضحة إلى جانب النضالات والانتفاضات الشعبية والديمقراطية في تلك الأقطار.

6- **على الصعيد الدولي:** لقد أكدت الخطة على ضرورة تطوير العلاقات مع البلدان الاشتراكية وفي طبيعتها الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، والاهتمام الجدي بالحركات الشيوعية والاشتراكية في كافة بلدان آسيا وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. والاهتمام الجدي بالحركات الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية في أوروبا الغربية، هذا بالإضافة إلى العديد من القرارات والخطوات العلمية بشأن تدعيم علاقتنا مع المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر العالمية.

#### اللجنة المالية:

كما ناقش المجلس الوطني توصيات اللجنة المالية واتخذ القرار التالي: "يقرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الحادية عشرة (6-12 كانون الثاني/يناير 1973) اعتماد مشروع ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية لعام 1973/72 وأحكامها كما وردت في الملحق رقم 12 من التقرير المالي التاسع، مع ضرورة توفير 10% من ميزانيات الدوائر والمكاتب والمؤسسات. كما يقرر المجلس أن توضع 10% المشار إليها تحت تصرف اللجنة التنفيذية لتنفق منها بعد تغطية العجز، أو في حالة توفر موارد جديدة لم ترد في تقديرات الواردات المذكورة في مشروع ميزانية عام 1973/72 وتلتزم اللجنة التنفيذية بأن تعطى الأولوية في الصرف للجهات التالية ضمن الحدود التي أوصت بها اللجنة المالية: 1- التنظيمات الشعبية. 2- الإعلام الموحد. 3- دعم الصمود في الوطن المحتل. 4- جيش التحرير الفلسطيني.

#### توصيات اللجنة المالية:

عقدت اللجنة المالية المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني جلستها الأولى في الساعة الحادية عشرة من يوم 1973/1/9:

وقد تقرر إدراج المواضيع التالية على جدول الأعمال: 1- انتخاب مكتب اللجنة. 2- مناقشة مشروع ميزانية المنظمة لعام 1972 - 1973 وتقرير الصندوق القومي الفلسطيني. 3- مناقشة مشروع الوحدة المالية. 4- توصيات ومقترحات عامة.

وجرى انتخاب مكتب اللجنة على الوجه الآتي: السيد محمد زهدي النشاشيبي رئيساً، السيد محمد محمد نائباً للرئيس، السيد عادل عبد الله مقررًا.

ثم بدأت اللجنة بمناقشة تقرير الصندوق القومي الفلسطيني وقد تقرر أن ترفع التوصيات التالية:

- 1- توصي اللجنة المالية بأن تتضمن التقارير المالية المقبلة مزيداً من الإيضاحات وتبسيط الاصطلاحات المالية بحيث يتسنى لغير الاختصاصيين سهولة استيعاب معانيها.
- 2- بالتوجيه نحو وضع الإجراءات واللوائح الكفيلة بأن تساهم الفئات الميسورة من شعبنا في دعم الثورة بجزء من أموالها وفق الأساليب التي تراها ملائمة.
- 3- بأن تقوم اللجنة التنفيذية وإدارة الصندوق القومي بدراسة أوجه الصرف كافة على جميع دوائر المنظمة تمهيداً لإجراء عملية ضغط النفقات ضمن الحدود الدنيا التي لا تعيق فعاليات دوائرها (الرواتب، السيارات، المكاتب...).
- 4- بالتحرك رغم الظروف والمواقف من أجل حثّ الدول العربية على الوفاء بالتزاماتها المالية المترامية تجاه ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية ونفقات إدامة جيش التحرير الفلسطيني.
- 5- بإعداد مشاريع الميزانيات المقبلة لدوائر ومكاتب ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بالاستناد إلى خطة عمل مسبقة تضعها كل من هذه الدوائر والمكاتب والمؤسسات تتماشى مع الخطة المرحلية

- للثورة الفلسطينية على أن تعطى الأولويات في تخصيص الاعتمادات للعمل العسكري ودعم الصمود في الأرض المحتلة، فالتنظيمات الشعبية بالأجهزة الموحدة للعمل الفلسطيني.
- 6- بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي والإداري للمنظمة وتحديد الدوائر حسب طبيعة العمل فيها وكذلك الكوادر العاملة وفق مقتضيات الحاجة والاستفادة من خدمات القوى المتطوعة كلما أمكن ذلك.
- 7- بإعادة النظر في أنظمة العاملين في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها سيما الرواتب بحيث تتفق في مستوياتها مع سياسة التقشف التي نادى بها وتراعي المستويات المماثلة في الأقطار التي يقيمون فيها.
- 8- بأن تقوم اللجنة التنفيذية بتفويض الصندوق القومي الفلسطيني بصرف المبالغ المخصصة للاتحادات الفلسطينية في الميزانية السنوية على أقساط فصلية.
- 9- برصد اعتمادات إضافية مناسبة في ميزانية عام 1973-1974 تكفل لجيش التحرير الفلسطيني استكمال وسائل الدفاع الجوي.
- 10- التأكيد على اللجنة التنفيذية بأن تتخذ كافة الخطوات العاجلة التي من شأنها وضع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته السابقة موضع التنفيذ فيما يتعلق بعقد مؤتمرات لذوي الفعاليات الاقتصادية من الأخوة الفلسطينيين لتحديد مساهماتهم المالية في مسيرة التحرير وتقديم تقرير بذلك في دورة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني المقبلة، التي من شأنها إعفاء الفلسطينيين المقيمين في الكويت من عبء دفع رسوم الأقساط المدرسية عن أبنائهم الذين يدرسون في مدارس المنظمة في الكويت تحقيقاً لمبدأ إلزامية التعليم ومجانيته.
- 11- التحقق من أسباب تدهور حصيله ضريبة التحرير من العاملين في القطاع الخاص بالكويت ومعالجتها والسعي لدى الجهات المختصة لإصدار التعاميم التي من شأنها أن يؤدي كل عامل في القطاع الخاص بما يتوجب عليه من ضريبة بنسبة لا تقل عن 5% من دخلهم وتخصيصها للصندوق القومي الفلسطيني.
- 12- تكليف اللجنة التنفيذية بالسعي لدى الحكومات العربية المعنية بأن تصدر التشريعات اللازمة لفرض ضريبة التحرير على من هم من أصل فلسطيني من ذوي الدخل العاملين في القطاعات العامة والخاصة والدولية.
- 13- التأكيد على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته السابقة بأن تسعى اللجنة التنفيذية لدى الحكومات العربية المعنية بتحويل رصيد الاستقطاعات من رواتب الفلسطينيين العاملين لديها إلى الصندوق القومي الفلسطيني.

وبعد ذلك ناقشت اللجنة المالية مشروع الميزانية لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1972-1973 وقررت الموافقة على الرقم الإجمالي لمبلغ الواردات والنفقات المدرجين في الملحق رقم 12 من التقرير المالي التاسع للصندوق القومي الفلسطيني وأجرت تعديلات في توزيع الاعتمادات على مؤسسات ودوائر ومكاتب المنظمة بحيث تصبح كما يلي (بالدنانير الأردنية): 1- المجلس الوطني 20.750، 2- اللجنة التنفيذية 58.000، 3- دائرة الشؤون الإدارية 15.000، 4- الدائرة العسكرية 116.000، 5- دائرة التنظيم الشعبي 79.216، 6- دائرة الإعلام والتوجيه 50.000، 7- الدائرة السياسية 12.000، 8- دائرة الصندوق القومي 33.000، 9- دائرة شؤون الوطن المحتل 60.000، 10- دائرة الشؤون التربوية والثقافية 5.000، 11- مركز الأبحاث 50.000، 12- مركز التخطيط 25.000، 13- الإذاعة 15.000، 14- اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان 30.000، 15- جيش التحرير الفلسطيني 1.500.000، 16- مكاتب المنظمة 175.000، 17- احتياطي الصندوق القومي 20.000، المجموع 2.263.966.

وفيما يتعلق بدائرة التنظيم الشعبي فقد تقرر أن يكون الاعتماد المخصص لهذه الدائرة كما يلي (بالدنانير الأردنية): اتحاد العمال 18.000، الطلاب 12.000، المعلمين 10.000، المهندسين 5.000، الشبيبة 5.000، الحقوقيين 4.000، الكتاب 3.000، الطبية 4.000، المرأة 4.000، نفقات دائرة التنظيم الإدارية 14.216، المجموع 79.216.

كما تقرر تفويض مدير عام الصندوق القومي الفلسطيني بتعديل اعتمادات بنود ميزانية كل من دوائر المنظمة ومكاتبها ومؤسساتها وإعادة توزيعها بالتشاور مع كل من رؤساء الدوائر ومديري المراكز ورئيس الدائرة السياسية فيما يتعلق بمكاتب المنظمة وذلك في حدود الاعتمادات المقررة لكل منها.

وبعد ذلك ناقشت اللجنة المالية مشروعاً للوحدة المالية وقررت تقديمه إلى المجلس الوطني كما يلي: يتضمن المشروع المالي الموحد المقترح:

- 1- أهم المبادئ الأساسية.
- 2- السياسة المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- 3- الجهاز المالي المخطط والأجهزة التنفيذية.

\* \* \*

## الدورة الثانية عشرة، القاهرة، 1-6/9/1974

عقد المجلس الوطني دورته الثانية عشرة في القاهرة بين 1 و6/9/1974 وهي، وإن كانت دورة عادية بالنسبة إلى المجلس الوطني من حيث التوقيت، من أهم الدورات التي عقدها هذا المجلس نظراً للظروف التي عقدت فيها. فقد جاءت في أعقاب حدث تاريخي في حياة الأمة العربية والشعب الفلسطيني هو حرب 1973.

أخذ المجلس بعد جلسة الافتتاح يناقش مسألة العضوية فتم استبدال بعض الأعضاء بناءً على طلب المنظمات والاتحادات الشعبية، ووافق المجلس على إضافة ثمانية أعضاء جدد هم أعضاء الجبهة الوطنية الفلسطينية الذين أبدعتهم سلطات الاحتلال الصهيوني خارج الوطن وبذلك أصبح عدد أعضاء المجلس 187 عضواً.

ناقش المجلس التقارير المقدمة إليه وتوصيات لجانته واتخذ بشأنها قرارات أهمها:

### 1- في المجال العسكري:

- 1- مطالبة اللجنة التنفيذية بتنفيذ قرارات المجالس الوطنية السابقة الخاصة بالعمل العسكري.
- 2- تأكيد ضرورة قيام الوحدة العسكرية بين كافة فصائل الثورة الفلسطينية.
- 3- تأكيد ضرورة حماية المخيمات في لبنان، وتجنيد كافة القوى والوسائل لتحقيق هذا الهدف.
- 4- تأكيد ضرورة التنسيق مع كافة القوى اللبنانية الوطنية لدعم صمود الشعب اللبناني، ولا سيما في الجنوب.
- 5- ضرورة استمرار فتح الجبهات العربية أمام العمل العسكري لقوات الثورة الفلسطينية.
- 6- تأكيد ضرورة استمرار التعاون العسكري بين قوات الثورة الفلسطينية وكل من الشقيقتين سورية ومصر.
- 7- العمل على إيجاد صندوق مالي موحد للصرف على كافة مقاتلي الثورة الفلسطينية.
- 8- العمل على توحيد الخدمات الطبية العسكرية، وتقديم الدعم اللازم لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لتستطيع القيام بواجباتها ضمن صفوف قوات الثورة الفلسطينية بشكل خاص، وجماهير الشعب الفلسطيني بشكل عام.
- 9- حث قيادة الثورة على تصعيد العمل العسكري في الأرض المحتلة بكل الوسائل والسبل.
- 10- تطوير الميشليا الشعبية الفلسطينية وتوحيدها.

### 2- في المجال السياسي:

1- البرنامج السياسي المرهلي (برنامج النقاط العشر): كان من نتائج حرب تشرين أن تحركت قضية الشرق الأوسط على الصعيد الدولي بعد أن كانت تمر قبل ذلك بحالة ركود اصطلاح تسميتها "حالة الاحرب واللاسلم" وصدر عن مجلس الأمن القرار رقم 338 في 1973/11/22 الذي جاء يؤكد القرار رقم 242 ويدعو إلى عقد مؤتمر في جنيف بإشراف الدولتين الكبريين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لتنفيذ القرار رقم 242. وقد جرت في المجلس مناقشات جادة مطولة لهذه الأوضاع المستجدة وتم التشديد على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنه لا يجوز لأية دولة عربية أو حاكم عربي التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني وممثله الحقيقي الوحيد منظمة التحرير.

وقد اتفق ممثلو الشعب الفلسطيني على برنامج سياسي تعاهدوا على تطبيقه نصاً وروحاً لمواجهة المرحلة المقبلة، وهو برنامج النقاط العشر الذي سيصبح أساساً للبرامج السياسية المرهلية المقبلة، وفيما يلي نصّ النقاط العشر:

**أولاً:** تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من أن القرار 242 يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين. ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.

**ثانياً:** تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

**ثالثاً:** تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

**رابعاً:** إن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

**خامساً:** النضال مع القوى الأردنية الوطنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم بنتيجة الكفاح والنضال.

**سادساً:** تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرر العربي المتفتحة على هذا البرنامج.

**سابعاً:** على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهامها الوطنية والقومية.

**ثامناً:** تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها، من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، كخطوة على طريق الوحدة الشاملة.

**تاسعاً:** تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية والرجعية الإمبريالية.

**عاشراً:** على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

[2-] وأصدر المجلس توصية إلى اللجنة التنفيذية تضمنت الإشارة إلى رفض التعامل مع قرار مجلس الأمن 242، وضرورة العمل على فتح المجال الدولي لطرح قضية فلسطين وطناً وشعباً في إطار غير إطار القرار 242، وذلك على الأسس التالية:

- أ- أن يتم ذلك في إطار دولي محدد، أو في إطار عالمي.
- ب- تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
- ت- أن يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد في صدر مواده حق كل شعب بالمساواة وتقرير المصير ويؤكد أيضاً أن احترام هذا الحق هو شرط لازم لقيام السلام في العالم، وكذلك إلى القرارات التي تناولت حقوق الشعب الفلسطيني فأكدت حقه الثابت بالمساواة وتقرير المصير. وأن تمتع شعبنا بحقوقه الوطنية الكاملة إنما هو شرط لازم لقيام السلام العادل والدائم في المنطقة.
- ث- تعمل قيادة منظمة التحرير من خلال هذا التحرك السياسي والدبلوماسي الدولي على إنجاز الهدف المراد المشار إليه في النقاط 2، 3، 4 من النقاط العشر.

### 3- انتخاب اللجنة التنفيذية:

تلا رئيس المجلس كتاب استقالة اللجنة التنفيذية وانتخب المجلس لجنة تنفيذية جديدة من:

1- ياسر عرفات، 2- فاروق القدومي، 3- زهير محسن، 4- أديب عبد ربه، 5- أحمد اليماني، 6- د. عبد الوهاب الكيالي، 7- طلال ناجي، 8- محمد زهدي النشاشيبي، 9- حامد أبو ستة، 10- عبد الجواد صالح، 11- عبد العزيز الوجيه، 12- عبد المحسن أبو ميزر، 13- القس إيليا خوري، 14- د. وليد قمحاوي رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي.

#### 4- ولاية المجلس الوطني:

لما كانت الدورة الثانية عشرة آخر دورة في ولاية المجلس الحالي، فقد قرر المجلس الوطني تكليف لجنة تحضيرية مكونة من مكتب رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية تشكل مجلس وطني جديد تراعى فيه العلاقات الجبهوية من فصائل حركة المقاومة وممثلي قوى الشعب الفلسطيني المناضلة والشخصيات الوطنية في مختلف أماكن الوجود الفلسطيني على أن يبقى المجلس الوطني الحالي قائماً إلى أن يجتمع المجلس الجديد.

\* \* \*

## الدورة الثالثة عشرة، القاهرة، 12-1977/3/22

تأخرت اللجنة التحضيرية في إنهاء أعمالها عن المدة المقررة لها بسبب أحداث طارئة وخطيرة بالنسبة إلى العمل الفلسطيني ومنظمة التحرير هي الأحداث التي نجمت عن الهجمة الشرسة التي شنتها القوى الانعزالية في لبنان على المقاومة وعلى أبناء الشعب الفلسطيني في المخيمات، وتطور الأزمة اللبنانية.

عقدت اللجنة التحضيرية عدة اجتماعات اتفقت فيها على ضرورة مجيء مجلس وطني موسع يمثل أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف التجمعات والأرض المحتلة.

وقد تم تشكيل المجلس الوطني الخامس من 293 عضواً، أضيف إليهم عدد يحدد على ألا يقل عن 100 من أبناء الأرض المحتلة اتفق على عدم إعلان أسمائهم كي لا يعطي العدو الصهيوني ذريعة لاعتقالهم وإبعادهم.

تمثلت في المجلس الوطني الجديد تجمعات وقوى فلسطينية لم تكن ممثلة في المجالس السابقة مثل التجمعات الفلسطينية في السعودية والعراق والإمارات وقطر وليبيا والجزائر والمغربيين في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية.

وتم اختيار ممثلين لمعظم المخيمات الفلسطينية، ولاسيما لبنان وسورية والأردن، وممثلين عن المبعدين من عرب الأرض المحتلة عام 1948، ومن عرب الأرض المحتلة عام 1967.

وبذلك جاء المجلس الوطني الخامس أكثر شمولاً من المجالس التي سبقته. وكان ذلك ضرورياً بسبب المكانة التي أخذت منظمة التحرير تتمتع بها في الساحات العربية والدولية بعد أن اعترف بها "ممثلة شرعية ووحيدة" للشعب العربي الفلسطيني في مؤتمر القمة العربيين في الجزائر (1973) والرباط (1974)، وبعد أن اعترف بها عشرات الدول الاشتراكية والأفريقية والإسلامية والصديقة، وبعد أن أصبحت عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وعضواً مراقباً في هيئة الأمم المتحدة.

وقد عقد المجلس دورته الثالثة عشرة في القاهرة من 12 إلى 1977/3/22، ونظراً لاغتيال الزعيم الوطني اللبناني كمال جنبلاط الأمين العام للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية أثناء انعقادها فقد أطلق اسمه عليها بعد أن فرغ المجلس الوطني من تثبيت العضوية انتخب هيئة مكتبه.

اتسمت قرارات المجلس في هذه الدورة باهتمامها بالتفاصيل والدقائق خلافاً لما كانت الدورات السابقة تركز عليه من خطوط عريضة عامة. وكانت أهم قرارات المجلس منصبةً على أمرين: أولهما تشكيل المجلس المركزي ومهامه، وثانيهما البرنامج السياسي المرحلي (البرنامج ذو النقاط الخمس عشرة) الذي تبناه المجلس أساساً للتوجيه السياسي المرحلي.

### وفيما يلي موجز تلك القرارات:

1. المجلس المركزي: يتكون من اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني وعدد من الأعضاء - جميعهم من أعضاء المجلس الوطني - يساوي على الأقل ضعفي عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ويختارون من فصائل حركة المقاومة والاتحادات الشعبية والشخصيات الوطنية.

2. الإعلان السياسي: تضمن هذا الإعلان برنامجاً من 15 نقطة خلاصتها:

1. إن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي- الصهيوني وأساسه، وإن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 يتجاهل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة في وطنه، ولذلك فإن المجلس الوطني يؤكد رفضه لهذا القرار ورفض التعامل على أساسه عربياً ودولياً.
2. مواصلة الكفاح المسلح وما يترافق معه من أشكال النضال السياسي والجماهيري لتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني.
3. إن النضال بجميع أشكاله العسكرية والسياسية والجماهيرية في الأراضي المحتلة يشكل الحلقة المركزية في برامج المجلس الوطني. وعلى هذا الأساس تناضل منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تصعيد الكفاح المسلح في الأراضي المحتلة وتصعيد كافة أشكال النضال الأخرى المترافقة معه وتقديم جميع أشكال الدعم المادي والمعنوي لجماهير شعبنا في الأرض المحتلة من أجل تصعيد هذا الكفاح وتعزيز صمودها لدحر الاحتلال وتصفيته.
4. رفض جميع أشكال التسويات الاستسلامية الأمريكية وكافة المشاريع التصفية، وتصميم منظمة التحرير الفلسطينية على التصدي لإحباط أية تسوية تتم على حساب حقوق شعبنا الوطنية والثابتة، ومطالبة الأمة العربية بتحمل مسؤولياتها القومية وحشد طاقاتها لمواجهة هذه المخططات الامبريالية الصهيونية.
5. أهمية وضرورة الوحدة الوطنية عسكرياً وسياسياً بين جميع فصائل الثورة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير لكونها شرطاً أساسياً من شروط الانتصار، ولذلك يتوجب ترسيخ الوحدة الوطنية على مختلف المستويات وجميع الصعد على قاعدة الالتزام بهذه القرارات ووضع البرامج الكفيلة بتنفيذ ذلك.
6. حرص المجلس الوطني على حق الثورة الفلسطينية في الوجود على أرض لبنان الشقيق في إطار اتفاقية القاهرة وملاحقها المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية، وتمسكه بتنفيذها نصاً وروحاً بما فيها الحفاظ على سلاح الثورة وأمن المخيمات، ورفضه أي تغيير لهذه الاتفاقية وملاحقها من جانب واحد مع حرصه على سيادة لبنان وأمنه.
7. توجيه التحية إلى الشعب اللبناني الشقيق البطل، وحرص منظمة التحرير الفلسطينية على وحدة ترابه وشعبه وأمنه واستقلاله وسيادته وعروبته، واعتزاز المجلس بمساندة هذا الشعب الشقيق البطل للثورة الفلسطينية.
8. ضرورة تقوية الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية وتعميق التلاحم مع جميع القوى المشاركة فيها في جميع أقطار الوطن العربي.
9. تعزيز النضال والتضامن العربي على قاعدة النضال ضد الامبريالية والصهيونية، والعمل على تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة، والالتزام بدعم الثورة الفلسطينية لاسترداد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني دون صلح أو اعتراف.
10. حق منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها النضالية على المستوى العربي القومي، وعبر أية أرض عربية في سبيل تحرير الأرض المحتلة.
11. مواصلة النضال لاستعادة حقوق شعبنا الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني.
12. أهمية تعزيز التعاون والتضامن مع البلدان الاشتراكية والدول غير المنحازة والدول الإسلامية والدول الإفريقية وجميع حركات التحرر الوطنية في العالم.
13. توجيه التحية إلى جميع الدول والقوى الديمقراطية التي وقفت ضد الصهيونية بصفتها شكلاً من أشكال العنصرية، وضد ممارساتها العدوانية.

14. أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية المناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة.
15. إن المجلس الوطني الفلسطيني، أخذاً بعين الاعتبار الإنجازات الهامة التي تمت على الساحتين العربية والدولية منذ انتهاء الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي استعرض فيها التقرير السياسي المقدم من اللجنة التنفيذية، يؤكد حرصه "على حق منظمة التحرير الفلسطيني في الاشتراك بشكل مستقل ومتكافئ في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين والصراع العربي-الصهيوني بغرض تحقيق حقوقنا الوطنية الثابتة، وهي الحقوق التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1974، ولا سيما القرار رقم 3236، مع التشديد على أن أية تسوية أو اتفاق يمس حقوق الشعب الفلسطيني، وفي غيابه، باطلة من أساسها".
3. **انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة:** بعد إقرار توصيات اللجان والإعلان السياسي من قبل المجلس الوطني تلا رئيس المجلس كتاب استقالة اللجنة التنفيذية، وقد قبل المجلس الاستقالة وانتخب لجنة تنفيذية جديدة من:
1. ياسر عرفات 2. فاروق القدومي 3. زهير محسن 4. طلال تاجي 5. ياسر عبدربه 6. عبد الرحيم أحمد 7.
  - عبد المحسن أبو ميزر 8. حامد أبو ستة 9. محمد زهدي النشاشيبي 10. عبد الجواد صالح 11. أحمد صدقي
  - الدجاني 12. الفرد طوباسي 13. حبيب قهوجي 14. مجد أبو رمضان 15. د. وليد قمحاوي رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

\* \* \*

## الدورة الرابعة عشرة، دمشق، 15-22/1/1979

بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس وتوقيعه اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية وتخليه عن قضية فلسطين وخروجه على إرادة الأمة العربية وقرارات مؤتمرات القمة العربية في الجزائر والرباط وضربه التضامن العربي والنضال القومي أصبح انعقاد المجلس الوطني في القاهرة (حيث مقر جامعة الدول العربية) في ظل حكم السادات ونظامه أمراً غير مقبول فلسطينياً وعربياً. فأتجهت الأنظار إلى عقد المجلس في دمشق نظراً لصدورها ومقاومتها سياسة كامب ديفيد وتمسكها بالحق الفلسطيني ودعمها نضال الشعب الفلسطيني.

وهكذا عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الرابعة عشرة في دمشق في جو طغت عليه المخاطر الناجمة عن سياسة كامب ديفيد وتخلي النظام المصري عن قضية فلسطين وارتمائه في أحضان الإمبريالية والصهيونية وتشكلت فيه الجبهة القومية للصدود والتصدي من منظمة التحرير وسورية وليبيا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية. وعقدت هذه الدورة بعد القمة العربية في بغداد عام 1978. وهي القمة التي رفضت نهج السادات واعتبرت كامب ديفيد عملية استسلام من قبل النظام المصري للعدو الصهيوني، وضربة للتضامن العربي والنضال الفلسطيني.

ونظراً لموقف الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين الصامد من قضية فلسطين ودعمه لنضال شعبها وافق المجلس بالإجماع على إطلاق اسمه على هذه الدورة. كما وافق على اعتبار المناضل المطران هيلاريون كبوجي عضو شرف في المجلس، ووافق على قبول ثمانية أعضاء جدد.

تم إقرار جدول الأعمال ثم ناقش المجلس الوطني البرنامج السياسي والبرنامج التنظيمي اللذين أقرهما المجلس المركزي، كما ناقش الوضع في الجنوب اللبناني بمشاركة ممثلي الحركة الوطنية والجبهة القومية في لبنان.

ابتدأ المجلس العمل بالاستماع إلى التقرير السياسي المقدم من اللجنة التنفيذية عن التطورات والإنجازات والاتصالات التي قامت بها منذ انعقاد الدورة السابقة للمجلس، ثم الاستماع إلى التقرير المالي المقدم من مجلس إدارة الصندوق القومي عن أوضاع المنظمة المالية والموازنة.

وكان المجلس المركزي قد عقد عدة جلسات شارك فيها الأمراء العامون لفصائل حركة المقاومة من أجل الاتفاق على برنامج سياسي وبرنامج تنظيمي لمواجهة المرحلة الدقيقة المقبلة الناتجة عن سياسة كامب ديفيد والصلح المصري- الإسرائيلي. وقد اتفق المشتركون في هذه الاجتماعات على البرنامج السياسي والبرنامج التنظيمي تمهيداً لعرضهما على المجلس الوطني.

وبعد تلاوة مشروع البرنامجين ومناقشتهم وافق المجلس الوطني عليهما بالإجماع. وتجدر الإشارة إلى أهمية هاتين الوثيقتين لأنهما شكلتا عاملاً هاماً في نجاح الدورة الرابعة عشرة وتقوية الوحدة الوطنية والنضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير. وفيما يلي موجز لأهم ما جاء فيهما:

### 1. البرنامج السياسي:

1. إن التسوية الأمريكية للصراع العربي - الصهيوني التي تجسدت في اتفاقيات كامب ديفيد تشكل خطراً مصيرياً على قضية فلسطين وقضية التحرر الوطني العربية فهي تسلم العدو الصهيوني بمواصلة اغتصاب التراب الوطني الفلسطيني، وتلغي حق الشعب العربي الفلسطيني الثابت في وطنه فلسطين وحقه في العودة إليه وتقرير مصيره وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه، وتفرض بأجزاء

1. أخرى من الأرض العربية، وتتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية قائد الكفاح الوطني لشعبنا وممثله الوحيد الناطق باسمه والمعبر عن إرادته.
2. إن هذه الاتفاقيات تشكل اعتداءً على الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية، وتمهد الطريق لإحكام سيطرة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية على منطقتنا العربية والبلدان الأفريقية ولاستخدام النظام المصري - في إطار التحالف مع الإمبريالية والصهيونية - كأداة قمع لحركة التحرر الوطني العربية والأفريقية.
3. وإدراكاً منا لخطورة المؤامرة الجديدة وأبعادها فان المسؤولية الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة لشعبنا العربي الفلسطيني بجميع فصائله وقواه الوطنية تحتم علينا رفض المخطط التأمري الجديد والتصدي له والدفاع عن شعبنا وحقوقه الوطنية الثابتة في وطنه فلسطين وثورتنا الفلسطينية.
4. واستجابة منا لإرادة شعبنا وللتحديات التي تواجهنا وإيماناً منا بالوحدة الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية طريقاً وحيداً لانتصارنا، وانطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وثيقة طرابلس الوجدية بين فصائل الثورة الفلسطينية وحق شعبنا في إقامة الدولة الديمقراطية على كامل ترابه الوطني، وفي مواجهة هذه المرحلة الدقيقة الخطيرة من نضال شعبنا، نعلن نحن ممثلي كافة فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية ما يلي:

#### أ - في المجال الفلسطيني:

1. التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا في وطنه فلسطين، وحقه في العودة إليه وتقرير مصيره على أرضه دون تدخل خارجي، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني دون قيد أو شرط.
2. الدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية والتمسك بها ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا وقائداً لنضاله الوطني وناطقاً باسمه في كافة المحافل العربية والدولية، ومقاومة كافة المحاولات التي تستهدف النيل من منظمة التحرير الفلسطينية أو تجاوزها والالتفاف حولها أو خلق بدائل أو شركاء لها في تمثيل شعبنا الفلسطيني.
3. التصميم الثابت على مواصلة وتصعيد الكفاح المسلح وكافة أشكال النضال السياسي وال جماهيري، ولا سيما داخل الأرض المحتلة باعتبارها تشكل ميدان الصراع الرئيس مع العدو الصهيوني.
4. التشديد على أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي - الصهيوني وأساسه، ورفض جميع القرارات والاتفاقيات والتسويات التي لا تعترف بحقوق شعبنا الثابتة في وطنه فلسطين أو تنتقص منها.
5. رفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي في الوطن المحتل لأنه يكرس الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.
6. تأكيد وحدة شعبنا العربي الفلسطيني داخل فلسطين باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظمة التحرير الفلسطينية، وتوفير كل الوسائل للدعم السياسي والمادي لها بما يمكنها من تعبئة جماهير شعبنا في الداخل في مواجهة الاحتلال الصهيوني ومخططاته ومشاريعه المعادية لشعبنا وحقوقه الوطنية الثابتة.
7. التمسك بفلسطين ووطناً تاريخياً لا بديل عنه للشعب الفلسطيني، ومقاومة كافة مشاريع التوطين.

#### ب. في المجال العربي:

1. التشديد على أن مواجهة اتفاقيات كامب ديفيد وملحقاتها ونتائجها بما تمثله من أخطار مصيرية على القضية والنضال العربي هي مسؤولية الجماهير العربية بأسرها وقواها الوطنية والتقدمية، وأن الجبهة

- القومية للصمود والتصدي، وحلقتها المركزية سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، هي القاعدة الرئيسية للتصدي لمؤامرة التسوية الأمريكية الصهيونية.
2. العمل على تعزيز وتدعيم جبهة الصمود والتصدي، وتوسيع قاعدتها على أساس مقاومة مخططات التسوية الإمبريالية - الصهيونية، والتمسك بهدف تحرير جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وبالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وعدم التفريط أو المساس بها.
3. دعوة كافة الأحزاب والحركات والقوى الوطنية والتقدمية في الوطن العربي إلى مساندة وتوفير كل إمكانيات الدعم الجماهيري والمادي لجبهة الصمود والتصدي.
4. تمسك منظمة التحرير الفلسطينية بوحدة وعروبة واستقلال لبنان، واحترامها للسيادة اللبنانية، والتزامها باتفاقية القاهرة وملحقاتها التي تنظم العلاقة بينها وبين السلطة الشرعية اللبنانية.
5. تشديد المنظمة على العلاقة ذات الطبيعة الخاصة التي تربط بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني والأردني، وحرصها على استمرار التلاحم بين الشعبين الشقيقين، وتمسكها بقرارات القمم العربية الصادرة في الجزائر والرباط وبغداد والمؤكدة أن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وبحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة. وتعتبر المنظمة التزام النظام الأردني بهذه القرارات ورفض اتفاقيات كامب ديفيد ونتائجها وتمكين المنظمة من ممارسة مسؤولياتها النضالية والشعبية ضد العدو الصهيوني هو القاعدة التي تحكم علاقة المنظمة بالنظام الأردني.
6. حق المنظمة في ممارسة مسؤولياتها النضالية على المستوى العربي والقومي عبر أية أرض عربية في سبيل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة.
7. إن مواقف المنظمة وعلاقتها بأي نظام عربي تحدد على ضوء موقف أي نظام من الالتزام بمقررات قمتي الجزائر والرباط ورفضه اتفاقيات كامب ديفيد وملحقاتها ونتائجها ومقاومتها.
8. دعوة كافة القوى القومية والعربية والأنظمة الوطنية والصديقة إلى دعم ومساندة الشعب المصري وحركته الوطنية لتمكينها من التصدي لمؤامرة السادات وإسقاط اتفاقية كامب ديفيد وانعكاساتها على الشعب المصري وعروبه وتاريخه النضالي ضد الصهيونية والإمبريالية.

### ج. في المجال الدولي:

1. إن الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني وضد حركة التحرر الوطني العربية وأهدافها في التحرير والاستقلال، سواء من خلال دعمها للكيان الصهيوني أو من خلال أدواتها في المنطقة العربية، يشكل عدواناً سافراً على شعبنا وقضيته الوطنية، وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية بالتلاحم مع جميع فصائل حركة التحرير الوطني العربية وقواها وأنظمتها الوطنية والتقدمية عن عزمها على مقاومة سياسة الولايات المتحدة وأهدافها وممارساتها في المنطقة.
2. أهمية تحالف المنظمة مع البلدان الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي، لأنه يشكل ضرورة وطنية في مجال التصدي للمؤامرات الأمريكية والصهيونية على قضية فلسطين وحركة التحرر الوطني العربية ومنجزاتها.
3. أهمية تعزيز وتدعيم تعاون المنظمة مع دول عدم الانحياز والدول الإسلامية والإفريقية الصديقة المؤيدة للمنظمة ونضال الشعب الفلسطيني.
4. تضامن المنظمة، باعتبارها حركة تحرر وطني، مع حركات التحرر الوطني في العالم، على أساس أن النضال ضد الإمبريالية والصهيونية والعنصرية قضية مشتركة لكافة تلك القوى.

5. تمسك المنظمة بالإنجازات التي تحققت للنضال الفلسطيني في الساحة الدولية من اعتراف دولي واسع بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني الثابت في وطنه فلسطين والعودة إليه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وهي الإنجازات التي تجسدت في قرارات الأمم المتحدة المتخذة في عام 1974 حتى اليوم، ولا سيما القرارين [3210 و 3236]، وتأكيد حق المنظمة بالاشتراك في جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي تبحث قضية فلسطين على هذه الأسس، واعتبار أن أي بحث أو اتفاق يتعلق بقضية فلسطين باطل في غيابها من أساسه. وبعد مناقشات حول تشكيل اللجنة التنفيذية تقرر بقاؤها على حالها.

كما قرر المجلس الوطني أن تستمر ولاية المجلس حتى يجتمع في دورته القادمة ويقرر ما يراه مناسباً في هذا الصدد.

\* \* \*

## الدورة الخامسة عشرة، دمشق، 11-19/4/1981

انعقدت هذه الدورة متأخرة عن موعدها المقرر في شهر كانون الثاني 1980 بسبب الأحوال الصعبة التي عاشها الوطن العربي عامة ولبنان خاصة نتيجة سياسة كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية. يضاف إلى ذلك اختلاف فصائل المقاومة على نسبة التمثيل في اللجنة التنفيذية الجديدة. وقد امتازت هذه الدورة عن سابقتها بحضور 92 وفداً رسمياً وبرلمانياً يمثلون جميع الدول العربية والاشتراكية ومعظم الدول الإفريقية وعدداً من الأحزاب في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا. درس المجلس الوطني طوال يومين توصيات اللجان. وبعد إجراء تعديلات عليها أصدرها بقرارات أهمها:

### 1- شؤون الوطن المحتل:

1- تعبئة وحشد كافة طاقات جماهيرنا في الوطن المحتل لتصعيد الكفاح المسلح وتوفير مستلزماته وتعزيز كل أشكال النضال، والتشديد على أن منظمة التحرير هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن قضايا دعم صمود شعبنا في الوطن المحتل.

2- دعم بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية داخل الوطن المحتل وتعزيزها باعتبارها الذراع الأساسي الفعال لمنظمة التحرير الفلسطينية في توجيه نضالات شعبنا السياسية والجماهيرية في الأرض المحتلة.

3- وإذ يؤكد المجلس الدوري الإيجابي الذي تؤديه القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المعادية للصهيونية عقيدة وممارسة في الوطن المحتل معترفة بمنظمة التحرير باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا وبالحدود الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، فإنه يدين أي اتصال يجري مع الأطراف التي تنتهج الصهيونية عقيدة وممارسة.

4- وفيما يتعلق بلجنة التنسيق المشتركة لدعم الصمود وافق المجلس على ما يلي:

أ- التشديد على أن منظمة التحرير هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن دعم صمود جماهيرنا في الأرض المحتلة، وعن إنفاق كافة الأموال المخصصة لدعم الصمود، وعلى العمل من جانب القيادة الفلسطينية عبر الاتصالات بالدول العربية وعبر مؤتمرات القمة القادمة لتكون أموال دعم الصمود المقررة من مسؤولية المنظمة وحدها، وعلى أن تقدم السلطات الأردنية كافة التسهيلات الإدارية اللازمة لتوصيل هذه الأموال.

ب- يؤكد المجلس الوطني أهمية الدور المقرر للجانب الفلسطيني في لجنة التنسيق المشتركة.

ت- يؤكد المجلس ضرورة تعزيز وتطوير دائرة شؤون الوطن المحتل من خلال تشكيل مجلس أعلى لشؤون هذا الوطن على أسس جبهوية من فصائل المقاومة والكفالات الفلسطينية والاتحادات الشعبية يتولى وضع خطة لدعم الصمود بكافة جوانبه، ودعم كافة النشاطات الجماهيرية والسياسية في المناطق المحتلة وفق قرارات اللجنة التنفيذية واللوائح التي تضعها لتنظيم أعماله وصلاحياته.

### 2- الشؤون السياسية:

أحال المجلس الوطني معظم توصيات اللجنة السياسية على رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية بسبب ضيق الوقت والأحداث الطارئة في لبنان، واكتفى بمناقشة وإقرار توصيات اللجنة على الصعيدين الفلسطيني والدولي:

1- على الصعيد الفلسطيني: جدد المجلس الوطني تبنيه البرنامج السياسي والتنظيمي المقررين في الدورة السابقة وقرر:

- أ- أن القيادة الفلسطينية قيادة جماعية، بمعنى أن القرار مسؤولية الجميع، سواء من حيث المشاركة في اتخاذه أو تنفيذه، على أساس ديمقراطي بالتزام الأقلية برأي الأكثرية طبقاً للبرنامج السياسي والتنظيمي وقرارات المجالس الوطنية.
- ب- ضمان قيام دوائر المنظمة ومؤسساتها وأجهزتها بممارسة صلاحياتها كاملة وفق الاختصاصات المحددة لها في النظام الأساسي للمنظمة. وتشكل اللجنة التنفيذية مجالس عليا على أسس جبهوية متخصصة تتولى وضع الخطط ومراقبة التنفيذ لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ولا سيما في المجالات العسكرية والإعلامية والمالية.
- ج- حول الوحدة الوطنية الفلسطينية: رأى المجلس الوطني ضرورة الارتقاء بالوحدة الوطنية في إطار المنظمة في المجالات التالية:
- تمثيل فصائل الثورة والقوى الفلسطينية كافة في جميع مؤسسات منظمة التحرير، بما فيها اللجنة التنفيذية.
  - إنجاز الوحدة العسكرية بين فصائل الثورة والقوى كافة.
  - العمل على إنجاز الوحدة الوطنية في جميع المنظمات الجماهيرية الوطنية الفلسطينية وضمن حق فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية كافة في المشاركات في الهيئات القيادية واللجان المتفرعة عنها.
  - د- التعبئة العامة: أكد المجلس أهمية تنفيذ قرار التعبئة العامة لرفد قوات الثورة الفلسطينية وتعزيز صمودها في الدفاع عن نفسها، وضرورة تعميم هذا القرار ليشمل كافة قطاعات شعبنا وتجمعاته بقيادة جبهوية للإشراف على التعبئة العسكرية، وتكليف اللجنة التنفيذية متابعة هذا القرار.
  - ودعا المجلس الدول العربية والصديقة لتسهيل التحاق الفلسطينيين المقيمين على أراضيها بقوات الثورة الفلسطينية تطبيقاً لقرار التعبئة.
  - هـ- وكالة الغوث: ضرورة استمرار خدمات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها مسؤولية دولية تستمر إلى أن يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من ممارسة حقهم الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين، وشمول خدماتها جميع اللاجئين الفلسطينيين، والعمل لتوفير الميزانية الضرورية له لوضع حد للابتزاز السياسي الذي تقوم به الدول الغربية التي تقدم التبرعات للوكالة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. وأكد المجلس قرار مجلس الجامعة العربية بالعمل على دمج موازنة الوكالة في الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة. وقد حمل المجلس الوطني إدارة وكالة الغوث اللاجئين الفلسطينيين مسؤولية ما يترتب على توقف خدماتها أو أي جزء منها.

### 3- على الصعيد الدولي:

رحب المجلس بما أعلنه الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي حول أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، كما رحب بتأكيد الدور الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في حل أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين وضرورة تطبيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفيها حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

### 4- اللجنة التنفيذية الجديدة:

بعد تقديم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير استقالتها وموافقة المجلس على هذه الاستقالة تم ترشيح أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة باسم قائمة الوحدة الوطنية فانتخبهم المجلس وهم:

1- ياسر عرفات، 2- أحمد اليماني، 3- محمود عباس، 4- عبد الرحيم أحمد، 5- طلال ناجي، 6- ياسر عبد ربه، 7- محمد خليفة، 8- حامد أبو ستة، 9- محمد زهدي النشاشيبي، 10- عبد المحسن أبو ميزر، 11- د. أحمد صدقي الدجاني، 12- جمال الصوراني، 13- د. حنا ناصر، 14- د. صلاح الدباغ رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

ووافق المجلس بالإجماع على تجديد رئاسة ياسر عرفات للجنة التنفيذية.

#### 5- ولاية المجلس الوطني:

قرر المجلس الوطني، بالنظر لانتهاؤ مدته ما يلي:

1- تمديد مدة المجلس الوطني الحالي. وفي كل الأحوال يبقى المجلس الوطني قائماً ومتمتعاً بكامل صلاحياته إلى حين اجتماع المجلس الجديد.

2- يضاف إلى هذا المجلس عدد يراوح بين ثلاثين وأربعين عضواً يتم اختيارهم في اجتماع مشترك بين رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. وتعرض الأسماء على المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

3- يقرر المجلس الوطني زيادة عدد ممثلي الأرض المحتلة من 122 عضواً إلى 180 عضواً يتم اختيارهم من ممثلي القوى والاتحادات والكفاليات والبلديات والمجالس القروية والجمعيات في الأرض المحتلة، ويكونون ضمن أعضاء المجلس الوطني، ولا يحسبون في النصاب حتى لا تتعطل أعمال المجلس الوطني ما دام الاحتلال قائماً.

4- انضمام فصيلين إلى المجلس الوطني: بناءً على طلب موقع من 119 عضواً من أعضاء المجلس الوطني يطلبون فيه الموافقة على اعتماد جبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية منطمتين عاملتين ومعتمدين في المجلس الوطني قرر المجلس الموافقة على انضمامهما إليه مع فصائل حركة المقاومة الأخرى.

وقد أصدر المجلس الوطني في نهاية أعماله بياناً عن الدورة الخامسة عشرة وما تقرر فيها.

\* \* \*

## الدورة السادسة عشرة، الجزائر، 14-1983/2/22

انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي وقرارات المجالس الوطنية السابقة اتخذ المجلس الوطني القرارات التالية:

### على الصعيد الفلسطيني:

#### أولاً - الوحدة الوطنية الفلسطينية:

جسدت معركة الصمود والبطولة في لبنان وبيروت الوحدة الوطنية الفلسطينية بأروع صورها وانطلاقاً من هذه الخبرة النضالية الفلسطينية الرائدة يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع مؤسسات وهيئات المنظمة على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية وعلى أساس البرنامج التنظيمي والسياسي الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

#### ثانياً - القرار الوطني المستقل:

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على استمرار التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانته، ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية من أي جهة أتت.

#### ثالثاً - الكفاح الفلسطيني المسلح:

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تطوير وتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني. وعلى حق قوات الثورة الفلسطينية في ممارسة العمل العسكري ضد العدو الصهيوني من جميع الجبهات العربية كما يؤكد على ضرورة توحيد قوات الثورة الفلسطينية في إطار جيش تحرير وطني موحد.

#### رابعاً - الوطن المحتل:

- 1- يحيي المجلس الوطني الفلسطيني جماهيرنا الصامدة في الأرض المحتلة في وجه الاحتلال والاستيطان والاقْتلاع، ويحيي إجماعها الوطني الشامل، والتفافها الكامل من حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.
- 2- إن المجلس الوطني الفلسطيني يدين ويشجب جميع المحاولات الإسرائيلية والأمريكية المشبوهة الرامية إلى ضرب الإجماع الوطني الفلسطيني، ويدعو جماهير شعبنا إلى مقاومتها والتصدي لها.
- 3- يؤكد المجلس الوطني على تعزيز وحدة المؤسسات الوطنية والاجتماعية والنقابية والجماهيرية وعلى ضرورة العمل لبناء الجبهة الوطنية في الداخل وتطويرها.
- 4- يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل تعزيز صمود شعبنا في داخل الوطن المحتل، وتقديم كافة مستلزمات هذا الصمود، لوضع حد للتهجير والحفاظ على الأرض وتطوير الاقتصاد الوطني.
- 5- يحيي المجلس الوطني صمود شعبنا داخل المناطق المحتلة عام 1948، ويعتز بكفاحه في وجه العنصرية الصهيونية من أجل تأكيد هويته الوطنية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. ويؤكد المجلس على ضرورة توفير كل سبل الدعم له وتعزيز وحدته ووحدة هيئاته وقواه الوطنية.
- 6- يوجه المجلس تحية التقدير والاعتزاز إلى الأسرى والمعتقلين في سجون العدو داخل الوطن المحتل وفي الجنوب اللبناني.

**خامساً - شعبنا في الشتات:**

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تعبئة طاقات شعبنا في جميع مناطق تواجده خارج أرضنا المحتلة وتعزيز التفاهة حول منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي وحيد لشعبنا، ويوصي اللجنة التنفيذية بالعمل على المحافظة على مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية والدفاع عن حقوقهم المكتسبة وحررياتهم الأساسية وأمنهم.

**سادساً - الاتصالات مع القوى اليهودية:**

تأكيد للقرار رقم 14 من الإعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ 1977/3/12. ويدعو المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية إلى دراسة التحرك في هذا الإطار بما يتلاءم ومصصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني.

**على الصعيد العربي****أولاً - العلاقات العربية:**

- 1- تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرير الوطني العربية في الوطن العربي بأكمله وذلك من أجل التصدي الفعال للمؤامرات الإمبريالية والصهيونية والمشاريع التصفوية وخاصة اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريجن وإنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة.
- 2- تقوم العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية على الأسس التالية:
  - أ- الالتزام بقضايا النضال العربي وفي طليعتها قضية فلسطين والنضال من أجلها.
  - ب- التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وهي الحقوق التي أكدتها قرارات مؤتمرات القمم العربية.
  - ج- الحرص على وحدانية التمثيل والوحدة الوطنية واحترام القرار الوطني الفلسطيني المستقل.
  - د- رفض كل المشاريع الرامية إلى المساس بحق منظمة التحرير الفلسطينية في التمثيل الوحيد للشعب الفلسطيني عبر أية صيغة كالتفويض أو الإنابة أو المشاركة في حق التمثيل.
  - هـ- يدعو المجلس الوطني الفلسطيني إلى تعزيز التضامن العربي على قاعدة قرارات القمة العربية، وعلى ضوء الأسس السابقة ذكرها.

**ثانياً - مقررات قمة فاس "المشروع العربي للسلام":**

يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني قرارات قمة فاس الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية.

ويؤكد المجلس أن فهمه لهذه القرارات لا يتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني.

**ثالثاً - الأردن:**

- أ- التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الأردني والفلسطيني وضرورة العمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين والأمة العربية وفي سبيل إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- ب- التمسك بقرارات المجلس الوطني الخاص بالعلاقة مع الأردن والانطلاق من أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها.

ويرى المجلس الوطني الفلسطيني أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الأردن على أسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين.

#### رابعاً - لبنان:

- 1- تعميق العلاقات مع الشعب اللبناني وقواه الوطنية وتقديم الدعم والإسناد لها في نضالها الباسل لمقاومة الاحتلال الصهيوني وأدواته.
- 2- تكون في مقدمة المهام الراهنة للثورة الفلسطينية المساهمة مع الجماهير اللبنانية وقواها الوطنية والديمقراطية لمحاربة الاحتلال الصهيوني وإنهائه.
- 3- يدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى العمل من أجل إجراء المباحثات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية لتحقيق أمن وسلامة المواطنين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وضمان حقوقهم في الإقامة والتنقل والعمل وحرية العمل السياسي والاجتماعي.
- [4-] العمل على إيقاف الاعتقالات الكيفية الجماعية والفردية القائمة على أساس سياسي والإفراج عن المعتقلين في سجون السلطة اللبنانية.

#### خامساً - العلاقة مع سوريا:

تقوم العلاقة مع سوريا الشقيقة انطلاقاً من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة التي تؤكد أهمية العلاقة الاستراتيجية بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا لخدمة الأهداف النضالية الوطنية والقومية ولمواجهة العدو الإمبريالي الصهيوني.

وباعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا خط المواجهة الأمامي أمام الخطر المشترك.

#### سادساً - جبهة الصمود والتصدي:

يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بعقد مباحثات مع أطراف الجبهة القومية للصمود والتصدي لبحث كيفية إحيائها من جديد على أسس سليمة واضحة وفعالة انطلاقاً من أن الجبهة لم تكن بمستوى المهام المطلوبة منها أثناء الغزو الصهيوني للبنان.

#### سابعاً - مصر:

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد وما يرتبط بها من مشاريع الحكم الذاتي والإدارة المدنية وانطلاقاً من الإيمان الراسخ بدور مصر وشعبها العظيم في النضال العربي فإن المجلس يؤكد على الوقوف إلى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية لإنهاء سياسة كامب ديفيد حتى تعود مصر إلى موقعها النضالي في قلب أمتنا العربية ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى تطوير علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع القوى الوطنية الديمقراطية والشعبية المصرية التي تكافح ضد التطبيع والعلاقات مع العدو الصهيوني بمختلف أشكالها باعتبار ذلك يعبر عن المصالح الأساسية للأمة العربية ويدعم نضال شعبنا

الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية. ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى تحديد العلاقة مع النظام المصري على أساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد.

### ثامناً - الحرب العراقية الإيرانية:

يقدر المجلس الوطني الفلسطيني الجهود التي بذلتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية من خلال لجنتي دول عدم الانحياز والدول الإسلامية.

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية لمواصلة هذه الجهود لإنهاء هذه الحرب، بعد أن أعلن العراق سحب قواته من الأراضي الإيرانية استجابة لنداء الثورة الفلسطينية ولحشد كل الطاقات في معركة تحرير فلسطين.

### على الصعيد الدولي:

#### أولاً- مشروع برجنيف:

يعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن التقدير والتأييد للمقترحات التي تضمنها مشروع الرئيس برجنيف الصادر في 16/9/1982 والتي تؤكد على الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا. بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة ممثل الشعب الفلسطيني والوحد.

كما يعبر المجلس عن تقديره لمواقف دول المنظومة الاشتراكية تجاه قضية شعبنا العادلة والتي أكد عليها بيان براغ الخاص بالوضع في الشرق الأوسط الصادر في 1983/1/3.

#### ثانياً - مشروع ريجان:

إن مشروع ريجان في نهجه ومضمونه لا يلبى الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني لأنه ينتكر لحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ويتناقض مع الشرعية الدولية.

ولذلك يعلن المجلس الوطني الفلسطيني رفض اعتباره أساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني.

#### ثالثاً - العلاقات الدولية:

- 1- تطوير وتعميق علاقات التحالف والصدقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي، وسائر قوى التحرر والتقدم في العالم المناهضة للإمبريالية والصهيونية والاستعمار والعنصرية.
- 2- تعميق العلاقات مع دول عدم الانحياز والدول الإسلامية والأفريقية من أجل قضية فلسطين وقضايا التحرر الأخرى.
- 3- تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة في أمريكا اللاتينية والعمل على توسيع دائرة الأصدقاء فيها.
- 4- تنشيط العمل السياسي مع الدول الأوروبية الغربية واليابان بهدف تطوير مواقفها وتوسيع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ويحيي المجلس الوطني الفلسطيني جميع القوى الديمقراطية والتقدمية المعادية للإمبريالية والصهيونية والتمييز العنصري في دول أوروبا الغربية وسائر الدول الرأسمالية باعتبارها حليفاً أساسياً في تلك البلدان، ويدعو اللجنة التنفيذية إلى العمل المشترك مع هذه القوى في سبيل اعتراف دولها بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

- 5- استمرار النضال من أجل تحقيق عزلة الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة، وفي مختلف المجالات.
- 6- التصدي للإمبريالية الأمريكية وسياساتها باعتبارها تقف على رأس المعسكر المعادي لقضيتنا العادلة ولقضايا الشعوب المناضلة.
- 7- يؤكد المجلس على أهمية مواصلة النضال ضد سياسة التمييز العنصري التي لا تزال قيد الممارسة في العديد من الأنظمة، وخاصة في جنوب أفريقيا، والتي تقيم أفضل العلاقات مع العدو الصهيوني. ويحيي المجلس نضال شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو من أجل الحرية والاستقلال. كما يحيي المجلس نضال شعوب جنوب أفريقيا ضد العنصرية والتمييز والقهر.
- 8- يدين المجلس الوطني الفلسطيني بشدة الإرهاب والإرهاب الدولي وفي مقدمته الإرهاب الأمريكي والإسرائيلي الرسمي والمنظم ضد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وشعب لبنان والأمة العربية وسائر حركات التحرر في العالم.
- 9- يؤكد المجلس الوطني على تمسكه بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي أكدت الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وحق كل الشعوب التي تخضع للاحتلال في ممارسة جميع أشكال النضال من أجل تحريرها واستقلالها الوطني. كما يؤكد المجلس إدانته الحازمة لجميع الممارسات الإمبريالية والإسرائيلية التي تنتهك الشرعية الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.
- 10- يثمن المجلس الوطني الفلسطيني نشاطات لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة في فلسطين وإنجازاتها ويحيي جهود أعضائها وبشكل خاص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظيم مؤتمر دولي في باريس 1983 لتأييد الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق حقوقه الثابتة.

وكذلك يقدر المجلس إنجازات السكرتارية الخاصة بالمؤتمر الدولي في الأمم المتحدة من أجل الإعداد والتهيئة لإنجاح ذلك المؤتمر. ويدعو المجلس جميع الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة إلى المساهمة الفعالة في أعمال المؤتمر وكذلك في الاجتماعات التمهيديّة الإقليمية من أجل ضمان إنجاز أعمال المؤتمر الدولي.

وختاماً يشكر المجلس بحرارة وتقدير عميقين الجزائر رئيساً وحكومةً وحزباً وشعباً، على استضافتها للمجلس وضيوفه وعلى عنايتها الشديدة من أجل نجاح أعماله، وعلى الجهد الذي بذل لتغطية نشاطاته في الأجهزة الإعلامية، وعلى توفير الأجواء الملائمة من أجل حسن سير مناقشاته، وضمان أمنه وراحة أعضائه وضيوفه ويخص المجلس بالشكر الاخ الرئيس المناضل الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب والموقف الرسمي الذي أعلنه حول استقلالية القرار الفلسطيني، واستعداد الجزائر لدعم هذا القرار، واستمرارها في دعم ومساندة النضال الفلسطيني حتى تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويتوجه المجلس بالشكر والتقدير لكل الوفود الرسمية والشعبية التي شاركت في أعمال مجلسنا، وأعلنت مواقف التأييد والمساندة لمنظمة التحرير ولقضية الشعب الفلسطيني. إن هذا التأييد الدولي لثورتنا هو بدون شك عنصر أساسي من عناصر النجاح لمسيرتنا تثبت فيه الشعوب الحرة تضامنها في وجه العدو المشترك المتمثل بالإمبريالية والصهيونية ومن أجل حرية الشعوب واستقلالها وتقدمها.

أما أشقاؤنا من الوفود العربية التي شاركتنا مجلسنا فإننا إذ نشكرها ونحيبها على حضورها ومساندتها، فإننا نشكرها بشكل أخص على دورها المتحرك على الساحة العربية من أجل خلق ظروف أفضل لدعم نضالنا ومواجهة مخططات إسرائيل.

إن المجلس الوطني الفلسطيني يعلن في ختام أعماله، أنه يعاهد الجماهير الفلسطينية والعربية، وقوى النضال والتحرر في العالم كله على الاستمرار في النضال بأشكاله العسكرية والسياسية كافة، وصولاً نحو أهداف شعبنا وهو يرى في هذا التلاحم الفلسطيني والعربي والدولي، كما عبر عن نفسه في هذا المجلس، سلاحاً فعالاً من أسلحة التضامن والتضامن بين الشعوب، لا بد وأن تكون له نتائج الأكيذة في الوصول إلى الأهداف المنشودة. إن نصر الشعوب آتٍ لا شك فيه. وتضامن الشعوب المحبة للسلام هو تضامن نعتز ونتمسك به.

إن المجلس الوطني يوجه التحية إلى كل جماهير شعبنا البطلة في الداخل والخارج وإلى مقاتلينا البواسل الذين حافظوا على شرف ثورتهم وسلاحهم وأمتهم، وإلى أرواح كل الشهداء من مناضلي شعبنا الفلسطيني والشعب اللبناني الذين سقوا بالدم تربة الوطن وأكدوا أن قضية الحرية لن تموت في بلادنا. كما يحيي المجلس الوطني الفلسطيني الأخوة في القوات السورية الذين شاركوا في ملحمة البطولة في بيروت والمناطق الأخرى وشهداؤهم الأبرار. كما يوجه المجلس التحية والتقدير لكافة الإخوة المتطوعين العرب والمسلمين والأصدقاء الذين هبوا للمساهمة مع القوات المشتركة في معارك بيروت ولبنان ونحيي شهداءهم الأبطال. ويقدر المجلس الوطني كل البلدان والقوى الصديقة والشقيقة التي قدمت الدعم بالسلاح والمال والمجهود العسكري تدريباً وتجهيزاً وفي مقدمتهم الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز والدول الأفريقية والدول الاشتراكية.

عاشت الثورة الفلسطينية الظافرة. عاشت منظمة التحرير الفلسطينية إطار وحدة شعبنا وقيادة كفاحه. عاشت وحدة كفاح شعوبنا العربية وشعوب العالم في سبيل الحرية والاستقلال الوطني ودحر الإمبريالية والعنصرية والصهيونية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار... وإنها لثورة حتى النصر

\* \* \*

## الدورة الثامنة عشرة، الجزائر، 20-1987/4/25

### البيان السياسي الختامي:

في مرحلة من أدق مراحل الكفاح الوطني التحرري لشعبنا الفلسطيني وفي أوج المواجهة المحتدمة مع القوى الإمبريالية والصهيونية والعميلة التي تضافرت جهودها وأدواتها في محاولة لتحقيق هدف تصفية الهوية الوطنية لشعبنا الفلسطيني ومصادرة حقوقه الوطنية الثابتة وضرب منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وفي الوقت الذي اتخذت فيه هذه المواجهة المحتدمة مسارات دموية متصاعدة على ساحات كفاحنا الوطني في الوطن المحتل وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان متوافقة مع حملات سياسية وتحريضية سافرة العداة تقودها الإمبريالية الأمريكية وأداتها الصهيونية وعملاؤها على كافة الصعد والمستويات واستشعاراً لحجم التحديات المصيرية التي تواجه شعبنا وثورتنا وأمتنا العربية واستناداً إلى جدار الصمود العظيم الذي جسده جماهيرنا البطلة في الوطن المحتل وفي مخيماتنا الفلسطينية في لبنان وفي كل مكان والذي تكسرت على صخرته الصلبة والعنيدة حلقات أساسية من حلقات المؤامرة الكبرى ضد شعبنا وثورتنا وقضيتنا الوطنية وأمتنا العربية.

في ظل هذه الظروف عقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعات دورته الثامنة عشرة في الجزائر العاصمة في الفترة الواقعة بين 20 نيسان/ أبريل إلى 25 نيسان/ أبريل بمبادرة أخوية تقدم بها الرئيس المناضل الشاذلي بن جديد وفي رعاية أخوية حميمة من شعب وحكومة الجزائر الشقيق.

ولقد سبق عقد الدورة الثامنة عشرة حوار وطني شامل شاركت فيه كافة الفصائل والفعاليات والشخصيات الوطنية الفلسطينية وساده جو من الحرص المشترك على دعم وتعزيز الوحدة الوطنية لترسيخ ركائزها وأسسها كما حظي بدعم إيجابي مخلص من جانب الأشقاء والأصدقاء معاً أدى إلى بلورة اتفاق وطني شكل أرضية راسخة لعقد الدورة الثامنة عشرة دورة الوحدة الوطنية وصمود المخيمات ونضال الأرض المحتلة.

ولقد قام الرئيس المناضل الشاذلي بن جديد برعاية حفل افتتاح هذه الدورة يرافقه عدد من الأخوة القادة الجزائريين كما شارك فيها وفود رفيعة المستوى تمثل كافة الدول والأحزاب والمنظمات الإقليمية والدولية الشقيقة والصديقة بكثافة ظاهرة تجسد مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وعمق التفاعل العربي والعالمي مع القضية الفلسطينية وكفاح شعبنا المجيد من أجل تحقيق أهدافه الوطنية بما فيه حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني.

ولقد سارت أعمال الدورة الثامنة عشرة في جو وحدوي أصيل وشعور عميق بالمسؤولية الوطنية وتناول شامل ومسؤول لكافة القضايا والمشاكل المطروحة على الشعب الفلسطيني في كافة تواجده والمتعلقة بقضيته الوطنية وكفاحه الوطني حيث انهمكت لجان المجلس العشرة في دراسة وتحليل هذه المشكلة والبحث عن أفضل الحلول لها مقدمة في ختام اجتماعاتها خلاصة لقرارات هذه المشاكل والبحث عن أفضل الحلول لها مقدمة في ختام اجتماعاتها خلاصة لقرارات هذه الدورة التي شملت كل ما يتعلق بالوضع الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه بأبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ولقد توصل المجلس الوطني عبر اجتماعاته المتواصلة إلى مجموعة من القرارات السياسية تحديد أسس الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن دوائره الثلاث الوطنية والقومية والدولية.

لقد أكدت قرارات الدورة الثامنة عشرة على أهمية دعم وترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية التي يجسدها شعبنا العظيم داخل الأرض المحتلة في معركته المتواصلة مع العدو الصهيوني ومشاريعه وسياساته القمعية

والإلحاقية والاستيطانية البغيضة كما جسّدتها على نحو عظيم جماهيرنا الفلسطينية في المخيمات التي ضربت بوحدتها وعظمة صمودها ودفاعها أروع الأمثلة النضالية في عصرنا الحديث.

كما أكدت القرارات على ضرورة توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتعزيز صمود جماهيرنا في الوطن المحتل انطلاقاً من حقيقة راسخة بأن هذا الصمود العظيم المنطلق من روح الالتزام الشعبي الشامل بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني وقائداً لنضاله الوطني إنما جسّد أحد أهم وأمنع القلاع الوطنية الراسخة التي نستمد منها زخماً هائلاً ومتسامياً لنضالنا الوطني على كافة الصعد والمستويات.

كما أكدت القرارات على التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل كقاعدة إجماع وطني مبدئية ودائمة وتشكل أحد أهم ثوابت البناء الوطني الذي تجسده منظمة التحرير الفلسطينية بكافة أطرافها ومؤسساتها.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه المجلس الوطني على حق شعبنا المشروع بممارسة الكفاح المسلح في مواجهة الاحتلال الصهيوني العنصري البغيض للوطن الفلسطيني فإن المجلس الوطني ليؤكد رغبة الشعب الفلسطيني في تحقيق سلام دائم وعادل يستند إلى حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق التراب الوطني وذلك في إطار مؤتمر دولي فاعل تشارك فيه الدول الأعضاء دائمو العضوية في مجلس الأمن الدولي وكافة الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

ولقد توقف المجلس الوطني أمام الواقع العربي الذي يعمّق أزمتنا العربية والذي يتسم بكل الأسف بالعديد من مظاهر الفرقة والانقسام والصراع الذي يبدد طاقات الأمة ويهز المكانة العربية بين الأمم والشعوب الحية في عالمنا المعاصر ومما يضيفي ظلاله السلبية على قضايا أمتنا العربية وفي القلب منها قضية فلسطين.

ولقد رأى المجلس العمل على تحقيق تضامن عربي ينتظم في إطار كافة الجهود والطاقات القومية من أجل تحقيق آماني جماهير أمتنا العربية وأهدافها القومية العليا.

كما توقف المجلس أمام الحرب العراقية الإيرانية التي يشكل استمرارها وتصاعدها تهديداً مباشراً وخطيراً للأمن القومي العربي وإخلاقاً ظاهراً في موازين القوى على صعيد الصراع العربي - الصهيوني مما يحتم بذل كافة الجهود العربية والدولية لوقف هذه الحرب والحد من أثارها المدمرة على كافة المستويات.

ويسجل المجلس الوطني للعراق الشقيق استجابته المخلصة لكافة جهود السلام والتي تترافق مع دفاعه المجدي عن التراب العربي العراقي والبوابة الشرقية للوطن العربي.

ولقد توصل المجلس الوطني إلى تحديات دقيقة لأسس العلاقات الفلسطينية العربية في إطاراتها الثنائية والعامّة مسترشداً في ذلك بالثوابت الوطنية التي تضمنتها قرارات المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة وكذلك قرارات القمم العربية كأساس للعلاقات مع كافة الأشقاء العرب تلك القرارات التي تجسد الالتزام القومي بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتجسد أيضاً الالتزام العربي على أعلى مستوياته الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني.

ولقد أفرد المجلس اهتماماً خاصاً للوضع على الساحة اللبنانية مؤكداً على أسس التلاحم النضالي بين الشعبين اللبناني والفلسطيني وما ينبثق عنه من نضالات مشتركة يجمعها الالتزام القومي تجاه فلسطين وتحريرها وتجاه وحدة لبنان وعروبتة وتحرير أرضه من الاحتلال.

كما جدد اعتزازه بالعلاقة المتميزة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني وثنم التضحيات الكبيرة التي قدمتها مصر وشعبها العظيم دفاعاً عن الأمة العربية وحقوق الشعب الفلسطيني وأكد على أهمية عودة مصر إلى وضعها الطبيعي في الساحة العربية.

### على الصعيد الدولي

توقف المجلس أمام الظواهر الإيجابية الهامة التي تؤكد رسوخ القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي وتنامي التأييد والدعم العالمي لها ولمنظمة التحرير الفلسطينية ذلك التأييد والدعم الذي تجسده المؤسسات الدولية الرئيسية بدءاً بالأأم المتحدة ومؤتمرات عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وما ينبثق عنها جميعاً من مؤسسات وإطارات.

وكذلك ثمن المجلس الوطني موقف الغالبية من دول العالم التي تتطور باستمرار لصالح شعبنا وقضيتنا على الصعيد الأوروبي.

كما ثمن المجلس الوطني المواقف الراسخة للدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي الصديق وكذلك موقف الصين الشعبية.

### على الصعيد التنظيمي

فقد أصدر المجلس الوطني مجموعة من القرارات الإدارية والمالية والعسكرية والاجتماعية والإعلامية كما أقرّ تقرير الصندوق القومي الفلسطيني.

ويوجه المجلس الوطني الشكر للدول العربية التي تفي بالتزاماتها المالية بانتظام وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والعراق ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك للدول المضيفة لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبوجه خاص الشقيقة تونس التي امتزج دم أبنائها الأوفياء بدم أشقائهم الفلسطينيين من جراء الجريمة الصهيونية المجرمة على حمام الشط.

ويوجه المجلس تحية إكبار للجزائر رئيساً وحكومةً وشعباً على مواقفها القومية المبدئية في دعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير ويثمن المجلس عالياً الجهود التي بذلها الرئيس المناضل الشاذلي بن جديد لإنجاح مسيرة الحوار والوحدة والتي توجت باستضافة الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني على أرض الجزائر وفي كنف شعبها المعطاء.

كما ثمن المجلس جهود الأخ العقيد معمر القذافي في هذا الاتجاه وكذلك المساعي الملخصة التي بذلت من سائر الأشقاء والأصدقاء وبوجه خاص الجهود السوفيتية.

إن المجلس الوطني انطلاقاً من روح الوحدة الوطنية الأصيلة والالتزام الراسخ بأهدافه لنضالنا الوطني يعاهد جماهير شعبنا الفلسطيني وجماهيراً متنا العربية وأحرار وشرفاء العالم باسم الشهداء ودمائهم الزكية وباسم المقدسات وباسم الوطن والشعب أن تظل راية النضال خفاقة رغم كل التحديات وأن تظل المسيرة متقدمة نحو أهدافها مهما غلت التضحيات حتى يصل شعبنا إلى كامل حقوقه الوطنية ويرتفع علم فلسطين خفاقاً فوق أرض فلسطين.. فوق القدس الشريف.

وإنها لثورة حتى النصر.

\* \* \*

## الدورة التاسعة عشرة، الجزائر، 12-15/11/1988

### البيان السياسي:

على أرض الجزائر البظلة وفي ضيافة شعبها ورئيسها الشاذلي بن جديد عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة غير العادية. دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني ودورة الشهيد البطل أبو جهاد في الفترة من 12-15/11/1988.

ولقد توجت هذه الدورة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أرضنا الفلسطينية باعتبار ذلك التتويج الطبيعي لنضال شعبي جسور وعنيد، تواصل أكثر من سبعين عاماً وتعهد بالتضحيات الجسام التي قدمها شعبنا في أرض الوطن وعلى حدوده.. وفي كل مخيمات ومناطق الشتات.

كما تميزت الدورة بتخصيصها للانتفاضة الوطنية الفلسطينية الكبرى باعتبارها من أبرز الأحداث الكفاحية في تاريخ ثورة الشعب الفلسطيني المعاصرة بجانب الصمود والمحمي لأهلنا في مخيماتهم داخل وخارج أرضنا المحتلة.

لقد توضحت منذ الأيام الأولى للانتفاضة وخلال الاثنى عشر شهراً التي تواصلت فيها حتى الآن السمات الأساسية للانتفاضة شعبنا الكبرى. فهي ثورة شعبية شاملة جسدت إجماع الوطن بنسائه ورجاله.. بشيوخه وأطفاله.. بمخيماته وقراه ومدنه على رفض الاحتلال وعلى النضال لحرره وإنهائه.

ولقد تجلت في هذه الانتفاضة العظيمة الوحدة الوطنية الراسخة لشعبنا.. والتفافه الشامل حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا كل شعبنا في أماكن تجمعه كافة.. داخل الوطن وخارجه. وتجسد ذلك في انخراط الجماهير الفلسطينية بكل مؤسساتها الوطنية النقابية والمهنية والطلابية والعمالية والفلاحية والنسائية والتجار والملاك والحرفيين والأكاديميين في الانتفاضة وعبر القيادة الموحدة للانتفاضة ومن خلال اللجان الشعبية التي تشكلت في كل أحياء المدن وفي القرى والمخيمات.

إن هذا الأتون الثوري لشعبنا وانتفاضته المباركة مع التراكم الثوري المتواصل والخلق لثورتنا في جميع مواقع الثورة ومساحتها داخل وخارج الوطن.. قد أسقط رهانات وأوهام أعداء شعبنا في أن يجعلوا من احتلال الأرض الفلسطينية أمراً واقعاً ودائماً، وان يدفعوا بالقضية الفلسطينية إلى متاهات النسيان والاندثار، فإذا بالأجيال التي تربت على أهداف ومبادئ الثورة الفلسطينية وعاشت كل معاركها منذ انطلاقتها عام 1965 حتى الآن.. مروراً بصمودها البطولي أمام الغزو الصهيوني عام 1982 وصمود مخيمات الثورة في لبنان لحصار الجوع والموت، فإذا بهذه الأجيال. أبناء الثورة.. أبناء منظمة التحرير الفلسطينية، تؤكد حيوية هذه الثورة واستمراريتها وتفجير الأرض تحت أقدام المحتلين، ميرهنه على أن المخزون النضالي لشعبنا لا ينضب وإيمانه العميق متأصل وعميق.

ويؤكد بهذا التناغم الثوري بين أطفال (الأر بي جي) وأطفال الحجارة المقدسة داخل وخارج أرضنا المحتلة.

ولقد صمد شعبنا أمام جميع محاولات سلطات العدو بوقف ثورتنا الشعبية رغم كل ما استخدمته هذه السلطات من إرهاب وقمع وقتل وسجن وإبعاد واستباحة المقدسات الإسلامية والمسيحية وانتهاك حرية أماكن العبادة وسلب الأراضي وتدمير البيوت وارتكاب جرائم القتل المتعمد وإطلاق المستوطنين المسلحين ضد قرانا ومخيماتنا وإحراق المزروعات وقطع المياه والكهرباء وضرب النساء والأطفال واستخدام الغازات المحرقة التي تسببت في وفاة وإجهاض الآلاف، وممارسة سياسة التجهيل عن طريق إغلاق المدارس والجامعات. ودفع

شعبنا ثمناً لهذا الصمود البطولي مئات الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى والمصابين والمعتقلين والمبعدين.. وكانت عبقرية شعبنا حاضرة دوماً في كل اللحظات الجريئة لابتداع الأساليب والوسائل النضالية التي تعزز من صموده ومقاومته، وتمكنه من مواجهة جرائم العدو وإجراءاته ومن ثمة مواصلة نضاله البطولي العنيد. ولقد أثبت شعبنا بصموده وتواصل ثورته وتصاعد انتفاضته، أن تصميمه على مواصلة النضال مهما بلغت التضحيات.. لا حدود له.. متسلحاً بتراث نضالي عظيم، وإرادة ثورية لا تلين، ووحدة وطنية راسخة تعززت أكثر فأكثر من خلال الانتفاضة وحولها داخل الوطن وخارجه.. والتفاف شامل حول قيادته الوطنية، منظمة التحرير الفلسطينية، وتمسك شعبنا بأهدافه لحر وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

واستند شعبنا في كل ذلك إلى مساندة جماهير أمتنا العربية وقواها ووقوفها إلى جانبه ومساندتها له وهو ما تجلّى في الدعم الشعبي العربي الواسع الذي تلقته الانتفاضة، وفي الاجماع العربي الرسمي الذي تجسد في القمة العربي بالجزائر، وقراراتها مما يؤكد أن شعبنا ليس وحيداً في مواجهة الهجمة الفاشية العنصرية، ومما يقطع الطريق على إمكانية الاستفراد به من قبل المعتدين الإسرائيليين بعيداً عن دعم أمتة العربية ومساندتها لجهاده. وإلى جانب هذا التضامن العربي حظيت ثورة شعبنا وانتفاضته المباركة بتضامن عالمي واسع تجلّى في تزايد التفهم لقضية الشعب الفلسطيني وتصاعد الدعم والتأييد بين شعوب ودول العالم لنضالنا العادل وبالمقابل إدانة الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه مما أسهم في فضح إسرائيل وتزايد عزلتها وعزلة من يؤيدها ويدعمها.

وكانت قرارات مجلس الأمن 605 و607 و608 وقرارات الجمعية العامة لتثبيت الحق الفلسطيني ضد إبعاد الفلسطينيين من أرضهم وضد القمع والإرهاب الإسرائيلي المنصبة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة مظهراً قوياً من مظاهر تأييد الرأي العام العالمي وتزايد بما في ذلك الرسمي منه لدعم شعبنا وممثله منظمة التحرير الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الفاشية العنصرية.

كما كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 21 ل/43/أ. بتاريخ 1988/11/4 الذي صدر عن الجلسة التي خصصت للانتفاضة دليلاً آخر على وقوف شعوب العالم ودوله بأغلبيتها الساحقة ضد الاحتلال ومع النضال العادل للشعب الفلسطيني وحقه الثابت في التحرر والاستقلال... ومن خلال جرائم الاحتلال وممارساته الوحشية اللاإنسانية سقطت أكذوبة الدعاية الصهيونية عن ديمقراطية الكيان الصهيوني التي خدعت الرأي العام الدولي طيلة أربعين عاماً وظهرت إسرائيل على حقيقتها.. دولة فاشية عنصرية استيطانية، تقوم على اغتصاب الأرض الفلسطينية وإبادة الشعب الفلسطيني، بل وتهدد وتقوم بالعدوان والتوسع في الأراضي العربية المجاورة. ونؤكد من خلال ذلك أن الاحتلال لا يستطيع مواصلة جني ثمار احتلاله على حساب حقوق الشعب الفلسطيني دون أن يدفع ثمن ذلك.. إن على الأرض أو على ساحة الرأي العام العالمي.

فبالإضافة إلى القوى الديمقراطية والتقدمية الإسرائيلية التي رفضت الاحتلال وأدانت الاحتلال وأدانت ممارساته وإجراءاته القمعية.. فإن التجمعات اليهودية في العالم لم تعد قادرة على الاستمرار بالدفاع عن إسرائيل أو السكوت على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، وارتفعت أصوات عديدة من هذه التجمعات تطالب بوقف هذه الجرائم وتدعو إلى جلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير.

ومن خلال مجمل النتائج والتأثيرات التي أحدثتها ثورة شعبنا وانتفاضته المباركة في الساحات المحلية والعربية والدولية، تأكد صحة وواقعية البرنامج الوطني لمنظمة التحرير. برنامج دحر الاحتلال وحق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، وتأكد أيضاً أن نضال شعبنا هو العنصر الحاسم في ضمان انتزاع حقوقنا الوطنية من

يراثن الاحتلال. وأن سلطة الجماهير الشعبية ممثلة بلجانها هي التي تسيطر على الوضع وفي مواجهة سلطة الاحتلال وأجهزته المنهارة وتؤكد كذلك أن المجتمع الدولي أصبح مهيباً أكثر من أي وقت مضى للمساهمة في تحقيق تسوية سياسية لقضية الشرق الأوسط وأساسها القضية الفلسطينية. وأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومن خلفها الإدارة الأمريكية لا تستطيع ان تستمر في سياسة عدم الاستجابة للإرادة الدولية التي تجمع اليوم على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه. وفي ضوء كل ذلك وتعزيزاً لصدور شعبنا وانتفاضته المباركة واستجابة لإرادة جماهيرنا في الوطن المحتل وخارجه ووفاء للشهداء والجرحي والمعتقلين. فإن المجلس الوطني الفلسطيني يقرر:

### في مجال تصعيد الانتفاضة واستمراريتها

- أ. توفير كل الوسائل والإمكانيات لتصعيد انتفاضة شعبنا على مختلف الصعد وبمختلف السبل، من أجل ضمان استمرارها وتصاعدها.
- ب. دعم المؤسسات والمنظمات الجماهيرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ج. تعزيز وتطوير اللجان الشعبية والأطر الجماهيرية والنقابية المختلفة من أجل سيادة فعاليتها ودورها بما في ذلك المجموعات الضاربة والجيش الشعبي.
- د. توطيد الوحدة الوطنية التي تجلت وتأسلت خلال الانتفاضة.
- هـ. تكثيف العمل على الساحة الدولية من أجل إطلاق سراح المعتقلين وعودة المبعدين ووقف عمليات القمع والإرهاب الرسمي المنظم ضد أطفالنا ونسائنا ورجالنا ومؤسساتنا.
- و. دعوة الأمم المتحدة إلى وضع الأرض الفلسطينية المحتلة تحت إشراف دولي لحماية جماهيرنا ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.
- ز. دعوة الجماهير الفلسطينية خارج الوطن إلى تكثيف وزيادة دعمها وترسيخ العمل بالتكافل الأسرى.
- ح. دعوة الأمة العربية بجماهيرها وقواها ومؤسساتها وحكوماتها إلى زيادة دعمها السياسي والمادي والإعلامي للانتفاضة.
- ط. دعوة الأحرار والشرفاء في العالم أجمع للوقوف مع جماهيرنا وثورتنا وانتفاضتنا في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ووسائل قمعه وإرهابه الفاشي العسكري الرسمي المنظم الذي تقوم به قوات جيش الاحتلال والمسلحون والمستوطنون المتعصبون ضد جماهيرنا وجامعاتنا ومدارسنا ومؤسساتنا واقتصادنا الوطني وأماكننا المقدسة الإسلامية والمسيحية.

### في المجال السياسي

وانطلاقاً من كل ما تقدم.. فإن المجلس الوطني الفلسطيني من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية ورغبته في السلام استناداً إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم 1988/11/15 وتجاوباً مع الإرادة الإنسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولي ونزع السلاح النووي وتسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية، يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وآخرها قرارات مجلس الأمن الدولي 608/607/605 وقرارات القمم العربية بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة. وتحقيقاً لذلك يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على:

- 1- ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيه منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة، آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قرار مجلس الأمن رقم 242، 338، وضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير عملاً بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالغزو العسكري، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.
- 2- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام 1967 بما فيها القدس العربية.
- 3- إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة المستعمرات التي أقامتتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ العام 1967.
- 4- السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مواتٍ وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي.
- 5- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.
- 6- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين لأتباع جميع الأديان.
- 7- يضع مجلس الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام، بين جميع الدول المعنية في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وأن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كوفندالية وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما.

ويجدد المجلس الوطني التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري وحقها في النضال من أجل استقلالها، ويعلن مجدداً رفضه للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة مؤكداً التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص وقرار القمة العربية في الجزائر لعام 1988 وقراري الأمم لمتحدة 42/159 لعام 1987 و40/61 لعام 1985 وبما ورد في إعلان القاهرة الصادر بتاريخ 1985/11/7 بهذا الخصوص.

### في المجالين العربي والدولي:

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على أهمية وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات والوقوف بحزم ضد محاولات تقسيم الأرض وتفتيت الشعب اللبناني الشقيق، كما يؤكد على أهمية الجهد العربي المشترك للمساهمة في حل أزمة لبنان لتسهم في بلورة وتطبيق الحلول التي تحفظ وحدته، ويؤكد المجلس أيضاً على أهمية تكريس حق المواطنين الفلسطينيين في لبنان في ممارسة نشاطهم السياسي والإعلامي والتمتع بالأمن والحماية والعمل ضد كل أشكال التآمر والعدوان التي تستهدفهم وحقهم في العمل والعيش وضرورة توفير كل الشروط التي تضمن لهم الدفاع عن أنفسهم وتحقيق الأمن والحماية لهم.

ويؤكد المجلس الوطني أيضاً على تضامنه مع القوى الوطنية الإسلامية اللبنانية في نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي وعملائه في الجنوب اللبناني، ويعبر عن اعتزازه بالتضامن النضالي بين الشعبين اللبناني والفلسطيني في التصدي للعدوان، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الجنوب، ويؤكد على أهمية تعزيز هذه اللحمة بين جماهيرنا والجماهير اللبنانية المناضلة الشقيقة. وبهذه المناسبة يوجه المجلس تحية الإكبار للصامدين في مخيماتنا في لبنان وجنوبه ضد العدوان وأمام المجازر والقتل والتجويع والتدمير والغارات الجوية والقصف والحصار التي تقوم بها القوات الإسرائيلية والطيران الإسرائيلي والبحرية الإسرائيلية ضد المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية، وتساعدهم في ذلك القوى العميلة في المنطقة، وكما يرفض مؤامرة التوطين لأن وطن الفلسطينيين هو فلسطين. يؤكد المجلس على أهمية قرار وقف إطلاق النار بين العراق وإيران لإحلال السلام الدائم بين البلدين وفي منطقة الخليج ويدعو إلى تعزيز الجهود المبذولة من أجل إنجاح مفاوضات السلام واقامته على أسس مستقرة وثابتة.

مؤكداً بهذه المناسبة اعتزاز الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية قاطبة بصمود العراق الشقيق وانتصاراته وهو يدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية. كما يعرب المجلس الوطني عن اعتزازه العميق بوقوف جماهير أمتنا العربية إلى جانب نضال شعبنا العربي الفلسطيني ودعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية وانتفاضة شعبنا في الوطن المحتل، ويؤكد على أهمية تعزيز العلاقات الكفاحية بين قوى وأحزاب ومنظمات حركة التحرر والتقدم والديمقراطية والوحدة، ويدعو المجلس إلى اتخاذ كل الترتيبات التي تعزز الوحدة النضالية بين جميع أطراف حركة التحرر الوطني العربية.

والمجلس الوطني الفلسطيني إذ يتوجه بالتحية والشكر إلى الدول العربية على دعمها لنضال شعبنا يناشدها الوفاء بالالتزامات التي قررها في مؤتمر قمة الجزائر لدعم نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة والمجلس إذ يتوجه بهذا الرجاء يعبر عن ثقته الكبيرة بأن قادة الأمة العربية سيظلون كما عهدناهم سنداً ودعماً لفلسطين وشعبها. يجدد المجلس الوطني الفلسطيني حرص منظمة التحرير الفلسطينية على التضامن العربي كإطار ينظم جهد الأمة العربية ودولها لمواجهة العدوان الإسرائيلي والمساندة الأمريكية لهذا العدوان ولتعزيز المكانة العربية والدور العربي المطلوب للتأثير في السياسات الدولية لصالح الحقوق والقضايا العربية.

يوجه المجلس الوطني الفلسطيني شكره العميق لكل الدول والقوى والمنظمات العالمية التي تساند الحقوق الوطنية الفلسطينية ويؤكد حرصه على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية الصديقة والدول الاشتراكية الأخرى ودول عدم الانحياز والدول الإسلامية والدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية والدول الصديقة الأخرى، ويلاحظ المجلس بارتياح مظاهر التطور الإيجابي في مواقف بعض دول أوروبا الغربية واليابان باتجاه مزيد من التأييد لحقوق الشعب الفلسطيني ودعمه ويحيي هذا التطور ويحث على تعزيز الجهود لتعميقه. يؤكد المجلس الوطني تضامن الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية الأخوي مع نضال شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في سبيل تحريرها وتعزيز استقلالها، ويدين كل محاولات التهديد الأمريكي لاستقلال بلدان أمريكا الوسطى والتدخل في شؤونها.

يعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن تأييد ودعم منظمة التحرير الفلسطينية لحركات التحرر الوطني في جنوب أفريقيا وناميبيا بقيادة سوايو ويقدم تحية خاصة للأخ المناضل نلسون مانديلا ضد نظام بريتوريا العنصري ويطالب بتمكين شعبي البلدين من نيل حريتهما واستقلالهما، ويعبر المجلس كذلك عن تأييده ودعمه لدول مواجهة الأفريقية وإدانته لاعتداءات نظام جنوب أفريقيا العنصري عليها.

وفي الوقت الذي يراقب فيه المجلس بقلق بالغ تنامي قوى الفاشية والتطرف الإسرائيلي وتصاعد دعواتها العنصرية إلى تطبيق سياسة الإبادة والطردي الفردي والجماعي لشعبنا من وطنه، ويدعو المجلس إلى تكثيف العمل والجهود في كل الساحات، لمواجهة هذا الخطر الفاشي، ويعبر المجلس في الوقت ذاته عن تقديره لدور وشجاعة قوى السلام الإسرائيلية في تصديها وفضحها لقوى الفاشية والعنصرية والعدوان وفي دعمها لنضال شعبنا وانتفاضته الباسلة وفي تأييدها لحق شعبنا، في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. ويؤكد المجلس على قراراته السابقة بشأن تعزيز وتطوير العلاقة مع هذه القوى الديمقراطية.

كما يتوجه المجلس الوطني الفلسطيني إلى الشعب الأمريكي مناشداً أوساطه المختلفة العمل علة وقف سياسة الإدارة الأمريكية التي تنتكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه المقدس في تقرير المصير، ومناشداً كل قطاعات الشعب الأمريكي للعمل على إقرار سياسات تتطابق مع شرعية حقوق الإنسان والمواثيق والقرارات الدولية وتخدم الجهد المطلوب لإحلال السلام في الشرق الأوسط وتوفير الأمن للشعوب كافة بما فيها الشعب الفلسطيني. يكلف المجلس اللجنة التنفيذية بإتمام إجراءات تشكيل لجنة تخليد ذكرى الشهيد الرمز أبو جهاد على أن تبدأ أعمالها فوراً. وبعد انتهاء أعمال المجلس.

ويوجه المجلس تحية إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وللمؤسسات والمنظمات الدولية غير الحكومية الشقيقة والصديقة ولرجال الإعلام ووسائل الإعلام التي وقفت وتقف مع انتفاضة شعبنا ونضال شعبنا.

إن المجلس الوطني إذ يعبر عن ألمه الشديد لاستمرار اعتقال مئات المناضلين من أبناء شعبنا في عدد من الأقطار العربية، ويستنكر بشدة استمرار اعتقالهم، ويدعو هذه الأقطار إلى وضع حد لهذه الأوضاع الشاذة وإطلاق سراح هؤلاء المناضلين من أجل أن يأخذوا دورهم في الكفاح والنضال.

وفي الختام، يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني ثقته الكاملة بأن عدالة القضية الفلسطينية والمطالب التي يناضل الشعب الفلسطيني من أجلها ستظل تحظى بالمزيد من تأييد الشرفاء والأحرار في العالم أجمع، كما يؤكد ثقته الكاملة بالنصر على الطريق إلى القدس عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة.

## قرار

إن المجلس الوطني يسجل بكل الاعتراز والشكر والعرفان للجزائر الشقيقة ولشعبها العظيم، ورئيسها المناضل الأخ الشاذلي بن جديد، وفقنتهم الراسخة على الدوام إلى جانب الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، هذه الوقفة، التي تستمد أصلاتها من عمق التراث الكفاحي لثورة المليون ونصف المليون شهيد، من عمق الانتماء العربي والإسلامي الذي تجسده الجزائر.

وإن المجلس الوطني، إذ يتوجه بالشكر للجزائر شعباً و حزباً وحكومةً ورئيساً لاحتضانها المجلس الوطني في دورة الانتفاضة التاريخية وتقديمها كافة التسهيلات التي أدت إلى إنجاح أعماله.. لهو على يقين بأن صدور القرارات التاريخية للمجلس الوطني من أرض الجزائر، أرض الثورة المنتصرة والالتزام العميق بنصرة فلسطين سيكون له أعماق الأثر في نفوس شعبنا المناضل، شعب الانتفاضة وفي قلوب كافة الأحرار والشرفاء في عالمنا.

## قرار

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني، تقديره العميق واعتزازه البالغ لتونس الشقيقة، شعباً وحكومةً ورئيساً وذلك لاحتضانها الأخوي الحار لقضية الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويوجه المجلس الوطني

الفلسطيني، تحية إجلال وإكبار لسيادة الأخ/ الرئيس زين العابدين بن علي، لجهده الدائب والمخلص من أجل دعم قضية الشعب الفلسطيني وحماية وجود ومنظمة التحرير على الأراضي التونسية، والدفاع عنها في جميع المجالات والساحات الدولية.

ويتوجه المجلس بعظيم الامتنان والعرفان إلى الشعب التونسي البطل، الذي تعامل دوماً مع قضية الشعب الفلسطيني وثورته وانتفاضته على أساس أنها من صميم قضيته الوطنية والقومية.

## "2" قرار تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين:

يقرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة غير العادية ما يلي:

1. تشكيل لدولة فلسطين حكومة مؤقتة في أقرب وقت ممكن، وطبقاً للظروف وتطور الأحداث.
2. يفوض المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد موعد تشكيل الحكومة المؤقتة، وتكلف اللجنة التنفيذية بتشكيلها، وتعرض على المجلس المركزي لنيل ثقته. ويعتمد المجلس المركزي النظام المؤقت للحكم إلى حين ممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الكاملة على الأرض الفلسطينية.
3. يتم تشكيل الحكومة المؤقتة من القيادات والشخصيات والكفاءات الفلسطينية من داخل الوطن المحتل وخارجه، وعلى أساس التعددية السياسية، وبما يجسد الوحدة الوطنية.
4. تحدد الحكومة المؤقتة برنامجها على قاعدة وثيقة الاستقلال والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقرارات المجالس الوطنية.
5. يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بصلاحيات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لحين إعلان تشكيل الحكومة.

## وثيقة إعلان الاستقلال:

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالبثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات... من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعماً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على كل منذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمه الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمة الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسيّر عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "إن فلسطين هي أرض بلا شعب" وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم لعام 1919، وفي معاهدة لوزان لعام 1923 قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والإضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته - ولقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الإستيعاب والنضج، وأسدت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الإحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الإنعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكراماتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السلمي بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الإنحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظل طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودولة المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعامل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقوقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيق، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقليننا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال، إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والإعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائماً وطناً حراً لشعب من الأحرار.

\* \* \*

## الدورة العشرين، الجزائر، 23-28/9/1991

### البيان السياسي:

خاضت الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها عام 1965 نضالاً طويلاً ومريراً وشاقاً، قدم شعبنا خلالها تضحيات جسيمة وكانت الانطلاقة بعد سنوات من تعييب القضية الفلسطينية واعتبارها قضية لاجئين.

إن سنوات النضال الطويل بكافة أشكاله تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، أعادت طرح قضية فلسطين على المجتمع الدولي باعتبارها قضية وطنية لشعب له الحق في التحرر وتقرير المصير والاستقلال.

واحتلت قضية فلسطين مكانتها المركزية في الصراع العربي - الإسرائيلي التي بدون حلها لا يمكن ضمان الأرض والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ثم جاءت الانتفاضة المباركة بعمقها الجماهيري والديمقراطي استمراراً خلاقاً للنضال الوطني الفلسطيني.

فشكلت مرحلة متميزة تركت أثارها وصداهها في العالم بأسره وعززت الاعتراف الدولي بحقوق شعبنا ومنظمة التحرير الفلسطينية التي لم تتوان عن توظيف هذا التأييد والاستقطاب الدوليين فانعقد مجلسنا الوطني في دورته التاسعة عشر وأطلق مبادرة السلام الفلسطينية وتم الإعلان التاريخي يوم 15/11/1988 عن ولادة دولة فلسطين.

وقد رحب العالم بمبادرتنا السلمية من خلال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والأربعين التي عقدت في جنيف كما اعترفت معظم دول العالم بدولة فلسطين وأقامت معها علاقات دبلوماسية وسياسية.

وعلى الرغم من الترحيب الدولي بالمبادرة الفلسطينية وبالخطاب التاريخي لرئيس دولة فلسطين الأخ ياسر عرفات والتي أوضح للعالم بأسره رغبتنا بالسلام العادل بحيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرة، فتح حوار رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعندئذ أدت سياسة التعنت والرفض الإسرائيلي إلى إفشال جميع المبادرات والجهود السلمية وإيصالها إلى طريق مسدود.

وجاءت تطورات إقليمية ودولية بعد ذلك، أهمها حرب الخليج، والتغييرات التي حدثت في المجموعة الاشتراكية، مما أدى إلى تبدل جوهري في موازين القوى فانتهت الحرب الباردة. وبدأت ملامح عصر جديد في العلاقات الدولية، وخاصة في مجال العلاقات الأمريكية السوفيتية والتعاون بينهما لحل الصراعات والمشاكل الإقليمية سلمياً.

لقد تابعت منظمة التحرير الفلسطينية عن كثب حركة الأحداث في العالم وتأثرها على قضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، وإذا كان الشعب الفلسطيني قد اغتصب وطنه جراء مظالم النظام الدولي القديم وحرّم من أبسط حقوقه الوطنية والسياسية وحتى الإنسانية، فإنه لا يصح ولا يجوز ضمن أي منطلق أن يحرم من هذه الحقوق في ظل مرحلة نشوء النظام الدولي الجديد الذي يرفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان وقديسية حق تقرير المصير للشعوب.

إن هذا الوضع الجديد يقتضي منا التعامل بروح المسؤولية السياسية والواقعية الوطنية وقراءة للمستجدات الإقليمية والدولية، كما يستدعي هذا الوضع استلهام دروس وخبرة الانتفاضة الشعبية التي جعلت هدف الاستقلال والحرية الفلسطينية برنامجاً قابلاً للتحقيق.

وانسجاماً مع مبادرة السلام الفلسطينية سنة 1988 والشرعية الدولية والعربية تعاملت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل إيجابي وفعال مع الأفكار والمقترحات والمبادرات الدولية السلمية التي استمدت الشرعية الدولية، كما رحبت بالعناصر الإيجابية التي وردت في إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش ومواقف المجموعة الأوروبية والاتحاد السوفييتي ودول عدم الانحياز وغيرها من الجهات الدولية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية التي رحبت بالجهود والمسااعي السلمية الجارية وتعاملت معها بإيجابية بما في ذلك الدعوة التي أعلنها الرئيسان بوش وغورباتشوف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط ترى أن نجاح المسااعي لعقد مؤتمر السلام يتطلب مواصلة العمل مع الأطراف الأخرى لتحقيق الأسس التالية.

**أولاً:** استناد مؤتمر السلام إلى الشرعية الدولية وقراراتها بما فيها قراري مجلس الأمن 242 و338 والالتزام بتطبيقها والتي تكفل الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني.

**ثانياً:** تأكيد اعتبار القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة عملاً بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

**ثالثاً:** وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف كضرورة لا غنى عنها لهدوء عملية السلام مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

**رابعاً:** حق منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل الوفد الفلسطيني من داخل وخارج الوطن بما في ذلك القدس وتحديد صيغة مشاركته في عملية السلام على أساس متكافئ وبما يؤكد مرجعيتها في هذا المجال.

**خامساً:** تنسيق المواقف العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل واستبعاد الحلول المنفردة وفقاً لقرارات القمم العربية.

**سادساً:** ضمان ترابط مراحل الحل وصولاً إلى الحل النهائي الشامل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية. ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهي تنطلق من هذه الأسس والمنطلقات تجاه مسااعي السلام فإنها تهدف إلى تحقيق ما يلي:

**أولاً:** تأمين حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني وبما يضمن حقه في الحرية والاستقلال الوطني.

**ثانياً:** الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام 1967 بما فيها القدس الشريف.

**ثالثاً:** حل قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم بالقوة والإكراه، وفق قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

**رابعاً:** ضرورة أن تشمل أية ترتيبات انتقالية حق شعبنا في السيادة على الأرض والمياه المصادر الطبيعية والشؤون السياسية والاقتصادية كافة.

**خامساً:** توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تمهيداً لممارسة حق تقرير المصير.

**سادساً:** توفير الضمانات الكاملة للعمل على إزالة المستوطنات القائمة باعتبارها غير شرعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار مجلس الأمن رقم 465.

إن المجلس الوطني يكلف اللجنة التنفيذية بالاستمرار في الجهود الجارية لتوفير أفضل الشروط التي تكفل نجاح عملية السلام وفق قرارات المجلس الوطني على أن ترفع النتائج إلى المجلس المركزي لاتخاذ القرار النهائي في ضوء المصالحة الوطنية العليا لشعبنا، وأن منظمة التحرير الفلسطينية التي بذلت في المرحلة السابقة كل

الجهود الممكنة لدفع عملية السلام، تأمل من الأطراف الأخرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بذل جهودها كي تساعد من جانبها على تذليل العقبات التي تضعها إسرائيل أمام العملية السياسية الجارية وإبقاء باب العودة إلى مجلس الأمن مفتوحاً من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

إن العمل لإنجاز أهدافنا الوطنية في المرحلة القادمة ومواجهة العقبات التي تعترض طريق نضالنا يتطلب تعزيز الوحدة الوطنية وتعميقها في شتى المجالات وتطوير مساهمة جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية داخل الوطن المحتل وخارجه مع القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في كافة المسائل التي تتعلق بمستقبل شعبنا والعملية السياسية الجارية وإيجاد الصيغة العملية الملائمة لتحقيق هذا الغرض.

ويدعو المجلس الوطني الفلسطيني في هذا المجال إلى زيادة فعالية ودور المجلس المركزي الفلسطيني في متابعة وتطبيق مقررات المجلس الوطني تعزيزاً للديمقراطية وممارستها، ويعتبر المجلس أن تطوير الانتفاضة المباركة وتعزيز طابعها الجماهيري والديمقراطي ومشاركة شعبنا بأسره في إسنادها ودعمها هو الضمان الحقيقي الذي يكفل تحقيق الأهداف السياسية والوطنية في المرحلة القادمة من كفاحنا الوطني. وبهذا الصدد يتوجه المجلس بالتحية النضالية لجماهير الانتفاضة الباسلة، ويؤكد على تعزيز وهيبة القيادة الموحدة وتطوير عمل أفرعها الكفاحية ومواصلة عملية بناء الأطر والمجالس القطاعية العليا. ويجدد المجلس التأكيد على أن حماية الانتفاضة ودعمها وتوفير كل مستلزمات تطويرها هو مقدمة مهمات العمل الوطني الفلسطيني.

ويوجه المجلس التحية النضالية لأبطالنا الأسرى في معتقلات الاحتلال الصهيوني ولجرحانا الشجعان السائرين على درب الانتفاضة الذي شقه شهداؤها البررة. يتوجه المجلس الوطني بالتحية النضالية لجماهير شعبنا الصامد في الجليل والمثلث والنقب والساحل، ويؤكد تقديره لنضالها دفاعاً عن حقوقها ضد سياسات الاضطهاد والتمييز وإسنادها الفاعل للانتفاضة الباسلة.

كما يؤكد المجلس أن ضمان تحقيق أهداف شعبنا وأمتنا العربية من خلال عملية السلام بما يحقق تأمين الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وضمان حق العودة وتقرير المصير والاستقلال لشعبنا يستدعي استعادة التضامن العربي وطي صفحة الماضي حماية للمستقبل العربي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة.

ويدعو المجلس في هذا المجال الدول العربية الخمس المعنية بعملية السلام إلى تحقيق أعلى مستويات التنسيق السياسي والدبلوماسي بينها لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة لتقوية الموقف التفاوضي العربي لضمان تحقيق حل شامل على جميع الجهات ومنع أية حلول منفردة على حساب حقوق شعبنا الوطنية وحقوق أمتنا العربية.

يدعو المجلس الوطني المجتمع الدولي بأسره إلى تطوير دعمه وإسناده لقضية الشعب الفلسطيني ونضاله العادل وتعزيز صموده في الوطن المحتل.

ويقدر المجلس دور دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ويدعوها إلى المساهمة بفعالية في توفير شروط النجاح لعملية السلام على أسس متوازنة طبقاً للشرعية الدولية وذلك صيانة للأمن الدولي والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط.

ويعرب المجلس الوطني عن تقديره لدور الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ومجموعة دول عدم الانحياز والدول الأفريقية ومنظمة الدول الإسلامية في مساندتها للقضية الفلسطينية وتمسكها بأسس الشرعية الدولية في حل الصراع في المنطقة.

ودرس المجلس علاقات منظمة التحرير الفلسطينية على المستوى العربي واتخذ في هذا الصدد القرارات الآتية:

- يحيي المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين الجزائر الشقيقة، رئيساً وحكومةً وشعباً، على احتضانها قضية فلسطين واستضافتهم دورات المجلس الوطني ودعمهم المتواصل لحقوق شعبنا منذ أن ارتفع علم الحرية والاستقلال في جزائر المليون ونصف مليون شهيد.

- يحيي المجلس الوطني في دورته العشرين تونس الشقيقة، رئيساً وحكومةً وشعباً، على احتضانها الدافئ لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتحملها لكثير من التضحيات التي وصلت إلى حد امتزاج الدم التونسي بالدم الفلسطيني، فلتونس الشقيقة عرفاننا الأبدي بكرم الضيافة والتضامن الأخوي.

- ويخص المجلس بالشكل جلالة الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس على جهوده ومسايعه المتواصلة دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني، ولمنظمة التحرير الفلسطينية ولما تقدمه المملكة المغربية الشقيقة من دعم لصمود شعبنا في الوطن المحتل.

- يعبر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين عن تميمه للدعم المتواصل الذي تقدمه الجماهيرية الليبية الشقيقة لجماهير الانتفاضة الفلسطينية الباسلة.

- يحيي المجلس الوطني دول الاتحاد المغاربي على دعمها المتواصل لقضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية ويضمن الدور الحيوي الذي تقوم به هذه الدول على طريق استعادة التضامن العربي.

- يعرب المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين عن تضامنه العميق مع الشعب العراقي الشقيق في معاناته، ويطالب المجتمع الدولي بالتحرك الفوري لإنهاء الحصار الاقتصادي الذي يعرض حياة أطفاله ونسائه ورجاله للخطر من جراء فقدان الدواء والغذاء. ويهيب المجلس الوطني بجماهير الأمة العربية وبالذول العربية الشقيقة مدّ يد العون والدعم للعراق الشقيق، ويطالب بوقف كافة أشكال التدخل في شؤونه الداخلية كما يدعو إلى العمل الجاد والمثابر لاستعادة التضامن العربي بين أبناء الأمة العربية.

- يحيي المجلس الوطني الفلسطيني الأخوة الفلسطينية - الأردنية ويدعو إلى تعزيزها وتعميقها في كافة المجالات، ويؤكد قراراته السابقة بالعلاقات الخاصة والمميزة التي تربط بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني ويدعو إلى استمرار وتعزيز التنسيق والتعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن الشقيق في كافة المجالات كما ويؤكد المجلس الوطني على قراراته في بيان العلاقات المستقبلية على أساس كونفدرالي بين دولتي فلسطين والأردن.

- ويحيي المجلس الوطني لبنان الشقيق ويشيد بتضحيات الشعب اللبناني من أجل نصره القضية الفلسطينية. ويتمنى النجاح لمسيرة الوفاق الوطني اللبناني الهادفة إلى استعادة وحدة لبنان وسيادته وبسط سلطة الشرعية على أرضه. كما يؤكد الدعم الكامل لمعركة تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي توصلاً إلى تطبيق القرار 425 القاضي بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية.

- ويدعو المجلس إلى ترسيخ الأخوة بين شعبي لبنان وفلسطين من خلال تنظيم العلاقات اللبنانية - الفلسطينية على أسس متينة تكفل الحقوق السياسية والنضالية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في لبنان، وتوفير الأمن للمخيمات الفلسطينية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية وعلى قاعدة التعاون الوثيق مع السلطات الشرعية اللبنانية.

- ويشدد المجلس الوطني على ضرورة استكمال الحوار بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية من أجل التوصل إلى معالجة قضايا الخلافات اللبنانية - الفلسطينية معالجة إيجابية في جميع الميادين ولما فيه المصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين.

- ويدعو المجلس الوطني الدول العربية الخمس المعنية بشكل مباشر بالصراع العربي - الإسرائيلي (الأردن، مصر، سوريا، لبنان، فلسطين) إلى تحقيق أعلى مستويات التنسيق السياسي والدبلوماسي بينها لمواجهة متطلبات المرحلة السياسية القادمة ولتقوية الموقف العربي التفاوضي وأن يرتقي التنسيق إلى مستوى القمة بين هذه الدول الشقيقة.

- إن المجلس الوطني يشير بالتقدير إلى الأهمية الخاصة لانعقاد دورتين متتاليتين لوزارة الخارجية العرب في إطار الجامعة العربية على أرض مصر الشقيقة التي تواصل القيام بدور فاعل وأساسي لإحياء التضامن العربي وتحقيق موقف عربي موحد، كما يشير المجلس إلى موقف مصر الشقيقة من الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا وسعيها الدائم لتأمين هذه الحقوق.

- يدعو المجلس إلى استمرار العمل لتعزيز العلاقة السورية الفلسطينية وتطوير التنسيق بين الشقيقة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بما يخدم المصلحة الوطنية والقومية المشتركة ومواجهة التحديات.

- يقدر المجلس الوطني الفلسطيني الدعم الثابت والمتواصل الذي قدمته المملكة العربية السعودية لسنوات طويلة لشعبنا الفلسطيني وللمنظمة التحرير الفلسطينية، واستضافتها المستمرة وتسهيلها لعمل وإقامة أبناء شعبنا في أراضيها، ونأمل باستمرار الدعم للانتفاضة المباركة في وجه التجويع ومحاولات تدمير البنية الاقتصادية التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

- يحيي المجلس الوطني شعبي السودان واليمن الشقيقين ورئيسهما وحكومتيهما ويعبر عن شكره باسم الشعب الفلسطيني على ما قدمه ويقدمه أشقاؤنا في السودان واليمن رغم ظروفهما الصعبة من دعم لشعبنا واستضافتهما لقواتنا.

- توقف المجلس الوطني أمام ما تعرض له شعبنا الفلسطيني في الكويت من قتل واضطهاد وتشريد، وإبعاد، ومحاكمات صورية كانت مصدر إدانة وشجب منظمات عالمية وإنسانية عديدة.

- إن المجلس الوطني يطالب السلطات الكويتية بوقف كل التجاوزات ضد الفلسطينيين وأن تتاح الفرصة أمام عشرات الآلاف ممن هُجروا وطُردوا، لاستعادة حقوقهم كاملة، خاصة وأنهم شاركوا العيش إخوتهم الكويتيين سنوات طويلة وساهموا بعرقهم وجهدهم في بناء هذا البلد العربي الشقيق.

- ويؤكد المجلس الوطني في هذا المجال على مطالبة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إرسال لجنة تقصي الحقائق بشأن أوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت.

- ويعرب المجلس الوطني الفلسطيني عن تقديره وإكباره لموقف قداسة البابا والفاتيكان في دعم حقوق شعبنا.

- إن المجلس الوطني الفلسطيني يدعو المجتمع الدولي إلى معالجة موضوع الهجرة اليهودية الاستيطانية المنظمة بما يكفل منع إسرائيل من استخدامها لتنفيذ أغراضها في التوسع والاستيطان وحرمان شعبنا من تقرير مصيره على أرضه ووطنه ويرى المجلس أن استمرار هذه الهجرة وفق المخططات الإسرائيلية لتكثيف الاستيطان في أرضنا المحتلة يشكل عبئاً وخطراً يهدد مستقبل السلام في المنطقة وخرقاً لحقوق الإنسان الفلسطيني والمواثيق الدولية.

- إن المجلس الوطني يلفت الانتباه إلى المحاولات والمسااعي التي تجري في بعض الأوساط الدولية من أجل إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية ويطالب اللجنة التنفيذية العمل مع الدول الصديقة والشقيقة لمواجهة هذه المحاولات وإفشالها.

- ويحيي المجلس نضال جميع الشعوب الطامحة إلى المساواة والعدالة وإشاعة الديمقراطية وتحقيق التكافؤ في العلاقات الدولية، ويقدر في هذا المجال نضال شعب جنوب أفريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي وزعيمه المناضل نلسون مانديلا من أجل المساواة وإزالة العنصرية، ويعلن المجلس عن تضامنه الكامل مع شعب جنوب أفريقيا في نضاله العادل في مواجهة العنصرية وضد أعمال التخريب التي تقوم بها أدوات العنصرية المضادة ويؤكد المجلس الوطني على ضرورة مواصلة تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لشعب جنوب أفريقيا المناضل والصديق.

- كما يؤكد المجلس على دعمه ومساندته وتضامنه مع دول مواجهة الأفريقية في وجه العدوان والعنصرية.

- يوجه المجلس الوطني تحية إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وللمؤسسات وللمنظمات الدولية غير الحكومية الشقيقة والصديقة ولرجال الأعمال ووسائل الإعلام التي وقفت وتقف مع انتفاضة شعبنا ونضاله.

- ويجدد المجلس الوطني الفلسطيني التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري وحققها في النضال من أجل استقلالها ويعلن مجدداً رفضه للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة.

- وختاماً يوجه المجلس الوطني التحية والاعتزاز والحب لشعبنا الفلسطيني الصامد والصابر داخل أرضنا المحتلة وفي الشتات وإلى جماهير أمتنا العربية وقواها الفاعلة على مواقفها الداعمة والمساندة لجهاد شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة... ويهيب بها للوقوف بحزم أمام المؤامرات التي يحيكها أعداء أمتنا العربية وذلك حفاظاً على أمتنا العربية وجودها وقوتها وكرامتها وأمنها القومي.

- كما يتوجه إلى جميع الدول الأصدقاء الشريفة المحبة للسلام والحرية بالتحية والتقدير لمواقفها المشرفة مع قضية شعبنا العادلة.

## لجنة الوطن المحتل والانتفاضة

ناقش المجلس الفلسطيني تقرير لجنة الوطن المحتل والانتفاضة وقرر ما يلي:

### أولاً:

- 1- يوجه المجلس الوطني الفلسطيني التحية والتقدير للنضالية لشعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال ولجماهير الانتفاضة على أرض دولة فلسطين وإلى صناعات المجد فيها رجالاً ونساءً، شبيهاً وأطفالاً، وقواتها الضاربة ولجانها الشعبية الفلاحية والعمالية والمهنية، ولجانها القطاعية والمخصصة وقيادتها الوطنية الموحدة.
- 2- يوجه المجلس الوطني الفلسطيني التحية والنضالية والتقدير للأبطال الأسرى والمعتقلين الذين تصدوا للاحتلال ويصمدون ببسالة في سجون العدو ومعتقلاته والجرحى حاملي أوسمة الفخار والذين رووا أرض فلسطين بدمائهم الذكية وزرعوا الورود على درب الاستقلال.

- 3- يوجه المجلس الوطني الفلسطيني التحية النضالية للأخوة المبعدين الذين تصدوا ببسالة لقوات الاحتلال، ولمخططات العدو الصهيوني وممارساته القمعية وشكلوا بذلك رموزاً وطنية بارزة شاهدة على جريمة العدو في الإبعاد خلافاً لكل الاتفاقات والمواثيق الدولية والإنسانية بما يتنافى وحقوق الإنسان.
- 4- يقف المجلس الوطني الفلسطيني بإجلال وإكبار أمام الشهداء الأبرار الذين رووا بدمائهم الذكية تراب الوطن وسطروا صفحات خالدة في سفر الثورة والانتفاضة وستبقى أرواحهم مشاعل نور تضيء الطريق أمامنا على طريق النصر والتحرير.
- 5- يوجه المجلس الوطني التحية والتقدير إلى أبناء فلسطين في الجليل والمثلث والنقب وكل قرية ومدينة في مناطق 1948 (فلسطين المحتلة) ويثمن الدور النضالي الذي يقومون به دعماً للانتفاضة والوقوف إلى جانبها وحفاظاً على هويتهم الوطنية في وجه كل محاولات الطمس والتذويب.

### ثانياً: الوحدة الوطنية:

- 1- يثمن المجلس الوطني الفلسطيني الحالة الرائعة للوحدة الوطنية التي يجسدها ويمارسها شعبنا الفلسطيني في مقاومته الباسلة في مختلف المواجهات للعدو، ويؤكد على أهمية وضرورة تعزيز وتطوير هذه الوحدة بين الفصائل والقوى والتيارات والفعاليات الوطنية على أسس ديمقراطية بعيدة عن روح الفتوية كضمانة أساسية لتحقيق أهداف شعبنا في دحر الاحتلال وانتزاع الحقوق الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- 2- يؤكد المجلس على ضرورة توسيع المشاركة في كافة هيئات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، لزيادة فعاليتها للقيام بالدور المناط في قيادة الانتفاضة الجديدة.
- 3- يؤكد المجلس على الدور الهام للأطر الجماهيرية والمؤسسات الوطنية والاتحادات الشعبية والمهنية والعمالية والفنية والجمعيات الخيرية وغرف التجارة والجمعيات الزراعية واللجان القطاعية والمجالس المتخصصة ويؤكد على ضرورة توحيدها وتطوير أدائها ووسائل عملها بما يتناسب مع المهمات الأساسية المنوطة بها كأذرع فاعلة وأساسية في بناء الأبنية التحتية لدولة فلسطين.

### ثالثاً: الفعاليات النضالية وتطويرها وتصعيدها:

توقف المجلس أمام الملحمة البطولية التي يصنع صفحاتها الخالدة شعبنا العظيم على طول الأرض الفلسطينية وعرضها في مواجهة قوات الاحتلال وممارساتها القمعية واللاإنسانية والتي في سياسة القبضة الحديدية وفرض الضرائب الباهظة والعقاب الجماعي، وتدمير البنية التحتية للمجتمع والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان من خلال القتل والاعتقال والإبعاد، وبالإضافة إلى عملية التجويع المستمرة وتقييد حرية العمل والنقل للأفراد والمجالس إذ يسجل باعتزاز كبير هذه القدرة الفردية والتميزة لجماهير شعبنا البطل في المواجهة والتصدي والصمود الأسطوري وكذلك الجاهزية الحالية والمستمرة على الدوام للبذل والعطاء والتضحية في الانتفاضة المعجزة فإنه يؤكد على النقاط التالية:

- 1- إدانة سياسة وممارسة سلطات الاحتلال التعسفية ودعوة المحافل الدولية والمؤسسات الإنسانية غير الحكومية لتقضي الحقائق وإبراز هذه المخالفات للرأي العام العالمي واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لها وتوفير الحماية لشعبنا تحت الاحتلال.
- 2- التركيز على بناء الطابع الجماهيري الديمقراطي للانتفاضة الباسلة من خلال وضع البرنامج وتحديد الواجبات والمهمات للمناضل والأطر القيادية للانتفاضة وكذلك توفير الظروف الكفيلة لها لكي تبقى

- المشاركة وحجم الزخم الجماهيري في اتساع وعمق وشمول يضمن الديمومة والتصعيد لفعاليات الانتفاضة.
- 3- العمل على تطوير وتكثيف أشكال المقاومة الشعبية من خلال تهيئة مستلزماتها الشعبية والمعنوية وتبني مبادرات الجماهير وإبداعاتها، والابتعاد عن الروتينية والصيغ الجامدة التي لا تستجيب لخصائص كل مرحلة من مراحل نضالنا الوطني.
- 4- التمسك بخيارنا الثوري العادل في ممارسة الكفاح بكل أشكاله وصوره ومشروع لشعبنا في مواجهة قوات الاحتلال والمستوطنين المسلحين الغزاة والتأكيد على تطوير وسائل الكفاح من خلال التوجه إلى العمل النوعي الذي يضمن الاستمرارية في النهج ويستجيب لروح الانتفاضة وإبداعاتها الخلاقة.
- 5- العمل على ترسيخ القيم والمفاهيم والسلوك التي أفرزتها الانتفاضة من أجل قطع الطريق على محاولات العدو في استغلال أو تضخيم بعض السلبات وذلك من خلال تجسيد وتعميق العلاقة الديمقراطية بين جماهير الانتفاضة وهيئاتها القيادية من خلال تعزيز دور المؤسسات واللجان الوطنية والشعبية بما في ذلك لجان الخير والإصلاح، وإدانة كافة الممارسات التي تشوه الوجه الحضاري والإنساني والديمقراطي لتقاليد شعبنا وتراثه.
- 6- العمل على تنظيم وسائل رعاية المطاردين في الأرض المحتلة ومعالجة أوضاعها من خلال تأطيرها ضمن لجان خاصة تضمن استمرار عطائهم وأدائهم وكذلك بناء المزيد من المجموعات الضاربة.

#### رابعاً: الهجرة الاستيطانية:

إن أهداف العدو تتجسد في اغتصابه للأرض لإقامة مستوطنات جديدة وتسمين المستوطنات القديمة من أجل المزيد من استيعاب المهاجرين الجدد من مختلف دول العالم ومن الاتحاد السوفييتي بشكل خاص، وإن المجلس إذ يؤكد على قراراته السابقة في مواجهة التهجير الجماعي المنظم على أرض دولتنا المحتلة فإنه يدعو إلى:

- 1- التمسك بعروبة الأرض والدفاع عنها بكل الوسائل.
- 2- رفض الاستيطان والمطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 455 والذي يدعو إلى وقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات القديمة.
- 3- التصدي لمحاولات الاحتلال بتفريغ الأرض وتهجير أصحابها العرب.
- 4- استصلاح الأراضي وزراعتها وذلك من أجل استغلالها وحمايتها والمحافظة على عروبتها.
- 5- تفصيل لجنة الدفاع عن الأرض وتوفير الإمكانيات المادية لتمكينها من أداء دورها المطلوب.

#### خامساً: الدعم المالي:

يؤكد المجلس على أولوية دعم الداخل في كل المجالات وفق خطة مدروسة وبرامج محددة، لتطوير البنية التحتية وتأسيس قاعدة إنتاجية للاقتصاد الوطني بما يكفل تغطية احتياجات ومتطلبات صمود شعبنا وتصعيد انتفاضته وذلك من خلال:

- أ- تقديم الدعم الممكن للمؤسسات الثقافية والفنية والتعليمية والصحية وتشجيع الحفاظ على التراث الوطني الفلسطيني.

- ب- تأمين الدعم للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والسياحية وإقامة المشاريع الإنتاجية الجديدة بما يحقق الصمود وخلق فرص العمل لعمالنا، وكذلك العمل على إقامة مشاريع إسكانية شعبية وتعاونية ضمن الإمكانيات المتاحة ومن خلال مؤسسة متخصصة للإقراض.
- ج- دعم وتشجيع وتسويق منتجات الأرض المحتلة الزراعية والصناعية في الأسواق العربية والدولية.
- د- اعتماد برنامج ومشروعات محددة وتنسيق العون الدولي والخارجي لمواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة في قطاع العمل والسعي لإنشاء صندوق دولي تعويضي وتأمين فرص العمل والتعويضات عن أضرار التوقيف وآثار حرب الخليج وممارسات الاحتلال ضد العمال والأعمال.

### الأسرى والرعاية الاجتماعية

- 1- ضمان الرعاية الاجتماعية لأسر الشهداء والجرحى والمعتقلين والمتضررين من ممارسات القمع وزيادة مخصصاتهم، وتأهيل المعتقلين والمصابين بما يكفل الحياة الحرة الكريمة لهم.
- 2- تنشيط برنامج التكافل الأسرى في صفوف الجاليات الفلسطينية في المهجر واستمرار العمل مع المنظمات غير الحكومية والإنسانية لزيادة دعمها لجماهير شعبنا داخل الوطن المحتل.
- 3- دعوة رأس المال الفلسطيني وأبناء شعبنا في المهجر للمساهمة في بناء المشاريع الإنتاجية داخل الوطن من خلال مؤسسة وطنية متخصصة.
- 4- العمل بكل الوسائل الممكنة وفي المحافل الدولية من أجل الإفراج عن المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ومن أجل تأمين إعادة كافة المبعدين إلى وطنهم.
- 5- إبراز ما تتعرض له المقدسات والأوقاف الإسلامية والمسيحية من انتهاكات أو تدنيس أو مصادرة والعمل على إيجاد المرجعية المناسبة من أجل الحفاظ عليها والدفاع عن حقوقها وحرمتها المقدسة.

### سادساً - العلاقات التنظيمية والإدارية:

- 1- العمل على تطوير دور القيادة الوطنية الموحدة من خلال رفع مستوى التمثيل فيها ومنحها الصلاحيات الضرورية وتمكينها من متابعة كافة جوانب عمل ونشاط الانتفاضة والأمور المتعلقة بتنظيم حياة المواطنين وتحقيق صلاتها الجماعية وانتظامها مع القيادات المناطقية ومع كل أطرافها ومؤسساتها في كل المواقع وكذلك العمل على استكمال بناء القيادات الموحدة وثبات عناصرها.
- 2- العمل على توسيع اللجنة السياسية المنبثقة عن القيادة الوطنية الموحدة (قاوم) لإفساح المجال للاستفادة من خبرات وطاقات العديد من الشخصيات الوطنية، والعمل على تشكيل لجان سياسية فرعية على مستوى المناطق تضم في صفوفها ممثلي المؤسسات والشخصيات الوطنية والأطر الأساسية للانتفاضة في هذه المناطق.
- 3- تعزيز دور المجالس الموحدة للأطر الجماهيرية والاتحادات والمجالس القطاعية المتخصصة وتوفير الدعم لها واستكمال بناءها وتطوير برامجها وإعطائها المزيد من الاستقلالية على أرضية تعزيز الديمقراطية في علاقاتها الداخلية ومع الجماهير ضمن البرنامج السياسي الوطني.
- 4- تطوير وتحسين أداء مؤسسات وأجهزة (م.ت.ف) ذات العلاقة بالوطن المحتل وذلك من خلال:
  - أ - تشكيل أقسام مختصة في دوائر منظمة التحرير الفلسطينية للعناية بجوانب الصحة، والزراعة، والصناعة، والتجارة والشؤون البلدية والقروية والتعاونيات ورفدها بالكفاءات ذات الاختصاص المناسب.

ب - إيجاد آليات وهياكل في الداخل لتحقيق الإشراف والرقابة على طريق واتجاهات الإنفاق المالي في المؤسسات وقطاعات العمل العام في الأرض المحتلة بما يضمن سلامة التوجه لتحقيق النفع العام على أسس سلمية وبما يحفظ الأموال العامة.

- 5- التأكيد على تنظيم آلية العمل بين مؤسسات الداخل والخارج على قاعدة التكامل والمساندة ووحدة العمل القيادي وكذلك تحديد وتوحيد المرجعية المسؤولة بما يخدم برنامج الانتفاضة وأهدافها.
- 6- تشكيل لجنة دائمة من أعضاء المجلس الوطني وذلك لمتابعة شؤون الوطن المحتل.

### ج - اللجنة القانونية

ناقش المجلس الوطني الفلسطيني تقرير اللجنة القانونية وقرر ما يلي:

أولاً: يوصي المجلس الوطني الفلسطيني - اللجنة التنفيذية بضرورة إنشاء دائرة للعدل بالمنظمة وفقاً لأحكام المادة 18 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية يكون من بين مهامها رعاية الشؤون القضائية، ولجان فضّ المنازعات في الأراضي المحتلة وخارجها المعروفة باسم لجان الإصلاح والخير والتأكيد على القرار الخاص بإصدار جريدة رسمية للمنظمة ينشر فيها ما يصدر من قوانين وقرارات ولوائح.

ثانياً: يوصي المجلس بضرورة التقيد بأحكام الميثاق الوطني والنظام الأساسي لللائحة الداخلية للجنة التنفيذية، والعمل على سرعة إصدار اللائحة الداخلية للمجلس المركزي تيسيراً وتنظيماً لأعماله.

ثالثاً: العمل على إعادة تشكيل اللجنة القانونية الدائمة بالمجلس الوطني، بما يكفل تطعيمها ببعض الكفاءات القانونية الفلسطينية التي تتيح لها فرصة العضوية من قبل.

رابعاً: يوصي المجلس بإنشاء مركز للدراسات والأبحاث القانونية يتولى إعداد الدراسات والأبحاث القانونية التي تتطلبها القضية في المرحلة المقبلة وتزويد اللجنة التنفيذية والأجهزة الأخرى بالرأي والفتاوى القانونية.

### د - لجنة التنظيم والشؤون والاجتماعية والمغتربين

ناقش المجلس الوطني الفلسطيني تقرير لجنة التنظيم والشؤون والاجتماعية والمغتربين وقرر ما يلي:

أولاً - في مجال الشؤون الاجتماعية:

- 1- التأكيد على تنفيذ قرارات المجالس الوطنية السابقة وخاصة بأن يتبع الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الفلسطينية بدائرة الشؤون الاجتماعية.
- 2- تفعيل المجلس الأعلى للشؤون الاجتماعية ليعمل على التخطيط ومتابعة التنسيق بين دائرة الشؤون الاجتماعية ودوائر م.ت.ف والمؤسسات في مجال العمل الاجتماعية.
- 3- أن تصبح مخصصات الشهداء والأسرى والمعتقلين مساوية لمخصصات المناضلين القائمين على أعمالهم في كل ساحة من الساحات، وتعديل اللوائح والأنظمة بما يستجيب لذلك.
- 4- إنشاء مراكز تدريب وتأهيل مهني ومشاريع إنتاجية، خاصة في أماكن التجمعات الفلسطينية التي تعيش ظروفاً صعبة بالتنسيق مع المنظمات الشعبية.
- 5- تنشيط وتفعيل مكتب دائرة الشؤون الاجتماعية في لبنان من خلال قيادة العمل الوطني الفلسطيني في لبنان.
- 6- إنشاء مركز فلسطيني للدراسات والبحوث الاجتماعية الفلسطينية.

- 7- تفعيل اللجنة الوطنية العليا للطفولة الفلسطينية بحيث تغطي نشاطاتها مختلف أماكن التجمعات الفلسطينية.
- 8- تقوم دائرة الشؤون الاجتماعية بزيادة الاهتمام بالعمل الاجتماعي الشعبي ووضع اللوائح المنظمة لذلك ومساعدة التجمعات الخيرية الفلسطينية في أنشطتها من أجل تخفيف العبء المالي عن م.ت.ف والاستفادة في هذا المجال من جهود وطاقات الشخصيات الوطنية والاجتماعية المتطوعة.
- 9- الإسراع في حل الأزمة المالية لمؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى بما يحفظ كرامة عائلات الأسرى والشهداء خصوصاً القادمة من الداخل.
- 10- الاهتمام بالمعوقين وتقديم العون لهم ومعالجة مشاكلهم النفسية والاجتماعية وإنشاء مراكز تدريب وتأهيل المعوقين.
- 11- الإشادة بالدور المميز الذي تقوم به مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى وكافة العاملين فيها وكذلك الطريقة والإجراءات المميزة في إدخال المعلومات المتعلقة بالأسرى والشهداء في أحدث أجهزة الكمبيوتر.

ثانياً: في مجال الاتحادات والمنظمات الشعبية:

- 1- تنشيط وتفعيل المجلس المركزي للمنظمات والاتحادات الشعبية ليضطلع بدوره في توحيد جهود الاتحادات.
- 2- العمل على تشكيل اتحاد شبابي فلسطيني ليضم في صفوفه كافة الشباب الفلسطيني والمنظمات الشبابية الفلسطينية.
- 3- العمل على توحيد الأطر النقابية داخل الوطن المحتل بالتنسيق مع المنظمات الشعبية في خارج الوطن المحتل.
- 4- تقديم المساعدات للمنظمات والاتحادات الشعبية تساعد على تنفيذ برامجها ونشاطاتها وتحافظ على استقلاليتها المالية والإدارية.
- 5- التأكيد على تنفيذ قرارات المجالس الوطنية فيما يتعلق بإنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي للعاملين في مؤسسات م.ت.ف وكذلك المتعلقة بالتنظيمات الشعبية.

ثالثاً: على صعيد المغتربين:

أن تتمتع الجاليات والمؤسسات بالاستقلالية في تنظيمها وبرامجها وأعمالها ومؤثراتها وانتخاب ممثليها إلى المجلس الوطني على قاعدة الالتزام بـ م.ت.ف كممثل شرعي وحيد وعلى قواعد العمل الديمقراطي.

#### هـ- اللجنة المالية والاقتصادية

ناقش المجلس الوطني الفلسطيني تقرير اللجنة المالية والاقتصادية وقرر القرارات التالية:

- 1- يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراراته المالية الصادرة عن دوراته السابقة وخاصة دورتيه السابعة عشرة والثامنة عشرة في المجالات التالية:

أ - ناقشت اللجنة الإجراءات التي اتخذها الصندوق القومي الفلسطيني بشأن تعديل رواتب العاملين في سوريا ولبنان، وترى اللجنة أن هذه التعديلات غير كافية وتوصي أن تعيد اللجنة التنفيذية دراسة ذلك، وإعادة النظر في هذه التعديلات آخذة بعين الاعتبار نسبة التضخم والغلاء وتدني القيمة الشرائية للعملة المحلية.

وفي هذا الإطار نفسه فإن اللجنة توصي بأن يعاد النظر في رواتب ومخصصات أسر الشهداء والمناضلين ونسب غلاء المعيشة في الوطن المحتل والأماكن الأخرى، حينما يكون ذلك ممكناً وحيث تسمح الإمكانيات المالية بذلك على أن تتم التعديلات بشأن مخصصات أسر الشهداء دون تأخير.

ب- متابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر الفعاليات الاقتصادية والواردة في تقرير دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط.

ج- يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على القرارات السابقة الصادرة عن دوراته السابقة لضرورة تنظيم الوحدة المالية جباية وإنفاذاً وتعزيز الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

د- يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراراته السابقة بضرورة إنشاء الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش بصلاحيته تمكنه من القيام بمهامه حفاظاً لأموال المنظمة وتنميتها، على أن يشكل مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني هذا الجهاز في أول اجتماع له، ويقدم تقاريره الدورية لمجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني واللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي ويعد نظامه الداخلي وأسلوب عمله.

هـ- يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراراته السابقة وخاصة قراره في الدورة الثامنة عشرة بشأن الكفالتين المصرفيتين المقدمتين لقرضين من أجل تسويق حمضيات غزة إجمالي قدره ثمانية ملايين دولار، ويؤكد ضرورة استمرار الجهود وبكافة الوسائل وبأسرع وقت ممكن من أجل استردادها.

[و-] وأن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يؤكد على ذلك يطلب إلى مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني واللجنة التنفيذية حسم هذا الموضوع وإنهاءه.

المتوقعة للسنوات التالية لانعقاده على ضوء خطط وبرامج العمل المرسومة لأجهزة ومكاتب ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية واحتياجاتها الفعلية على ضوء الإيرادات المتوقعة.

ز - أحيط المجلس الوطني الفلسطيني علماً بتشكيل إدارة لتنمية الموارد وتأكيداً على قراراته السابقة، يؤكد على ضرورة تفعيل هذه الإدارة بالكفاءات اللازمة لتشكيل دعامة أساسية في تنمية الموارد الذاتية على أسس مدروسة وسليمة.

ص- يوصي المجلس الوطني الفلسطيني باعتماد ميزانية 1990/1989 والبالغة (199 مليون دولار) مائة وتسعة وتسعين مليون دولار أمريكي كأساس لميزانية 1992/1991، على أن يراعى في مرحلة الحصار المالي التقيد الشديد بميزانية التقشف التي تم اعتمادها والبالغة 120 مليون دولار أمريكي.. ويفوض المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية صلاحية توزيع الميزانية على أبوابها المختلفة استناداً إلى خطط وبرامج أعمال الأجهزة والمكاتب والمؤسسات والدوائر مسترشدين بسياسات التقشف التي أقرتها اللجنة التنفيذية.

ع - يأسف المجلس الوطني الفلسطيني لعدم إنهاء الحسابات الختامية لجميع السنوات المالية التالية 82/81، 84/83، 86/85، 88/87، 91/90/89، وعرضها على المجلس الوطني الفلسطيني مدققة ومراجعة حسب الأنظمة المعتمدة. ورغم الظروف الموضوعية التي حالت دون ذلك حتى تاريخه، فإن المجلس الوطني الفلسطيني يؤكد على ضرورة إنهاء هذه الحسابات، وعرضها على المجلس المركزي الفلسطيني عند استكمالها في دورة اجتماعه القادمة.

2 - إن المجلس الوطني الفلسطيني وقد أخذ علماً بالحصار المالي الذي تواجهه منظمة التحرير الفلسطينية:

أ - يتوجه إلى الدول العربية الشقيقة في هذه المرحلة المصيرية أن تسمو فوق الجراح وأن تطوي صفحة الماضي، وأن تقي بالتزاماتها نحو منظمة التحرير الفلسطينية ونحو شعبنا الصابر الصامد في وطننا نحو مؤسساته الوطنية التي تعاني من القمع الصهيوني وسياسات التجويع والحصار، ويطالب المجلس الوطني الفلسطيني، اللجنة التنفيذية، بإيلاء هذا الموضوع كل اهتمام.. ويحيي المجلس الوطني الفلسطيني الجماهيرية الليبية، ويتقدم لها بالشكر والتقدير على استمرار دعمها لمؤسسات شعبنا في الوطن المحتل وانتفاضته المباركة.

ب - يناشد المجلس الوطني الفلسطيني الدول العربية التي لم تسنّ التشريعات الخاصة بضريبة التحرير أن تبادر لسنّها لتشمل الفلسطينيين العاملين في القطاعين العام والخاص.

3 - إن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يحيي مبادرة إنشاء المؤسسة الوطنية للأحوال المدنية وإصدار طوابع مالية فلسطينية، ولما تحمله هذه المبادرة من أغراض سياسية ومالية، فإنه يهيب بجميع جالياتنا الفلسطينية في كافة أماكن الشتات للتوجه إلى سفارات دولة فلسطين للحصول على هذه الوثائق الهامة، ويطالب سفراء دولة فلسطين وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وكوادر منظمة التحرير العاملين في إطارها لبذل كافة الجهود الممكنة لنشر الهوية وتعميمها والإعلان عنها والدعاية لها وتسهيل مهمة إيصالها إلى جميع قطاعات شعبنا وتذليل العقبات التي تعترضها.

إن اللجنة المالية والاقتصادية تثمن الدور الذي قام به رئيس ومجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني ومديره العام وكوادر الصندوق القومي الفلسطيني على الجهود التي بذلوا رغم الظروف الصعبة التي واجهتها أعمال الصندوق.

## الشؤون الاقتصادية

### التوصيات:

استمعت اللجنة المالية والاقتصادية إلى تقرير دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط عن أعمال ونشاطات الدائرة فيما بين دورتي المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة والعشرين مسترشدة بقرارات المجلس في دورته الثامنة عشرة وبعد مناقشته توصي:

#### 1 - برنامج التنمية ودعم الصمود والانتفاضة:

أحيط المجلس الوطني الفلسطيني علماً بالبرامج التي أعدتها الدائرة:

- إطار برنامج اقتصادي للتنمية والصمود والاعتماد على النفس في الوطن المحتل.
- برنامج دعم الانتفاضة في القطاع الزراعي والصناعي والتجاري.
- برنامج دعم الانتفاضة في قطاع الإسكان الشعبي.
- خطة الخمسية لبرنامج إسكاني شعبي شامل.

وإن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يؤكد على أهمية البرمجة والتخطيط في عمليات دعم التنمية من أجل الصمود والانتفاضة المباركة في الوطن المحتل، يدعو الدائرة إلى المزيد من الخطط للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى بالتنسيق مع الدوائر المختصة كما يدعو اللجنة التنفيذية للعمل بكافة الوسائل لتنفيذ هذه الخطط والبرامج بالإمكانات الذاتية وبالترويج لها بين الدول الصديقة والشقيقة.

2- دراسة المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقلة: أحيط المجلس الوطني الفلسطيني علماً بالدراسة الهامة التي أعدتها الدائرة عن المقومات (الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقلة) والشروع في إعداد برمجة خطة إنشاء وتنمية وتطوير جميع مرافق الدولة العتيدة وقطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الخمس الأولى من إنشائها، بمشاركة 67 باحثاً من الوطن المحتل و20 باحثاً من الشتات، في إعداد هذه البرامج.

إن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يثمن هذه الجهود يدعو دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لطباعة دراسة المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقلة، وعرضها على القيادات الفلسطينية.

كما أحيط المجلس الوطني الفلسطيني علماً بالدراسة الهامة التي تعدها (الأونكتاد) مؤتمر الأمم المتحدة لتنمية التجارة (حول استراتيجيات التنمية البديلة وأولوياتها) في الوطن الفلسطيني المحتل.

### 3 - مؤتمر الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية:

أحيط المجلس الوطني الفلسطيني علماً بجهود الدائرة الاقتصادية في عقد مؤتمر الفعاليات الاقتصادية والفكرية الفلسطينية الذي عقد في تونس خلال الفترة 12-14 نيسان/ أبريل 1990 والقرارات الصادرة عنه والمتمثلة في:

- أ- إنشاء البنك الفلسطيني للتنمية برأسمال قدرة مائة مليون دولار.
- ب- إنشاء صندوق لتنمية الصناعات الحرفية الفلسطينية برأسمال قدره عشرة ملايين دولار أمريكي.
- ج- المساهمة في تسويق منتوجات الأرض الفلسطينية المحتلة.
- د- المساهمة في التدريب ونقل التكنولوجيا للوطن المحتل.
- هـ- المساهمة في دعم صندوق الانتفاضة.

إن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يؤكد على أهمية هذه القرارات وعلى أهمية المشاركة الجدية للفعاليات الاقتصادية والفكرية لشعبنا في جميع أماكن وجوده يدعو دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمتابعة هذه القرارات لتنفيذها بأسرع وقت ممكن.

ويهيب المجلس الوطني الفلسطيني بكافة فعاليات شعبنا في كافة أماكن الشتات للمساهمة في هذا الجهد دعماً لصمود شعبنا وانتفاضته المجيدة في مجال إقامة المشاريع الإنتاجية والاقتصادية برأسمال وخبرة فنية.

### 4 - إعداد وتقييم جدوى اقتصادية وفنية لمشاريع وفرص استثمارية في الوطن المحتل:

أحيط المجلس الوطني الفلسطيني علماً بالجهود المبذولة في إعداد 400 مشروع للتنمية والصمود في الوطن المحتل، والترويج لها لدى الدول الصديقة والشقيقة.

ويدعو المجلس الوطني الفلسطيني إلى بذل المزيد من الجهود للترويج لهذه المشروعات بين جاليات شعبنا ومع الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات غير الحكومية وبالتشاور والتنسيق مع جهات الاختصاص في الوطن الفلسطيني المحتل لدعم صموده وانتفاضته الباسلة ولخلق فرص العمل.

### 5 - الدعم والمساعدة للوطن المحتل:

أحيط المجلس الوطني الفلسطيني علماً بالمساعدات والدعم المقدم من الدول الصديقة، والمنظمات غير الحكومية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصناديق التنمية العربية وهو إذ يتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع الجهات العربية والإسلامية والدولية التي تقدم الدعم والمساعدة لشعبنا في وجه آلة القمع والحصار والتجويد الإسرائيلية فإنه يخص بالشكر والتقدير دول المجموعة الأوروبية، واليابان، والسويد، وكندا، والصين الشعبية، وماليزيا،

كما يتوجه بالشكر للبنك الإسلامي للتنمية لاستجابته ودعمه للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن المحتل.

ويدعو اللجنة التنفيذية ودائرة الشؤون الاقتصادية إلى بذل المزيد من الجهود لمزيد الدعم لشعبنا ومؤسساته الوطنية.

كما يدعو المجلس الوطني الفلسطيني والدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية والدول الصناعية الكبرى لزيادة دعمها لمواجهة الظروف الاقتصادية والمعيشية التي يعاني منها نتيجة للسياسات والممارسات القمعية الإسرائيلية.

6 - توصي اللجنة بتكليف دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بحكم تخصصها أن تكون الجهة الوحيدة المعتمدة لتقييم المشاريع الاقتصادية وتنفيذها والإشراف على سير العمل فيها منعاً للازدواجية والتضارب.

7 - توصي اللجنة بإيلاء الاهتمام اللازم لقطاعات الخدمات، وخاصة قطاع النقل والمواصلات وقطاع السياحة وتقييم أوضاعها ومتطلباتها والعمل بكل الإمكانيات لتوفير الدعم اللازم لها.

8 - يكلف المجلس الوطني الفلسطيني دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط العمل على فضح سياسات إسرائيل في سرقة المياه في الوطن الفلسطيني المحتل، وللتعاون مع الجهات الفلسطينية والعربية والدولية المتخصصة لمعالجة مشكلة المياه، وخاصة في قطاع غزة.

9 - يكلف المجلس الوطني دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط وبالتعاون مع المؤسسات الفلسطينية والعربية والدولية المتخصصة لتسويق المنتجات الوطنية في الوطن المحتل وعرضها في كافة المعارض العربية والدولية التي تشارك فيها دولة فلسطين. تثن اللجنة المالية والاقتصادية الجهود الممتازة التي بذلتها وتبذلها الدائرة الاقتصادية مع اتصالات دولية وعربية ونشاطات مختلفة ودراسات هامة واستراتيجية لحاضر الاقتصاد الفلسطيني في الوطن المحتل ومستقبله بما في ذلك الدراسات الهامة المتعلقة باقتصاد دولة فلسطين.

وتثمن اللجنة استمرار الدائرة الاقتصادية في القيام بمثل هذه الجهود لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني حاضراً ومستقبلاً.

## و - لجنة شؤون الجالية الفلسطينية في الكويت

ناقش المجلس الفلسطيني تقرير لجنة شؤون الجالية الفلسطينية في الكويت وقرر ما يلي:

### أ - على الصعيد الفلسطيني:

1- يفوض المجلس الوطني اللجنة التنفيذية بتشكيل لجنة برئاسة عضو من اللجنة التنفيذية لرعاية الشؤون الفلسطينية بالكويت، تتولى حصر ومتابعة أوضاع الفلسطينيين الموجودين داخل الكويت وخارجها وإعداد تصور شامل بشأنها لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمعيشية والنفسية والصحية وتنظيم العلاقة بينهم مع تشكيل لجان فرعية عند الحاجة في الأقطار العربية المضيفة للمهجرين من الكويت بالتنسيق مع الهيئات والمؤسسات النظيرة في تلك الأقطار.

2- إنشاء صندوق للتنمية والاستثمار يتولى إقامة مشاريع استثمارية جماعية لصالح المتضررين يسهم فيها أبناء الجالية الميسورون.

3- تكليف الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين بالتنسيق مع اتحاد المحامين العرب للدفاع عن المعتقلين ومتابعة أوضاعهم وإعداد استمارة خاصة تدون حالتهم الاجتماعية والسياسية أثناء وبعد الاعتقال،

- والسعي للإفراج عنهم ووقف الممارسات الوحشية بحقهم وتوفير وسائل العلاج والغذاء لهم والبحث الجاد عن المفقودين.
- 4- العمل على معالجة وحل مشكلة حملة الوثائق الفلسطينية داخل الكويت والضغط على الحكومة الكويتية لضمان حقهم في العمل ومنحهم تسهيلات الإقامة.
- 5- دعوة الأمانات العامة للاتحادات الشعبية "الهلال الأحمر الفلسطيني" لتكثيف نشاطها مع الاتحادات العربية والدولية النظيرة من أجل تأمين فرص العمل للأفراد المهجرين مع الشكر للدول العربية التي بدأت تستقبلهم وتساعدهم في توفير هذه الفرص الحياتية وللضغط على الكويت للإفراج عن المعتقلين والدفاع عن حقوقهم وتوفير الرعاية الصحية للجالية الفلسطينية بالكويت في ظل الإجراءات والقوانين الكويتية الجديدة.
- 6- نظراً لأن أزمة الخليج تمثل منعطفاً مهماً في مسيرة شعبنا النضالية بتشكيل لجنة للدراسات والبحث والتقويم من المختصين والباحثين تتولى دراسة كافة جوانب أزمة الخليج وتأثيرها على القضية الفلسطينية سياسياً وإعلامياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً واستخلاص النتائج والدروس للوقوف على مواضع الصواب والخطأ وتقديم الحلول والمقترحات التي يمكن مساهمتها في تخفيف الأضرار وتجنب الدمار.
- 7- توفير مقاعد بالجامعات للطلاب الذين فقدوا دراستهم بجامعة الكويت والذين أنهوا المرحلة الثانوية وحالت الأزمة دون توفير مقاعد لهم، والعمل على تقديم الإعانة المالية للطلاب الدارسين بالجامعات العربية والدولية لانقطاع موارد الدخل لأولياء أمورهم بالكويت.
- 8- تفويض اللجنة التنفيذية بتشكيل لجنة خاصة بشؤون حملة الوثائق الفلسطينية للعمل على إيجاد حلول جذرية لمشكلتهم بالكويت.

#### ب - على الصعيد العربي: مطالبة الجامعة العربية بما يلي:

- 1- تأمين عودة الفلسطينيين للكويت لتسوية الأمور بمستحقاتهم ومكافأاتهم وممتلكاتهم أسوة بالأخوة من الجاليات العربية الأخرى التي سمحت لها الكويت بذلك.
- 2- السعي بكافة الوسائل لتأمين حق شعبنا بالإقامة والعمل، والتعليم والحماية الأمنية وحقه في ممارسة نضاله السياسي والاجتماعي والإعلامي والاقتصادي وفق اللوائح والقوانين في الجامعات العربية.
- 3- إعادة فتح مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتعويض الأضرار التي لحقت بها وخاصة ما يتعلق بالتراث والثقافة باتحاد المرأة الفلسطينية وأسر الشهداء والهلال الأحمر الفلسطيني ومكاتب التنظيمات الفلسطينية ومقتنياتها الفنية.
- 4- يدعو المجلس الوطني الجامعة العربية إلى العمل من أجل استصدار قرارات ملزمة لمواجهة المشاكل الناجمة عن حرب الخليج للجالية الفلسطينية والتحرك على المستوى الدولي لدى السوق الأوروبية والأمم المتحدة.

#### ج - على الصعيد الدولي:

تكثيف الاتصال بالهيئات والمؤسسات والجمعيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان من أجل التالي:

- 1- تأمين إطلاق سراح المعتقلين في السجون الكويتية وخاصة المحاصرين في سفارة دولة فلسطين.
- 2- الكشف عن أماكن المفقودين من أبناء شعبنا والذين انتقلوا على أيدي الميليشيات الكويتية.

- 3- تأمين العلاج والمعاملة الحسنة للمحكومين بأحكام ظالمة في ظل الأحكام العرفية والتي استنكرها الرأي العام العالمي لعدم استنادها على أساس قانوني ومنطقي تمهيداً للإفراج عنهم.
- 4- الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسماح بعودة حملة وثائق السفر إلى وطنهم ممن يتم طردهم من الكويت ولا يستطيعون الإقامة في أي مكان آخر والضغط على الهيئات الدولية لتقديم العون للمتضررين.
- 5- يدعو المجلس الوطني للولايات المتحدة الأمريكية إلى تحمل مسؤولياتها لحماية شعبنا الفلسطيني في الكويت من حملات الاعتقال والملاحقة واستمرار حملات الإبعاد والتهجير بحكم وجود قواتها ونفوذها بالكويت.
- 6- يوصي المجلس الوطني بتوجيه رسائل تحية وتقدير لبعض الشخصيات الوطنية الكويتية ولجمعية المحامين الكويتيين والهيئات العربية والدولية وحقوق الإنسان وجمعيات الهلال والصليب الدولي ومنظمة العفو الدولية لمواقفهم الإيجابية في الدفاع عن شعبنا وكشف الممارسات السلبية.

### الخاتمة

لقد دفع شعبنا الفلسطيني بالكويت وخارجها بسبب أزمة الكويت، والخليج ثمناً غالياً، دمياً، ومالاً، وتشريداً، وتجويعاً، شهداء ومعتقلين ومصابين ومفقودين، ملاحقين ومهددين ومتهمين ظلماً وزوراً لأنهم فلسطينيون بالرغم من أنهم رفضوا حمل السلاح تحت أي لافتة منذ دخول القوات العراقية للكويت وظلوا يمارسون أعمالهم رغم قسوة الظروف ويكفي أن خسائر الجالية الفلسطينية نتيجة لأزمة وحرب الخليج بلغت أكثر من 12,6 مليار دولار كرقم أولي عدا الخسائر المباشرة. إن الفلسطينيين بالكويت والخليج يعيشون أزمة شاقة فرضت عليهم، فبالإضافة إلى فقدان الأمن والاستقرار فهم بلا عمل ولا تعليم ومطالبين بدفع الأجور والمصروف اليومي متزايد الغلاء إنهم يدفعون ثمن الالتزام الوطني بالدفاع عن القرار الوطني المستقل ولأنهم أحد مصادر الدعم والتواصل مع شعبنا البطل في فلسطين ولبنان ومواقع النضال في كل مكان.

- لقد قاوم شعبنا بالكويت إبان أزمة الخليج وحتى اليوم وغداً وحتى النصر كافة محاولات الالتفاف والتأمر على قضيتنا وممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف وبالرغم من القهر والظلم والتعذيب والقتل والإبعاد والتشويه والإغراء فقد ظل مخلصاً لأهداف الاعتقال والإبعاد وتلفيق الاتهامات ضده وتشويه صورته.

وشعبنا الصامد، والهيئات الخيرية العربية والدولية ومجلس كنائس الشرق الأوسط التي قدمت العون المالي والغذائي للمهجرين من الكويت إلى الأردن.

### ز - تقرير لجنة شؤون الفلسطينيين في لبنان

ناقش المجلس الوطني الفلسطيني تقرير لجنة شؤون الفلسطينيين في لبنان وقرر ما يلي:

أولاً: العلاقات الفلسطينية اللبنانية:

- 1- إن م.ت.ف تعرب عن استمرار دعمها لتطبيق اتفاق الطائف وبسط سلطة الشرعية اللبنانية على كافة أراضيها. وتدعم جهود لبنان من أجل تطبيق القرار 425 دون قيد أو شرط وتحرير كامل ترابه الوطني من الاحتلال الإسرائيلي.
- 2- إن م.ت.ف تجدد رغبتها وتؤكد على أهمية مواصلة الحوار الرسمي بينها وبين الدول اللبنانية من أجل الوصول إلى تنظيم كامل العلاقات اللبنانية الفلسطينية وفي المقدمة منها تطبيع العلاقات السياسية وفتح سفارة دولة فلسطين في بيروت. ضمان الحقوق السياسية والنضالية والاجتماعية والمدنية للشعب

الفلسطيني في لبنان وتوفير الأمن لمخيماتنا. كل ذلك في إطار الحرص والاحترام للسيادة اللبنانية على كافة أراضيها.

3- إن م.ت.ف وهي تقدر للشعب اللبناني تضحياته العظيمة في سبيل نصرته القضية الفلسطينية لتؤكد حرصها على انفتاح شعبنا الفلسطيني على كافة القوى والأحزاب والشخصيات والطوائف اللبنانية بما يعزز العلاقة الوطيدة بين الشعبين. إن التلاحم الفلسطيني اللبناني يتعزز أكثر بحكم المصلحة المشتركة في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي وعملائه لأرض الجنوب وإسناد المقاومة الوطنية والإسلامية ودعم الانتفاضة.

ثانياً: حل المشكلات الاجتماعية والمعيشية:

إن معاناة شعبنا في لبنان تزداد في ظل الدمار الذي لحق بمخيماته بسبب الحروب المتعاقبة التي تعرض لها، وتدهور الظروف الاقتصادية والمعيشية في ظل تقليص مستمر لخدمات وكالة الغوث، وإنهاء معظم المؤسسات الإنسانية بخدماتها في لبنان، وبرز جيش كبير من العاطلين عن العمل، وتوقف المساعدات المالية التي كان يرسلها الفلسطينيون العاملون في الكويت ودول الخليج إلى أهلهم وأقاربهم. وانتشرت العديد من الأمراض الاجتماعية المدمرة في مخيماتنا، ونشطت موجة الهجرة إلى الخارج بإعداد متزايدة بما تتركه من مآسي اجتماعية مؤلمة.

إن شعبنا في لبنان الذي قدم أعلى ما يملك من أجل رفع مكانة م.ت.ف والدفاع عن بندقيتها، من حقه أن يلقي اهتماماً أكبر مما هو عليه الآن، ومن أجل متابعة نضاله بقوة أكبر، مع إدراكنا الكامل للصعوبات المالية التي تعيشها م.ت.ف وأولوية دعم الانتفاضة لذا فإننا نوصي المجلس الوطني اتخاذ القرارات التالية:

1- إعمار المخيمات: إعادة إعمار مخيمات بيروت والجنوب لما يمثله من إسهام في إعادة بناء النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وذلك عبر تخصيص مبالغ كافية من م.ت.ف لأداء هذه المهمة، وممارسة الضغط على وكالة الغوث للقيام بدورها في هذا المجال، والعمل من أجل إحياء اللجان العربية المنبثقة عن الجامعة العربية والمعنية بهذا الشأن. وتنظيم حملات الجباية، والتبرع، والحصول على المساعدات الممكنة من بعض الدول الأوروبية الصديقة.

2- الوضع الاجتماعي: إن الأوضاع القائمة في لبنان ولدت أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل معرضين لكثير من الأمراض الاجتماعية الخطيرة، مما يتطلب توفير فرص العمل لهم من خلال إقامة المؤسسات والمشاريع الإنتاجية، وورش العمل المحددة، لذا فإننا نوصي المجلس الوطني تكليف م.ت.ف:

أ- حل مشكلة مخصصات عائلات الشهداء بما يوفر لهم الحياة الكريمة حيث لا تزال هذه العائلات تتقاضى مخصصاً شهرياً لا يزيد عن عشرين دولاراً، وصرف قيمة الأقساط المدرسية، وثمان الأدوية والعلاج لها.

ب- تشكيل هيئة مركزية للإنماء والأعمال برأسمال لا يقل عن خمسة ملايين دولار قادرة على إقامة المشاريع والمؤسسات الكفيلة بحل جزء من مشكلات شعبنا.

ج- التعويض عن أضرار المعارك في المخيمات وخاصة مخيمات صيدا.

د- معالجة القضايا الحياتية الملحة في المخيمات مثل مياه الشرب والكهرباء والطرق.

هـ- تكليف الدائرة الاقتصادية بالمساهمة الجدية مع جماهيرنا في لبنان لمعالجة مشكلاتهم الحياتية والمعيشية والتغلب على ظروفهم الاقتصادية الصعبة ووضع الخطط اللازمة لذلك.

## 3 - الوضع الصحي: توصي اللجنة مجلسكم الموقر بتكليف الجهات المختصة بـ:

- أ - تفعيل دور الهلال الأحمر الفلسطيني وزيادة موازنته المالية، بما يمكنه من القيام بدوره كوزارة صحة في توفير المستشفيات والعيادات في كافة المناطق والقدرة على تقديم الخدمات الطبية لشعبنا في لبنان بشكل جدي وفعال.
- ب-تشكيل مجلس صحي أعلى يشرف على الوضع الصحي في لبنان بما يوفر أفضل الخدمات الطبية لجماهيرنا وخاصة عائلات الشهداء والمقاتلين، مع العلم أن الأونروا قد قامت بتقليص خدماتها الطبية في أغلب المجالات.
- ج- صرف الأدوية لعائلات الشهداء وتنظيم ذلك بين مؤسسة الشهداء والشؤون الاجتماعية والهلال الأحمر.
- هـ- تسديد ديون الهلال الأحمر لدى المستشفيات الخاصة وهي متراكمة منذ سنوات لأن عدم تسديدها حتى الآن يسيء لسمعة الهلال و م.ت.ف.
- و- فتح مراكز المعاقين والعجزة.

## 4- الوضع التربوي: توصي اللجنة بـ:

- أ- تشكيل المجلس التربوي الأعلى واعتباره الأداة المشرفة على جوانب العملية التربوية لمدارس م.ت.ف في لبنان.
- ب- إنشاء مدارس م.ت.ف في كافة المناطق اللبنانية وخاصة في بيروت وصيدا وصور وتشكيل هيئات تربوية للإشراف التربوي والمالي عليها.
- ج- دفع الأقساط المدرسية للطلبة الثانويين الذين لا تستوعبهم م.ت.ف وذلك بسبب الارتفاع الجنوني لهذه الأقساط.
- د- إقامة مدارس مهنية في المناطق لمساعدة العديد من طلابنا في اختيار مجالات دراسية متخصصة تمكنهم من العمل ومساعدة عائلاتهم في حل المشكلات الاقتصادية العديدة.

2 - خدمات الأونروا: بعد اطلاع اللجنة على الورقة المقدمة من القيادة الفلسطينية للمفوض العام في وكالة الغوث فإنها توصي:

- أ- لقد أن الأوان من أجل تثبيت صلاحيات الإطار القيادي الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، عبر تعاطيه المباشر مع قيادة المنظمة دون أية وسائط أو حلقات وسيطة، والتشاور معه وأخذ رأيه بعين الاعتبار في وضع سياسة م.ت.ف في لبنان وبالعلاقة مع الحكومة اللبنانية والأحزاب والشخصيات والقوى اللبنانية، وبالعلاقة مع وكالة الغوث.
- ب- تدعيم دور هذا الإطار من خلال موازنة تمكنه من معالجة القضايا اليومية الملحة المباشرة لشعبنا في لبنان.
- ج- تشكيل دائرة لشؤون الفلسطينيين في لبنان ترتبط مباشرة باللجنة التنفيذية وبمسؤولية أحد أعضائها.

## ح- تقرير لجنة التربية والتعليم العالي:

ناقش المجلس الوطني الفلسطيني تقرير لجنة التربية والتعليم العالي وقرر ما يلي:

أولاً: التأكيد على القرارات السابقة في حصر جميع الأمور التربوية والتعليمية للشعب الفلسطيني في دائرة التربية والتعليم العالي.  
ثانياً: دعم دائرة التربية والتعليم العالي وتعزيزها بالكفاءات والخبرات لتمكينها من أداء رسالتها على أحسن وجه.  
ثالثاً: وضع فلسفة تربوية واعداد مناهج تعليمية للشعب الفلسطيني تلبي احتياجاته وتنسجم مع خصوصياته.  
رابعاً: التعليم في الوطن المحتل:  
[أ-] التعليم العام:

1. دعم المدارس الخاصة التابعة للجمعيات الخيرية والاتحادات الشعبية.
2. دعم مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية.
3. التوسع في إنشاء رياض الأطفال.
4. التوسع في إنشاء مراكز التعليم الشعبي في الوطن المحتل.
5. تدعيم البرامج الموجهة للطلبة العرب من الإذاعات العربية برعاية جامعة الدول العربية بحيث تتمكن من مواصلة رسالتها التربوية والتوجيهية.

ب - التعليم العالي:

- 1- تأمين استمرارية المخصصات المالية لمجلس التعليم العالي والجامعات وكليات المجتمع داخل فلسطين المحتلة لتمكين من تحقيق أهدافها التعليمية والتربوية تعزيزاً لصدور أهلنا في الوطن المحتل.
- 2- العمل على استيعاب الكفاءات العلمية في المؤسسات التعليمية داخل الوطن المحتل.
- 3- تكثيف الحملة الإعلامية في مواجهة المحاولات الإسرائيلية الرامية لتجهيل الشعب الفلسطيني المتمثلة في إغلاق المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات.

**خامساً: الفلسطينيون في الشتات:**

- أ- توصي اللجنة تولى دائرة التربية والتعليم العالي زيادة الدعم اللازم لتحسين الأوضاع التعليمية لأبناء الشعب الفلسطيني في الشتات وبخاصة في لبنان ومصر حيث يعاني الطلبة الفلسطينيون أوضاعاً تعليمية صعبة.
- ب- الاهتمام بتأمين قبول أبناء الشعب الفلسطيني المهجرين من الكويت في المدارس والجامعات، وكذلك الاهتمام بالمعلمين المهجرين من الكويت ومحاولة إيجاد فرص عمل لهم.
- ج- دعم مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية ورياض الأطفال في الشتات والتنسيق فيما بينها.

**سادساً: جامعة القدس المفتوحة:**

تقرر اللجنة إنجازات جامعة القدس المفتوحة في توفير فرص التعليم العالي لأبناء الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وتوصي بإقرار موازنة سنوية للجامعة تمكنها من أداء مهامها وبرامجها على أفضل وجه.

**سابعاً: المساعدات المالية والمنح الدراسية:**

- 1- توصي اللجنة بإنشاء صندوق خاص للطلاب الفلسطينيين قائم على التبرعات والهبات.

2- توصي اللجنة بزيادة تقديم المساعدات المالية للطلبة الفلسطينيين خاصة طلاب الوطن المحتل المتفوقين وذوي الحاجات الاجتماعية لمواصلة تعليمهم الجامعي وذلك وفق لوائح وأنظمة طلبة التربية والتعليم.

### رئيس دولة فلسطين

قرار: وافق المجلس الوطني الفلسطيني بالإجماع على القرار التالي: يرحب المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين ويؤكد قرار المجلس المركزي الفلسطيني والذي انعقد في تونس يوم 1989/3/30، باختيار الأخ ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين.

قرار: وافق المجلس الوطني الفلسطيني بالإجماع على الطلب المقدم بتعديل المادة (14) الفقرة الأولى من النظام الأساسي) وفيما يلي، تقرير اللجنة المشكلة بهذا الخصوص:

1991/9/23

السيد/ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

تحية فلسطين وبعد،،،

نحن الموقعين أدناه أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الدورة العشرون والمنعقد في مدينة الجزائر نقترح على المجلس الموقر تعديل المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي (الفقرة الأولى) التي تنص على (م 14) تؤلف اللجنة التنفيذية من أربعة عشر عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني ليصبح بعد التعديل كما يلي:

مادة 14 معدلة: تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر إلى ثمانية عشر عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

راجيبين طرح اقتراحنا على المجلس لإقراره حسب الأصول.

وإنها لثورة حتى النصر

### مذكرة إيضاحية

بالإشارة إلى طلبنا بتعديل النظام الأساسي بحيث يتاح زيادة أعضاء اللجنة التنفيذية إلى ثمانية عشر عضواً.

إن دواعي هذا الطلب:

1- ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية.

2- مواجهة الأعباء الجديدة في المسيرة القادمة.

شكراً

أعضاء المجلس

تقرر تأليف لجنة مختصة للنظر في الطلب المقدم من ربع أعضاء المجلس الوطني لتعديل المادة 24 من النظام الأساسي وتطبيق المادة 53 و54 و55 من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني من الأخوة التالية أسماؤهم:

- 1- الدكتور أنيس القاسم.
- 2- زهير الخطيب.
- 3- بشير الخيري.

### تقرير اللجنة المختصة بشأن تعديل المادة 14 من النظام الأساسي

تقدم لرئاسة المجلس عدد من أعضائه بطلب تعديل المادة 14 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على الوجه المبين في الطلب، وأخطر رئيس المجلس بهذا الطلب في أول جلسة من جلسات المجلس في هذه الدورة، واختيار المجلس من بين أعضائه لجنة مكونة من الدكتور أنيس القاسم والأخ زهير الخطيب والأخ بشير الخيري، لتكون اللجنة المختصة التي نصت عليه المادة 53 من اللائحة التنفيذية للنظر في الطلب.

وبناءً على ذلك فقد عقدت اللجنة المختصة اجتماعها في الساعة الحادية عشرة إلا ربعاً من مساء يوم 23 أيلول/سبتمبر 1991 بكامل أعضائها لدراسة الموضوع الذي أحيل إليها واختارت الدكتور أنيس القاسم رئيساً لها. بعد الاطلاع على الطلب ومرفقاته تبين للجنة أن الطلب مستوف للأوضاع المحددة في المادة 53 من اللائحة الداخلية للمجلس، فقد قدم الطلب كتابةً ومتضمناً نصاً لمادة واحدة ومرفقاًً به.

وفي الوقت ذاته يقدم التحية للشرفاء من أبناء الكويت والشخصيات الوطنية التي تتحدى ظلم الآخرين وتقف إلى جانب شعبنا وتعمل على تشغيله والاستفادة من خبراته، كما يحيي المجلس الأعلام الكويتية الشجاعة التي كسرت حاجز الظلم والتعقيم وأنصفت المظلومين، وتحية للمحامين الكويتيين الشجعان الذين تحملوا مسؤولية الدفاع عن أبناء المعتقلين وتحية لإخوتنا الكويتيين الذين يحبسون الآمهم وتعاطفهم بين صدورهم وتحية لكل الهيئات والمؤسسات العربية والدولية التي كشفت الظلم وحشدت الأنصار لصالح الحق الفلسطيني.

53 من اللائحة الداخلية للمجلس، فقد قدم الطلب كتابةً ومتضمناً نصاً لمادة واحدة ومرفقاًً به مذكرةً إيضاحية موقفاً من 155 عضواً من أعضاء المجلس، ولهذا فإن الطلب يعتبر مقبولاً شكلاً.

وحيث أن اختصاص اللجنة ينحصر في مناقشة مبدأ التعديل فقط، وحيث أن التعديل المقترح ينصب فقط على تعديل عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ليصبح من خمسة عشر إلى ثمانية عشر عضواً بدلاً من أربعة عشر عضواً، فإن هذا التعديل لا ينطوي على مخالفة لأي مبدأ قانوني، فتحديد العدد مسألة ترتبط بتنظيم العمل وحسن سيره ومقتضياته ولا يحكمه مبدأ قانوني معين.

ولذا فقد درجت الدساتير على عدم النص على عدد محدد ترتبط به هيئاتها التنفيذية كمجالس الوزراء مثلاً.

ولما كان ذلك فإن اللجنة لا ترى في الطلب ولا في التعديل انتهاكاً لأي مبدأ قانوني أو مخالفة لأي نص من نصوص النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي مقدور المجلس دراسة الطلب والبت فيه، وفقاً لأحكام المادتين 54,55 من اللائحة التنفيذية للمجلس الوطني.

1991/9/23

د. أنيس القاسم

رئيس اللجنة المختصة

زهير الخطيب/ بشير الخيري

**قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-1993/10/12 في تونس**

أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج.

ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.

\* \* \*

## الدورة الحادية والعشرين، غزة، 22-25/4/1996

### القرارات السياسية:

في رحاب مدينة غزة المحررة وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته العادية الحادية والعشرين، دورة الأعمال وبناء الوطن في الفترة ما بين 22-25/4/1996، وقد أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في ختام دورة اجتماعاته في غزة المحررة (البيان السياسي التالي):

بعد ثلاثين عاماً من الكفاح والنضال، أقامت منظمة التحرير الفلسطينية أول سلطة وطنية فلسطينية على الأرض المحررة في قطاع غزة والضفة الغربية وارتفع علم فلسطين المفدى يرفرف عالياً فوق مدننا وقرانا وريوعنا ومخيماتنا، ليعلن للعالم كله أن الشعب الفلسطيني الذي تعرض لأبشع ظلم في التاريخ قد بدأ رحلة عودته إلى وطنه لمواصلة ديمومته ودوره الحضاري والإنساني وصنع تاريخه وتقرير مصيره الذي حرم منه على مدى نصف قرن من الزمان، حيث عانى من الاحتلال والتشرد والنفي القسري وتغييب كيانه وطمس شخصيته الوطنية.

بعد واحد وثلاثين عاماً يعود المجلس الوطني الفلسطيني إلى أرض الوطن المحررة ليعقد دورته الحادية والعشرين، فاتحاً بذلك صفحة جديدة ومشرفة في تاريخ الشعب الفلسطيني، صفحة بناء السلطة الوطنية على أرض فلسطين، باعتبارها النواة الصلبة والقاعدة الراسخة لدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وجاء وصول الرئيس ياسر عرفات وطلّاع قواتنا إلى أرض الوطن في الأول من تموز في عام 1994 نقطة تحول حاسمة وتاريخية في حياة شعبنا وخرج أبناء الشعب الفلسطيني في طول الوطن وعرضه يرحبون بقائد كفاحهم ورمز نضالهم الأخ أبو عمار، كانت أياماً خالدة لا تنسى، شهد العالم خلالها تعلق الشعب الفلسطيني بحريته واستقلاله وبممثلته الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية، وفي ظاهرة فريدة بدأت منظمة التحرير الفلسطينية ترسي دعائم السلطة الوطنية الفلسطينية من نقطة الصفر، وكان مَعين العطاء الذي لا ينضب في شعبنا الفلسطيني يلتف حول سلطته الوليدة، فيقدم الدعم والعون بلا حساب لقائد ثورته ولرجالها الذين حملوا الأمانة وعادوا إلى أرض الوطن تظلم راية فلسطين الخفاقة. وفي زمن قياسي أرست منظمة التحرير الفلسطينية دعائم السلطة الوطنية الفلسطينية فوق أرض الوطن وبرهن الشعب الفلسطيني أنه جدير بالحرية، وجدير بالاستقلال الوطني، وأسقط شعبنا بوعيه وبوحدته الرهانات الخاسرة، وبدأت رحلة البناء والعمل دون كلٍّ أو تردد، وتراجعت الأصوات المشككة واعتراف العدو قبل الصديق بأن السلطة الوطنية الفلسطينية قد وفرت الأمن والنظام والاستقرار.

### قرار حول بناء وترسيخ السلطة الوطنية الفلسطينية:

يؤكد المجلس الوطني أن بناء وترسيخ السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الحلقة المركزية في برنامج الاستقلال الوطني هو المهمة الأولى والرئيسية لشعبنا الفلسطيني ولمجموع القوى والفصائل والأحزاب المنضوية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية. وأن استمرار أجواء الاحتلال وسياساته ومحاولات فصل الضفة عن القطاع والتحديات الجسام والصعوبات والعراقيل والأحداث المفصلة التي توضع في وجه السلطة الوطنية إما يقصد منها ضرب هدفنا في الاستقلال وإقامة الدولة المستقلة. إن نجاح الشعب الفلسطيني وقواه في بناء وترسيخ السلطة الوطنية هو الشرط الموضوعي والمسبق لاستكمال مهمة إجلاء القوات الإسرائيلية واستكمال العمل لتعزيز الكيان الوطني الفلسطيني الوليد وتطويره وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد دورته الحادية والعشرين في مدينة غزة الباسلة وفي ظل سلطتنا يؤكد على تركيز جهود الشعب الفلسطيني وتجنيد إمكانياته وقدراته كلها في سبيل إزالة الاحتلال والاستيطان، وبناء السلطة وترسيخها على أساس احترام القانون والنظام من أجل التعددية السياسية والطريق الديمقراطي.

وإن المصاعب التي واجهتها السلطة الوطنية الوليدة لتوفير الأمن والنظام والاستقرار قد فرضت اتخاذ إجراءات احترازية ضد القوى التي خرجت على الخيار الديمقراطي، وعرضت المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني للخطر، وأعطت حكومة إسرائيل ذريعة جديدة لمواصلة التنصل من التزاماتها ومحاولة القفز على الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وفرض الحصار والعقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني.

وإن المجلس الوطني إذ يدين جميع المحاولات الرامية إلى المسّ بالأمن الوطني والمصالح الوطنية لشعبنا يؤكد على وحدانية السلطة ووحداية السلاح، إن السلطة الشرعية هي السلطة الوطنية وإن السلاح الشرعي هو سلاح الشرعية الفلسطينية، والمجلس الوطني يحيي سلطتنا الوطنية التي تصدرت لمحاولات المسّ بالأمن والنظام العام بهدف إضعاف السلطة لتمرير المشاريع المشبوهة التي تستهدف النيل من حقوقنا ويدعو السلطة الوطنية إلى التقيد التام بأحكام القانون والنظام والحفاظ على الحريات العامة والحياة الديمقراطية.

#### قرار حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية:

إن المجلس الوطني الفلسطيني وهو يبارك لشعبنا الفلسطيني داخل الوطن هذا النجاح الكبير الذي حققته التجربة الديمقراطية، يعتبر الانتخابات الرئاسية والتشريعية الركيزة الثانية في بناء الكيان الوطني المستقل. إن المشاركة الجماهيرية الشاملة في الانتخابات، وتوفير الحرية الكاملة للقوى والأحزاب والفصائل والأفراد لخوض الانتخابات وطرح برامجها بكل حرية قد نقل شعبنا نقلة نوعية إلى مصاف الشعوب الديمقراطية في عالمنا المعاصر، وأضاف قوةً وزخماً لكفاحنا في سبيل الحرية وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.

إن المجلس التشريعي المنتخب مدعو إلى ممارسة دوره في الرقابة والمساءلة وسنّ القوانين والتشريعات الهادفة إلى تعزيز مجتمعنا المدني الديمقراطي، ويزيح عن كاهل شعبنا القيود التي ينوء بحملها بفعل الاحتلال الطويل لأرضنا، فالمجلس التشريعي المعبر عن تطلعات جماهيرنا في أرض الوطن، تقع على عاتقه مسؤوليات العمل لاستكمال عملية البناء الداخلي، وإصدار التشريعات اللازمة للخلاص من إرث الاحتلال وعهود التخلف والتسلط، وتعزيز سلطة القانون والنظام العام واستقلال القضاء ومكافحة الفساد أينما وجد ودون رحمة، وبناء المؤسسات المدنية التي ترعى حقوق الإنسان والمواطن، وتحمي الحقوق والحريات الأساسية.

#### قرار حول الوحدة الوطنية الفلسطينية:

إن المجلس الوطني يثمن الجهود التي بذلت وتبذل لتعزيز وحدتنا الوطنية، كما يثمن عالياً الحوار الوطني الشامل الذي سبق دورة مجلسنا الوطني. إن مشاركة جميع الفصائل والقوى في الداخل والخارج في دورة المجلس وفي جلسات الحوار الوطني تشكل بداية صحيحة وجادة لتعزيز أواصر وحدتنا الوطنية في وجه محاولات الوقيعة بين أطراف الصف الوطني. إن الحوار الديمقراطي البناء الذي تجلّى في المجلس وخارجه قد فتح الباب واسعاً أمام جميع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية للعودة والمشاركة في بناء الوطن وإعلاء صرحه وإقامة دولته المستقلة على أساس وحدة الهدف والوسيلة والتعددية السياسية والخيار الديمقراطي. إن ساحتنا الديمقراطية تفتح صدرها للجميع من أجل حماية سلطتنا الوطنية وتجربتنا الديمقراطية الرائدة، وبناء وطننا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً لإدراك ما فات شعبنا وهو يكافح لكسر قيد الاحتلال والحصول على حريته في وطنه.

## قرار حول التنمية الاقتصادية لوطننا:

إن المجلس الوطني وقد عاش الحالة الاقتصادية الصعبة وواقع التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بفعل الاحتلال يؤكد على ضرورة اعتماد خطة تنمية فلسطينية مستقلة، أساسها الاعتماد على الذات وليس على المساعدات. إن بناء القاعدة الاقتصادية المستقلة هو أساس الاستقلال السياسي الوطني ولن يكون من معنى للاستقلال السياسي في ظل التبعية الاقتصادية. إن ذلك يتطلب بناء البنية التحتية الفلسطينية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي، ووضع خطة طموحة للإعمار لتوفير السكن لكل أبناء الوطن المقيمين والعائدين من النزوح، وبناء المؤسسات التي توفر الحوافز لرأس المال الفلسطيني والعربي لتحقيق النمو الاقتصادي السريع، وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين ورعاية آلاف الفلسطينيين الذين قدموا التضحيات خلال سنوات الكفاح كالأسرى المحررين وأبناء الشهداء والمعاقين والمطاردين.

والمجلس الوطني يدعو الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية إلى لقاء عاجل على أرض السلطة الوطنية لوضع خطة للنهوض بالاقتصاد الوطني. إن عبء التنمية بأفاقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منوط في المقام الأول بجهود الشعب الفلسطيني ولا بد من تثبيت مبدأ الاعتماد على الذات كأساس للمبادئ التي تحكم عملية التنمية.

## قرار حول القضايا المتعلقة في المرحلة الانتقالية:

إن المجلس الوطني وقد ناقش اتفاقيات أوسلو الأولى والثانية، يرى أن السلطة الوطنية قد نفذت الالتزامات المترتبة عليها، ويعبر عن استنكاره للمحاولات الإسرائيلية للتوصل من الاتفاقيات الموقعة، ووضع العراقيل لمنع تنفيذ الكثير منها، كالمعابر والممر الآمن، واستمرار الاستيطان وشق الطرق ونسف البيوت، وعدم إطلاق سراح المعتقلين، وعدم الانسحاب من مدينة الخليل وغيرها من الالتزامات.

إن المجلس الوطني يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزاماتها كاملة، ورفع القيود التي تفرضها على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني تحت ذريعة الأمن، إن التنفيذ الدقيق والأمين لاتفاق أوسلو بجميع بنوده هو الذي يعزز الأمن ويحقق السلام.

## قرار حول القدس الشريف:

يؤكد المجلس الوطني أن قيام إسرائيل بضم القدس من جانب واحد في عام 67 هو قرار غير شرعي، ولا يعترف المجلس الوطني بأي إجراءات قامت بها الحكومة الإسرائيلية لجعل الضم أمراً واقعاً ويؤكد المجلس تمسكه التام بعروبة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 67. إن قرارى القدس 242، 338 ينطبقان على القدس كما ينطبقان على جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 67. وإن القدس الشريف التي تستقطب الاهتمامات الروحية للشعب الفلسطيني ولشعوب الأمة العربية والدول الإسلامية والعالم المسيحي كله ركيزة السلام الوطيد وهي عاصمة دولة فلسطين المستقلة، ولا يمكن أن يستقر السلام وتنشأ أسس راسخة لاستمراره ما لم يستعد الشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة في المدينة المقدسة. ويؤكد المجلس الوطني على أولوية دعم الصامدين في القدس وتخصيص الموازنات للحفاظ على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

## قرار حول مفاوضات الوضع النهائي:

إن المجلس الوطني الذي وافق على اتفاق إعلان المبادئ في حينه لفتح الطريق أمام عملية السلام يؤكد أن المفاوضات القادمة لحل قضايا الوضع النهائي وهي القدس والمستوطنات واللاجئون، والحدود والعلاقات مع الجوار والسيادة والمياه، يجب أن تقوم على أساس التطبيق التام لقرارى مجلس الأمن 242، 338 ولقرارات

الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين، وعلى الانسحاب الإسرائيلي من كامل أرض فلسطين المحتلة في عام 1967، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وإقامة دولته المستقلة والتمتع بالسيادة الكاملة على أرض الوطن. إن القرار الإسرائيلي بترابط قضايا الحل النهائي ووقف التسوية والمماثلة يتطلبان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية واحترام المواعيد المتفق عليها في الاتفاقات الموقعة بين الجانبين.

#### قرار حول النازحين عام 67:

إن المجلس الوطني وقد اطلع من اللجنة التنفيذية على ما توصلت إليه لجنة النازحين الرباعية، يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بتعهداتها التي وقعت عليها، ويرى المجلس أن الجانب الإسرائيلي يحاول التملص من الاتفاق الخاص بعودة النازحين إلى أرضهم. ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى المزيد من التنسيق مع الأردن ومصر لتعزيز الموقف الفلسطيني في هذه المفاوضات حتى يعود النازحون إلى وطنهم في أقرب وقت ممكن. إن المجلس الوطني يطالب إسرائيل بالالتزام الدقيق بالقرار 237 الذي ينصّ على عودة النازحين إلى أرضهم دون تأخير.

#### قرار حول اللاجئين عام 48:

ويؤكد المجلس تمسكه التام بتطبيق القرار 194 الخاص باللاجئين الفلسطينيين، وقد اعتمدت لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف هذا القرار كأساس لبحث قضية اللاجئين والذي يتضمن حقهم في العودة إلى وطنهم. إن قضية اللاجئين الفلسطينيين في المنافي والشتات هي القضية الأساسية في مفاوضات الوضع النهائي. ويؤكد المجلس الوطني تمسكه التام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين كأساس لأي حل ولأي مفاوضات بين الجانبين، وأن لا حل للقضية الفلسطينية إلا بحل قضية اللاجئين. ويدعو المجلس الوطني منظمة التحرير الفلسطينية إلى العمل لرفع المعاناة التي تتعرض لها جماهيرنا في الشتات وتوفير أسباب الحياة لأبناء شعبنا، إلى توسيع التعاون مع الدول المضيفة لتأمين عيش كريم لأهلنا في المخيمات المنتشرة في الدول العربية المجاورة.

#### قرار حول الأمن المتبادل بين الجانبين:

يؤكد المجلس أن الأمن لا ينفصل عن تحقيق السلام، وأن أقصر الطرق لتوفير الأمن هي السير في طريق السلام والانسحاب التام من الأرض الفلسطينية، وفي الوقت الذي يؤكد فيه المجلس الوطني دعمه الكامل لاتفاقات السلام الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، والتصدي لجميع المحاولات الرامية إلى تعريض عملية السلام للخطر يدعو إسرائيل إلى الكف عن محاولاتها لنسف الاتفاقات بذريعة الأمن، إن مواصلة إشاعة روح الاحتلال والاستيطان ومصادرة الأرض هو الخطر الأكبر الذي يهدد السلام. ويحذر المجلس من مخاطر تثبيت إسرائيل بتنمية قدراتها النووية ويدعو إلى تكثيف الجهود لدفع إسرائيل إلى التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

#### قرار حول الأسرى والمعتقلين:

إن دورة المجلس الحادية والعشرين، دورة الأعمار وبناء الوطن تتوجه بالتحية إلى أبناء الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الذين يدفعون ضريبة حرية الوطن من حياتهم ودمائهم، ويدعو المجلس الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين دون تردد تنفيذاً للاتفاقات الموقعة.

**قرار تفعيل مؤسسات المنظمة وممثلياتها في الخارج:**

يؤكد المجلس الوطني على ضرورة توفير الموازنات اللازمة لتفعيل سفارتنا وممثلياتنا في الخارج نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في خدمة نضالنا الوطني، كما يدعو المجلس إلى تفعيل دوائر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج بما ينسجم ومهام العمل الوطني في المرحلة الراهنة.

**قرار حول العلاقات العربية:**

يدعو المجلس الوطني منظمة التحرير إلى بذل مزيد من الجهد لتنقية أجواء العلاقات العربية وتصحيحها وإعادة الفعالية إلى مؤسسات العمل العربي المشترك ووضع صياغة جديدة لهذه العلاقات تقوم على التضامن العربي، ويشدد المجلس على ضرورة تعزيز علاقاتنا. إن المجلس الوطني يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزاماتها كاملة، ورفع القيود التي تفرضها على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني تحت ذريعة الأمن، إن التنفيذ الدقيق والأمين لاتفاق أوسلو بجميع بنوده هو الذي يعزز الأمن ويحقق السلام.

**قرار حول القدس الشريف:**

يؤكد المجلس الوطني أن قيام إسرائيل بضمّ القدس من جانب واحد في عام 67 هو قرار غير شرعي، ولا يعترف المجلس الوطني بأي إجراءات قامت بها الحكومة الإسرائيلية لجعل الضم أمراً واقعاً ويؤكد المجلس تمسكه التام بعروبة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 67. إن قراري 242، 338 ينطبقان على القدس كما ينطبقان على جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 67. وإن القدس الشريف التي تستقطب الاهتمامات الروحية للشعب الفلسطيني ولشعوب الأمة العربية والدول الإسلامية والعالم المسيحي كله ركيزة السلام الوطيد وهي عاصمة دولة فلسطين المستقلة، ولا يمكن أن يستقر السلام وتنشأ أسس راسخة لاستمراره ما لم يستعد الشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة في المدينة المقدسة. ويؤكد المجلس الوطني على أولوية دعم الصامدين في القدس وتخصيص الموازنات للحفاظ على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

**قرار حول مفاوضات الوضع النهائي:**

إن المجلس الوطني الذي وافق على اتفاق إعلان المبادئ في حينه لفتح الطريق أمام عملية السلام يؤكد أن المفاوضات القادمة لحل قضايا الوضع النهائي وهي القدس والمستوطنات واللاجئون، والحدود والعلاقات مع الجوار والسيادة والمياه، يجب ان تقوم على أساس التطبيق التام لقراري مجلس الأمن 242، 338 وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين، وعلى الانسحاب الإسرائيلي من كامل أرض فلسطين المحتلة في عام 1967، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وإقامة دولته المستقلة والتمتع بالسيادة الكاملة على أرض الوطن. إن القرار الإسرائيلي بترابط قضايا الحل النهائي ووقف التسويق والمماطلة يتطلبان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية واحترام المواعيد المتفق عليها في الاتفاقات الموقعة بين الجانبين.

**قرار حول النازحين عام 67:**

إن المجلس الوطني وقد اطلع من اللجنة التنفيذية على ما توصلت إليه لجنة النازحين الرباعية، يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بتعهداتها التي وقعت عليها، ويرى المجلس أن الجانب الإسرائيلي يحاول التملص من الاتفاق الخاص بعودة النازحين إلى أرضهم.

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى المزيد من التنسيق مع الأردن ومصر لتعزيز الموقف الفلسطيني في هذه المفاوضات حتى يعود النازحون إلى وطنهم في أقرب وقت ممكن. إن المجلس الوطني يطالب إسرائيل بالالتزام الدقيق بالقرار 237 الذي ينص على عودة النازحين إلى أرضهم دون تأخير.

### قرار حول اللاجئين عام 48:

ويؤكد المجلس تمسكه التام بتطبيق القرار 194 الخاص باللاجئين الفلسطينيين، وقد اعتمدت لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف هذا القرار كأساس لبحث قضية اللاجئين والذي يتضمن حقهم في العودة إلى وطنهم. إن قضية اللاجئين الفلسطينيين في المنافي والشتات هي القضية الأساسية في مفاوضات الوضع النهائي. ويؤكد المجلس الوطني تمسكه التام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين كأساس لأي حل ولأي مفاوضات بين الجانبين، وأن لا حل للقضية الفلسطينية إلا بحل قضية اللاجئين. ويدعو المجلس الوطني منظمة التحرير الفلسطينية إلى العمل لرفع المعاناة التي تتعرض لها جماهيرنا في الشتات وتوفير أسباب الحياة لأبناء شعبنا، إلى توسيع التعاون مع الدول المضيفة لتأمين عيش كريم لأهلنا في المخيمات المنتشرة في الدول العربية المجاورة.

### قرار حول الأمن المتبادل بين الجانبين:

يؤكد المجلس أن الأمن لا ينفصل عن تحقيق السلام، وأن أقصر الطرق لتوفير الأمن هي السير في طريق السلام والانسحاب التام من الأرض الفلسطينية، وفي الوقت الذي يؤكد فيه المجلس الوطني دعمه الكامل لاتفاقات السلام الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، والتصدي لجميع المحاولات الرامية إلى تعريض عملية السلام للخطر يدعو إسرائيل إلى الكف عن محاولاتها لنسف الاتفاقات بذريعة الأمن، إن مواصلة إشاعة روح الاحتلال والاستيطان ومصادرة الأرض هو الخطر الأكبر الذي يهدد السلام.

ويحذر المجلس من مخاطر تشبث إسرائيل بتنمية قدراتها النووية ويدعو إلى تكثيف الجهود لدفع إسرائيل إلى التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

### قرار حول الأسرى والمعتقلين:

إن دورة المجلس الحادية والعشرين، دورة الأعمار وبناء الوطن تتوجه بالتحية إلى أبناء الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الذين يدفعون ضريبة حرية الوطن من حياتهم ودمائهم، ويدعو المجلس الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين دون تردد تنفيذاً للاتفاقات الموقعة.

### قرار تفعيل مؤسسات المنظمة وممثلياتها في الخارج:

يؤكد المجلس الوطني على ضرورة توفير الموازنات اللازمة لتفعيل سفاراتنا وممثلياتنا في الخارج نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في خدمة نضالنا الوطني، كما يدعو المجلس إلى تفعيل دوائر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج بما ينسجم ومهام العمل الوطني في المرحلة الراهنة.

### قرار حول العلاقات العربية:

يدعو المجلس الوطني منظمة التحرير إلى بذل مزيد من الجهد لتنقية أجواء العلاقات العربية وتصحيحها وإعادة الفعالية إلى مؤسسات العمل العربي المشترك ووضع صياغة جديدة لهذه العلاقات تقوم على التضامن العربي، ويشدد المجلس على ضرورة تعزيز علاقاتنا مع الدول العربية المعنية بالعملية السياسية، انطلاقاً من وحدة الحل وهدف السلام الذي نسعى إليه جميعاً. إن المجلس الوطني يدعم الجهود السورية واللبنانية والعربية

الأخرى الرامية إلى تحقيق جلاء القوات الإسرائيلية عن الجولان المحتلة عام 67 وجنوب لبنان واستكمال مسارات الحل على جميع الجبهات بما ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية وخصوصاً القرار 242 الذي يفرض على إسرائيل الانسحاب من الجولان والأرض الفلسطينية، وكذلك القرار 425 الذي يوجب الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

ويثمن المجلس الدور الداعم الذي تقوم به بالدول العربية الشقيقة وخاصة المملكة العربية السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا. ويدعو المجلس الوطني إلى فك الحصار عن الشعبين العراقي واللبيبي ويعبر عن تضامنه العميق مع الشعبين الشقيقين. ويتوجه بالتحية إلى الجزائر التي احتضنت مجالسنا الوطنية وإلى اليمن والسودان اللتين احتضنتا قواتنا المسلحة في أحلك الظروف.

#### قرار حول العدوان الإسرائيلي على لبنان:

يدين المجلس الوطني المجزرة البشعة التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين اللبنانيين في بلدة قانا في جنوب لبنان. والمجلس يعلن وقوفه إلى جانب الشعب اللبناني في محنته القاسية وتصديه للعدوان، ويدعو الأمة العربية إلى مد يد العون والدعم إلى الشعب اللبناني الذي احتضن الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. إن المجلس الوطني يدعو حكومة إسرائيل إلى الوقف الفوري لأعمالها العدوانية في جنوب لبنان وإلى انسحابها من الأرض اللبنانية. إن عملية السلام برمتها تواجه خطراً محدقاً في حال استمرار هذا العدوان واستمرار سقوط الضحايا بالمئات من المدنيين العزل.

#### قرار حول دور راعي عملية السلام:

إن المجلس الوطني يدعو راعي عملية السلام إلى تفعيل دورهما على نحو يسرع في مفاوضات الحل النهائي، كما يدعو الدول الأوروبية إلى المشاركة الفاعلة في هذه المفاوضات. ويدعو المجلس الولايات المتحدة إلى الوفاء بتعهداتها في كتاب التظمينات ومطالبتها بإلغاء قرار الكونغرس نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، إن هذا القرار يضرب مصداقية الولايات المتحدة ويعرض عملية السلام للخطر.

#### قرار حول العلاقات الأردنية - الفلسطينية:

يؤكد المجلس الوطني تمسكه بقرارات المجالس الوطنية السابقة المتعلقة بإقامة الكونفدرالية بين دولتي فلسطين والأردن، وذلك بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين.

#### قرار حول العلاقات المصرية - الفلسطينية:

يؤكد المجلس الوطني على خصوصية العلاقات المصرية - الفلسطينية ويدعو السلطة الوطنية إلى تعزيز العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويحيي المجلس الدور الرئيسي الذي لعبه الرئيس المصري حسني مبارك للتوصل إلى اتفاقات السلام.

#### قرار حول العلاقات الدولية:

يؤكد المجلس على المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين وضرورة ممارستها لدورها لتحقيق الحل العادل لهذه القضية من كافة جوانبها، ويدعو المجلس الوطني إلى دور فاعل للأمم المتحدة ومجلس الأمن لتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين. إن المجلس الوطني يدعو إلى مشاركة فاعلة للأمم المتحدة في مفاوضات السلام، ويثمن المجلس الدور الداعم الذي تقوم به المجموعة الأوروبية ودول القمة الإسلامية والدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية لدعم قضيتنا في المحافل الدولية. كما يحيي المجلس روسيا

الاتحادية والصين واليابان. ويعبر المجلس عن استنكاره للتعاون العسكري الإسرائيلي التركي. ان المجلس الوطني يتوجه بالتحية إلى جماهيرنا الباسلة في القدس والخليل ونابلس وبيت لحم ورام الله وطولكرم وجنين وقلقيلية، ويحيي صمودها وتضحياتها والتي توجت بقيام سلطتنا الوطنية ويوجه التحية إلى غزة الباسلة وجماهيرها الأبية التي احتضنت دورة مجلسنا الوطني الفلسطيني الحادية والعشرين.

إن المجلس الوطني يتوجه بالتحية إلى الأمة العربية المحيية مؤكداً أن قيام السلطة الوطنية على أرض فلسطين إنما تحقق بفعل تضحيات أمتنا العربية وأبنائها البواسل الذين خاضوا الحروب في سبيل فلسطين وتصدوا للعدوان وقدموا أرواحهم من أجل فلسطين والقدس، فإلى كل عربي ومسلم يتوجه مجلسنا بالتحية والشكر والتقدير والعرفان بالجميل.

### القرارات المالية

ناقش المجلس الوطني الفلسطيني تقرير اللجنة المالية وقرر ما يلي:

نظراً لعدم شمولية وعمق موضوعات التقرير المقدم من قبل إدارة رئاسة الصندوق القومي الفلسطيني، ولعدم عرضه ومناقشته وإقراره المسبق من قبل مجلس إدارة الصندوق القومي الذي لم يدع إلى الاجتماع فيما بين الدورتين (1991 - 1996) وعلى مدار الخمسة سنوات السابقة، ونظراً لعدم عرض قوائم المركز المالي (الميزانيات) والاكتفاء فقط بعرض قوائم الإيرادات والنفقات وعدم وضع نسخ الميزانيات والإيضاحات اللازمة وتقارير المدققين بين أيدي أعضاء اللجنة، ونظراً لعرض ميزانيات مؤجلة منذ 14 عاماً لا تستطيع اللجنة مناقشة حتى ميزانية واحدة ضمن ساعات محدودة بدلاً عن أيام وأسابيع كما هو جار في الإجراءات والأعراف البرلمانية الأخرى... ونظراً لعدم حضور أي من إدارة ورئاسة الصندوق القومي أو مدققي الحسابات أو أي مسؤول مالي آخر للإجابة على إستيضاحات أعضاء اللجنة المالية... لكل ما تقدم فإننا نقترح:

أولاً - تأجيل أعمال اللجنة المالية وترحيل مهماتها للمجلس التالي، لعدم نظامية التقرير المقدم لها حسب الأصول.

ثانياً - التوصية بضرورة عقد اجتماعات مجلس إدارة الصندوق الدورية المعتادة، وتفعيل أعماله كمؤسسة أساسية من تكوين (م.ت.ف).

### ج - قرارات حول القدس وإعمار الوطن:

إن المجلس وهو يحيي باسم الشعب الفلسطيني أبناء مدينة القدس الذين صمدوا ويصمدون في وجه حملات التهويد والاستيطان والاقْتلاع والتجهيز ليؤكد على ما يلي:

#### 1- على الصعيد السياسي:

أ. التأكيد على مكانة القدس كجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 والتي يجب أن يتم الانسحاب الإسرائيلي منها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 242 و338، والقرارات الدولية الخاصة بمدينة القدس والتأكيد على عدم شرعية وبطلان إجراءات الضم والتهويد للمدينة المقدسة.

- ب. تأكيد رفض جميع محاولات تغيير طابع المدينة المقدسة من قبل إسرائيل بما فيه إقامة المستوطنات وتهجير المواطنين مما يشكل انتهاكاً للاتفاقات الموقعة بين م.ت.ف وإسرائيل بمحاولة خلق أمر واقع للتأثير على نتائج مفاوضات الوضع النهائي.
- ج. التأكيد على أن يكون موضع القدس في مقدمة مفاوضات المرحلة النهائية ورفض أية محاولات إسرائيلية لتأجيلها.
- د. العمل على حشد وتجنيد المواقف العربية والإسلامية والمسيحية والمجتمع الدولي لنصرة الحق الفلسطيني في القدس وإن هذا يتطلب عملاً دؤوباً ومنظماً على جميع المستويات الرسمية والشعبية وعلى جميع الأصعدة السياسية والإعلامية والثقافية مع التركيز على دور القيادات الروحية الإسلامية والمسيحية في العالم في هذا المجال.
- هـ. الإعداد الدقيق للملف التفاوضي الفلسطيني حول القدس والخليل وتحديد الخطوط الحمراء لهذا الموضوع، وإن تطلب تجنيد جميع الكفاءات والخبرات والطاقات الفلسطينية والصديقة لتعزيز موقف المفاوضات الفلسطيني.
- و. المراقبة والمتابعة والتصدي للممارسات الإسرائيلية في المدينة المقدسة وإثارتها رسمياً مع الجانب الإسرائيلي لما تشكله من انتهاك للاتفاقات وإثارتها مع مختلف الأوساط الدولية وشن حملة مكثفة لإنهاء حصار وعزل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية لما يشكله ذلك من أضرار كارثية بالمدينة ومواطنيها.
- ز. تشكيل طواقم إعلامية وثقافية للقيام بنشاطات متنوعة حول قضية المدينة المقدسة وتنظيم نشاطات دولية داخلها.
- ح. تشجيع ودعم المؤسسات والنقابات والجمعيات داخل المدينة المقدسة وتطوير علاقاتها مع المؤسسات الدولية لتوفير مصادر الدعم لها.

## 2- على صعيد دعم صمود أبناء القدس:

- يؤكد المجلس الوطني على دور كل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية للقيام بمسؤولياتها تجاه دعم مواطني مدينة القدس، وإن هذا يستلزم التأكيد على النقاط التالية:
- أ. المتابعة الدؤوبة لعمل الصناديق العربية والإسلامية الخاصة بدعم القدس.
- ب. تشجيع تشكيل لجان دعم القدس في العالمين العربي والإسلامي.
- ج. حث دول العالم على دعم المؤسسات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية في المدينة المقدسة.
- د. الحفاظ على البلدة القديمة من أخطار التهويد والاستيطان، وتجنيد الميزانيات اللازمة لأعمال الترميم والإعمار والحماية القانونية من أجل إعمار المدينة وإحياء النشاط المتنوع الموجود داخلها.
- هـ. دعم مشاريع الإسكان والبناء الفردي في المدينة المقدسة عبر توفير مصادر التمويل من الدول الشقيقة والصديقة.
- و. تشجيع القطاع الخاص الفلسطيني لدعم إقامة المشاريع الاقتصادية في المدينة المقدسة وخاصة في قطاع السياحة والصناعات التقنية والحرفية والغذائية من أجل أن يتعزز الدور الاقتصادي والسياحي للقدس خاصة ونحن على أبواب الاحتفال بالعام 2000 وإعداداً للتطور المتوقع في السياحة الدينية الإسلامية والمسيحية للأماكن المقدسة بما يتطلبه ذلك من زيادة عدد الغرف الفندقية وشركات النقل السياحي وتطوير الصناعات الحرفية وما يرافقه من تطوير والتوسع في الخدمات اللازمة لهذا النشاط.

- ز. ضرورة تعزيز المراكز الثقافية والفنية والرياضية في المدينة المقدسة لتصبح مركزاً ثقافياً متميزاً في المنطقة.
- ح. التركيز على تطوير وتعزيز التعليم الجامعي في القدس من خلال دعم الجامعات والكليات الموجودة وتطويرها.
- ط. تطوير المستشفيات والكليات والمراكز الصحية بما يؤهلهم في تقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين واستيعاب أفضل الكفاءات الفلسطينية وذلك من خلال برامج الدعم العربي والدولي.

### 3 - على صعيد المقدسات والأوقاف:

- 1- إن حماية المقدسات المسيحية والإسلامية وممتلكاتها هي مهمة الشعب الفلسطيني وإن المطلوب هو السعي لتوفير كل ما هو لازم للحفاظ على هذه المقدسات وتسهيل عمل أجهزة ودوائر الأوقاف والسعي الحثيث للحفاظ على الطابع الأصيل للمدينة المقدسة التي وضعت على قائمة اليونسكو للمدن العالمية التاريخية التي يتوجب الحفاظ عليها.
- 2- العمل على وقف الحفريات التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس وخاصة ضمن محيط الحرم القدسي الشريف وسائر العقارات الوقفية والآثار التاريخية في المدينة المقدسة.
- 3- العمل على وقف الاعتداءات المتكررة في الأماكن الدينية والمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس.
- 4- العمل على وقف الاعتداءات المتكررة على الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل ومواجهة إجراءات تقسيمه.

### توصيات عامة

#### أولاً - على صعيد مدينة القدس:

- يطالب المجلس الفلسطيني الإدارة الأمريكية بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بالوضع السياسي لمدينة القدس وعدم نقل سفارتها إلى مدينة القدس.
- عقد سلسلة من الندوات والمؤتمرات الدولية للتأكيد على عروبة القدس والتصدي للإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويدها.
- وضع استراتيجية شاملة تجاه مدينة القدس تأخذ بالاعتبار احتياجات المدينة وتعزيز صمود سكانها.
- تشكل لجنة قانونية متخصصة للدفاع عن حقوق المواطنين في مدينة القدس خاصة فيما يتعلق بحقوق المواطنة والدفاع عن الممتلكات العربية في المدينة.
- يوصي المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيل لجنة دائمة للقدس للقيام بالمهام الواردة في هذه التوصيات ومتابعة كافة القضايا والشؤون المتعلقة بمدينة القدس.
- إحصاء أبناء القدس من خلال مسح شامل في أماكن تواجدهم وتحديد أفضل الوسائل لحماية حقوقهم والعمل على إعادتهم إليها.

#### ثانياً - على صعيد إعمار الوطن:

- يوصي المجلس الوطني الفلسطيني السلطة الوطنية بما يلي:
- العمل من أجل تعديل اتفاق باريس بأسرع ما يمكن على ضوء التجربة الفلسطينية السابقة وذلك من أجل إزالة الضيم عن كاهل الإنسان الفلسطيني.

- التركيز على وضع خطة عملية سريعة لإقامة البنية التحتية واعتبارها من أولويات التنمية.
- تعديل النظام الضريبي وخلق بنية مشجعة للاستثمار وجاذبية لرؤوس الأموال الفلسطينية وغيرها.
- إعطاء أولوية لمشاريع الإسكان وتطوير السياحة والزراعة والصناعات الغذائية والزراعية والسياحية.
- اعتماد خطط جادة وسريعة للحدّ من مشكلة البطالة.
- العمل من أجل التزام إسرائيل بالاتفاقات بشأن المعابر والممرات الآمنة، لضمان حرية انتقال الأفراد والبضائع من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تكليف الوفد الفلسطيني المفاوض بإيلاء الأهمية اللازمة لمتابعة موضوع مقتطعات العمال الفلسطينية لدى إسرائيل.
- العمل على وضع فلسفة تربوية واستراتيجية للتعليم بمختلف مراحلها، ووضع الأنظمة والقوانين التي تنظم هذه العملية بما يخدم أهداف إعمار الوطن، واتخاذ الإجراءات الضرورية لإنجاز المناهج الفلسطينية بالسرعة الممكنة.
- دعم خطط البلديات والمجالس والقرى من أجل إعادة تنظيم مدننا وقرانا الفلسطينية وتوسيع هياكلها التنظيمية.
- وضع خطة تنمية شاملة وطويلة المدى للوطن الفلسطيني.
- الإسراع في توحيد الأنظمة والقوانين الاقتصادية والتجارية والصناعية لمختلف محافظات فلسطين.
- تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في مختلف مجالات التنمية في الوطن.

#### د - قرارات حول العائدين والنازحين واللاجئين:

انطلاقاً من إيماننا الكامل بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل جوهر القضية الوطنية للشعب الفلسطيني ومصدر معاناته منذ عام 1948 إلى يومنا هذا وهي من القضايا المعضلة التي رحلت إلى مفاوضات المرحلة النهائية على خلاف قضية النازحين التي يفترض أن تُحل في المرحلة الانتقالية وفق الاتفاقات المبرمة ما بين م.ت.ف وإسرائيل لذا فإننا نؤكد على أهمية التمسك بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بدءاً بالقرارين 181، 194 اللذين يؤكدان على حق شعبنا الفلسطيني بالعودة إلى دياره والقرار 237 المتعلق بعودة النازحين.

#### وانسجاماً مع ما تقدم فإن المجلس الوطني يؤكد على:

- 1- أن قضية اللاجئين قضية واحدة لا تتجزأ بكل أبعادها.
- 2- التمسك بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181، 194 كأساس شرعي وقانوني لحل قضية اللاجئين.
- 3- رفض كافة مشاريع التوطين والتهجير والتدوير والتي من شأنها تصفية قضية اللاجئين.
- 4- مطالبة م.ت.ف القيام بالتزاماتها المعنوية والمادية تجاه أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات وخاصة مخيمات لبنان في المجالين الصحي والتعليمي.
- 5- العمل على تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي والثقافي والصحي داخل مخيماتنا في الوطن والخارج عبر وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين دون المساس بحق العودة.

- 6- مطالبة وكالة الغوث الدولية بالاستمرار في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه وتطوير وتحسين مستوى هذه الخدمات إلى حين حل قضيتهم السياسية الوطنية حلاً عادلاً.
- 7- مطالبة هيئة الأمم المتحدة بتحمل مسؤوليتها الكاملة بالإيفاء بالتزاماتها تجاه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
- 8- مطالبة المجتمع الدولي بعدم الخلط بين المساعدات المقدمة من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية والمساعدات المقدمة لوكالة الغوث.
- 9- الحرص على تشكيل وصيانة الوجدان الوطني لدى أجيالنا عبر فلسفة تربية وطنية فلسطينية سليمة، ومناهج وطنية تصون حقنا التاريخي في العودة، ولا تصدر حلم الأجيال القادمة.
- 10- مطالبة الدول العربية بضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين المدنية والسياسية في أماكن تواجدهم مع التأكيد على وحدانية تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني بما يخدم قضية اللاجئين إلى حين الحل الشامل.
- 11- دعوة الدول العربية والإسلامية التي تسارع إلى إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، أن تربط هذا التطبيع بحل عادل للقضية الفلسطينية، وجوهرها قضية اللاجئين وحق العودة.
- 12- تشكيل لجنة دائمة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني تكون استشارية للمفاوض الفلسطيني في قضية اللاجئين.
- 13- التأكيد على حق العودة للنازحين جميعاً وذرياتهم وفقاً لقرار الشرعية الدولية 237.
- 14- ضرورة إيلاء مسألة العائدين إلى الوطن أهمية من قبل مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية وذلك بتشكيل لجنة استيعاب العائدين.
- 15- استثمار الإمكانيات الوطنية الفلسطينية لتنفيذ برامج ومشاريع خاصة لرفع مستوى الخدمات الحياتية، وتوسيع دائرة فرص العمل والتعليم والتدريب المهني وكافة الخدمات أمام أبناء المخيمات داخل الوطن.

### الجلسة الخاصة

عقد المجلس الوطني الفلسطيني الجلسة الخاصة في السادسة من مساء يوم 1996/4/24 واستمع إلى تقرير اللجنة القانونية المكلفة بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما يتناسب مع المرحلة والظروف السياسية التي يمر بها الشعب الفلسطيني وأمتنا العربية والعالم، وقد وافق المجلس على النص التالي بتعديل الميثاق والذي حاز على موافقة 504 صوتاً وعارض النص 54 صوتاً وامتنع عن التصويت 14 صوتاً.

### نص التعديل

إن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دورته الحادية والعشرين في مدينة غزة. إذ ينطلق من وثيقة إعلان الاستقلال والبيان السياسي المعتمد في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 والتي أكدت مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية واعتماد حل الدولتين.

وإذ يستند إلى مقدمة إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في 13 سبتمبر 1993 والتي تضمنت اتفاق الطرفين على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة، والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السلمية المتفق عليها.

وإذ يستند إلى الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين بما فيها المتعلقة بالقدس والمستوطنات واللجئين وبقية قضايا المرحلة النهائية وتطبيق القرارين 242 و338.

وإذ يؤكد التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو 1) والاتفاق الموقع في القاهرة ورسائل الاعتراف المتبادلة الموقعة في 9، 10 أيلول 1993، والاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو 2) الموقعة في واشنطن في 28 أيلول/سبتمبر 1995، وقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 1993 الذي وافق على اتفاقية أوسلو وجميع ملحقاتها.

إذ يستند إلى المبادئ التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام ومفاوضات واشنطن.

### يقرر

أولاً - تعديل الميثاق الوطني بإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي 9، 10 أيلول 1993.

ثانياً - يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة القانونية بإعادة صياغة الميثاق الوطني ويتم عرضها على المجلس المركزي في أول اجتماع له.

وانتهت الجلسة في ساعة متأخرة من يوم 1996/4/24م.

### الجلسة الختامية

عقدت جلسة الختام بمركز رشاد الشوا الثقافي مكان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بمدينة غزة يوم 1996/4/25، وبحضور لفيف من أبناء الشعب الفلسطيني والأخوة الضيوف، وحشد من الصحافة الفلسطينية والعربية والأجنبية، وألقى في هذه الجلسة الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني كلمة شكر فيها كل من أسهم على إنجاز هذه الدورة.

وانتهت الجلسة في ساعة متأخرة من مساء يوم 1996/4/25م.

\* \* \*

## اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في غزة في 1998/12/14 للمصادقة على إلغاء بعض البنود من الميثاق الوطني الفلسطيني بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون

صادق أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في غزة على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تؤدي إلى القضاء على دولة إسرائيل وتعديل بعضها الآخر التزاماً لاتفاق واي بلانتينشن.

والمواد الملغاة هي 6 و7 و8 و9 و10 و15 و19 و20 و21 و22 و23 و30، أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي 1 و2 و3 و4 و5 و11 و12 و13 و14 و16 و17 و18 و25 و26 و27 و29.

### وهنا المواد الملغاة:

المادة 6: اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.

المادة 7: الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخ بفلسطين حقيقتان ثابتتان، وأن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كل وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

المادة 8: المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين؛ ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة والشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية، سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة 9: الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك إستراتيجياً وليس تكتيكياً. ويؤكد الشعب الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة 19: تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمها حق تقرير المصير.

المادة 20: يعتبر باطلاً كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الترابط التاريخية والروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وأن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة 21: الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.

المادة 22: الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، توسعية استيطانية في أهدافها، فاشية نازية في وسائلها، وأن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثب لها في قلب الوطن العربي لضرب

أمني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرته جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة 23: دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفزاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاءً لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة 30: المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرر هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقية لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

\* \* \*



# ملاحق



بسم الله الرحمن الرحيم

## مذكرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني والتي بدأت أعمالها في 12 رمضان - 7 إبريل 1990م

من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

إلى: رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سماحة  
الشيخ عبد الحميد السائح المحترم

الأخوة أعضاء اللجنة التحضيرية المحترمين  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، نسجل تقديرنا للدعوة الكريمة التي وجهتموها لنا للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، والتي ستبدأ أعمالها يوم السبت 12 رمضان 1410 هـ الموافق 9/ إبريل/ 1990 م هذه الدعوة التي جاءت باعتبار (حماس) إحدى القوى الفلسطينية الفاعلة والمؤثرة في قيادة الانتفاضة المباركة والتحدي للاحتلال اليهودي وآلته القمعية، الأمر الذي دفع أبناء شعبنا الفلسطيني إلى الالتفاف حول حركتهم (حماس) في تلاحم جهادي رائع.. عمّده الدم وكرسته التضحيات.

وإننا إذ نعتذر عن المشاركة في اللجنة المذكورة لمجموعة من الظروف والاعتبارات لنسأل الله أن يوفقكم إلى التمسك بحقوق شعبنا وثوابتها التي ضحى من أجلها طيلة السنوات الماضية.

وبهذه المناسبة تؤكد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أنها مع وحدة أبناء شعبنا بكل اتجاهاته وقواه على أسس وثوابت واضحة بينة.. دون تفریط أو تنازل... ولذلك فإن حركتنا تطرح عليكم تصوراتنا لأسس تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني في المرحلة القادمة.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني  
الأخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

لقد جاء تشكيل المجلس الوطني في المرحلة الماضية، نتيجة لإفراز مجموعة من العوامل والظروف السياسية التي مر بها شعبنا في السنوات الأولى لنهوضه الوطني بعد شتات 1948.. ومما لا شك فيه أنه نتيجة لتغير الظروف والمعطيات، فإن المجلس الوطني الفلسطيني القادم يجب أن تفرزه ظروف المرحلة الواهنة.. مرحلة الانتفاضة المباركة وما كرسته من حقائق ميدانية ق توجّهات وقوى شعبية وسياسية.

فقد أكدت انتفاضتنا الباسلة أن شعبنا الفلسطيني البطل قادر - بعون الله - على مواجهة الاحتلال وزعزعة وجوده واستقراره... ومصرّ على انتزاع حقوقه الثابتة. كما أثبتت الانتفاضة التلاحم العضوي بين أبناء شعبنا، بكافة قواه وتوجهاته.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الأخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ترى أن التشكيل الجديد للمجلس الوطني يجب أن يراعي العناصر التالية:

أولاً: الانتخاب وليس التعيين هو الوسيلة الأساسية المعتمدة لاختيار أعضاء المجلس الوطني، وتكون الانتخابات حسب الأقاليم وبنسب تكافئ ثقلاً.

ثانياً: إذا تعذر إجراء الانتخابات فيجب أن يعكس التشكيل أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة، بأعداد متناسب وأحجامها.

ثالثاً: يتم اختيار المستقلين.. بناءً على ما تفرزه نتائج الانتخابات. وفي حالة تعذر الانتخابات يتم تحديد أعدادهم وأسمائهم باتفاق جمع القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية.

رابعاً: لاعتبارات سياسية وإدارية وأمنية ومالية، يفضل تخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني. وإعادة النظر في المجلس المركزي ودوره.

خامساً: تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم وتراثه الأصيل.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الأخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تؤكد على أهمية الوحدة الوطنية في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل جهاد شعبنا.. ولذلك فإننا في حماس نفتح قلوبنا وصدورنا ونمدّ أيدينا للتنسيق مع كافة القوى والجهات والمؤسسات الفلسطينية بما يحقق مصلحة شعبنا وقضيتنا. وانسجاماً مع موقف (حماس) الثابت من هذه القضية.. وإجابة للدعوات المنادية باشتراك (حماس) في المجلس الوطني الفلسطيني، من سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ/ عبد الحميد السائح، ومن بعض القوى الفلسطينية والموافقة عليها، يمكن لحماس التعامل بإيجابية مع موضوع المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني:

أولاً: اعتبار فلسطين من البحر إلى النهر، ومن النقب إلى رأس الناقورة، وحدة لا تتجزأ، وهي حق للشعب الفلسطيني.

ثانياً: رفض التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، ورفض اعتبار الكيان اليهودي كياناً شرعياً ومعتزلاً به، تحت أي ظرف من الظروف.. ورفض كل القرارات الدولية التي تنتقص من حق شعبنا في كل أرضه، بما فيها القرارات 181، 242، 338.

ثالثاً: التأكيد على الخيار العسكري، واعتبار الجهاد هو الطريق الصحيح لتحرير فلسطين وإنجاز الاستقلال.

رابعاً: اعتبار قضية فلسطين، قضية الأمة العربية والإسلامية جمعاء، التي عليها القيام بمتطلبات ذلك وتحمل دورها في التحرير.

خامساً: التأكيد على أهمية استمرار الانتفاضة وتطويرها وتصعيدها ودعم صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال.

سادساً: تمثيل (حماس) في المجلس بعدد يساوي ويكافئ ثقلاً في الساحة، والتي تتراوح بين 40-50% من مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

سابعاً: أن تحصل (حماس) لم على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها.

ثامناً: أن يوقف فوراً وعلى التّو كلاً ما يتعرض له سجناء حماس من اعتداءات وتطاول، على أيدي حركة فتح في كل سجون الداخل وإعطائهم حقوق القوى الأخرى في السجون.

تاسعاً: التخلي عن كافة التراجعات والتنازلات والاعترافات التي تتناقض مع حقوقنا ومع تطلعات شعبنا وتضحياته والتي كان آخرها قرارات الدورة التاسعة عشرة في الجزائر في تشرين الثاني 1988م من تنازلات.

عاشراً: مراعاة العناصر الخمسة أنفة الذكر في تشكيل المجلس الوطني.

إن هذه الثوابت والمبادئ والشروط، ليست طرْحاً جديداً لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) ولا يقصد بها التعجيز.. وإنما هي أسس قامت حركتنا من أجل تكريسها والدفاع عنها.

سماحه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الأخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إننا إذ نعرض عليكم تصوراتنا لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني واعتبارنا للمشاركة والانخراط في منظمة التحرير الفلسطينية.. لنؤكد استعدادنا للعمل المخلص مع كافة القوى الفلسطينية الفاعلة مهما كان فكرها أو انتمائها.. داعين الله لكم التوفيق والسداد. والله من وراء القصد. حفظ الله وحدة شعبنا وأمتنا.

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

فلسطين

11 رمضان 1410هـ

6 نيسان (إبريل) 1990م

## النص الحرفي لـ«إعلان القاهرة» الصادر عن الفصائل الفلسطينية

في ما يأتي النص الحرفي للبيان الختامي الصادر عن مؤتمر الحوار الفلسطيني الذي أكد فيه المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة حتى طرد الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وضمنان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، كما أعلنوا الالتزام بفترة تهدئة مؤقتة حتى نهاية السنة الحالية شرط وقف الاحتلال الصهيوني لعدوانه كافة. وهذا نص الإعلان:

تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة وبرعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 آذار/ مارس 2005 بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور اثني عشر تنظيمياً وفصلياً.

1- أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس وضمنان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

2- وافق المجتمعون على برنامج لعام 2005 يركز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيل بتبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وجد وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

3- أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

4- بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

5- وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العاممين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

6- أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعدّ ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

## نص اتفاق مكة للوفاق الوطني

مكة المكرمة 8 شباط/ فبراير 2007

بناءً على المبادرة الكريمة، التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي "فتح" و"حماس" في الفترة من 19 إلى 21 محرم 1428، الموافق من السادس إلى الثامن من شباط/ فبراير 2007 حوارات الوفاق والاتفاق الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على تحريم دم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات، التي تحول دون إراقتة مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية، كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للأخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في القطاع، خلال الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

ثالثاً: المضي قدماً في إجراءات تفعيل وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع إجراءات عمل اللجنة التحضيرية، استناداً لتفاهات القاهرة ودمشق.

وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية، وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نرف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية، وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا به نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال، واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الرئيسية، وفي مقدمتها قضايا القدس واللاجئين والمسجد الأقصى والأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق.

مكة المكرمة في 21 محرم 1428، الموافق الثامن من شباط/ فبراير 2007